التعـــاون

نشأته وفلسفته وأنواعه

الأستاذ الدكتور

علـي محمـود فـارس

دكتوراه فى الإدارة والتنظيم التعاونى

منشورات جامعة عمر المختار

البيضاء - ليبيا

2022

التعـاون

نشأته وفلسفته وأنواعه

الأستاذ الدكتور

علـي محمـود فــارس

أستاذ الإدارة والتنظيم التعاوني

جامعة عمر المختار – كلية الاقتصاد

منشورات جامعة عمر المختار 2022

اسم الكتاب : التعاون – فلسفته وأنواعه.

اسم المؤلف : علي محمود فارس.

رقم الإيداع : 2017/103م.

دار الكتب الوطنية بنغازي – ليبيا

© 2022 المؤلف

هذا كتاب يخضع لسياسة الوصول المفتوح (المجاني) ويتم توزيعه بموجب شروط ترخيص إسناد المشاع الإبداعي (CC BY-NC-ND 4.0)، والذي يسمح بالنسخ وإعادة التوزيع للأغراض غير التجارية دون أي اشتقاق، بشرط الاستشهاد بالمؤلف وبجامعة عمر المختار كناشر الاصلي.

منشورات
جامعة عمر المختار
البيضاء

الترقيم الدولي

ردمك ISBN 978-9959-79-068-2

بسم الله الرحمن الرحيم

وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ

صدق الله العظيم

(سورة المائدة– من الآية 2)

الإهداء

إلى كل من يؤمن بأن التعاون أفضل من التناحر ...

إلى كل من يؤمن بأن الأقوام المتعاونة لا تُذل ...

إلى كل من يؤمن بالتفكير المشترك والعمل الجماعي ...

إلى حملة الفكر التعاوني في العالم ...

الفهرس الموضوعي

الموضوع	رقم الصفحة
الآية.....	**iii**
الإهداء.....	**v**
الفهرس الموضوعي.....	**vii**
المقدمة.....	**1**
الباب الأول: نشأة التعاون	
الفصل الأول : التعاون في زمن الحضارات القديمة	
– تمهيد.	11
– البدايات الأولى.	11
– التعاون في عصر السومريين.	15
– التعاون في عصر قدماء المصريين.	18
– التعاون في عصر البابليين.	19
– التعاون في عصر الآشوريين.	20
– التعاون في عصر الإغريق القدماء.....	21
– التعاون في عصر الصينيين القدماء.....	22
– التعاون في عصر الرومان.....	23
– التعاون في عصر الإسلام.....	24
– التعاون خلال العصور المختلفة في أوروبا.....	25
– العصر الهمجي.....	25
– العصور الوسطى.....	26
– عصر الإصلاح والنهضة العلمية.....	26

الموضوع	رقم الصفحة
– عصر الثورة الصناعية.....	27
الفصل الثاني : التعاون في الإسلام	
– تمهيد.....	33
– مفهوم التعاون في الإسلام.....	35
– أهمية التعاون في الإسلام.....	37
– مجالات التعاون في حياة المسلم.....	39
– التعاون سر نجاح الهجرة النبوية.....	46
– دور التعاون في بناء المسجد النبوي الشريف.....	48
– التعاون والإيثار.....	53
– وسائل تحقيق التعاون على البر في الإسلام.....	54
– التأمين التكافلي صورة من التعاون الإسلامي.....	56
الفصل الثالث : ظروف الثورة الصناعية والأشكال الحديثة للتعاون	
– تمهيد.....	61
– عصر ما قبل الثورة الصناعية.....	62
– الثورة الصناعية في أوروبا.....	65
– عصر البخار.....	66
– ظهور طبقات اجتماعية جديدة.....	67
– التطور الصناعي والحرية الاقتصادية.....	68
– سوء معاملة أصحاب الأعمال للعمال.....	68
– التفكير في إزالة مساوئ الرأسمالية.....	69
الفصل الرابع : نشأة وتجارب التعاون الحديث في أوربا والولايات المتحدة	
– نشأة التعاون في إنجلترا.....	73

الموضوع	رقم الصفحة
– تجربة رواد روتشديل.....	74
– نشأة التعاون في فرنسا	79
– نشأة التعاون في ألمانيا.....	81
– نشأة التعاون في روسيا القيصرية.....	82
– نشأة التعاون في السويد والنرويج.....	83
– نشأة التعاون في الولايات المتحدة الأمريكية	85
الفصل الخامس : الحركة التعاونية في الدول النامية	
– مؤشرات حول واقع الحركة التعاونية في الدول النامية.....	89
– الحركة التعاونية في السودان.....	101
– الحركة التعاونية في الهند.....	147
– الحركة التعاونية المغربية وآفاق تطوروها.....	160
– التجربة التعاونية الزراعية في العراق.....	169
– الانتماء الطوعي وأثره على مسيرة النشاط التعاوني في العراق.....	182
الفصل السادس : رواد التعاون الحديث	
– رواد التعاون في إنجلترا.....	195
– روبرت أوين.....	195
– وليم كنج.	201
– وليم طومسون.	205
– رواد التعاون في فرنسا.....	209
– سان سيمون.	209
– شارل فورييه.	211
– لوي بلان.	214

الموضوع	رقم الصفحة
- رواد التعاون في ألمانيا.....	217
- شارل جيد.	217
- فريدريك رايفايزن.	218
- فردیناند لاسال.....	219
- تجارب بعض الرواد الأوائل للتعاون.....	220
- تجربة روبرت أوين في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.....	220
- تجربة لوي بلان في فرنسا.....	223
- تجربة جمعية أمبيليكا في اليونان.....	225

الباب الثاني : فلسفة التعاون

الفصل السابع : تعريف وأهمية التعاون

- تمهيد.....	233
- تعريف التعاون.....	234
- الجمعية التعاونية.....	240
- مفاهيم التعاون.....	244
- أهمية التعاون.....	246
- الهوية التعاونية.....	248
- الشعار التعاوني.....	248
- العلاقة بين العضو والجمعية التعاونية.....	250
- القيم التعاونية.....	252
- أسس تصنيف الجمعيات التعاونية.....	255

الفصل الثامن : مبادئ وأهداف التعاون

- تمهيد.....	263

الموضوع	رقم الصفحة
– مبادئ التعاون.....	263
– المبادئ الأساسية للتعاون.....	272
– إعلان عام 1860	276
– تأسيس الاتحاد التعاوني الدولي.....	277
– مؤتمر فيينا عام 1966	284
– منظمة الأمم المتحدة والحركة التعاونية.....	286
– مبادئ وأسس التعاون التطبيقية.....	291
– أهداف النظام التعاوني.....	296
الفصل التاسع : التعاون والنظم الاقتصادية المعاصرة	
– تمهيد.....	301
– التعاون والمثالية.....	301
– التعاون والرأسمالية.....	303
– التعاون والبرجوازية.....	306
– التعاون والاشتراكية.....	311
– التعاون والديمقراطية.....	316
الفصل العاشر : تأسيس وإدارة الجمعية التعاونية	
– تمهيد.....	321
– خطوات تأسيس الجمعية التعاونية.....	323
– الإدارة الديمقراطية للإدارة التعاونية.....	327
– أطراف الإدارة التعاونية.....	329
– دور الهيئة العامة في إدارة الجمعية التعاونية.....	331
– دور مجلس الإدارة.....	335

الموضوع	رقم الصفحة
– دور المدير والإدارة التنفيذية.....	343
– مهام الإدارة التنفيذية.....	345
– الإدارة التطبيقية للجمعيات التعاونية.....	346
– وظائف مجلس الإدارة.....	347
– مهام أعضاء مجلس الإدارة.....	350
– الإدارة المالية للجمعية التعاونية.....	356
– أسس توزيع العائد أو الفائض.....	361
– المحاسبة في الجمعيات التعاونية.....	362
– أهمية المحاسبة	362
– مستندات القيد.....	372
الفصل الحادي عشر : التعاون والدولة.	
– تمهيد.....	379
– الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهاز التعاوني.....	379
– استقلالية الجمعيات التعاونية.....	383
– العلاقات العامة للجمعيات التعاونية.....	385
– المعونات التي تقدمها الدولة للتعاونيات.....	389
– واجبات الدولة تجاه التعاونيات.....	390
الباب الثالث : أنواع الأنشطة التعاونية	
الفصل الثاني عشر : الجمعيات التعاونية الزراعية	
– التعريف والأهمية.....	397
– أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية	400
– مشاكل الجمعيات التعاونية الزراعية	423

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث عشر: الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	
- تمهيد	427
- مفهوم الجمعية التعاونية الاستهلاكية.....	428
- أهمية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.....	430
- مشاكل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.....	437
- مستقبل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	439
الفصل الرابع عشر : الجمعيات التعاونية الخدمية	
- تمهيد.....	445
- تعريف الجمعية التعاونية الخدمية.....	446
- أهمية الجمعيات التعاونية الخدمية.....	447
- أهداف الجمعيات التعاونية الخدمية.....	448
- بعض أنواع الجمعيات التعاونية الخدمية.....	449
الفصل الخامس عشر : الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية	
- تمهيد.....	459
- اختصاص الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.....	460
- شروط العضوية في الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.....	461
- إعفاءات الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.....	462
- التمتع بالمزايا الخاصة بالجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.....	463
- واجبات الدولة تجاه الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية	464
- نظرة مستقبلية للعلاقة بين الدولة والجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.....	465
الفصل السادس عشر : الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض	
- تمهيد.....	471

الموضوع	رقم الصفحة
- تعريف الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.....	471
- مزايا الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.....	472
- أهمية الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.....	473
- أهداف الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.....	474
- المشاكل التي تواجهها الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.....	475
الفصل السابع عشر : المصارف (البنوك) التعاونية	
- تمهيد.....	479
- النشأة والتأسيس.....	479
- المبادئ الرئيسية لمصارف رايفايزن التعاونية.....	481
- أهداف المصارف التعاونية.....	482
- مصادر تمويل المصارف التعاونية.....	483
- تنظيم وإدارة المصارف التعاونية.....	484
الباب الرابع : قضايا تعاونية متفرقة	
الفصل الثامن عشر: التعاون وقضايا المجتمع	
- دور التعاونيات في التخفيف من حدة الفقر.....	491
- دور التعاونيات في القضاء على البطالة.....	494
- بعض مؤشرات التعاون حول العالم	496
- التعاون والمرأة.....	500
الفصل التاسع عشر : دور الاتصالات في العمل التعاوني	
- تمهيد.....	505
- تعريف الاتصال.....	505

الموضوع	رقم الصفحة
- وسائط الاتصال.....	506
- أنواع الاتصال	507
أولاً: الاتصال الداخلي.....	507
- مشاكل الاتصال الداخلي.....	508
- دور الاستماع في الارتقاء بالاتصالات الداخلية.....	511
ثانياً: الاتصال الخارجي.....	511
- استقلال العمل التعاوني والمحافظة عليه.....	513
- العلاقات العامة مرآة العمل التعاوني.....	514
- العلاقات العامة العملية.....	516
- شروط الاتصال الجيد.....	518
الفصل العشرون: المشاكل التي تؤدي إلى فشل الجمعيات التعاونية	
المراجع	
أولاً: المراجع العربية.....	535
ثانياً: الدوريات.....	539
ثالثاً: المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية.....	540
رابعاً: مصادر ومقالات ودوريات الكترونية.....	542
خامساً: المنظمات والهيئات الرسمية.....	546
سادساً: المراجع الأجنبية.....	547

المقدمة

لقد أمر الله سبحانه وتعالى الناس بالاعتصام والتآزر والتلاحم والتعاون والوقوف بجانب بعضهم البعض، وجعل ذلك من الأخوة في الدين، حيث قال المولى عز وجل في محكم كتابه الكريم (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ – المائدة: 2)، وقال الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) رواه البخاري في صحيحه. ونظرا للتطور والازدهار والتقدم العلمي الذي يعيشه العالم اليوم، فقد ظهرت العديد من طرق التآزر والتعاون بين الناس، منها إنشاء الجمعيات والاتحادات التعاونية، التي تعتبر من أهم الشخصيات الاعتبارية التي تساهم في دفع عجلة التنمية والبناء نحو تقدم البلدان وازدهارها، كما تعتبر في المجتمعات المدنية من أهم طرق التعاون والاستثمار الجماعي، والتي تفتح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة من المواطنين وذوي الدخل المحدود من موظفي القطاع العام والمختلط، في استثمار أموالهم وتشغيلها وتنميتها وتحسين أوضاعهم وظروفهم المعيشية، وذلك من خلال الاستثمار في أحد مجالات التنمية والبناء المتمثلة بما يأتي:

1. الاستثمار الجماعي في مجال الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي والحيواني والسمكي، وتربية النحل ودودة القز، وتسمى هذه الجمعيات التي تمارس هذا النشاط بالجمعيات التعاونية الزراعية.

2. الاستثمار الجماعي في مجال بيع وشراء السلع الاستهلاكية، وتسمى الجمعيات التي تمارس هذا النشاط بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

3. الاستثمار الجماعي في بناء المساكن وبيعها وفي شراء الأراضي وتوزيعها بين أعضائها، وتسمى الجمعيات التي تقوم بممارسة هذا النوع من الاستثمار بالجمعيات التعاونية الإسكانية.

4. الاستثمار الجماعي في مجال الإنتاج الحرفي والصناعي وتسويقها، وتسمى الجمعيات التي تمارس هذه الأنشطة بالجمعيات التعاونية الحرفية أو الإنتاجية.

5. الاستثمار الجماعي في مجالات متعددة وعدم التخصص بمجال إنتاجي أو خدمي محدد، وتسمى الجمعيات التي تمارس هذه الأنشطة بالجمعيات متعددة الأغراض.

لقد اشتمل الكتاب على أربعة أبواب تحتوي على عشرين فصلا. وجاء **الباب الأول** تحت عنوان نشأة التعاون حيث احتوى هذا الجزء على ستة فصول. وقد تضمن **الفصل الأول** موضوعات تخص التعاون في الحضارات القديمة مبتدئاً بالبدايات الأولى لظاهرة التعاون الفطري بين بني الإنسان، ثم التعاون في عصور الحضارات الأولى للإنسانية كالعصر السومري والعصر الفرعوني والعصر البابلي والعصر الآشوري والعصر الإغريقي وعصر الحضارة الصينية القديمة والعصر الروماني والعصر الإسلامي ثم العصور المختلفة لتطور المجتمعات الأوربية. وجاء **الفصل الثاني** متخصصا بالتعاون في الإسلام حيث ناقش مفهوم التعاون في الإسلام وأهميته، ومجالات التعاون في حياة المسلم، و أثره في ابرز الأحداث الإسلامية كالهجرة النبوية وبناء المسجد النبوي الشريف، وكذلك علاقة التعاون بالإيثار. أما **الفصل**

الثالث فقد جاء تحت عنوان ظروف الثورة الصناعية والأشكال الحديثة للتعاون، حيث ناقش عصر ما قبل الثورة الصناعية وما بعدها، وعصر البخار، وظهور طبقات اجتماعية جديدة، والتطور الصناعي والحرية الاقتصادية، وسوء معاملة أصحاب الأعمال للعمال، والتفكير في إزالة مساوئ الرأسمالية. وتضمن **الفصل الرابع** موضوع نشأة وتجارب التعاون الحديث في أوربا والولايات المتحدة، حيث ناقش نشأة التعاون في إنجلترا، ثم في فرنسا، ثم في ألمانيا، ثم في روسيا القيصرية، ثم في السويد والنرويج، وأخيرا نشأة التعاون في الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء الفصل الخامس متضمنا الحركة التعاونية في الدول النامية حيث استعرض بعض المؤشرات العامة حول واقع الحركة التعاونية في هذه الدول، ثم الحركة التعاونية في السودان، ثم الحركة التعاونية في الهند، ثم التجربة التعاونية الزراعية في العراق وأثر الانتماء الطوعي على مسيرتها. واستعرض **الفصل السادس** رواد التعاون الحديث مبتدئاً برواد التعاون في إنجلترا، ثم رواد التعاون في فرنسا، ثم رواد التعاون في ألمانيا. كما تطرق إلى تجارب بعض الرواد الأوائل للتعاون كتجربة روبرت أوين في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وتجربة لوي بلان في فرنسا، وتجربة جمعية أمبيليكا في اليونان. أما **الباب الثاني** فقد جاء تحت عنوان فلسفة التعاون، وقد تضمن هذا الباب خمسة فصول، حيث احتوى **الفصل السابع** موضوع التعريف بالتعاون وأهميته، موضحا تعريف التعاون والجمعية التعاونية ومفاهيم التعاون وأهمية التعاون والهوية التعاونية والشعار التعاوني والعلاقة بين العضو والجمعية التعاونية والقيم التعاونية وأسس تصنيف الجمعيات التعاونية. أما **الفصل الثامن** فتضمن مبادئ وأهداف التعاون، حيث استعرض مبادئ التعاون، وإعلان عام **1860**، وتأسيس الاتحاد التعاوني

الدولي، ومؤتمر فيينا عام **1966**، ومبادئ وأسس التعاون التطبيقية، وأهداف النظام التعاوني، ودور التعاونيات في القضاء على الفقر، ودور التعاونيات في القضاء على البطالة. وشمل **الفصل التاسع** عنوان التعاون والنظم الاقتصادية المعاصرة حيث ناقش موضوعات مثل التعاون والمثالية، التعاون والرأسمالية، التعاون والبرجوازية، التعاون والاشتراكية، التعاون والديمقراطية. وجاء **الفصل العاشر** تحت عنوان تأسيس وإدارة الجمعية التعاونية، متضمنا خطوات تأسيس الجمعية التعاونية والإدارة الديمقراطية للإدارة التعاونية، وأطراف الإدارة التعاونية كالهيئة العامة ومجلس الإدارة والمدير والإدارة التنفيذية، كما تطرق إلى موضوع الإدارة التطبيقية للجمعيات التعاونية، ووظائف مجلس الإدارة، ومهام أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة المالية للجمعية التعاونية، وأسس توزيع العائد أو الفائض، والمحاسبة في الجمعيات التعاونية. أما **الفصل الحادي عشر** فقد عالج موضوع التعاون والدولة الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهاز التعاوني، والعلاقات العامة للجمعيات التعاونية، ودور الدولة في دعم النشاط التعاوني. وجاء **الباب الثالث** تحت عنوان أنواع الأنشطة التعاونية وتضمن ستة فصول، حيث تطرق **الفصل الثاني عشر** إلى موضوع الجمعيات التعاونية الزراعية من حيث التعريف والأهمية، وأنواع الجمعيات التعاونية الزراعية التي تم استعراض ومناقشة عشرة أنواع منها، ثم مشاكل الجمعيات التعاونية الزراعية. أما **الفصل الثالث عشر** فقد تطرق إلى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من حيث مفهومها وأهميتها ومستقبلها والمشاكل التي تعاني منها. وشمل **الفصل الرابع عشر** موضوع الجمعيات التعاونية الخدمية حيث تطرق إلى تعريفها وأهميتها وأهدافها، إضافة التي عرض مبسط لبعض أنواعها. وتطرق **الفصل الخامس عشر** إلى

التعاونيات الحرفية والمهنية شارحا اختصاصها وشروط عضويتها والإعفاءات والمزايا التي تتمتع بها وواجبات الدولة تجاهها ومستقبل العلاقة التي تربطها مع الدولة. أما **الفصل السادس عشر** فناقش موضوع الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض من حيث تعريفها ومزاياها وأهميتها. وتطرق **الفصل السابع عشر** إلى المصارف التعاونية حيث شمل على نشأة المصارف وتأسيسها، ومبادئ مصارف رايفايزن التعاونية، وأهداف المصارف التعاونية، ومصادر تمويلها وكيفية تنظيمها وإدارتها. وجاء **الباب الرابع** للكتاب تحت عنوان قضايا تعاونية متفرقة، حيث شمل **الفصل الثامن عشر** على مواضيع تخص التعاون والأمور الاجتماعية مثل دور التعاونيات في التخفيف من حدة الفقر، ودور التعاونيات في القضاء على البطالة، ثم التعاون والمرأة. وتضمن **الفصل التاسع عشر** دور الاتصالات في العمل التعاوني حيث عرض الفصل تعريف الاتصال، والاتصال الداخلي ووسائله ومشاكله، والاتصال الخارجي، وشروط الاتصال الجيد وشمل **الفصل العشرون** موضوعاً عاماً يتعلق بالمشاكل التي تؤدي إلى فشل الجمعيات التعاونية.

لقد اكتمل هذا الجهد المتواضع وأصبح حقيقة بين يدي القارئ الكريم بفضل من الله سبحانه وتعالى، وبفضل جهود الأساتذة الأفاضل مؤلفي المراجع والمصادر العلمية التي اعتمد عليها العبد الفقير لله، والذين كانت لأفكارهم وآرائهم كبير الأثر في إغناء محتويات الكتاب وتصحيح مساراته العلمية، لذلك تقتضي نافلة الوفاء تقديم الشكر لهم جميعاً. كذلك فإن تقديم الشكر واجب للمقيم العلمي الأول الأستاذ الدكتور فيصل مفتاح شلّوف، والمقيم العلمي الثاني الأستاذ الدكتور عزيز محسن محمد، والمصحح اللغوي الأستاذ

الفاضل موسى أحميده علي، على جهودهم القيّمة وبصماتهم الرائعة، كذلك الشكر موصول إلى مركز العالم الآن وخصوصاً الأستاذ حافظ محمود عبدالهادي على جهودهم في طباعة الكتاب وإخراجه.

وأخيراً، فإن خالص دعائي لله تعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع "كعلم ينتفع به"، فإذا كان يشوبه نقص أو ملاحظة، فإن الكمال لله وحده لا شريك له، وهو الذي جعل فوق كل ذي علمٍ عليم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والحمد لله رب العالمين

14 شباط (فبراير) 2018

البيضاء – ليبيا

الباب الأول

نشأة التعاون

الفصل الأول

التعاون في زمن الحضارات القديمة

- تمهيد.
- البدايات الأولى.
- التعاون في عصر السومريين.
- التعاون في عصر قدماء المصريين.
- التعاون في عصر البابليين.
- التعاون في عصر الآشوريين.
- التعاون في عصر الإغريق القدماء.
- التعاون في عصر الصينيين القدماء.
- التعاون في عصر الرومان.
- التعاون في عصر الإسلام.
- التعاون خلال العصور المختلفة في أوروبا.
  - العصر الهمجي.
  - العصور الوسطى.
  - عصر الإصلاح والنهضة العلمية.
  - عصر الثورة الصناعية.

تمهيد

تدلل الآثار التاريخية على وجود العديد من الكتابات التي تخص التعاون في مختلف البلدان والعصور، والتي تؤرخ أهميته بين الناس وكيفية إفادتهم منه. إن التعاون بين الناس ليس مهما من الناحية الاجتماعية فحسب، بل هو مهم كذلك من ناحية النظام الاقتصادي، لأنه يستطيع أن يحقق الرفاهية المنشودة من قبل جميع الناس. فالتعاون هو نظام عام يدرس الحياة ويخطط لها من اجل أن تكون الرفاهية كساءها الدائم. وهو كظاهرة اجتماعية، قديم قدم البشرية، وقد شمل العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي. لذلك فمن المفيد استعراض التطور التاريخي للتعاون في حياة الإنسان منذ أن وطأت قدماه الأرض ولحد الآن.

البدايات الأولى

خلق الله تعالى الإنسان اجتماعيا بطبعه، ولم يخلقه وحدانيا يحب الانعزال والانفراد. ولعل هذا ما يبرر أسباب خلق أم البشرية حواء بعده، بل ولعل هذا أيضا يبرر حاجة الطفل لوالديه، وحاجة الإنسان لأهله وأصدقائه، وحاجة العائلة للقبيلة، وحاجة القبيلة للأمة، وحاجة الأمة للإنسانية جمعاء. وهذه الصورة الجدلية المترابطة تفسر الظواهر الأولى للتجمعات البشرية على وجه البسيطة. فمنذ البدايات الأولى تجمع الأفراد في جماعات صغيرة قد لا تتعدى عدد أصابع اليدين، بهدف الألفة الاجتماعية التي توفر لهم الحماية من الأخطار المحدقة، وكذلك توفر لهم إشباع حاجاتهم الأساسية آنذاك كالمأوى والمأكل والملبس. ورغم بساطة الحياة والظروف المعيشية، إلا أن مهمة توفير الحاجات الأساسية لم تكن سهلة،

وغالبا ما كانت تُحّفُها الصعاب والمخاطر. لذلك، ومن خلال الفطرة الاجتماعية التي فطر الله تعالى عليها الناس، تعاون الأفراد فيما بينهم من أجل إشباع رغباتهم، وتوفير احتياجاتهم الأساسية. لقد عاش الإنسان متنقلا في بداية حياته معتمداً على جمع والتقاط الثمار والجذور النباتية وبعض الديدان والحشرات التي استساغ طعمها ولم يكن قد أرتقى في سلم الحضارة بعد. فكان يمشي في جماعات متعاونة فيما بين أفرادها تقتسم ما تجمعه في نهارها مثلما تقتسم الحراسة أثناء الليل. وبعد تطور الإنسان وانتقاله من مرحلة الجمع والالتقاط إلى مرحلة القنص الصيد، زادت مفاهيمه التعاونية، وظهر فيها مفهوم تقسيم العمل بصورته البدائية. فقد كان بعض الأفراد يذهبون للقنص والصيد، وآخرون يقومون بواجبات الحماية والحراسة لبقية أفراد الجماعة من النساء والأطفال وكبار السن، وجماعة أخرى تذهب للبحث عن الماء، وأخرى تعمل من أجل خلق وديمومة مصدر الطاقة (النار)، وهكذا. وبعد أن استساغ الإنسان بعض النباتات ولم يرغب بالابتعاد عن مناطق تواجدها، قرر أن يستوطن تلك المناطق، وأن يترك التنقل، ويفكر بزراعة ما يحتاجه من الحبوب والثمار، وهنا بدأت المفاهيم التعاونية تتشكل بصورة أكثر وضوحا من ذي قبل معتمدة على الفطرة الاجتماعية والشعور بحاجة الإنسان لأخيه الإنسان. فاستوطن الكهوف والمغارات القريبة من مصادر المياه، وزرع الأراضي المحيطة بها وتقاسم العمل وتعاون مع من معه في تحقيق المصلحة العامة للجماعة[1].

ولعل من اللافت للنظر أن الآثار التي عثر عليها في العراق القديم أو بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا Mesopotamia) والتي تعود للألف العاشرة قبل الميلاد المسيحي تدل على وجود صور تعاونية متعددة في حياة الإنسان آنذاك، والذي يمثل نهاية العصر الحجري

[1] Lawal, K. A. and Oludimu O.L. (2011). Management Theory- Practices and Focus, Asogun Published, Ibaban, Nigeria, ppa-m.

القديم كما في موقع (بردة بالكة) شمال شرق جمجمال وكهف (هزار مرد) قرب السليمانية وكهف (شان يدر) جنوب غرب بحيرة أرومية. أما كهف (زار زي) في منطقة السليمانية فان صناعته الحجرية تعبر عن تفوق ملحوظ ووفرة وتنوع في الإنتاج. وإذا انتقلنا إلى العصر الحجري الأوسط فستظهر مظاهر الإنتاج الحضاري لهذا العصر في موقع قرية (زاوي شمي) القريبة من كهف (شان يدر) وموقع (كريم شاهر) على مقربة من كركوك، والتي تعبر عن اقتصاد يعتمد على صيد الحيوان والأسماك والطيور. ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى انه قد حدث في بداية الألف التاسعة قبل الميلاد تحول نحو الزراعة واستئناس الحيوان، الأمر الذي يشير إلى اقتصاد يعتمد على الزراعة البرية كمصدر أساسي للغذاء. إن موقع قرية (زاوي شمي) يمثل أقدم منطقة استقرار في العالم القديم، وهي تؤرخ في بداية الألف التاسع قبل الميلاد المسيحي. ويشير إنتاجها الحضاري إلى الاتجاه نحو الزراعة والاستقرار، ومثل هذا التحول الكبير في حياة الإنسان لم يكن ليتم لولا مفاهيم التعاون التي مارسها الإنسان فيما بينه. أما في العصر الحجري الحديث الذي يتميز بمعرفة الزراعة فقد ظهرت حضارة جرمو التي تقع في سهل جمجمال شرق كركوك والتي اكتشف فيها 16 طبقة أثرية متتالية يؤرخ أقدمها بحوالي 6750 قبل الميلاد المسيحي. ويمثل موقع هذه الحضارة أقدم قرية زراعية مستقرة في تاريخ البشرية، رغم أن بعض المختصين يرجحون موقع تل حسونة جنوب الموصل بأنه أقدم موقع زراعي في التاريخ البشري، خصوصا وأنه قد تم اكتشاف 17 طبقة أثرية متتالية فيه. لقد عثر في هذين الموقعين على حبوب القمح والشعير المتكربنة، وعلى الأدوات الخاصة بالعمل الزراعي كالمناجل والفؤوس الحادة الأطراف والأجران والمحاريث. كما عثر على رحى حجرية

استعملت لفرك الحبوب. ويرجح المختصون أن أهالي هذه القرية كانوا يعرفون الغزل والحياكة كما تدل على ذلك أقراص المغازل الفخارية التي عثر عليها هناك. كذلك عثر على بعض الأساور والخرز والأقراص المثقوبة والمقامع والخواتم، وقد استخدم القوم العظام في صنع الإبر وحبات العقود والدلايات. لقد اكتشف المختصون أن المنزل في موقع تل حسونة كان يتكون من بعض الحجرات التي كانت تتجمع حول أو إلى جانب فناء مكشوف يقع فيه غالبا موقد وجرار لتخزين الطعام والشراب، فضلاً عن صوامع الغلال، وغير ذلك مما تحتاجه الحياة المنزلية. هذا ويمثل الفخار الذي عثر عليه في موقع تل حسونة من أقدم ما عثر عليه في العراق القديم. أما في العصر الحجري النحاسي فان حضارة تل حَلَف التي تقع شمال غرب نينوى وتؤرخ في أواخر الألف السادسة وحتى أواخر الألف الخامسة قبل الميلاد، قد كشفت عن شوارع مكسوة بالحجارة وأسوار تحيط بالقرية التي قامت فيها مبانٍ عامة كانت بمثابة المعابد الدينية، مما يدل على تقدم في الحياة الاجتماعية. وقد تميزت حضارة حلف بمظاهر حضارية جديدة وخاصة في العمارة والفخار والنحت على الحجر، فضلا عن استخدام النحاس. فقد سادت الأبنية الدائرية، وكان الفخار متميزا بألوانه وزيناته التي تمثل تفوقا صناعيا لأصحاب حضارة حلف. ومن الرسوم الفريدة على فخار حضارة حلف رسم مركبة على آنية فخارية توحي بأن القوم ربما قد اخترعوا وقت ذاك المركبات ذات العجلات. كما عثر في موقع هذه الحضارة ولأول مرة على بعض الأختام التي استخدمت في الطباعة على قطع من طين مجفف [1].

[1] مهران، محمد بيومي (1990). تاريخ العراق القديم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، مصر، ص ص5 – 23.

والآن، وبعد هذا العرض التاريخي الذي قد يوحي للبعض أن لا علاقة له مع موضوع الكتاب، فانه لابد من الإشارة هنا إلى أن الإنسان القديم في العصور الحجرية لم يكن قادرا على التطور دون أن يتعاون فيما بينه ويقتنع بالعمل الجماعي والتخصص وتقسيم العمل رغم عدم إدراكه لفلسفة التعاون كنظرية، والتي أدركها بفطرته الاجتماعية وضرورات حياته المعيشية، فآمن بها ومارسها من اجل أن يوفر لنفسه ولأبناء جلدته سبل العيش الرغيد، رغم بساطة الحياة وسهولة التعامل مع مواردها المتاحة آنذاك.

التعاون في عصر السومريين

أعقبت حضارة تل حلف عددٌ من الحضارات، لعل من أبرزها حضارة أريدو- جنوب غرب مدينة أور، وحضارة حجي محمد – جنوب غرب مدينة السماوة، وحضارة العبيد – غرب الناصرية قرب أريدو، وحضارة الوركاء قرب مركز مدينة السماوة واسمها القديم أوروك وذكرتها التوراة باسم أرك ونسب بناؤها إلى الملك النمرود، وحضارة جمدة نصر على مقربة من مدينة كيش. ولو تجاوزنا تفاصيل هذه الحضارات ومساهمتها الفطرية في ترسيخ المفاهيم التعاونية وممارستها، فإنه لا يمكن تجاوز الدور الكبير الذي لعبته الحضارة السومرية في ذلك.

لقد عاش السومريون في جنوب العراق منذ الألف الرابع قبل الميلاد المسيحي وكانت عاصمتهم أور التي تقع بالقرب من مدينة الناصرية الآن. ويتفق جمهور المؤرخين للحضارات القديمة على أن ظهور السومريين كان قد سبق ظهور الكتابة التصويرية البدائية التي نشأت في جنوب العراق. وتؤكد المراجع العلمية على أن العصر التاريخي في جنوب العراق إنما قد بدأ

عندما توصل القوم هناك إلى الكتابة، فضلاً عن الطوفان الكبير الذي حدث في العراق القديم، أما ما سبق ذلك فهو العهد الأسطوري. وقد تميزت بداية العصر التاريخي بما يطلق عليه دويلات المدن السومرية، التي كان كيانها مستقلاً عن بعضها البعض بسبب الانتقال إلى مرحلة المدنية. فقد اعتمدت الحياة السياسية على إمارات المدن ودويلاتها فعلاً، وترتب على ذلك تعاون وتعاصر دويلات وأسر حاكمة في كثير من المدن لتشكل حضارة عريقة أسست للبشرية جمعاء في شتى ميادين الحياة.

لقد كانت المدينة في عصر السومريين تتكون من قسمين، يمثل الأول منها المدينة الخاصة وتدل على القسم القديم للمدينة وهي الأقسام المسورة التي تحتوي على المعابد والقصر ومكاتب الموظفين التابعين للبلاد وعلى بيوت الموظفين. أما القسم الثاني فهو الضاحية أو خارج المدينة وفيها تتجمع البيوت والحقول وحظائر الماشية وغيرها. وتقع المدينة الرئيسية في وسط حكومة المدينة ويتوسطها معبد إله المدينة الذي تحيطه معابد الآلهة الأخرى. وكان المعبد الرئيسي يمثل نواة الحياة السياسية والاجتماعية، كما كان صاحب الأرضين في المدينة. ويعمل في المعبد مجموعة من الناس يديرهم الرئيس الإداري للمعبد. أما السلطة السياسية في حكومة المدينة فكانت تقوم بها في الأصل **هيئة عامة أو جمعية عمومية** تضم كل الرجال الأحرار من مواطني حكومة المدينة، وربما اشتركت فيها النساء أيضا، وكان لكبار السن وهم أرباب الأسر الكبيرة في المدينة **مجلس خاص** بهم مهمته إرشاد الجمعية العمومية. أما رجال المدينة فهم على الأرجح جميع الرجال العاملين في مجتمع المدينة والذين يحملون السلاح في حالة الحرب. وقد ورد ذكر الجمعية العمومية ومجلس كبار

السن في ألواح عصر ما قبل الكتابة، ومن ثم فيمكن القول بأن التنظيم السياسي لحكومة المدينة إنما قد نشأ مع قيام المدن نفسها.

إن التنظيم السياسي لحكومة المدينة السومرية إنما يمثل مرحلة هامة في تاريخ الفكر الإنساني، لأنه يشهد بتواجد التفكير الديمقراطي في بداية العصر التاريخي، وانتخاب الحاكم الذي يرأس حكومة المدينة بناء على قرارات الجمعية العمومية. وهكذا كان من حق الجمعية العمومية أن تفصل في المنازعات وان تصدر القرارات الهامة، وخاصة قرارات الحرب، بل من حقها أن تمنح السلطة العليا في البلاد إلى واحد من أعضائها، إذا ما تطلبت الحاجة ذلك.

لقد استطاع السومريون أن يبنوا حضارتهم من خلال التفاهم والتعاون الذي ساد بينهم من جهة، والملك أو الحاكم الذي يعتبر وكيل الآلهة من جهة أخرى. وقد أثمر هذا التعاون والتفاهم عن إنجازات حضارية ضخمة لازالت شواهدها قائمة إلى الآن. فقد شقوا القنوات ونظموا الري، وشيدوا الأسوار، وبنوا المعابد ومقرات الحكم، وأبدعوا في بناء السفن التجارية والحربية. كما سجل السومريون أقدم ما سجله التاريخ في التشريعات الإدارية. فقد أهتم ملوك السومريين بالقضاء على المفاسد، وتخفيف الضرائب عن كاهل الناس، والعفو عن المسجونين بسبب عدم الوفاء بالضرائب، كما خففوا عن الملاحين عبودية العمل في مراكبهم لمصلحة نظار الملاحة، وعن الرعاة عبودية العمل وراء الحمير والأغنام لمصلحة نظار الماشية، ومنعوا أثرياء القوم من أن يشتروا دورا تجاور أملاكهم بالقوة إذا لم يرضى أصحابها، وأعلنوا أمام الآلهة مسؤوليتهم عن الأرامل والأيامى، وعن حماية الفقراء من الأغنياء، كما خفضوا مرتبات الكهان إلى النصف، وألزموا العرافين في المعابد بتقديم نبوءاتهم بدون مقابل بعد أن

كانت مكلفة وملزمة للدفع من قبل الناس. ولم تقتصر فلسفة وأفكار وتطبيقات التعاون الفطرية على الشأن الداخلي للمدن فقط، بل نجح السومريون في عهد ملكهم الشهير لوكال زاكيزي (2400–2371 ق.م.) LUGAL ZAGGESI من توحيد المدن السومرية جميعا وان يؤسس دولة كبيرة. وتشير الألواح الطينية المكتوبة في عهده بأنه حقق السيادة من البحر الأسفل إلى البحر الأعلى، واستقرت أحوال البلاد في سلام، وسقيت الأرض بماء السعادة... وتعتبر هذه الإنجازات دليلا كبيرا على التفاهم والتعاون بين الحاكم والمحكوم أو بين العابد والمعبود من اجل مصلحة البلاد والعباد آنذاك [1].

التعاون في عصر قدماء المصريين

وجد المختصون في عصر قدماء المصريين آثاراً تدل على تشكيل بعض الجمعيات التعاونية أو ما شابهها. وقد لاحظ بعض علماء الآثار المختصين بالحضارة المصرية القديمة، ومنهم الفرنسي ريفيلو REVILLOT والإيطالي لمبروسو LUMBROSO بان الفراعنة قد امتلكوا أيام سلطانهم نظاماً متقدماً في التجارة، استطاع أن يدفع الصناع الصغار إلى تكوين جمعيات خاصة بهم طبقا للوائح النظام التجاري. غير انه توجد بعض الشكوك بشأن تكوين هذه الجمعيات هل كان بدافع من العمال أنفسهم لغرض فوائدهم ومصلحتهم الخاصة، أم أنه كان بدافع من الدولة لغرض السيطرة والهيمنة. وقد ورد في كتاب التعاون للدكتور يحيى أحمد الدرديري أن اسم شركات التعاون قد ذكر على أوراق البردي. كما أشار إلى ترجمة الأستاذ ريفيلو لقول الملك رمسيس الثالث حينما وصف أعماله بأنها كانت تساعد الضعفاء

[1] المرجع السابق، ص ص 94- 114.

بواسطة حوانيت شركات التعاون وجعل الرخاء يعم الناس جميعا. هذا وقد جاء في دائرة المعارف الفرنسية تحت عنوان (جماعات تعاون الإنتاج) ما يثبت أن جماعات العمال الفقراء في مصر القديمة قد اضطرتهم مهنتهم للتعاون مع بعضهم في الحصول على رزقهم[1].إن المتمعن في آثار المصريين القدماء يلاحظ انه من المستحيل أن تكون هذه الحضارة بعيدة عن مفاهيم وقيم التعاون في الحياة والعمل، وإلا فإنها لن تحقق ما حققته، ولن تصل إلى عالم اليوم شواهد علومها ومعارفها وعمرانها. إن نظرة بسيطة إلى الأهرامات لوحدها تدلل على مدى حجم التعاون الذي بذله الناس فيما بينهم آنذاك من اجل تحقيق هذا الإنجاز الخالد لحد الآن. فكيف ببقية الآثار والشواهد التاريخية التي تركها قدماء المصريين ولازالت شامخة كالقصور والمعابد والمدافن والقبور وغيرها. إن التعاون يساعد في خلق الإبداع، وهذا ما حققه المصريون القدماء في حضارتهم.

التعاون في عصر البابليين

كانت مفاهيم التعاون في زمن البابليين واضحة في ميدان الزراعة، وخاصة أن معظم المزارعين في ذلك الوقت يستأجرون الأراضي من الملاك الكبار، فتكونت جمعيات تعاونية بين المزارعين لتأجير الأراضي من الملاك والعمل فيها جماعيا. ويعود السبب في ذلك إلى أنهم حصلوا على أراضي مناسبة بإيجار مناسب. وقد اقتبس هذا المعنى من قانون حمورابي الذي

---

[1] أنظر:- بريون، نوري عبد السلام (1965). مفهوم الأرباح في الاقتصاد التعاوني، طرابلس: دار مكتبة الفكر، ليبيا، ص 25.

-Lawal, kamaldeen & Noun, Lagos (2013). Nigerian & International Cooperation, National Open University of Nigeria, School of Management Sciences, Nigeria, p 1.

أعلن في عهد حمورابي أعظم ملوك الأسرة البابلية الأولى (2067–2020) قبل الميلاد المسيحي. حيث سمح هذا القانون لعدد كبير من المزارعين أن يشتركوا في زراعة الأراضي على أسس تعاونية، سواء تكون ملكية هذه الأراضي على الشيوع باسم الجمعية، أو لكل فرد منهم جزء منها. وعلى ضوء هذا التعاون فإن المزارعين بدل أن يكونوا أجراء عند الإقطاعيين، أصبحوا بإمكانهم أن يتعاونوا على تأجير الأراضي من الملاك والعمل بها لحسابهم الخاص، الأمر الذي ترتب عليه، تمكينهم وفق القانون من الحصول على حريتهم الاقتصادية. لقد كانت العديد من الأعمال الزراعية تنجز من خلال الممارسات التعاونية والعمل الجماعي كعمليات الحراثة، وري المزروعات، والحصاد، وجز الصوف، وغيرها[1].

هذا ويتوقع أن التعاون قد ساد حتى في القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل التجارة والحرف (الصناعات اليدوية). كما يتوقع انه قد تكونت جمعيات تهتم بالتسليف لصغار المزارعين والتجار وغيرهم، وذلك بسبب انتشار عمليات المداينة والبيع بالآجل خلال عصر البابليين القدماء[2]. لقد اهتم البابليون كثيرا بالتجارة حتى تحول الاهتمام من الطابع الفردي إلى الطابع الجماعي المنظم الذي تشرف عليه الدولة.

التعاون في عصر الآشوريين

امتد العصر الآشوري بين عام 2006 وحتى عام 609 قبل الميلاد المسيحي حيث سقوط عاصمتهم نينوى (الموصل حاليا). وكانت مدينة آشور (قلعة الشرقاط حالياً) أول عاصمة لهم، وقد كان لآشور علاقات تجارية واسعة امتدت من بلاد الأناضول في الشمال

---

[1] أنظر:- بيومي ،... مرجع سابق ،ص 220.

-ROY, E.P. (1981). Cooperative: Development, Principle and Management, Interstate Printers and Publishers, INC, USA, p. 50.

[2] أنظر:- بريون،... مرجع سابق ، ص 26.

-ROY, …Op. Cit., p 51.

إلى امتداد الخليج العربي، ومن جبال زاجروس شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً. ولا يعرف بالضبط متى بدأت العلاقات التجارية بين الآشوريين وبلاد الأناضول، إلا أن النصوص المسمارية المكتشفة أشارت إلى وجود جماعات من التجار الآشوريين كانت تقطن في بلاد الأناضول، وكان لها مراكز تجارية ذات تنظيمات إدارية وقانونية خاصة بهم[1]. ويعتقد أن هذه التنظيمات الإدارية والقانونية كانت تستند إلى المفاهيم التعاونية، وأنها كانت تشبه من الناحية الإدارية والتنظيمية والقانونية مثيلاتها من المراكز التجارية في آشور وباقي أصقاع الدولة الآشورية. وعموماً فإن للحضارة الآشورية تشريعات وقوانين خاصة بها عثر عليها مكتوبة على لوحات من الطين يعود تاريخها إلى أواسط الألف الثانية قبل الميلاد. وقد عالجت هذه التشريعات العديد من شؤون الحياة البشرية آنذاك ومنها البيع والشراء والعمل الفردي والعمل عند الآخرين والعمل مع الآخرين. ولعل هذا التصنيف لاتجاهات العمل يشير إلى أنهم كانوا يعرفون التعاون ويمارسونه في حياتهم.

التعاون في عصر الإغريق القدماء

لقد كانت الجمعيات التعاونية شائعة في عصر الإغريق القدماء، حيث كانت منتشرة في أنحاء البلاد وتمارس الطقوس الدينية وخاصة طقوس الدفن. وقد تكونت هذه الجمعيات بناء على رغبة أعضائها في ضمان دفنهم بطريقة الطقوس الدينية التي يرغبون بها. وغالب الظن أن كل إغريقي من الطبقة الوسطى والدنيا قد انظم إلى هذه الجمعيات. أضف إلى ذلك فإن بعض الجمعيات قامت بالشراء بالجملة لمواد الوقود والمشروبات وبيعها

[1] بيومي، مرجع سابق،... ص ص 336-337.

للأعضاء، وقامت جمعيات أخرى بمساعدة الفقراء والمساكين، وقام نوع آخر بمساعدة الأعضاء الرحالة في تزويدهم بالمعلومات والعناية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الجمعيات لم تكن مفتوحة للمواطنين الأحرار فحسب، بل كانت مفتوحة حتى للعبيد والغرباء[1].

التعاون في عصر الصينيين القدماء

عرف الصينيون القدماء نوع غريب التنظيم من التعاون، ولكنه يرجع في جوهره إلى القواعد التعاونية المعروفة. إذ عرف الصينيون جمعيات الادخار والتسليف خلال الفترة المعروفة باسم هون ديناستي Hon Dynasty، والتي كانت في عام 200 قبل الميلاد المسيحي[2]. لقد قام آنذاك رجل صيني ثري وله تأثير كبير على المجتمع يدعى بونج كونج Pong Koong بتأسيس أول جمعية بقواعد تعاونية تعني بعمليات الادخار والتسليف. ثم ما لبث هذا النوع من التعاون أن انتشر بصورة كبيرة في كافة أنحاء الصين. لقد استند تنظيم هذا النوع من الجمعيات على مجموعة من القواعد التي نظمت عملها بين الأعضاء المنتمين لها. ومن القواعد التي تنظم جمعية الادخار والتسليف ما يأتي[3]:

1. جمعية محدودة الأعضاء.

2. يدفع الأعضاء أقساطاً متساوية في رأس المال.

---

[1] أنظر:- بريون، ... مرجع سابق، ص 27.

-Lawal & Noun,… Op. Cit., p 1.
-ROY,… Op. Cit., p52 .

[2] Lawal & Noun,… Op. Cit., p 2.
-ROY,… Op. Cit., p59 .

- بريون، ... مرجع سابق، ص ص 27-28.

[3] Lawal & Noun,… Op. Cit., p 2.

3. تدفع الفوائد والرسوم في فترات محددة.

4. تقسم الأرباح على الأعضاء بالتساوي.

5. تمنح القروض بالمزايدة التنافسية.

6. تسدد القروض بأقساط في فترات محددة.

7. تعتمد الجمعية نظام الغرامات المالية للمتأخرين عن مساهمتهم في رأس المال.

ومن الجدير بالذكر، أن الجمعية تتكون في غالب الأحيان من مجموعة من الأقرباء يجتمعون مرة كل ثلاثة أشهر في بيت رئيس الجمعية، ويجلب كل عضو في الجمعية سهمه في رأس المال. بمعنى يجب على العضو أن يدفع القسط المتفق عليه كل ثلاثة أشهر. وتمنح القروض بالمزايدة بين الراغبين في الحصول على القرض، فمن يدفع سعر فائدة أعلى ينال القرض. إن هذه القاعدة من قواعد تنظيم عمل تعاونية الادخار والتسليف عند الصينيين القدماء هي وحدها التي تخالف المبادئ التعاونية المتعارف عليها الآن.

التعاون في عصر الرومان

لقد عرف الرومان القدماء (510 قبل الميلاد المسيحي–475 بعد الميلاد المسيحي)[1] مفاهيم التعاون، وكانت قد انتشرت بين الحرفيين الصغار باسم كوليجيا Collegia حيث استعملت هذه الكلمة لأول مرة في القانون الروماني (451–449) قبل الميلاد المسيحي. وقد غطى التعاون في ذلك الوقت معظم الحرف مثل الصناعة الجلدية وصياغة الذهب وصهر النحاس. وبعد أن أطل نور المسيح عيسى عليه السلام، انتشرت

---

[1] Ditto.

تعاليم الدين السماوي التي تنادي بالمساواة والحرية بين المواطنين في البيع والشراء والامتلاك. فمن أقوال نبي الله عيسى عليه السلام في التعاون ونكران الذات "احملوا بعضكم أثقال بعض ولا ينظر الإنسان إلى ما هو لنفسه بل إلى ما هو للآخرين أيضا"[1]. وكانت الصناعة الرومانية في ذلك الوقت لا زالت تتكون من جماعات تزاول الحرف الصغيرة، وتبيع منتجاتها للمستهلك مباشرة. أضف إلى ذلك، فإنه بسبب هيمنة كبار الملاك والمزارعين على الأراضي، فقد هاجر المزارعون الصغار إلى المدن، واحترفوا الحرف الصغيرة مكونين ما يشبه الجمعيات التعاونية، الأمر الذي عرقل نجاح الجمعيات التعاونية في الزراعة. أما سبب نجاح الجمعيات التعاونية بين أصحاب الحرف فانه يرجع إلى أن أكثر الضائعين كانوا منضمين إلى الجمعيات الدينية التي كانت تمارس الدفن التعاوني. هذا وتعتبر جمعيات الضائعين في زمن الإمبراطور اورليان Aurelian حوالي 275 ميلادية من طليعة التعاون الاستهلاكي الحديث[2].

التعاون في عصر الإسلام

عندما ظهر نور الإسلام على يد الرسول محمد (ص) في بداية القرن السابع الميلادي، انتشرت بين العرب والبلاد المجاورة الصفات الأخلاقية الحسنة وآداب المعاملة، وذلك لأن الدين الإسلامي ركز على التعاون بدرجة كبيرة حينما تعرض لتفصيل أسس المعاملات بين الناس. قال تعالى في محكم كتابه الكريم (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) صدق الله العظيم. فقد دعا الإسلام إلى المحبة والإخاء، وأن يحب

---

[1] المنيزع، عبد الحميد نصر ومحمد كمال العتر (1973). التعاون – معالم رئيسية في قواعد وتنظيمات الاتجاه التعاوني، الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، مصر، ص 3.

[2] ROY,… Op. Cit., p 52.

الإنسان لأخيه ما يحب لنفسه، وأن ينصر القوي الضعيف، وأن يتصدق الغني على الفقير، بالإضافة إلى أن الزكاة على أموال المسلمين فرض في الإسلام. وهذه الدعائم بدون استثناء تعتبر من أسس النظام التعاوني المتعارف عليه في الوقت الحاضر، بل أن تسود هذه الدعائم بين الأفراد قبل أن ينضموا إلى الجمعيات التعاونية التي تعتبر الحقل التطبيقي لتلك الدعائم[1].

التعاون خلال العصور المختلفة في أوروبا

العصر الهمجي

ليس هناك ما يدل دلالة واضحة على تطبيق النظام التعاوني في الفترة المعروفة بالعصر الهمجي أو البربري في أوربا. وهي الفترة التي بدأت بسقوط الإمبراطورية الرومانية حوالي 475 ميلادية، حيث انتشرت في ذلك الوقت الفوضى ومخالفة القانون، الأمر الذي ترتب عليه انتشار ظاهرتي اللصوصية والنهب، وخاصة في المدن المكتظة بالسكان. وطبقا لغريزة المحافظة على النفس عاش أكثر الناس داخل حماية المجتمع. فتكون ما يشبه بالنظام الإقطاعي في حياة المجتمعات، حيث تقع معظم أراضي المنطقة تحت تصرف رجل واحد يقوم بمباشرة حكم الناس وفض خلافاتهم. مع العلم أن هذا النظام استمر فترة طويلة تقرب من ألف سنة (من القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر)، وخاصة في أوربا الشرقية التي استمر بها حتى بداية القرن العشرين. وإذا كان هناك تعاون في هذه الفترة فيمكن الإشارة إلى العمل

[1] بريون،... مرجع سابق، ص 29.

الجماعي الذي كان يزاول آنذاك، سواء أكان في الصناعة أو غيرها، ولكن لا يوجد للمبادئ التعاونية المتعارف عليها مكان في التطبيق الحياتي الفعلي.

العصور الوسطى

لقد انتشرت جماعات الصاغة والمذهّبين وعرفوا بتضامنهم فيما بينهم وذلك في العصور الوسطى (500–1400) ميلادية. وكان تضامنهم يشبه تضامن الاتحادات التجارية في الوقت الحاضر، حيث كان هدفهم الرئيسي هو ضمان مركز الأعضاء الحرفيين بالنسبة للأسعار وساعات العمل وجودة الإنتاج، أضف إلى ذلك قيامهم بالنشاط الاجتماعي المتنوع. وفي حقيقة الأمر، فقد انحدر هذا النوع من التعاون من أيام الإمبراطورية الرومانية حيث تمتد جذوره أبان نهضة المجتمعات الصناعية الرومانية. كما أن جماعات هذا النوع من التعاون قد مارست التعاون الاستهلاكي خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى أن مجازفة تأسيس أول جمعية زراعية قد ظهرت في القرن الثالث عشر الميلادي بين السويسريين المشتغلين بالحليب الذين أنتجوا الجبن على أساس تعاوني[1].

عصر الإصلاح والنهضة العلمية

امتدت الفترة المعروفة بعصر الإصلاح والنهضة في أوربا بين 1400–1750 ميلادية، وهي الفترة التي تتلو العصور الوسطى وتسبق الثورة الصناعية. وفيها ظهرت الثورة التجارية، ونشطت التجارة بين البلاد المختلفة فكانت الخطوة الهامة في التعاون هي ظهور نوع من

---

[1] أنظر:- المرجع السابق، ص ص 30 – 92.

-Lawal & Noun, …Op. Cit., p 3.

الشركات المساهمة التي تعتبر النواة الأولى للشركات المعروفة في الوقت الحاضر. وقد قامت تلك الشركات للحاجة الماسة إلى رأس المال اللازم للرحلات البحرية لغرض التجارة من جهة، ولغرض الاستكشاف من جهة أخرى. ومن أنواع التعاون التي سادت في هذا العصر شركات التامين للحريق التي أسست حوالي عام 1530 ميلادية في كل من مدينة لندن ومدينة باريس[1].

عصر الثورة الصناعية

منذ ظهور الثورة الصناعية في أوربا عام 1750 ميلادية والتي اتسمت بالتقدم التكنولوجي، تحسنت الزراعة والمواصلات بفضل استخدام الآلات والبخار، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الإنتاج والتوسع في استخدام الآلات على حساب الأيدي العاملة، وخصوصا غير الماهرة. فظهرت نتائج واضحة للعيان وهي انخفاض الأسعار وزيادة الاستهلاك من السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد. وقابل هذا التطور زيادة تضامن العمال والحرفيين من ذوي الدخول المنخفضة لكي يحافظوا على معيشتهم، وأن لا يكونوا عبيداً للروح الرأسمالية التي انتشرت في ذلك الوقت. فتكونت جماعة من الحائكين بقرية فنويك Fenwick عام 1769 ميلادية، وأسسوا جمعية لشراء الإنتاج المحلي والصناعات اليدوية لكي لا يكونوا لقمة سائغة للاحتكار الرأسمالي. كما كانوا يهدفون إلى جمع مدخراتهم لتكوين رأسمال كافٍ لتمويل صناعاتهم. وبذلك أطلقوا على جمعيتهم اسم الرأسماليون البنيون Penny Capitalists، علماً بأن (البني) هو أصغر عملة في إنكلترا. كما تكونت في عام

---

(1) Ditto.

1794 ميلادية جمعيات أخرى للعمال وغيرهم لغرض شراء حاجات منازلهم بأسعار منخفضة. أما في عام 1844 فقد ظهرت جمعية رودتشديل التي أصبحت علماً للنظام التعاوني المنظم سواء أكان من حيث التطبيق أو المبادئ[1].

والجدول التالي يوضح التطور التاريخي للحركة التعاونية في العالم:

جدول رقم (1) : مراحل التطور التاريخي للحركة التعاونية

المرحلة	الفترة	سمات التطور
العصر الحجري	3100 إلى 1150 قبل الميلاد المسيحي	مظاهر تعاونية بسيطة لتامين العيش
العصر البابلي	3000 إلى 540 قبل الميلاد	بداية التعاون في الزراعة والري
عصر الإغريق المبكر	3000 إلى 325 قبل الميلاد	تعاونيات الحبوب والغذاء
عصر الحضارة الصينية	200 قبل الميلاد المسيحي	تعاون في مجال الإقراض والائتمان الزراعي
العصر الروماني	510 قبل الميلاد إلى 475 بعد الميلاد	تعاون في مجال الغذاء والإقراض
العصر المسيحي المبكر	1 إلى 313 بعد الميلاد المسيحي	تعاونيات للإقراض والتجارة والصناعة
العصر الهمجي	476 إلى 700 بعد الميلاد المسيحي	تراجع الأشكال التعاونية عن التطور
عصر ظهور الإسلام	610 إلى 1495 بعد الميلاد المسيحي	التعاون أحد مبادئ المسلم في القران لذلك تطور بشكل واسع وشامل في الحياة
العصور الوسطى	500 إلى 1400 بعد الميلاد المسيحي	تطور تعاونيات الصاغة والتصنيع المعدني وكذلك بداية نشوء تعاونيات الألبان
عصر النهضة	1400 إلى 1750 بعد الميلاد المسيحي	ظهور التعاونيات المرتبطة برأس المال والأسهم والسندات

[1] Al-Azzawi, A. M. F. (1985). Processy Kooperacji I Integracji w Społdzielczości Polniczej Iraku, Akademia Rolnicza w Poznaniu, praca doktorska nie drokowana, Poznan, Polska, pp 10-12.
-Lawal & Noun, …Op. Cit., p 3.

- بريون،... مرجع سابق، ص ص 30-31.

المرحلة	الفترة	سمات التطور
عصر الثورة الصناعية	1750 إلى 1944 بعد الميلاد المسيحي	بداية الأشكال التعاونية التجارية والصناعية مع نمو الأشكال الرأسمالية
عصر نمو الرأسمالية	1769 بعد الميلاد المسيحي	بداية ظهور التعاونيات الاستهلاكية
رواد روتشديل	1844 بعد الميلاد المسيحي	فترة النمو الحديث للتعاون من خلال التعاونيات الاستهلاكية، بداية نمو وتطور التعاونيات الإقراضية والصناعية الحديثة
تعاونيات الإقراض لرايفايزن	1860 بعد الميلاد المسيحي	ظهور اتحادات الإقراض للمستهلكين
عصر الذرة والفضاء	1945 ولحد الآن	بداية القرن الثاني من تطور ونمو الحركة التعاونية لتشمل كافة الأنشطة الاقتصادية وترسخ موقعها بقوة في البناء الاقتصادي للدول في جميع أنحاء العالم

Source: ROY, E. P. (1981). COOPERATIVES: Principles and Management, The Interstate Printers and Publishers, Inc., ILL., USA, p. 52.

الفصل الثاني

التعاون في الإسلام

- تمهيد.
- مفهوم التعاون في الإسلام.
- أهمية التعاون في الإسلام.
- مجالات التعاون في حياة المسلم.
- التعاون سر نجاح الهجرة النبوية.
- دور التعاون في بناء المسجد النبوي الشريف.
- التعاون والإيثار.
- وسائل تحقيق التعاون على البر في الإسلام.
- التأمين التكافلي صورة من التعاون الإسلامي.

تمهيد

إن أي برنامج للتوعية بالتعاون لابد أن يرتكز على قيم المجتمع وثقافته المتميزة، وثقافة المجتمعات العربية مستمدة من الإسلام وقيمه العالية، ومن ثم فإن الاعتماد في برامج التوعية للتعاون على قيم الإسلام وأحكامه سيؤدي بالتأكيد إلى نجاح هذه البرامج ومساندتها في التطبيق، ومن جانب آخر يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يقدم للحركة التعاونية أفكاراً مفيدة وخصوصاً ما يتعلق بالتمويل والتأمين التعاوني. ففكرة التعاون تمثل قيمة عالية حض عليها الإسلام في قوله تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ – المائدة:2)، وقد أوجب الإسلام التعاون على المجتمع في شكله الفردي والجماعي التلقائي إلى جانب التعاون المؤسسي المنظَّم. والتعاون يقوم على مبادئ عدة تجد أساسها في الإسلام، فبجانب المساعدة الذاتية المتبادلة توجد مبادئ أخرى منها[1]:

1. تجميع القوى المتناثرة للمتعاونين وحشدها في كيان واحد، وهذا مبدأ إسلامي يقوم على قول اللّه عز وجل (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا – آل عمران: 103).

2. المسؤولية التضامنية لأعضاء الجمعية التعاونية، وهذا أصل إسلامي بقول الله سبحانه وتعالى (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ – التوبة:71) وصح عن الرسول في تصوير ذلك في حق المسلمين (المسلمون يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم).

[1] الصاوي، عبد الحافظ (2010/9/3). الرؤية الإسلامية للنشاط التعاوني، الوعي الإسلامي، القاهرة– مصر، 532: 1-3.

3. الإدارة الذاتية: ويقوم ذلك على أساس أن كل شخص أياً كان موقعه التعاوني تقع عليه مسؤولية معينة، وهذا ما يؤكده الحديث الصحيح لرسول الله (ص) : كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.

إن الجمعيات التعاونية ليست مجرد بنك أو مؤسسة تمويلية وإنما بيت رعاية للأعضاء في كل الجوانب بما يؤدي إلى الهدف الاستراتيجي وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وقد أنشئت الحركة التعاونية من أجل هدف رئيس هو إيجاد روابط إنسانية بين أفراد المجتمع بما يعمل على التماسك الاجتماعي وتنمية الكفاءة من خلال الإدارة الذاتية، وقد اعتمدت وسيلة توافر التمويل للفئات الصغيرة من صغار المزارعين والحرفيين والعمل على تخليصهم من بلوى الربا وشرور المرابين، كهدف للحركة التعاونية، وقد أخذ التمويل التعاوني صورة إنشاء جمعيات الادخار والائتمان التي تقوم على قبول الودائع والمدخرات من أعضائها ثم تقديم التمويل للأعضاء في ترتيبات معينة إما في صورة مستمرة أو من خلال ما يعُرف بجمعيات تناوب الادخارات الائتمانية ومع مرور الوقت أضيفت لجمعيات الحركة التعاونية مهام أخرى منها:

1. توافر مستلزمات الإنتاج للأعضاء بشكل جماعي بما يوفر التكلفة والجهد.

2. التسويق التعاوني لمنتجات الأعضاء بما يمكنِّهم من النفاذ إلى الأسواق وتوفير شروط مواتية لعمليات البيع وكذلك إقامة المعارض التسويقية.

3. العمل على تطوير الإنتاج وتقديم المساعدات والإرشادات الفنية التي تؤدي إلى تحسين أسلوب العمل.

4. التدريب والتثقيف التعاوني والإنتاجي للأعضاء

5. توافر خدمة التأمين التعاوني على حياة وممتلكات الأعضاء.

وعموما، فإن التعاون هو طبيعة العلاقة بين مكونات هذا الكون وبين أعضاء جسم الإنسان نفسه، وحاجة الإنسان إلى أخيه الإنسان حكمة أرادها الله عز وجل، فقال جل شأنه في محكم كتابه الكريم (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ- الزخرف: 32).

مفهوم التعاون في الإسلام [1]

قال تعالى في محكم كتابه الكريم (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ – المائدة:2). التعاون هو المساعدة للناس، أو مساعدة الناس دون أجر أو مكافأة

---

[1] أنظر: – أبو الخير، كمال حمدي (2010/8/10). القيم الروحية للتعاون وأثرها على إصلاح البشرية، جريدة التعاون، متاح على الرابط: www.digital.ahram.org.eg

– مؤتمر التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي، القاهرة، 8-2005/3/9، أوراق بحثية متفرقة.

– خليل، صبري محمد (2013/2/25). الجمعيات التعاونية والاقتصاد التعاوني في الفكر الاقتصادي الإسلامي المقارن، متاح على الرابط: www.drsabrikhalil.wordpress.com

– الصاوي (2010/9/3)... مرجع سابق، ص ص 1-3.

– كما اعتمدت مادة هذا الفصل على المواضيع المنشورة في شبكة المعلومات الدولية – الإنترنت ومنها:

– التعاون في الإسلام، متاح على الرابط: www.newelfager.org

– نماذج تطبيقية من حياة الصحابة في التعاون، متاح على الرابط: www.dorar.net

– التعاون من الثوابت الأساسية في الإسلام، متاح على الرابط: www.muhammed-pbuh

– التعاون شعار المؤمنين، متاح على الرابط: www.articles.islamweb.net

– التعاون واجب وفضيلة، متاح على الرابط: www.islam-love.com

لقاء ذلك. والتعاون اصطلاحا في الفكر الإسلامي هو أن يساعد المسلم أخاه، ويساعده على فعل الخيرات وطاعة الله وتجنب معصيته.

إن الإنسان اجتماعي بطبعه، وهذه حقيقة ثابتة لا جدال فيها. فهو يلد ويعيش داخل أسرة وجماعة ومجتمع وأمة. ويصعب عليه أن يقضي حياته منفردا وبعيدا عن الناس. كما يصعب عليه أن يستقل بنفسه في تحصيل مطالب الحياة، فهو بحاجة إلى المساعدة، لأن القصور في طبعه والعجز من شأنه، قال تعالى (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا – النساء: 28). ولسد هذا القصور شرّع الإسلام مبدأ التعاون والتكافل والمشاركة، لاسيما في حل المشكلات والأزمات الكبيرة. قال رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم "مثَل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"، رواه البخاري. وقال صلى الله عليه وسلم "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا"، رواه مسلم. إن إهمال مبدأ التعاون، أدى إلى ظهور السلبية واللامبالاة وعدم الإحساس الجماعي، بسبب النظرة الضيقة إلى مفهوم التعاون، حيث أصبح الفرد لا يقتنع بالتعاون إلا إذا كان على أساس الدفع أو المقابل وبشرط أن يكون في عمل دون آخر.

إن صفة التعاون من أهم الصفات التي تتصف بها جميع الكائنات في الكون، فلا يستطيع كائن أن يحيا بمفرده دون أن يكون في حاجة إلى مساعدة الآخرين من بني جنسه، فالنحل يعيش في جماعات ويتعاون فيما بينه، وكذلك النمل والطيور والأسود والنمور وباقي الحيوانات أيضًا، تعيش في جماعات ترعى معاً، وتخرج للعمل وللصيد معاً. والإنسان الذي

فضله الله تعالى عن سائر مخلوقاته بزينة العقل، لا يمكن أن يعيش إلا متعاوناً مع غيره، فكل إنسان يحتاج للآخر. فهو يحتاج إلى الطبيب والمهندس والمعلم والصانع والخباز والنجار والحداد وسائق السيارة والطائرة والقطار، وهكذا. ولا يوجد إنسان يجيد كل تلك الأعمال جميعا، فكل صاحب مهنة هو حتما بحاجة إلى غيره، وضمن هذا المنوال تسير الحياة وتدور حركتها، وبغير ذلك تتوقف الحياة ولا تتقدم إلى الإمام.

أهمية التعاون في الإسلام

دعا الإسلام إلى التعاون، ورغب الناس فيه؛ حرصاً على ترابط المسلمين وتماسك وحدتهم. قال الرسول محمد صلى الله عليه وسلم "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة" (رواه البخاري في صحيحه). وقد فهم المسلمون معنى التعاون منذ أن بدأ النبي محمد صلى الله عليه وسلم دعوته في مكة، فتعاونوا في نشر الإسلام، ودعوة من يرون فيه خيراً واستجابة. وبفضل تعاونهم دخلت أفراد وقبائل وأمم جديدة إلى الإسلام، حتى امتدت أصقاعهم من بحر البلطيق في أقصى الشمال إلى حدود الصين في أقصى الجنوب. وحكم المسلمون هذا الامتداد طيلة ستة قرون دون أن يمحوا لغة أحد، أو أن يطمسوا هوية أحد، أو أن يستعمروا أحداً، أو أن ينهبوا ثروات أحد، بل أضافوا لما لهذه الأقوام قيم السماء ومبادئ نظرية الإسلام وتطبيقاتها في السنة النبوية الشريفة. إن أهمية التعاون في الإسلام يمكن إدراجها بما يأتي:

1. يسهل تحمل الأعباء.

2. ينشر المحبة والإخاء بين أفراد المجتمع.

3. يضمن توزيع وتنظيم الأعمال والمسؤوليات.

4. يحارب الاتكال والكسل.

5. يجعل الروابط الاجتماعية قوية ومتينة من أجل التطور والازدهار.

إنّ الإسلام، هذا الدين الكامل الذي لا نقص يشوبه ولا خلل، فيه من التشريعات ما تنتظم بها المجتمعات أينما كانت في أرض الله الواسعة. والمجتمع الذي فيه إغاثة الملهوف، وإعانة المحتاج، وإيواء التائه، ونصرة المظلوم، وضيافة الغريب، هو بالتأكيد مجتمع تقل فيه الويلات والمآسي والمظالم. كما أن المجتمع الذي يجتنب أفراده على نطاق واسع الغيبة وهي ذكر المسلم بما فيه ما يكرهه، والنميمة وهي نقل القول للإفساد، وغير ذلك من أسباب البلايا والخلافات، لاشك أنه مجتمع ينعم براحة أكبر واطمئنان أوفر وتسوده أجواء المحبة والألفة والتودد. فالمسلمون في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مع بعضهم البعض، يجب أن يكونوا كمثل الجسد الواحد الذي إذا أصيب عضو منه بمرض، صارت أعضاؤه كلها في حالة من السهر والحمى. هكذا ينبغي أن يكون المسلمون متعاطفين ومتراحمين ومتكاتفين، ليجسدوا مثلا ساميا للإنسانية جمعاء. والتعاون وسيلة لإظهار القوة والتماسك، فالمتعاونون يصعب هزيمتهم، مثلهم مثل العصا يمكن كسرها إن كانت واحدة، ويصعب كسر المجموعة المترابطة منها.

لقد كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم المثل الأعلى في التعاون، سواء أكان داخل بيته أم مع أصحابه. فقد كان متعاوناً في كل مجالات حياته، فهو في البيت يعاون أهله

ويساعدهم في شؤون المنزل، كما كان صلى الله عليه وسلم يتعاون خارج البيت مع أصحابه في القيام ببعض الأعمال بهمة ونشاط وعزيمة، ليعطي الآخرين درسا ونبراسا في العمل والتعاون والتفاني ونكران الذات، ضارباً المثل الأعلى والقدوة الحسنة لأصحابه وللآخرين، فهو مثلهم يعمل كما يعملون، ويبذل جهداً كما يبذلون.

مجالات التعاون في حياة المسلم

إن التعاون على البر والتقوى من وجهة نظر الإسلام يكون بوجوه كثيرة تفوق الحصر، فكل عمل في مرضاة الله يكون التعاون والتظاهر عليه، من التعاون على البر والتقوى، ومن أمثلة ذلك[1] :

أولا. التعاون في مجال الدعوة ونصرة الدين :

ويكون ذلك بنصرة الإسلام وأهله، فقد حضّ الله تعالى عباده المؤمنين على نصرة دينه وأوليائه، ونصرة نبيه ومؤازرته ومعاونته على إقامة الدين ونشر الدعوة بشتى الوسائل المشروعة، فقال عز وجل في كتابه الكريم (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ –الصف: 14). ولهذا ينبغي أن يتعاون المسلم مع أخيه المسلم في الدعوة إلى الله، ليشدّ أزره ويتقوى به، كما قال الله تعالى لموسى عليه السلام (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ – القصص: 35). ومن صور التعاون في مجال الدعوة ونصرة الدين مشاهد كثيرة ومواقف متنوعة ومن ذلك حفر المسلمين الخندق، وقد أصابهم في ذلك ما أصابهم فصبروا، فعن جابر رضي الله عنه أنه قال " لما حفر النبي صلى الله عليه

[1] كونوا على الخير أعوانا، متاح على الرابط: www.islamdcor.com

وسلم وأصحابه الخندق أصابهم جهد شديد حتى ربط النبي صلى الله عليه وسلم على بطنه حجرا بسبب الجوع " أخرجه البخاري في صحيحه.

ثانيا. التعاون على إقامة العبادات :

ويتم ذلك من خلال العديد من الأوجه، ومن أمثلة ذلك التعاون على قيام الليل. فقد كان أهل البيت الواحد من أوائل هذه الأمة يتوزعون الليل أثلاثا يصلي هذا ثلثا ثم يوقظ الثاني فيصلي ثلثا ثم يوقظ الثالث فيصلي الثلث الأخير. وعن أبي عثمان النهدي قال تضيفت أبا هريرة سبعاً فكان هو وامرأته وخادمه يتعقبون الليل أثلاثا يصلي هذا ثم يوقظ هذا ويصلي هذا ثم يوقظ هذا.. كذلك التعاون على تعلم القرآن وحفظه وتدارسه بين المسلمين. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "خيركم من تعلم القرآن وعلمه" متفق عليه.

ثالثا. التعاون في بناء المساجد :

قال الله تعالى (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنْ الْمُهْتَدِينَ- التوبة: 18). وقد أورد البخاري في صحيحه بابا في التعاون في بناء المساجد، وسطر فيه أحاديث تبين بوضوح مدى التعاون بين النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في بناء المسجد النبوي. فعن أبي سعيد في ذكر بناء المسجد قال "كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ فَرَآهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ

الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ قَالَ يَقُولُ عَمَّارٌ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ الْفِتَنِ" (رواه البخاري في صحيحه).

رابعا. التعاون في مجال طلب العلم :

وهذا باب من التعاون يكفي في معرفته مطالعة كتب السير الغاصّة بالقصص التي بلغت من التعاون أوجهاً، فهذا عمر رضي الله عنه يقول "كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنْ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنْ الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِك"(رواه البخاري في صحيحه). ويدخل في التعاون العلمي ما يتعلق بالتعاون في تأليف الكتب، فقد جاء في ترجمة الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي رحمه الله أنه ولع بتخريج أحاديث الإحياء ورافق الزيلعي الحنفي في تخريجه أحاديث الكشاف وأحاديث الهداية فكانا يتعاونان، فاستفاد المسلمون من ذلك بتخريج ثلاثة كتب صارت من أهم المراجع لطلاب الحديث. ومن هذا الباب أيضا شرح المواد الدراسية من الخبير بها للقاصر عن فهمها، وكان بعض نبلاء المسلمين يشتري المصاحف والألواح ويوزعها على أطفال الكتاتيب معونة لهم على حفظ القرآن الكريم.

خامسا. التعاون في الدعوة والتعليم وإنكار المنكر:

يتعاون المسلمون فيما بينهم في هذا المجال كثيراً، فهذا يقترح فكرة لموضوع وهذا يجمع قصصاً واقعية عنه، وهذا يعمل بحثاً ميدانياً أو استبياناً حول الموضوع وآخر يجمع الأدلة الشرعية وكلام العلماء بشأنه، وهذا يحشد الشواهد والأبيات الشعرية المتعلقة به، وآخر

أوتي موهبة في التحدّث يلقيه في محاضرة تسير بها الركبان، أو كاتب مجيد يخطّ بأسلوبه ذلك المحتوى من العمل المشترك في رسالة أو كتاب يؤثّر في نفوس القراء. وعالم أو طالب علم لديه ما يقدّمه في دورة علمية مما فتح الله به عليه، وآخر يملك خبرة إدارية يسيّر بها أعمال الدورة، وثالث عنده مال يبذله لإسكان الطلاب الفقراء وإعاشتهم فترة الدورة، وهكذا. والآن يحتاج واقع المسلمين إلى الكثير من الأعمال المشتركة والبركة مع الجماعة. وفي مجال إنكار المنكر تعاون عظيم أيضا، فهذا يجمع معلومات عن المنكر ويستقصي خبره في المجتمع، وهذا يبحث حكمه شرعا، وثالث يعين على إيصاله إلى من ينكره ويغيّره، وآخر يخطب عنه ويحذّر منه. وهذا الاشتراك في العمل الصالح له أجر عظيم. وقد قال رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "إِنَّ اللَّهَ لَيُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلاثَةً الْجَنَّةَ صَانِعَهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ وَالرَّامِيَ بِهِ وَالْمُمِدَّ بِهِ"، (رواه الترمذي). فلا بد أن تكون هناك أدوار تكاملية، إذ أنّ كثيرا من أمور الدّين والمشروعات والأعمال لا يمكن القيام بها فرديا، وإتاحة المجال للتخصصات المختلفة أن تعمل بتعاون سيثمر نتائج باهرة.

سادساً. المعاونة في إقامة الأنشطة الخيرية والأعمال الإسلامية والمشاركة فيها بالنفس والمال، والجود عليها بالوقت، والحثّ على الحضور، وتكثير السّواد فيها، وحسن استقبال روّادها، وإتقان وضع برامجها وترتيب جداولها، وشحذ الهمم لتنفيذ مهامّها، والعمل على تحقيق مقاصدها، ونشر فكرتها، وتصحيح مسيرتها، والذبّ عنها، وحراسة أهلها، ومقاومة محاولات هدمها وإعاقتها.

سابعاً. التعاون في القيام بحقوق المسلمين :

ويكفي في هذا المجال ذكر القصة التالية: حكي أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم شاب يسمى علقمة، كان كثير الاجتهاد في طاعة الله، في الصلاة والصوم والصدقة، فمرض واشتد مرضه، فأرسلت امرأته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلة: إن زوجي علقمة في النزاع فأردت أن أعلمك يا رسول الله بحاله. فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم عماراً وصهيباً وبلالاً وقال: امضوا إليه ولقنوه الشهادة. فمضوا إليه ودخلوا عليه فوجدوه في النزع الأخير، فجعلوا يلقنونه شهادة أن لا إله إلا الله، ولسانه لا ينطق بها، فأرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبرونه أنه لا ينطق لسانه بالشهادة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هل من أبويه من أحد حيّ ؟. قيل: يا رسول الله له أم كبيرة السن. فأرسل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأوصى من أرسله قائلا: قل لها إن قدرت على المسير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإلاّ فقري في المنزل حتى يأتيك. فجاء إليها فأخبرها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقالت: نفسي لنفسه فداء أنا أحق بإتيانه. فتوكأت، وقامت على عصا، وأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسلَّمت، فردَّ عليها السلام وقال: يا أم علقمة أصدقيني، وإن كذبتيني جاء الوحي من الله تعالى، كيف كان حال ولدك علقمة؟. قالت: يا رسول الله كثير الصلاة كثير الصيام كثير الصدقة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فما حالك؟. قالت: يا رسول الله أنا عليه ساخطة، قال صلى الله عليه وسلم: ولما؟. قالت: يا رسول الله كان يؤثر عليَّ زوجته، ويعصيني. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن سخط أم علقمة حجب لسان علقمة عن الشهادة. ثم قال: يا بلال انطلق واجمع

لي حطباً كثيراً. قالت: يا رسول الله وما تصنع؟. قال: أحرقه بالنار بين يديك. قالت: يا رسول الله إنه ولدى ولا يحتمل قلبي أن تحرقه بالنار بين يدي. قال: يا أم علقمة عذاب الله أشد وأبقى، فإن سَرَّك أن يغفر الله له فارضي عنه، فوالذي نفسي بيده لا ينتفع علقمة بصلاته ولا بصيامه ولا بصدقته مادمت عليه ساخطة. فقالت: يا رسول الله إني أشهد الله تعالى وملائكته ومن حضرني من المسلمين أني قد رضيت عن ولدي علقمة. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنطلق يا بلال إليه انظر هل يستطيع أن يقول لا إله إلا الله أم لا ؟ فلعل أم علقمة تكلمت بما ليس في قلبها حياء مني. فانطلق بلال فسمع علقمة من داخل الدار يقول لا إله إلا الله. فدخل بلال وقال: يا هؤلاء إن سخط أم علقمة حجب لسانه عن الشهادة وإن رضاها أطلق لسانه. ثم مات علقمة من يومه، فحضره رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمر بغسله وكفنه ثم صلى عليه، وحضر دفنه. ثم قال صلى الله عليه وسلم على شفير قبره "يا معشر المهاجرين والأنصار من فضَّل زوجته على أمُّه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً إلا أن يتوب إلى الله عز وجل ويحسن إليها ويطلب رضاها، فرضا الله في رضاها وسخط الله في سخطها".

إن التعاون في الإسلام يمتد إلى آفاق واسعة، ويتسع ليشمل الجانب الروحي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فهو شامل شمول الإسلام، ولا يقتصر على جانب فائدة مادية فقط، بل يعني العطاء في كافة الاتجاهات وجميع الأحوال. وهو تقاسم خدمة عامة، واشتراك الجميع للوصول إلى أنبل الأهداف، التي تحفظ الدين والنفس والعرض والمال والعقل وتحقق الأمن والإيمان. والتعاون هو أيضا الإحجام عن فعل الشرور والأعمال

السلبية، ومقاومتها، خاصة العدوان الذي يسقط الكرامة الإنسانية المكفولة بحق الله سبحانه وتعالى على الناس، قال تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا – الإسراء: 70). لقد أمر الإسلام بالعطاء وإن لم يكن من ورائه مقابل مادي أو تحقيق مصلحة شخصية عاجلة، قال تعالى في محكم كتابه الكريم (وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ – البقرة: 158). وقال الرسول محمد صلى الله عليه وسلم "والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه" رواه مسلم. وقال صلى الله عليه وسلم أيضا "من كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته" رواه مسلم. كما دعا صلى الله عليه وسلم إلى تقديم النفع بصرف النظر عن المنتفع "ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه صدقة، ولا يرزؤه – ينقصه – أحد إلا كان له صدقة"، رواه مسلم. ومما قاله صلى الله عليه وسلم في معنى التعاون وقيمه الإنسانية "من نفَّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفَّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسّر على معسر يسر اللّه عليه في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه" رواه الترمذي. هذا هو التعاون الحقيقي الذي يبني المجتمع، ويحمي الأمة، ويقيم الشهادة. وأما من اعتقد بأنه يستطيع أن يستقل بنفسه ويعيش منفردا ومتقوقعا على نفسه، ولا يشارك الآخرين في تحقيق مصالح البلاد والعباد فهو مغرور، يتصادم مع منطق الحياة وطبيعة البشر الناقصة، قال تعالى (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى، أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى، إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى – العلق: 6–8). إن الإسلام دين الواقعية، فهو لا يتصادم مع الفطرة أبداً، ولذلك فهو عندما يدعو إلى التعاون البنّاء في إطار الجماعة أو المجتمع لا يمنع الإنسان من النظر في حاجاته المادية، بل

يدعوه إلى تخليصها بشرط أن لا يكون ذلك على حساب الجانب الروحي أو الإيماني. ومن هنا وجب على المسلم أن يوازن بين حاجاته الضرورية، وبين ما يدعوه إلى حسه الإيماني. قال تعالى (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ- القصص: 77). ومن الوصايا العشر للإمام علي كرم الله وجهه " الدهر يومان، يوم لك ويوم عليك، فإن كان لك فلا تبطر، وإن كان عليك فاصبر. اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً ". وبهذا التوازن بين مطالب الروح ومطالب المادة يمضي المجتمع في طريق النماء والبناء والعطاء، فأصحاب المال يقدمون النفقات، وأصحاب الفكر يقدمون الرأي، وأصحاب الأمر يقدمون القرار، وأصحاب القوة العضلية يقدمون الجهد، وهكذا الكل مستجيب لنداء الله تعالى الذي جاء في محكم كتابه الكريم (وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ – البقرة: 158). وكذلك (وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ – النحل: 41).

التعاون سر نجاح الهجرة النبوية[1]

لقد هاجر النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة بعد تخطيط جيد، وتعاون مثمر. وقد عجزت قريش بكل ما تملك من قوة آنذاك عن منعه من مغادرة مكة والتوجه إلى المدينة. وكانت قريش قد أعدت خطتها الشيطانية لقتل النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فاختارت من كل قبيلة شاباً قوياً، وأعطت كل واحد منهم سيفاً

[1] أنظر: – مبدأ التعاون... وسر نجاح الهجرة، متاح على الرابط: www.lakii.com
– الهجرة النبوية: وقفات وتأملات، متاح على الرابط: www.uoh.edu.sa
– الهجرة النبوية نبراس هداية في كل زمان ومكان، متاح على الرابط: www.alittihad.ae

صارماً ليقتلوه حين يخرج من بيته، لكن الله تعالى نجّاه وحماه من أيديهم. ونجحت خطة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وتمكن بفضل رعاية الله سبحانه وتعالى من الهجرة إلى المدينة التي أصبحت بعد ذلك منورة بنور وجهه الكريم صلى الله عليه وسلم.

إن نجاح الهجرة النبوية قام على تعاون عدد من الرجال والنساء، كان لكل منهم دوره المرسوم الذي كلفه به الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وقد أداه كل منهم بدقة وحماس، طاعة لأمر الله سبحانه وتعالى وتنفيذا لما كلفه به الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وهؤلاء الرجال والنساء هم:

1. أبو بكر الصديق: اختاره النبي صلى الله عليه وسلم رفيقاً له في الهجرة، وكان أبو بكر قد أعد راحلتين يحملانه هو والنبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة.

2. علي بن أبي طالب: كان دوره أن ينام على فراش النبي صلى الله عليه وسلم ويتغطى بغطائه، حتى يظن الواقفون على باب بيت النبي صلى الله عليه وسلم والذين يريدون قتله أنه لا يزال نائماً، في الوقت الذي يكون فيه هو وصاحبه قد خرجا من مكة وسلكا طريقهما إلى المدينة.

3. عبد الله بن أريقط: استعان به النبي صلى الله عليه وسلم ليكون دليلاً له في سيره إلى المدينة من خلال طرق غير معروفة، وكان خبيراً في مسالك الطرق أميناً لا يفشي سراً.

4. أسماء بنت أبي بكر الصديق: كان دورها تجهيز الطعام الذي سيأخذه المهاجران في رحلتهما إلى المدينة.

5. عبد الله بن أبي بكر الصديق: كان دوره أن يأتي بالأخبار التي يتداولها أهل مكة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه ليلاً.

6. عامر بن فهيرة: وهو راعي عند أبي بكر الصديق، وكان دوره أن يمحو بأغنامه آثار قدم عبد الله بن أبي بكر، وهو في طريقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه؛ حتى لا يستدل على مكانهما أحد.

وقد ظل النبي محمد صلى الله عليه وسلم وصاحبه في الغار ثلاثة أيام، خرجا بعدها متوجهين إلى المدينة بعد أن يئس المشركون من العثور عليهما.

التعاون في بناء المسجد النبوي الشريف[1]

بعد ثلاثة عشر عاماً من البعثة النبويّة المباركة، قضاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مكّة المكرّمة، داعياً إلى الله تعالى في ذلك الواقع المتحجِّر في طريق الدعوة الإلهيّة، أمره الله عزّ وجلّ بالهجرة إلى مدينة يثرب التي تقع شمال مكّة على بُعد بضع مئات من الكيلومترات. وبعد أن توفّرت الظروف الموضوعية لتلك الهجرة المباركة، وبعد وصوله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، كانت أوّل المؤسّسات التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فاستجدت في هذه البلاد هي المسجد النبوي المبارك، الذي اختار الله بقعته الشريفة لتكون منطلقاً لذكر الله تعالى، وإعلاء كلمته في الأرض، وليكون المنار الثاني للهدى في الأرض، بعد بيت الله الحرام في مكّة المكرّمة من حيث الشرف، والمكانة، والطهر، والتجرّد

---

[1] أنظر:- الرسول في المدينة وتأسيس الدولة الإسلامية، متاح على الرابط: www.alsirag.net

- التعاون في بناء المسجد النبوي، متاح على الرابط: www.fatwa.islamweb.net

لله ربّ العالمين. وقد شيّد هذا المسجد المبارك على التقوى والإخلاص لله عزّ وجلّ (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْم أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ – التّوبة: 108). وقد أقيم مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أرض طولها خمسة وثلاثون متراً وعرضها ثلاثون متراً، حيث كان مجموع مساحته يوم تشييده ألفاً وخمسين متراً، وكان أساسه قد بني بالحجارة، وجدره أقيمت باللِّبِن – وهو الآجر قبل فخره بالنار– وكانت أعمدته من جذوع النخيل، وسقفه من جريدها. وقد استغرقت عمليّة بناء هذا المسجد الشريف شهرين. وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقيم أثناءها في ضيافة أبي أيّوب الأنصاري رضي الله عنه في الطابق الأرضي من داره، وكان أبو أيّوب يقيم في الطابق الأعلى من الدار. لقد تعاون أكثر الصحابة من المهاجرين والأنصار في إقامة هذا المشروع الربّاني، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنفسه قد شارك في العمل أسوة بأصحابه وكانت جموع العاملين تردِّد: "أللّهمّ لا عيش إلاّ عيش الآخرة، فاغفر اللّهم للأنصار والمهاجرة".

لقد كان بناء المسجد النبوي بسيطاً، لا تكلّف فيه ولا إثارة، لكي يتناسب مع بساطة الإسلام الحنيف، في مفاهيمه، ووضوحه واستقامة مبادئه، ويسرها. ولقد كان المسلمون الأُوَل على اطّلاع على معابد أهل الديانات السابقة على الإسلام من كنائس، وبيع، وأديرة، سواء ما كان منها في داخل المدينة المنوّرة حيث يتواجد اليهود بكثرة، ولهم حصونهم، ومعابدهم، ومساكنهم، وتجمّعاتهم التاريخيّة، كذلك الحال بالنسبة للنصارى الذين يتواجدون هنا وهناك في الجزيرة العربية، أو على تخوم بلاد الشام القريبة من المدينة المنوّرة. إن معايشة المسلمين لأهل الكتاب، واطّلاعهم على كيفيّة إقامة معابدهم من حيث الزخرفة،

والتأنّق في البناء، ومظاهر الأبهة وما إلى ذلك، لم يحمل المسلمين على التفاخر أو التقليد أو إظهار العظمة في الهيكلية، والقشور، والمظاهر أبداً وإنّما التزموا البساطة، واليسر في عملية بناء أوّل مسجد لهم، تمسّكاً بيسر الإسلام الحنيف، وعظمته الواقعية والذاتية.

إن متابعة التاريخ الإسلامي، وسيرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، وأهل بيته عليهم السلام، وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، يظهر أن ذلك المشروع الربّاني الخالد كانت عمليات توسعته تتناسب مع اتّساع مساحة المسلمين، وعددهم. وكانت أوّل توسعة للمسجد النبوي الشريف قد جرت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حين أضاف لمساحته عشرة أذرع عرضاً، وعشرين ذراعاً طولاً، وقد ذكر المؤرّخون أن آخر توسعة للمسجد النبوي الشريف قد بلغت بمساحته في أواخر أيّام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم 5670 ذراعاً مربّعاً، وهي تعادل 3280.86 متراً مربعاً، أي أنّ مساحة المسجد النبوي قد تضاعفت – في حياته الشريفة– مرّتين على مساحته الأولى.

إن المهام العظيمة التي نهض بها المسجد النبوي الشريف في المدينة المنوّرة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى مدى عقد من الزمان يمكن أن تشكّل الصورة المناسبة للمهمّات الحضارية التي ينهض بها المسجد في حياة المسلمين، على مدى الأزمان، وإن تغيّرت تفاصيل النشاطات والفعاليات التي يؤدّيها المسجد عبرَ الأجيال والأزمان، حيث تتغيّر الوسائل والأدوات والإمكانات المستجدة في حياة الناس، حسب التطوّرات الحاصلة في الزمان والمكان. يقول الكاتب الفرنسي غوستاف لوبون في كتابه حضارة العرب "المسجد مركز الحياة الحقيقي عند العرب... فالعرب يتّخذون من المسجد محلاً للاجتماع، والعبادة،

والتعليم، والسكن عند الاقتضاء، وملاجئ للغرباء، ومراجع للمرضى، لا للعبادة فقط كبيَع النصارى، ومن توابع المساجد على العموم حمامات، وفنادق، وأصابل، ومشاف، ومدارس، وهكذا يتجلّى اختلاط الحياة الدينيّة بالحياة المدنية عند المسلمين".

ويمكن إعطاء صورة أوّلية عن الفعاليات التي كانت تؤدِّيها مؤسّسة المسجد النبوي في عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يأتي[1] :

1. كان مسجد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، موضعاً لإقامة الصلاة الخاشعة لله ربّ العالمين في أوقاتها المعلومة، إضافة إلى النوافل، وصلاة العيدين، وصلاة الآيات، وما إلى ذلك من عبادات. وكانت الصلوات اليومية تقام جماعة بإمامة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكانت صلوات الجمعة أكثر الصلوات اهتماماً من قِبَل المسلمين، لأهمّيتها السياسية والاجتماعية في آن واحد، إضافة إلى عبادة الاعتكاف في المناسبات الخاصّة.

2. كان المسجد النبوي معهد المسلمين لتعلّم القرآن الكريم، وتلاوته، وتعلّم أحكام الشريعة الإسلامية، ومفاهيمها، إذ كان بذلك معهد الأجيال وجامعتها العلمية التي خرّجت أئمّة الدِّين، والصّحابة الملتزمين، وحفظة الشرع المقدّس.

3. وفي المسجد النبوي يجري الحوار مع الخصوم الفكريين، والدينيّين من أصحاب الديانات السابقة، وأصحاب الآراء، والاجتهادات المخالفة للإسلام كلاًّ أو جزءاً، كما تجري دعوة هؤلاء، وأولئك إلى إتباع الهدى، والتمسّك بالإسلام الحنيف.

---

[1] أنظر:- دور المسجد في حياة المسلمين، متاح على الرابط: www.balagh.com

- المسجد النبوي: انطلاقة الخير وينبوع البركة، الرابط السابق.

4. وفي المسجد النبوي الشريف تدار شؤون الدولة الإسلامية، حيث شكّل المسجد آنذاك دار الحكومة، فيه يعيّن قضاة المناطق، وموظّفو الدولة، وجباة الأموال، وقادة الفرق العسكرية التي تضطلع بشؤون الجهاد في سبيل الله تعالى، وما إلى ذلك من شؤون.

5. وفي المسجد توزع الأموال والمرتبات على الناس، حسب قواعد التسوية في العطاء التي وضعها الإسلام الحنيف، ونفّذها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكان المسجد النبوي بيت المال للدولة الإسلامية.

6. ومن المسجد النبوي الشريف تعلن الدعوات للجهاد، وصدّ العدوان، ويبلغ الناس عن نتائج الحرب، نصراً أو إخفاقاً.

7. وفي المسجد النبوي جناح لإيواء المستضعفين الغرباء عن المدينة المنوّرة، وكان ذلك الجناح يسمّى (الصفة) حيث ضمّ الكثير من فقراء الصحابة ومساكينهم، حتّى صارت الصفة سكناً ومعهداً لتخريج المحدِّثين، وحفّاظ القرآن الكريم، والعُبّاد، والزُّهّاد.

8. وفي هذا المسجد المقدّس كانت تجري اللِّقاءات بالوفود الرسمية من القبائل، والدول المعاصرة لدولة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كوفود النجاشي، وقياصرة الروم، وحكّام اليمن، وقبائل العرب المختلفة، كما كانت تبرم الاتفاقيات، والمواثيق، والعهود مع القبائل، والأقوام المحيطة بالمدينة المقدّسة، كما يجري إرسال الوفود إلى الآفاق من هذا المسجد المبارك.

9. وفي هذا المسجد المقدّس كانت تجري عمليات تكريم أصحاب الفعاليات الإيجابية المميّزة كالعمل الصالح، والإيثار، والتضحية المميّزة، حيث يثني عليهم القرآن في آي منه، أو يثني عليهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديثه وكلماته، حيث يُمثِّل ذلك أوسمة على

صدورهم، ويحضّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم المسلمين على التزام خطِّهم، وترسم أعمالهم. كذلك الحال بالنسبة للمسيئين، المخربين من الناس الذين ينافقون أو يضرّون عباد الله عزّ وجلّ، أو يضعون العقبات في طريق خلاص الناس من الظلم والضلال والتخبّط في التيه، حيث يلعنون أو يكشفون أو تكشف خططهم التخريبية، وما إلى ذلك.

10. إن مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان دكّة للقضاء العادل، وإنصاف المظلومين من ظالميهم، حيث يشكل السلطة القضائية، ومحكمة العدل الإلهي بين الناس، ولكنّ الحدود لا تقام فيه عادة احتراماً لمكانته.

11. وفي هذا المسجد الشريف كذلك تجري عمليات التشاور بين المسلمين وقيادتهم الكريمة، أو بين المسلمين أنفسهم لإبرام أمر، وإقامة حق، وإشاعة معروف، أو إبطال باطل، أو تخطيط لمستقبل، وهو بذلك دار الشورى، ومجلس البرلمان.

وهكذا تجتمع في هذه المؤسّسة الربّانية المباركة فعاليات الخير والبركة والأخوة والتعاون، وتتعانق فيها النشاطات الأخروية والدنيوية معاً، وتختلط فيها أشواق الروح العليا، والحاجات المادية الضرورية لمسيرة الإنسان، والنهضة والتنمية.

التعاون والإيثار

تعتبر صفة الإيثار أهم خصال الإنسان المتعاون. قال تعالى (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ – الحشر:9). والإيثار في اللغة: هو تفضيل وتقديم الخير للغير على النفس وهو ضد الشح. أما

اصطلاحا فهو أن تعطي للآخر ما أنت بحاجة له ابتغاء وجه الله تعالى. فهو بهذا من التضحية في سبيل الله والمنفعة العامة. وهو قصد لجميع الصفات التي تحلى بها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. وفوائد الإيثار ما يأتي[1]:

أ. يطهر النفس من الأنانيــة والشح.

ب. يؤلف القلوب ويحببها لبعضها البعض.

ج. يفتح باب التعاون بين المسلمين.

د. يساعد على نشر الفضائل.

هـ. وسيلة بناء مجتمع متعاون ومتماسك.

و. يجلب البركة وينمي الخير.

وسائل تحقيق التعاون على البر في الإسلام

لقد وردت في القرآن الكريم والسنَّة المطهَّرة الكثير من الإجراءات والوسائل التي تضمن تحقيق التعاون والعدالة في التوزيع وكفاية مطالب الفئات الاجتماعية المحرومة، ومن أبرز هذه الوسائل ما يلي:[2]

1. الزكاة: وهي من أركان الإسلام الخمسة، ولما كانت الزكاة للمواساة، أي تكافل المجتمع وعدالة توزيع الدخل بين أفراده ضماناً لاستمرار السلام الاجتماعي وشكراً لنعمة اللّه وأداء

---

[1] التعاون والإيثار، متاح على الرابط: www.belle-rose.ahlalmontada.com

[2] هلال، محمد رضا (2005). التأصيل الإسلامي لمفهوم التعاون ومستويات ووسائل تحقيقه، مؤتمر التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي، 8-9 آذار (مارس)، القاهرة – مصر.

حقه وانه ليس كل مال يحتمل المواساة أياً كان مقداره، فقد جعل الله للمال الذي يحتمل المواساة أنصبة محددة لا ترهق أصحابها ويتحقق معها للمحتاجين نصيب فلا يضيعون. وقد قسّم اللّه عز وجل الزكاة قسمين من حيث المستفيدين بها، القسم الأول هم المحتاجون وهؤلاء أربعة أصناف (الفقراء والمساكين وفي الرقاب وابن السبيل)، والقسم الثاني يضم ما فيه منفعة للمسلمين وهم (القائمون على أمر جمع الزكاة والمؤلفة قلوبهم والغارمين وفي سبيل اللّه)، فلا تصرف الزكاة إلا لمحتاج لها يستحقها أو لمنفعة للمسلمين تستدعيها.

2. **الصدقة والإنفاق**: وتكتسي طابعاً مزدوجاً من حيث هي نفقات طوعية لمساعدة المحرومين وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون اقتطاعاً إلزامياً من طرف الدولة إذا ما كانت عائدات الزكاة غير كافية لمواجهة مشكلة الفقر.

3. **الوقف**: تقوم فكرة الوقف على تنمية قطاع ثالث يختلف عن كل من القطاعين الحكومي والخاص، وتحميله مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة التي لا تحتمل بطبيعتها الممارسة البيروقراطية للدولة أو الاقتراب من دوافع الربحية وتعظيم المنفعة الشخصية كما هو الحال بالنسبة للقطاع الخاص، لأن طبيعة هذه الأنشطة تدخل في إطار البر والإحسان والمودة والرحمة والتعاون. إن تطوير الوقف وتوسيع مجالاته وتشجيع الأفراد على اللجوء إليه هو أحد البدائل المرشحة لسد هذا الفراغ في الدول الإسلامية كما أن نظام الوقف يكمل النظم الإسلامية الأخرى كالزكاة، والميراث، والوصية، والكفارات، وغيرها، ويؤدي الربط بينها إلى تفعيل التكافل الاجتماعي في المجتمع وإعادة توزيع الثروة بشكل سلمي على نحو متوازن.

4. المنحة: وهي نوع آخر من أنواع الأعمال الخيرية الموجهة لإعانة الفقراء، وهي تتمثل في منح شخص محتاج حق الانتفاع في ملك منتج من دون مقابل ولمدة زمنية معينة.

التأمين التكافلي صورة من التعاون الإسلامي

يمكن تعريف التامين التكافلي على أنه عبارة عن انضمام شخص طبيعي أو معنوي إلى اتفاق تعاوني منظَّم تنظيماً دقيقا بين أفراد معرضين لخطر ما يتم فيه التعهد بدفع اشتراكات دورية – بنية التكافل والمواساة – وفق جدول متفق عليه لتغطية الخسائر التي يتعرض لها بعضهم في حالات معينة محتمل حدوثها في المستقبل. إن التأمين التكافلي يختلف عن التأمين التقليدي، الذي يحتوي على عناصر غير مشروعة ضمن عقد التأمين كالاستغلال والربا والغرر وأكل أموال الناس بالباطل التي بدورها تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتعتبر نظم التأمين التعاوني الإسلامي دعماً للحركة التعاونية.

إن نمو التأمين التكافلي كان متوقعاً بسبب النمو السريع لنظم التمويل والاستثمار الإسلامية، فالأقساط التكافلية الإجمالية عام 2010 زادت عن ملياري دولار أمريكي. كما تشير الدراسات إلى وجود 35 شركة تمارس التأمين التكافلي في البلدان العربية، و 16 شركة في البلدان الإسلامية غير العربية، ويوجد أكثر من 16 شركة في دول غير إسلامية. كما يبلغ حجم السوق النسبي في هذا النوع من التأمين أكثر من 13% من إجمالي حجم سوق التأمين العالمي والبالغ نحو سبعة مليارات دولار أمريكي.

إن ضرورة وجود التأمين التكافلي له مبرراته التي منها ما يلي[1]:

[1] ترك، مجدي (2005). التامين التكافلي، مؤتمر التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي، 8-9 آذار (مارس)، القاهرة – مصر.

1. وجود قطاع كبير من الناس يتحرجون من التعامل مع شركات التأمين التجارية مع حاجتهم للتأمين.

2. حاجة المؤسسات الإسلامية إلى تغطية تأمينية على أساس التأمين الإسلامي.

3. توافر فرص عمل لمن يريد أن يعمل في مجالات غير مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

4. يعد التأمين وسيلة للتخطيط المالي والمستقبلي السعيد وكذلك لحالات الشيخوخة والعلاج والتعليم وغيرها من الأحداث المهمة.

5. يعد التأمين التكافلي وبخاصة الذي يغطي الأخطار الشخصية مورداً لتوفير رأس المال للنظام الاقتصادي على المدى الطويل.

من جانب آخر، ينفرد التأمين التكافلي بخصائص عديدة تميزه عن بقية أنواع التأمين وتجعله ضرورة ملحة في مجتمعنا العربي والإسلامي، ومن هذه المميزات ما يأتي[1] :

1. عدم الحاجة إلى وجود رأس مال وذلك عندما يتفق عدد كبير من الأفراد المعرضين لخطر معين على توزيع الخسارة التي قد تحل بأي منهم.

2. انعدام عنصر الربح وأحقية حملة الوثائق في الحصول على الفائض.

3. توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة بسبب غياب مبدأ الربح وانخفاض المصروفات الإدارية والعمومية لدى مشروعات التأمين التكافلي.

---

[1] انظر:- أبو الخير، كمال حمدي (1986) . التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص 695 .

- فارس، علي محمود (2005). أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، ص419.

- فارس، علي محمود وفرج بوشاح (2010). أهمية التامين التكافلي في السوق الليبي، مؤتمر سوق التأمين في الاقتصاد الليبي – الواقع وإمكانيات التطوير، 29-30 كانون الأول (ديسمبر)، بنغازي- ليبيا.

4. اندماج شخصية المؤمّن والمؤمّن له، وهذه صفة يتمتع بها كل عضو لأنه يحمل الصفتين في آن واحد .

5. ديمقراطية الملكية والإدارة، إذ يملك مشروعات التأمين التكافلي ويديرها حملة الوثائق أنفسهم .

6. الدور الاجتماعي لخدمة البيئة والمجتمع، وهو دور يتضح في أكثر من مجال، إذ يتم توفير الحماية التأمينية لمن هم في أشد الحاجة إليها والذين عادة ما تحجب عنهم هذه الحماية في ظل سياسة مؤسسة رأسمالية تسعى إلى تعظيم الربح.

إن الخصائص المميزة لمشروعات التأمين التكافلي يتبين بأنها تمثل مؤسسات اجتماعية يتم إنشاؤها أساساً لخدمة أعضائها بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة. كذلك فإن هذه المشروعات تمثل أسلوباً بديلاً عن المؤسسات الرأسمالية التي تستهدف أساساً تحقيق الربح لمالكيها. من ذلك يظهر أن مشروعات التأمين التكافلي هي ليست مجرد مشروعات اقتصادية لها دور فعال في تنمية المجتمع والأخذ بيده على طريق التقدم والرخاء فحسب، وإنما أيضاً الحفاظ على المبادئ والقيم الاجتماعية وتكفل تحقيقها. وهذا ما يؤكد أفضلية هذه الهيئات ومقدرتها على تحقيق صالح الأفراد والمجتمع على حد سواء.

الفصل الثالث

ظروف الثورة الصناعية والأشكال الحديثة للتعاون

- تمهيد.
- عصر ما قبل الثورة الصناعية.
- الثورة الصناعية في أوروبا.
- عصر البخار .
- ظهور طبقات اجتماعية جديدة .
- التطور الصناعي والحرية الاقتصادية.
- سوء معاملة أصحاب الأعمال للعمال.
- التفكير في إزالة مساوئ الرأسمالية.

تمهيد[1]

لقد كشف آدم سميث في مؤلفه الشهير (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم – 1776) عن شكل هام من أشكال التعاون نشأ مع تطور التنظيم الرأسمالي للإنتاج. إنه شكل لتنظيم العمل وتوزيعه بين العاملين داخل العملية الإنتاجية (المزرعة، الورشة، المصنع، غير ذلك) تحدده سلطة الرأسمالي الناجمة عن ملكيته الخاصة لوسائل الإنتاج والهادفة إلى تحقيق أعلى الأرباح في السوق الرأسمالية. وإذا كان الناس يقبلون على التعاون الطبيعي بفطرتهم لأنه يزيد من حريتهم، فإن العاملين المنتجين يساقون مضطرين إلى التعاون في الإنتاج الرأسمالي وهم يعلمون مسبقا أنهم ينتجون الأرباح التي ستتحول إلى وسائل تنتقص أكثر فأكثر من حريتهم وتزيد من عبوديتهم. إن الضرورة التي تدفع الناس للعمل ضد أنفسهم إنما تكمن في تركز الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وللمنتجات الاجتماعية بالتالي وللسلطات التي تستند إلى هذه الملكية في يد الطبقة الرأسمالية، واحتياج الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع غير المالكين إلى العمل المأجور من أجل الحياة. وبقدر ما يتطور تنظيم العمل داخل المشروع الرأسمالي، بقدر ما يثبت التعاون في العمل جدواه الاقتصادية، ولكنه في الوقت نفسه بقدر ما تنشأ

---

[1] أنظر:- دليلة، عارف ومصطفى عبد الله (1988). الاقتصاد التعاوني، دمشق: مطبعة الاتحاد، سوريا، ص 11.

- العبيدي، سمير عبد الرسول (2009). مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، دمشق: دار طلاس، سوريا، ص ص85-92.
- جالبريت، جون كينيث (2000). تاريخ الفكر الاقتصادي، سلسلة عالم المعرفة رقم (261)، ترجمة: أحمد فؤاد بليع، الكويت، ص ص 71-86.
- البيلاوي، حازم (1995). دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، بيروت: دار الشروق، لبنان، ص 54.
- آدم سميث، متاح على الرابط: www.wanast.com
- دراسة في فكر آدم سميث، متاح على الرابط: www.lebarmy.gov

عنده تناقضات اجتماعية تتميز بها الرأسمالية. ومن هنا كان لابد في ظروف الرأسمالية نفسها، ورداً على ما تحمله من تناقضات اجتماعية ذات آثار سلبية خطيرة على شروط العمل والحياة للفقراء، أن يظهر شكل جديد من أشكال التعاون كتنظيم طوعي يتحصن بواسطته الفقراء للدفاع عن وجودهم أمام هجوم الرأسمالية على مصالحهم الحياتية. وبهذا الشكل من أشكال التعاون الذي ظهر في المجتمع الرأسمالي في أوربا في أواسط القرن التاسع عشر تقريباً، يبدأ تاريخ التعاون المنظم الذي يشكل موضوع الدراسات التعاونية.

عصر ما قبل الثورة الصناعية[1]

لقد عانى الإنسان الأوربي عبر تاريخه الطويل ألواناً كثيرة من الظلم الاجتماعي. ويكفي مثلاً على ذلك أن الإنسان في بريطانيا في القرن الخامس عشر، كان يكوى بالنار وتوضع على كتفه علامة توضح انه متشرد إذا كان لا يملك أرضا أو ليست لديه مهارة خاصة تمكنه من أداء حرفة معينة. مع العلم بان عدم الملكية أو عدم القدرة على اكتساب مواهب أو مهارات معينة لا ترجع إلى قصور ذاتي فيه، وإنما ترجع بالدرجة الأولى إلى نظام الحكم والتركيب الطبقي الذي يجعل من الحاكمين والإقطاعيين الأسياد، هم الذين يملكون مقدرات المجتمع وإمكانياته بما فيه من بشر. وهذا القول ليس فيه أدنى مبالغة، لان الفرد الذي كانت توضع على كتفه علامة متشرد – وهي الحرف V– وهو الحرف الأول من كلمة متشرد باللغة الإنجليزية Vagabond، يصبح حقا مباحا للفئات العليا القادرة أن تستخدمه

[1] أنظر:– الكفري، مصطفى العبد الله (2004). المنظمات التعاونية في الوطن العربي، جامعة دمشق، ص ص 9–34.
-Lawal & Noun,…Op. Cit., p 3.

كيفما تشاء لعدة سنين. وإذا كانت ظروف العمل من القسوة بحيث يرغب هذا الشخص في أن يترك العمل فإنه لا يستطيع بأي حال من الأحوال. فإذا هداه تفكيره فان السبيل لترك العمل هو الهرب، وحينئذ يقع في مصيبة أفدح، إذ تعمل السلطات على القبض عليه ويكوى على خده بالنار بعلامة العبودية (وهي حرف S) الذي يمثل أول حرف من كلمة عبد باللغة الإنجليزية Slave، والتي تعني انه صار عبدا مدى الحياة. فإذا حاول مرة أخرى الفرار فان لمالكه الحق في أن يأمر السلطات بان تنفذ فيه حكم الإعدام. وكانت التشريعات التي تصدر لكي تنظم المجتمع لا يراعى فيها الصالح العام لمجموع أفراد الشعب، بل كان يراعى فيها صالح الطبقات الغنية وحدها. فقد صدر في عام 1600 ميلادية في بريطانيا قانون يبيح تأديب العاطلين وينص هذا القانون على أن (جميع الأشخاص المتشردين والعمال القادرين جسمانيا إذا شوهدوا متسكعين سيجلدون علناً حتى تدمى أجسامهم).

لقد أدت الأوضاع القائمة في المجتمعات الأوربية وغيرها إلى أن تبرز عبر السنين الأصوات التي تنادي بضرورة الإصلاح، وعلى وجه الخصوص في القرن الثامن عشر. إن المتتبع لتاريخ تطور الفكر الاقتصادي يعلم أن هناك انتقادات عديدة وجهت إلى هذا النظام. كما ويعلم انه في نهاية القرن الخامس عشر ظهرت نظرية ديناميكية قوية حطمت قيود السلطة العرقية في القرون الوسطى، وحطمت معها سلطة الكنيسة، وزاد فيها نفوذ الطبقة التجارية التي أخذ أصحابها يجمعون مقادير كبيرة من رؤوس الأموال. وكانت الدول تقاس بكثرة سكانها. وأخذت كل منها تسعى إلى تأسيس الإمبراطوريات الاستعمارية وإدارتها بشكل يسمح لها بأن تحصل من المستعمرات على المواد الأولية بأرخص الأثمان ثم

إعادتها إلى المستعمرات في شكل سلع مصنوعة بأعلى الأثمان. ثم تولى بعد ذلك العديد من الاقتصاديين الذين طالبوا بتجنيب الناس الآلام، وضرورة وضع الإطار التعاوني للحياة الاقتصادية، بحيث ينبغي إيجاد قواعد عامة واجبة التطبيق، وتمنع الناس من الغلو والإسراف في السعي وراء مصالحهم، بمعنى انه لا ينبغي ترك الحرية لهم إذا كانت هذه الحرية ستؤدي إلى إيقاع الضرر بالآخرين أو إيذائه. ومن بين هؤلاء بنتام Bentam الذي وضع الأسس التي جعلت من الاقتصاد علما يرتكز على المشاعر الذاتية. وكانت ثقته متفائلة بإمكان إيجاد مؤسسات تصلح كأجهزة للوصول إلى نتائج مقصودة معينة سببا فيما نالته أفكاره من جاذبية فائقة رغم الصعوبات والعقبات التي اعترضت طريق هذه الأفكار.

ويرى البعض انه قبل أن تتبلور مبادئ الثورة الفرنسية في شعاراتها الثلاثة (الحرية – المساواة – الإخاء) ظل الفكر الفرنسي قرناً كاملاً من الزمن يصوغ فلسفة الحرية، وفلسفة المساواة، وفلسفة الإخاء. فلما نشبت الثورة الفرنسية عام 1789 كانت تستند إلى ثروة فكرية استطاعت أن تنتشر ليس فقط في عقول المنتفعين، وإنما أيضا إلى قلوب عامة الناس، وأصبحت بمفهوم التجاوز اللفظي (الدين الجديد) الذي جذب عقول الناس ومشاعرهم. إن جذبه للعقول جاء بسبب أن المفكرين لجأوا إلى منطق العقل لتنوير أذهان الناس وتصفية معارف المواطنين من ظلمات الجهل، وتدريبهم على المنهج العلمي والفعلي في التفكير والمعرفة، والاهتمام بمشكلة الإنسان من حيث هو إنسان.

الثورة الصناعية في أوروبا[1]

ليس من السهل تحديد فترة زمنية معينة يمكن أن تعتبر بداية انطلاق الثورة الصناعية، ذلك لان الانقلابات التي طرأت على الاقتصاد الصناعي في بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية، جاءت نتيجة اختراعات هامة ظهر ت متتابعة، وكاد كل منها أن يترك أثرا تطوريا، ويفسح المجال لمزيد من الاختراعات والتطورات المكملة، ولكن يمكن القول بان آثار التصنيع بدأت تظهر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ثم تتابع التطور الذي قلب أحوال واقتصاديات الدول الصناعية طوال القرن التاسع عشر. وجدير بالإشارة هنا، أن ظهور المتغيرات السريعة في الصناعة التي جاءت نتيجة هذه الاختراعات المتتالية كان أبرز ما يكون في الطاقة الإنتاجية، وهذه بدورها قلبت نظام الإنتاج الحرفي كما ضربت النظام الاقتصادي في صميمه، وتغيرت نظم الصناعة والعمالة والتمويل والتسويق. وترتب على ذلك تغيّر في التكوين الاجتماعي، وفي القوة النسبية للدول الصناعية، مما أدى بالضرورة إلى تطور فكري في المجتمع. وهذا بدوره كان سبباً في تلك المرحلة السوداء من تاريخ الدول الرأسمالية، وهي مرحلة الاستعمار بكافة أشكاله. لقد كان أكثر الاختراعات في قطاع النسيج، فكانت الأنوال الحديدية ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة، ولكنها في الوقت ذاته كانت تحتاج إلى طاقة متحركة اكبر من طاقة الإنسان، فكانت الآلات تقام أول الأمر بالقرب من مساقط المياه،

---

[1] أنظر:-

-CHRISTENSEN, C. L. (w-d). Cooperation: Principles and Practices, Madison, USA, p 32.
- ROY,… Op. Cit., p 39.
- Lawal & Noun,… Op.Cit., p 5.

كما كانت تتطلب إقامة مصانع كبيرة. وبذلك قضي على الأنوال اليدوية وعلى النظام الإنتاجي الحرفي. وتولدت مناطق صناعية جديدة جذبت إليها الأيدي العاملة من المناطق المجاورة لها. وكانت الآلات الحديثة تدخل عليها التحسينات المتتالية على ضوء التجارب، حتى صارت سهلة الاستعمال ميسورة المراحل لا تحتاج مراقبتها إلى عامل ماهر، بل يمكن إدارتها بواسطة النساء والأطفال. وقد حدث هذا فعلا، وكان حدوثه سببا في وجود مرحلة اجتماعية تعد من أكثر النقاط في تاريخ إنجلترا الصناعي اسودادا. فقد بلغت القسوة بأصحاب الأعمال ورؤوس الأموال من الإنجليز أنهم كانوا يستخدمون أطفالا في سن الخامسة والسادسة في مصانع خالية من ابسط المبادئ الصحية لمدد تتراوح بين 12–16 ساعة يومياً.

عصر البخار[1]

وحينما جاء دور البخار والاختراعات البخارية، زادت حدة الانقلاب الصناعي والاجتماعي، وأصبحت مواطن الصناعة الجديدة هي تلك المناطق القريبة من مناجم الفحم. ونشأت المدن الصناعية الجديدة المكتظة بالمصانع والعمال. كما أدى ازدياد الطلب على الفحم إلى تشغيل عدد كبير من الأطفال بالمناجم في ظروف سيئة وبأجور هزيلة، مما زاد الحالة الاجتماعية سوءاً. وكانت الاستفادة من تلك المخترعات تتطلب أن يكون نطاق الإنتاج كبيراً، كما كانت تتطلب استعداداً لإقامة المزيد من المصانع لإنتاج المعدات الآلية (الصناعات الثقيلة) اللازمة، وهذه كانت اكبر من حيث نطاقها ونفقاتها الإنشائية. إن

(1) Zeuli, K. A. and Cropp R. (2004). Cooperatives: Principles and Practices in the 21st Century, University of Extension, Madison, USA, p 6.

الإنتاج الكبير لكي يحقق مزاياه لابد أن يستفيد من وفورات التسويق. كما يفيد من الوفورات الفنية والمالية والإدارية والتكاملية، مع ضرورة أن يدعم التطور الصناعي تطور وسائل النقل وبخاصة بعد إدخال البخار في مجال السكك الحديدية وفي النقل البحري والنهري. وكان لكل هذا أثره الواضح في القضاء على العزلة الاقتصادية للمناطق النائية، وفي فتح أسواق جديدة محليا وخارجيا مما زاد المنتجين ثراء فوق الثراء، وخلق في المجتمعات الصناعية ذلك النظام الصناعي الذي يعرفه كل العالم اليوم، وتلك العلاقات الاجتماعية بين أصحاب العمل من الرأسماليين والعمال والنقابات التي تمثلهم.

ظهور طبقات اجتماعية جديدة

إن الإنتاج الكبير يتطلب تمويلا في نطاق ضخم، واقتصاد نقدي يستجيب لحاجاته، وأسواق كبيرة تستوعب منتجاته. وقد قامت الأسواق ووضعت النظم المصرفية التي ساعدت على تمويل المشروعات الكبرى، مما أدى إلى ظهور طبقات جديدة بعضها آلت إليه السيطرة الصناعية والتجارية. وهكذا أصبح أصحاب الأعمال طبقة جديدة فرضت على المجتمع ظاهرة جديدة. وهذه الطبقة الجديدة لا فعالية لها ولا خبرة ولا فكر سياسي أو عقائدي. فلم تكن كطبقة الملاك الزراعيين أو طبقة النبلاء أو طبقة رجال الدين والكنيسة، بحيث تعرف تعاليم ومثل وقيم وتقاليد معينة، وان كان لهذه المثل والقيم مساوئ تحدث عنها التاريخ. لقد كانت الطبقة الجديدة عبارة عن طبقة أوجدتها المصادفات والظروف، وأضفى عليها الثراء والرخاء طابع النفوذ والسلطة والسيطرة والتحكم، فانضمت إلى الطبقة المميزة الحاكمة، وتفاقم أمرها حتى أصبح من العسير وقف هذا التيار الجديد من طغيان نفوذ

الرأسماليين على الحياة الاجتماعية والسياسية، لان قيادة هؤلاء الأفراد للثورة الصناعية رفعت إنجلترا بقفزة واحدة إلى القمة العالية بين دول العالم، وحققت لها مكاسب استعمارية واقتصادية جعلتها أقوى الدول الكبرى في القرن التاسع عشر، بل أنها انفردت في قطبية واحدة امتد نفوذها شرقاً وغرباً لتبني الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

التطور الصناعي والحرية الاقتصادية

وجد رجال الأعمال في تلك المرحلة من التطور الصناعي في فلسفة المذهب الحر الذي نادى به آدم سميث سنداً قوياً (كان آدم سميث رائداً للمفهوم القائل بأن الهدف الصحيح للسياسة الاقتصادية هو في الدرجة الأولى زيادة بضائع الاستهلاك للرجل العادي وبيعها له بأقل الأثمان التي يستطيع المنتجون أن يتحملوها) فظلوا فترة طويلة يتذرعون بالحرية الاقتصادية لمنع تدخل الدولة، حتى في النواحي التشريعية اللازمة لإزالة مظاهر الاستغلال السيئ الذي كان يجحف بالطبقات الضعيفة. ولابد من الاعتراف هنا، بأن مذهب المصانع الجديدة، والاستفادة من الاختراعات المتتابعة، وحرية التنقل من حرفة لأخرى، وحرية التسويق، والمنافسة من اجل كسب الأسواق، كل هذه كانت حريات ضرورية لنجاح الثورة الصناعية وبناء المجتمع الصناعي المتقدم.

سوء معاملة أصحاب الأعمال للعمال

إن الفكر الإنساني ليذهل أمام الظروف التي كانت تسود في الأمس، ويدهش من سوء المعاملة التي كان يتحكم بها أصحاب العمل بالعمال، وبخاصة النسوة والأطفال. كما يدهش من الموقف السلبي الذي كانت تقفه الحكومات وقتذاك إزاء تلك الأحوال، ومن عدم

اكتراث المتعلمين بما كانت تعانيه الطبقة العاملة من شقاء وحرمان. وقد بلغ الاستغلال أشده في أوائل الرأسمالية الصناعية وبخاصة في صناعة النسيج. فالتاريخ يذكر مشاهدات وحقائق اغرب من الخيال. إذ كان البؤس يلحق بالآلاف المجتمعة في المصانع أو خارجها، وكانوا عاطلين. فالأجور كانت ضعيفة، وأثمان المواد الغذائية مرتفعة نتيجة لتدهور الإنتاج الزراعي، والمدن الصناعية تكتظ بالعمال، ومع هذا لا تسير حركة البناء بنفس السرعة التي يتجمع بها الأفراد في المدن الصناعية. والمالية العامة عاجزة عن إيواء من لا يجدون مأوى، وتغذية من لا يجدون الغذاء. ومتى لجأ العمال إلى القانون وجدوه ضدهم لأن القوانين التي صدرت عام 1800–1825 في إنجلترا كان الباعث عليها هو الخوف من الثورة، فكانت تحرم على العمال التكتل والتجمهر لمناقشة مصالحهم، بينما كان أصحاب الأعمال يتكلمون ويتباحثون في الوسائل التي تمكنهم من السيطرة التامة على العاملين، ولم يكن للعاملين يد ولا مصلحة ولا صوت في أي تشريع من التشريعات التي كانت تصدرها الطبقة الحاكمة.

التفكير في إزالة مساوئ الرأسمالية

إن المطالبة بتقليل ساعات العمل ورفع الأجور كانت تجد مقاومة بدعوى زيادة التكلفة. وكانت النقابات العمالية عند بداية تأسيسها ضعيفة، ولا يسمع لها صوت، ولا تستطيع أن تقف أمام جبروت المقاومة من أصحاب الأعمال، وأمام التشريعات الحكومية التي كانت تنظر إليها كخلايا متطرفة. وقد ظهرت إلى جانب ذلك آراء وأفكار دينية تدعو الناس إلى الإيمان بالله، وارتضاء ما كتبه لهم. ومن البديهي أن تكون هذه الآراء موضع سخرية واستهزاء، بسبب حاجة الناس إلى المادة والتفكير بالماديات وليس بالغيبيات أو

الأفكار الإيمانية. ومن ناحية أخرى، كانت الانفعالات الثورية قد بدأت تعمل في أفكار بعض العمال، وتولد في نفوسهم الرغبة في تحطيم الآلات أو تخريبها، وتحثهم على الإضراب العام لكي ينهار النظام الرأسمالي. ولا شك أن فريقا من العمال قد يفرح للخسائر التي تلحق بالرأسماليين نتيجة الإضراب والتخريب. ولكن مثل هذا الشعور الانفصالي والتكتيك الثوري الهدام لا يجدي في حل المشكلة، بل يزيد من حدة الاصطراع الطبقي أو يخلقه في الواقع، إذا كان لا يزال مجرد أفكار كامنة.

وبين هذه الأفكار وأنواع الصراع الفكري والاصطراع الطبقي الذي انتاب بعض الدول الأوربية، وبين اختلاف المنادين بالإصلاح والمعارضين للتغيير، وبين المحبذين للتطور الاشتراكي والمناهضين لتدخل الدولة، وبين المقدسين للملكية الفردية والمعارضين لها، وبين هذا التباين الاجتماعي الصارخ في الثراء الفاحش من جهة، والفقر المدقع من جهة أخرى، وفي وسط هذا الواقع المادي، وما بين تلك الاختلاجات النفسية والفلسفات الفكرية ظهرت فكرة التعاون الاقتصادي السلمي على أساس البناء لا الهدم، وعلى أساس التحرر من كل ألوان الاصطراع الفكري والطبقي.

الفصل الرابع

نشأة وتجارب التعاون الحديث في أوروبا والولايات المتحدة

- نشأة التعاون في إنجلترا.
- تجربة رواد روتشديل.
- نشأة التعاون في فرنسا .
- نشأة التعاون في ألمانيا.
- نشأة التعاون في روسيا القيصرية.
- نشأة التعاون في السويد والنرويج.
- نشأة التعاون في الولايات المتحدة الأمريكية .

نشأة التعاون في إنجلترا[1]

قامت في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر عدة محاولات لإنشاء جمعيات تعاونية صغيرة، لكنها كانت محاولات ضعيفة. إن البدء الحقيقي للحركة التعاونية كان عندما حاول فريق من الرجال تجميع جهودهم لإيجاد نظام يحل محل الرأسمالية الطليقة بحيث تنتفي فيه جميع مساوي الرأسمالية ولا تنتفي فيه فكرة الملكية، وبحيث يكون أسلوبه ديمقراطيا بكل معنى الكلمة، وجماعياً من حيث تقدير مصلحة الجماعة على أنها مجموع مصالح الأفراد. وهذا التعاون الذي فكر به الرواد الأوائل ورأوا فيه خير بديل للرأسمالية، لم يكن عقيدة معينة أو نظرة جامدة، وإنما محاولة اختبارية تثبت التجارب صحتها، أو عدم صلاحيتها. وكانت الرأسمالية وقت ذاك تتكون من عدة عمليات أو مراحل متصلة (من إنتاج أولي إلى إنتاج ثانوي إلى تخزين ونقل وتجارة جملة وتوزيع تجزئة). وقد جاءت هذه العمليات في النظام الرأسمالي نتيجة للمصادفة الاجتماعية أكثر منها نتيجة للتدبير الإنساني المقصود. فلم يكن هناك من يحدد في الرأسمالية الحرة من سيكون منتجا للمواد الأولية، ومن يقوم بصناعة الخامات، ومن يتولى عملية نقلها، ومن يبيعها، ولا من يحدد أين وكيف ومتى توزع السلع. أما في الفكر التعاوني، فقد كان التدبير والتخطيط هما المرشدان اللذان يتحققان من هذه السلسلة من العمليات، رغم أنهما لم يكونا من العمق الفكري والفلسفي، ولكنهما كانا من العمق الفطري والحرص التعاوني الجماعي على مصلحة ومستقبل المنظمة التعاونية الناشئة.

---

[1] أنظر:- المنيزع والعتر، ... مرجع سابق، ص 10.

-أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). تنظيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر، ص 55.

لقد كان ولا يزال التدبير والتخطيط من أهم عوامل نجاح وانتشار الفكر التعاوني في العالم لما لهما من تأثير على نمو ملكية المنظمة وعملها وتحقيق أهدافها.

تجربة رواد روتشديل[1]

تقع مدينة روتشديل في شمال إنكلترا، وكان عدد نفوسها عام 1844 حوالي 2500 نسمة، إضافة إلى القرى المجاورة الصغيرة حولها والتي يسكنها 400 نسمة. تشتهر هذه المدينة بصناعة الغزل والنسيج للصوف والقطن، إضافة إلى صناعة السجاد وغيرها. وقد لحقت بالمدينة مساوئ كبيرة نجمت عن التنظيم الصناعي في أوائل الثورة الصناعية، حيث انخفاض الأجور، والبطالة المزمنة، والاضطرابات، والاستدانة، وسوء التغذية، وتدهور المستوى الصحي. لقد نسج عمال روتشديل الصوف ولكنهم لم يملكوا ما يلتحفون به في أيام البرد القارس. وقد حاول عمال روتشديل عام 1830 تأسيس جمعية تعاونية لهم، ولكن محاولتهم هذه باءت بالفشل. وقامت محاولة ثانية عام 1841 بسبب اشتداد وطأة الظروف السيئة على عائلاتهم في المدينة، فتألفت مجموعة لإعادة تنظيم الجمعية التعاونية أطلق عليها اسم جمعية رواد العدل في روتشديل The Rochdale Society of Equitable Pioneers.

---

[1] أنظر:-

- Roy, E.P. (1980). Cooperatives: Today and Tomorrow, Interstate Printers and Publishers, Inc, IL, USA, pp 37-52.
- Al-AZZAWI (1985)…Op.Cit., pp 8-13.
- Lawal & Noun, …Op.Cit., pp 8-10.

-دليلة وعبد الله، ... مرجع سابق، ص 28.

- شوشة، فخري وحسين عبد الوهاب (1988). تاريخ الفكر الاقتصادي التعاوني، القاهرة، مصر.

- العتيبي، محمد الفاتح (2013/10/7). نشأة وتطور الفكر التعاوني، متاح على الرابط:

www.alphabeta.orgaam.com

وكانت الأفكار الأولى لهؤلاء الرواد تعبر عن روح روبرت أوين، التي كانت ميالة إلى الاشتراكية، ومبالغة في التفاؤل. ويرى كثير من المؤرخين التعاونيين أن تشارلز هاورث Charles Haworth وهو عامل يتميز بالقدرة والحيوية والذكاء، بالإضافة إلى انه شارك تقريبا في جميع المحاولات التعاونية السابقة، وهذه المشاركة أكسبته خبرة ونضجاً ودراية في العمل والتنظيم التعاوني، قد لعب دورا كبيرا في صياغة القانون النظامي لجمعية رواد روتشديل، حيث أن جميع الأعضاء كانوا يثقون به، ومن منطق هذه الثقة كان يستثيرهم ويحفز عندهم الرغبة في تبني الأفكار التعاونية. وكان يتعرف على الصعوبات من خلالهم، كما كان يحاول أن يجد الحل الأمثل في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة وقتئذ.

لقد اتفق في جمعية روتشديل على أن يكون السهم الواحد في رأس المال جنيهاً إنجليزياً واحداً. ووضعت الجمعية أهدافا لاستخدامات رأس المال كإنشاء متجر لبيع الاحتياجات المنزلية، وتوفير السكن المريح للأعضاء، وتصنيع السلع الأكثر رواجا، وشراء أو استئجار مزرعة لاستغلالها، وإقامة فندق، وغيرها. كما اتفق أيضا على أن تتضمن القوانين النظامية بعض القواعد التي تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وقتئذ، كالبيع بأسعار السوق السائدة، ووضع حد أعلى لسعر الفائدة على قيمة أسهم رأس المال، وتوزيع عائد على الأعضاء بالنسبة لمعاملاتهم بعد خصم التكاليف والأعباء التي يتطلبها تشغيل الجمعية، وعدم التعامل بالآجل سواء عن طريق البيع أو الشراء، ومساواة الأعضاء في التمتع بحقوق العضوية، ويستوي في ذلك الرجال والنساء، وتحقيق ديمقراطية التصويت بحيث يكون لكل عضو صوت واحد فقط One man ,one vote، وضرورة عقد اجتماعات دورية

لمناقشة أمور الجمعية، والتمسك الدقيق بإمساك دفاتر تسجيل حسابات الجمعية ومراجعتها، وعرض ما تظهره الحسابات الختامية والميزانية على الأعضاء في اجتماعاتهم العمومية. لقد حاول رواد روتشديل البحث عن مقر لهم ولكن أصحاب الأملاك كانوا يرفضون تأجير عقاراتهم لهم، لأنهم كانوا يشككون في مبادئهم وفي مقدرتهم المالية. ثم نجح رواد روتشديل في تأجير طابق ارضي في مخزن قديم يقع في تودلين. وفي 21 ديسمبر من عام 1844 افتتحت الجمعية أبواب متجرها وسارت في الطريق العملي. وعلى الرغم من أن بضاعتها كانت ضئيلة، ولكن الجمعية نجحت بالتدريج بفضل تمشيها مع الواقع الملموس وسلوكها الطريق العملي وتجنبها أخطاء محاولات الجمعيات التي سبقتها.

لقد تأسست جمعية روتشديل من 28 عضوا، ثم تطورت ليبلغ عدد أعضائها 390 عضوا وذلك عام 1849، وبلغت قيمة معاملاتها 6612 جنيهاً، وبلغ رأسمالها 1194 جنيهاً، وكان المبلغ الفائض 561 جنيهاً بينما بلغ عدد الأعضاء عام 1860 حوالي 3450 عضواً. وقيمة معاملاتها ارتفعت إلى 152 ألف جنيه، وبلغ رأس المال 37710 جنيه، والفائض 15906 جنيه. ومما لاشك فيه أن رأس المال المتجمع لدى الجمعية جاء معظمه من الطبقات العاملة التي كانت تبذل أقصى جهدها للادخار، خاصة وأن عدد الذين ازداد رخاؤهم نسبيا أخذ في الازدياد. وكان من بين هؤلاء من استطاعت الحركة التعاونية أن تقوم بتوعيتهم، وان تزيد من عدد أعضائها من بينهم، وبالتالي يزيد مقدار رأسمالها. وهذا التقدم لم يتحقق إلا على أساس الانتفاع بدروس الماضي ومعرفة أخطائه. إن رواد روتشديل تجنبوا البيع بالآجل لكي لا يقعوا فيما وقع به غيرهم. وصمموا على إعطاء عائد المعاملات للأعضاء منذ

البداية، فأثبتوا أن مشروعهم ناجحٌ ومربحٌ لمن يسهم فيه. كما أنهم اعتمدوا على أنفسهم، وجعلوا الإدارة في أيدي الجميع، واعتبروا أن نجاح المشروع مسؤولية الجميع، وساروا إلى الأمام بطريق النمو الحثيث والبناء المستقر. ونبذوا خيالات الماضي، فجاءتهم الثمرة التي يحصل عليها كل من يبذل جهدا واقعيا، ويزرع أرضاً خصبة، ولا يتعجل حصاد زرعه، أو ينتظر أن يجمع أكثر مما غرس.

وعندما بدأت جمعية رواد روتشديل الجانب العملي للتعاون في عام 1844 كان الرأي العام البريطاني يعتبر التعاون والاشتراكية دعوة واحدة، وإنهما لا يمثلان شيئين مختلفين. ولعل هذا هو السبب في أن الحركة التعاونية لم تحظ بتأييد كبير في تلك المرحلة. كان مفهوم الاشتراكية عند التعاونيين هو الملكية الجماعية المحلية لمجموعة من الأفراد في نطاق المستعمرة، تقوم بالإنتاج والتوزيع ونوع من الحكم المحلي والحياة العامة الجماعية للأعضاء المنتظمين فيها. وعندما اتضح من تجارب الماضي أن إقامة مستعمرة جماعية نموذجية ذات اكتفاء ذاتي ضرب من الخيال، ثبت لرواد روتشديل أنه لا جدوى من التشبث بفكرة العمل لإنشاء مستعمرة، ومن ثم وجهوا جهودهم إلى إنشاء جمعية لتجارة الجملة تمتلكها وتديرها جمعيتهم الاستهلاكية بالاشتراك مع كل الجمعيات الأخرى الراغبة في الانضمام إلى المشروع. وفعلا تم لهم ذلك، وسرعان ما أثبت مشروع تجارة الجملة نجاح الفكرة. وكان لهذا النجاح اكبر الأثر في انتشار التعاون ونجاح اغلب الجمعيات التعاونية في عملياتها. لقد كان في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر، أي بعد انقضاء مدة على جهود أوين وأتباعه وبعد نجاح تجربة روتشديل خلال عشر سنوات أو أكثر، جيل جديد من التعاونيين لم يكن متأثرا بالأفكار الخيالية التي

نادى بها أوين وأتباعه، ولا بالمثل الاشتراكية المسيحية المماثلة، ولا بنوع آخر من الاشتراكية الجماعية. لقد وجد هذا الجيل في الحركة التعاونية وسيلة عملية ناجحة للمتاجرة. ولم يكن هذا الجيل متأثرا بالمثل التعاونية القديمة، وإنما تأثر بالآراء التي نشرها جون ميتشل، الذي يرجع إليه الفضل في إدخال مبدأ جديد على أسس التعاون، وهو جعل النشاط التعاوني محصورا في أيدي الجمعيات الاستهلاكية، ونبذ فكرة التضامن بين المنتجين والمستهلكين في إدارة الحركة التعاونية.

لقد كانت الفترة الواقعة بين الأعوام 1870–1900 فترة تقلبات دورية نظرا لطبيعة النظام الاقتصادي من ناحية، ولوجود عدد من المؤثرات السياسية الخارجية من ناحية أخرى. وقد كانت الحركة التعاونية تلك الفترة مهتمة بتنظيم نفسها وتقوية جبهتها لصالح الأفراد وليس ضد المجتمع أو ضد طبقة معينة، لذلك أمن الأفراد جانبها، وأصبح المسؤولون والسياسيون يعترفون بفضلها كركن من أركان التنظيم الاجتماعي. وانتفت الفكرة التي كانت عالقة بالأذهان قديما، وهي فكرة أن التعاون حركة ثورية تريد قلب النظام القائم في المجتمع، ومن ثم أصبح رجال الدين يباركون الحركة التعاونية، والسياسيون يمتدحونها. والأهم من ذلك أن الاشتراكيين المعتدلين رأوا فيها صديقا يتفق مع آرائهم في تطوير المجتمع عن طريق الإدارة التشريعية، والاتجاه به نحو مثل العدالة الاجتماعية، والتقليل من الفوارق الطبقية. لقد استطاعت جمعية روتشديل من تخطي محاولات التجارب الرأسمالية لوقف نشاطها، وإبعاد أعضائها. كما أصبحت تمتلك مخازن ومحلات توزيع كثيرة، ومزارع ومعامل لإنتاج الحاجيات المنزلية، إضافة إلى أنها تمتلك وسائل نقل متنوعة مثل خطوط السكك الحديدية، والقطارات

والطائرات، والبواخر، لنقل حاجياتها. إن نجاح جمعية روتشديل يتعلق كما أجمع الباحثون، بالمبادئ والأسس التي عملت بها هذه الجمعية، والتي تميزت أساسا بالتكيف مع البيئة الرأسمالية المحيطة، أو بمعنى آخر مع علاقات السوق الرأسمالية.

نشأة التعاون في فرنسا[1]

لم تكن الحركة العمالية في فرنسا تدريجية ومحكمة التوقيت والتطور كما حدث في بريطانيا، ولم تكن كذلك وليدة الأحداث والتطورات، ولكنها كانت تتشكل طبقا لفكرة أو نمط فكري معين، ولهذا كان لها أساس فكري منذ البداية. وكان لكل صاحب فكرة سياسية أو اجتماعية في مثل هذا الجو مجال القيادة الفكرية والفعلية. وقد مهد هؤلاء المفكرون الطريق بمهاجمتهم أنظمة المجتمع القائم على أساس الملكية الخاصة. ثم جاءت الثورة الفرنسية وأحدثت ذلك الأثر الانقلابي الهائل في الفكر السياسي والاجتماعي. ثم كانت فترة المجد الذي سعى نابليون بونابرت لإقامته، وما تبع ذلك من هزيمة فرنسا والعودة بها إلى نظام حكم يقع تحت ضغوط ورقابة دول أوربا المنتصرة. وقد اجتاحت فرنسا مجاعة عامي 1846-1847، والتي تمخضت ظروفها عن تأسيس حزبين سياسيين، احدهما جمهوري يريد تحقيق الإصلاحات الاجتماعية، والآخر اشتراكي يريد إلغاء نظام الملكية الخاصة. ثم جاء نابليون الثالث بعد ثورة 1848 وسار في سياسة تقدم صناعي واقتصادي سريع. فحجب بعض

---

[1] أنظر:- آل سيف، عبد الله بن مبارك (2012/12/30). الأنظمة التعاونية وتأصيلها وتجارب الدول فيها، متاح على الرابط: www.alukah.net

-أبو الخير، كمال (2013/9/3). الاقتصاد الاجتماعي وأثره في التجربة التعاونية الفرنسية، جريدة التعاون، متاح على الرابط: www.digital.ahram.org.eg

الوقت الأفكار التعاونية والاشتراكية. ورغم أنه كان شديد الضغط على الحركات العمالية، فانه عاد إلى تخفيف تلك القيود بعد عام 1860، فبدأت الأفكار التعاونية تعود إلى الظهور. ويذكر المؤرخون أن هناك محاولات بسيطة مبعثرة للتعاون الاستهلاكي في فرنسا، وأن بعضها يرجع إلى ما قبل تأسيس جمعية رودتشديل، مثل الجمعية التي تأسست في ليون عام 1835، إضافة إلى جمعية سانت أتبين 1855 والمخبز التعاوني. وعلى الرغم من أن الجمهور كان مهتما فيما بين سنتي 1868–1883 بالإنتاج التعاوني والائتمان التعاوني، إلا أنه في الواقع كان هناك ما يقرب من مائة جمعية تعاونية للاستهلاك تكونت بفضل الاشتراكي الفرنسي مالون F. MALON الذي كان يحبذ الفكرة التعاونية ولا يميل إلى الأفكار الاشتراكية الماركسية، وقد وقف معه وأيده العديد من الاقتصاديين آنذاك. وعموما، فانه لم تكن في فرنسا حركة تعاونية قوية قبل عام 1885. أما في عام 1885 فقد تأسست مدرسة نيم التعاونية، وانتشر التعاون الاستهلاكي بشكل سريع، وعقد المؤتمر التعاوني الأول في باريس، وتقرر تكوين اتحاد مشابه للاتحاد البريطاني. وفي عام 1890 انشطرت الحركة التعاونية إلى شطرين احدهما يدعم الاتجاه الاشتراكي، والآخر يطالب بالحياد السياسي. هذا وقد دام الانفصال 22 عاما، حيث عاد للتعاون وحدته في عام 1912 بمدينة تور Tours في صورة اتحاد قومي يسير على هدى مبادئ رودتشديل، وبخاصة من ناحية الحياد الديني والسياسي. وقد ازدهر هذا الاتحاد وتمكن من أن يقدم خدمات قيّمة للشعب الفرنسي وللمبادئ التعاونية.

نشأة التعاون في ألمانيا[1]

ساعد التقدم الصناعي في ألمانيا على تكوين جبهة عمالية قوية منظمة تمثلت في نقابات العمال من ناحية، وفي الحزب الاشتراكي الديمقراطي من ناحية أخرى. والألمان شأنهم شأن الفرنسيين يتحمسون بطبيعتهم للفكرة النظرية، ولكنهم يختلفون عنهم في القدرة على التنظيم والعمل الدقيق، لذلك كانت نقاباتهم ذات قوة مركزية قوية، بل كانت جبهة قوية كثيرا ما أثارت ثائرة الهيئة الحاكمة، حتى صارت هدفا للضغط المستمر منها. وعلى العكس من ذلك كانت الحركة التعاونية البريطانية مثلا، فهي مسالمة وترضى بالإصلاحات التدريجية والتشريعات المخففة. وفي عام 1892 ظفرت الحركة العمالية باعتراف المسؤولين، وكان هذا بداية انقسامها إلى مدرستين فكريتين، مدرسة الإصلاحيين ومدرسة الثوريين. ولعل اعتراف الحكومة بالحركة العمالية كان خطوة سياسية صائبة قصد بها إضعافها، ذلك لأنه كان كلما صدرت تشريعات إصلاحية وحصلت الطبقة العاملة منها على ميزات اجتماعية جديدة ازدادت جبهة الإصلاحيين قوة، بخلاف جبهة الثوريين فإنها كانت تزداد ضعفا. وبسبب هذه العوامل وغيرها، لم يكن هناك بواعث لقيام حركة تعاونية إنتاجية. وكذلك عدم التفكير في نشر مبدأ التعاون كنظام يحل محل النظام الرأسمالي. ومن الجدير بالذكر في تاريخ

---

[1] أنظر:- أبو الخير، كمال حمدي (1977). فردريش فلهلم رايفيزن، سلسلة رواد التعاون رقم (3)، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر، ص 17.

- علي، عدنان عباس (1991). تاريخ الفكر الاقتصادي، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي (قار يونس سابقا)، ليبيا، ص 271.
- المنيزع والعتر، ... مرجع سابق، ص ص 28-34.
- أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). تنظيم وإدارة النشاط التعاوني... ، مرجع سابق، ص 547.
- أبو الخير، كمال حمدي (1986). اقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر، ص 97.

التعاون في ألمانيا، أن جهود شولز ديليتش Suchulze Delitzsch التي بدأت ضعيفة، حققت نجاحا على مر الأيام لأنها كانت تحظى بالتأييد من مختلف الجهات المعتدلة، على أساس أن التعاون غاية ضد تعاليم لاسال وكارل ماركس. وقد استمر الإقراض التعاوني يحتل المركز الأول، في الوقت الذي كانت جمعيات التعاون الاستهلاكي تحتل فيه المركز الثاني، لان وظيفتها في نظر الاتحاد العام للجمعيات التعاونية كانت تدور حول مساعدة العمال على الادخار لكي يكونوا مصدرا من مصادر التمويل بالنسبة لمصارف الشعب. ومع بداية القرن العشرين تسارع النمو الاقتصادي في ألمانيا، فكان الحل الأساسي لمواكبة هذا التسارع في النمو هو نشر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والزراعية حتى بلغ عدد الأسر المنضمة إليها في سنة 1930 حوالي أربعة ملايين أسرة.

نشأة التعاون في روسيا القيصرية

من المعروف أن ظهور الصناعة في روسيا قد تأخر كثيرا مقارنة بالدول الأوربية الأخرى وخاصة تلك الواقعة في غرب القارة. وكانت الحركة العمالية أكثر تأخرا من الصناعة، بسبب الضغط الشديد الذي كانت تعانيه من جانب الحكومة الأوتوقراطية. فقد كانت الحكومة تفترض في نفسها أنها هي التي تتبنى مصالح العمال وترعاها. وكان معنى هذا أنها لا تسمح بقيام منظمات داخل المجتمع المدني لحماية مصالح العمال أيا كان نوعها، ومن ثم كانت تنظر لأي تكتل تعاوني على انه خروج على سياستها، ويجب أن يقابل بالردع والقمع. وقد تولد من شدة الضغط على النقابات العمالية أن غلبت عليها الصبغة الحزبية السياسية لتغطية الدوافع الاقتصادية. ثم أخذت لنفسها أسلوب الجمعيات السرية لتجنب

بطش السلطة الحاكمة. وكان بطش الحكومة وعنفها في مقاومة هذه النزعات نتيجة لشعورها بأن خطر الحركات العمالية يكمن في نشاطها السياسي أكثر من نشاطها الاقتصادي. وعندما قامت أول محاولة ثورية عام 1905 وباءت بالفشل كان هذا من العوامل التي دفعت بالكثير من الأفراد نحو الحركة التعاونية، وبخاصة أنها كانت قد انتشرت انتشاراً كبيراً نسبياً في السنين القلائل حتى قيام الحرب العالمية الأولى. وعند قيام الثورة البلشفية، اعترفت الحكومة المؤقتة عام 1917 بفضل الحركة التعاونية، وكلفت القائمين عليها بالإسهام في الإشراف على الاقتصاد القومي. ولكن سرعان ما عدل البلاشفة عن ذلك عندما استتب لهم الأمر، وقام المجتمع الجديد على الأسس الاقتصادية المعروفة قرابة سبعة عقود ثم ما لبث أن أنهار عام 1989.

نشأة التعاون في السويد والنرويج[1]

يمثل التعاون في السويد والنرويج حالة الوسط الناجح في التجارب العالمية. فقد جمع بين المثل الديمقراطية الصحيحة، وبين الاحتياجات لظروف الاقتصاد الاستهلاكي. وقد أصبح التعاون الاستهلاكي والإنتاجي اليوم في السويد والنرويج نموذجا يحتذي به، ودليلا على مدى ما يمكن أن تحققه التجربة التعاونية من نجاح، إذ ارتفع الوعي الاجتماعي والثقافي، وظفرت الحركة إضافة إلى ذلك بتأييد الحكومة. فقد كان من أثر تشجيع الحكومة للحركة التعاونية في السويد والنرويج، أن أصبحت الجمعيات التعاونية تمتلك 99% من

---

[1] أنظر:- أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). تنظيم وإدارة النشاط التعاوني... مرجع سابق، ص 676.
-Lawal & Noun, … Op. Cit., p 15.

مصانع منتجات الألبان، وجزءاً كبيراً من إنتاج اللبن والبيض. وكثيراً من المنازل التعاونية والمتاجر الاستهلاكية.

لقد لعبت الحكومة السويدية دوراً إيجابياً في تشجيع المنازل التعاونية. فقللت تدريجيا من نسبة المنازل المملوكة ملكية عامة حتى أصبحت المباني السكنية التي تقيمها الجمعيات التعاونية بمساعدة الحكومة تسهم بدور كبير في تيسير حياة الأفراد واستقرار معيشتهم. ولم تقتصر هذه المباني على العاصمة أوسلو، بل انتشرت في كثير من المدن الأخرى والمناطق الريفية. وتشير الإحصائيات إلى أن 90% من سكان أوسلو يعيشون في منازل حكومية، أو في منازل بنتها الجمعيات التعاونية بمساعدة الحكومة. أما ما يتعلق بالناحية الإنتاجية، فيمكن ملاحظة الأثر الواضح للتعاون في القطاع الزراعي، إذ أن 90% من الألبان تنتجها الجمعيات التعاونية تحت رقابة الدولة ومساندتها. كما شمل النشاط التعاوني جميع أنواع الإنتاج المحلي تقريبا، وبخاصة السلع الشائعة الاستعمال بين المستهلكين، كالملابس والأدوية والأجهزة المنزلية الصغيرة وغيرها.

وقد حققت النرويج نتائج عملية مدهشة بسلوك جمعياتها التعاونية الطريق الوسط الذي جمع بين مصلحة المستهلك في خفض الأسعار ومصلحة المنتج في البيع بأسعار عالية، وذلك بإتباع طريقة الجمع بين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات الإنتاج والتسويق، وجعل أعضاء مجلس الإدارة ممثلين في المجلسين الإنتاجي والاستهلاكي. وبذا يكونون ملمين بوجهتي نظر المستهلك والمنتج. ويكون التعاون في هذا النموذج وسيلة للتوفيق بين وجهتي

النظر لكلا الفريقين من جانب، ولصالح الاقتصاد القومي من جانب آخر. وهذا شكل من أشكال التعاون التكاملي الذي لم يكن موجودا في التجارب التعاونية السابقة.

نشأة التعاون في الولايات المتحدة الأمريكية[1]

لم تكن الحركة العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية في يوم من الأيام قوية إلى الدرجة التي تؤثر بها على الفكر السياسي والاقتصادي في البلاد. كما أن طبيعة التطور الاقتصادي في الولايات المتحدة جعل منها دولة دائمة النمو، كثيرة الفرص، خصبة، صالحة لنجاح المشروعات الخاصة. فلم تظهر ثمة حاجة إلى التنظيم الاشتراكي أو الإنتاج التعاوني، لذلك فان غالبية الجمعيات التعاونية في بداية الحركة التعاونية عبارة عن جمعيات استهلاكية أو جمعيات زراعية قامت بدافع من المصلحة المشتركة لتسويق الحاصلات. وكان اتحاد العمل الأمريكي الذي قام عام 1886 نموذجا للروح المعتدلة التي سادت صفوف العمال في أمريكا، لأنه ضم اغلب النقابات، وقام على أسس منظمة محافظة تؤمن بالرأسمالية وأركانها، ويهدف إلى أن يحصل الأعضاء على أحسن الظروف المعيشية والاقتصادية. ولم تتهيأ فرصة لتكوين حزب عمال قوي في السياسة كما في إنجلترا، لأن التنظيم المحكم للحزبين الجمهوري والديمقراطي لم يسمح من الناحية العملية بقيام حزب ثالث منافس وقوي. يضاف إلى ذلك أن النشاط الاقتصادي للحركة التعاونية في الولايات المتحدة الأمريكية كان متمحوراً في النشاط الزراعي أكثر منه في أي نشاط آخر، ولم تأخذ صفة الولاء للعمال وإيثار مصالحهم

---

[1] أنظر:- آل سيف، ... مرجع سابق، ص 25.

-Lawal & Noun, … Op. Cit., p 40.
- Zeuli and Cropp, … Op. Cit., p 15.

والرغبة في تغيير النظام الاجتماعي من أجلهم أي حيز من اهتمامات الاتحاد. وربما كان من الأسباب التي ساعدت على ذلك، أن الزراعيين في الولايات المتحدة الأمريكية حاربوا الحركة العمالية منذ أوائل عهدها، وبخاصة بعد أن أضرب عمال السكك الحديدية وظهر تضارب المصالح بين الفريقين على حقيقته. هذه الظروف وغيرها لم تكن تساعد على قيام تنظيم عمالي اشتراكي أو تعاوني يتوخى مبادئ التعاون وأهدافه، وإنما كانت فكرة التعاون ضيقة لا تكاد تتعدى ممارسات تعاونية محدودة تهدف إلى التعاون من أجل تسويق منتجات الزراعيين وحماية مصالحهم، والتعاون الاستهلاكي السلمي لصالح الجمهور، والتعاون الإقراضي لدعم مشاريع خاصة صغيرة. هذه هي الأفكار التي صادفت رواجا في المجتمع الأمريكي، ولم تظهر فيه حاجة إلى علاج مساوئ اجتماعية كتلك التي ولدتها الثورة الصناعية، بل كانت البيئة بطبيعتها تساعد على النمو السريع للمشروعات الخاصة المتعددة، وتجعل من نظام المنافسة الحرة نظاماً معقولاً ومقبولاً عند المجتمع الأمريكي.

الفصل الخامس

الحركة التعاونية في الدول النامية

- مؤشرات حول واقع الحركة التعاونية في الدول النامية.
- الحركة التعاونية السودانية.
- التجربة التعاونية في الهند.
- الحركة التعاونية المغربية وآفاق تطورها.
- التجربة التعاونية الزراعية في العراق.
- الانتماء الطوعي وأثره على مسيرة النشاط التعاوني الزراعي في العراق.

مؤشرات حول واقع الحركة التعاونية في الدول النامية[1]

لقد خضعت الدول النامية وتلك التي على طريق النمو ولفترة طويلة من الزمن للاحتلال الأجنبي الذي استمر في اغلبها بعد حصولها على الاستقلال السياسي بأشكال غير مباشرة، أهمها السيطرة الاقتصادية والثقافية. لقد خلقت الدول الاستعمارية حالة من التبعية الاقتصادية والاحتكارية لاقتصاديات الدول النامية ودول العالم الثالث، جعلتها ولسنوات عديدة بعد الحرب العالمية الثانية غير قادرة على ولوج عالم الصناعة أو امتلاك القدرة عل التصنيع، رغم أنها تمتلك المعادن والخامات والمواد الأولية الأخرى. لقد بقيت هذه الدول معتمدة في بنائها الاقتصادي على الزراعة غير المتطورة والبدائية أحيانا، مع أنها تنتج مواد أولية، جرى البحث عنها في أسواق الصناعة العالمية كالمحاصيل والحبوب والخضروات والفواكه، إضافة إلى الخشب والأصماغ والمواد الأولية الصناعية الأخرى.

إن الدول النامية تتفاوت في تحررها الاقتصادي رغم تحررها السياسي، حيث أنها ارتبطت بتبعية اقتصادية عن طريق نظام غير مستعمر، فوجدت نفسها فجأة أمام أزمات اقتصادية لا تقوى على حلها نتيجة لهذه التبعية، مما أثر على تنفيذ خططها وبرامجها التنموية من جهة، وتعثرها واضطرارها إلى اللجوء لمعونة ومساعدة الدول المتقدمة ذات النوايا المبهمة من جهة أخرى.

عموماً تتصف الدول النامية ودول العالم الثالث بالمواصفات العامة التالية:

---

[1] العزاوي، علي محمود فارس (1988). مؤشرات حول واقع الحركة التعاونية في الدول النامية، مقالة للمؤلف منشورة في جريدة القادسية العراقية، العدد (2670)، السنة التاسعة، بغداد، العراق.

1. سياسة اقتصادية غير مستقرة .
2. نقص في الكفاءات العلمية والتقنية .
3. ارتباك في الإدارة وضعف الكفاءة والفعالية الإدارية .
4. معدل دخل منخفض.
5. معدل ولادات مرتفع .
6. نسبة عالية من القوة العمومية للبلد تعمل في الزراعة .
7. مستوى متخلف من التعليم ونسبة عالية من الأمية .
8. تخصيص نسبة عالية من الدخل للإنفاق على الغذاء .
9. معدل الأعمار قصيرة .
10. انخفاض نسبة النشاط الزراعي التجاري .
11. انخفاض كمية استهلاك الفرد من البروتين .
12. قلة السعرات الحرارية من أصل حيواني .
13. تدني مستويات التصنيع والعامل التكنولوجي .
14. ارتفاع نسبة السلع المستوردة وقلة نسبة السلع المصدرة .

توجد في بلدان متقدمة مناطق فقيرة تشابه خصائصها خصائص البلدان النامية أو حتى المتخلفة بالنمو، وهذا أمرٌ طبيعيٌ. غير أن المشكلة في الدول النامية هي ليست حالة الفقر وحدها، بل هي مجموع كل التراكمات المتطابقة للسيطرة الاستعمارية والتخلف

والتجزئة والأمراض الأخرى التي يعيشها قطر ما في العالم الثالث بشكل كامل، وليس التي تعيشها منطقة صغيرة تكاد لا تؤثر شيئا على الحالة العامة للبلد كما في الدول المتقدمة.

إن الدول النامية تعيش صراعا مستمرا ويوميا من اجل أهداف سياسية واجتماعية أخرى غير التحرر. كما أن اقتصاد مثل هذه الدول يعتمد على الزراعة بشكل أساسي، حيث يعمل فيها حوالي 50–80% من السكان أحيانا، ومنها يتكون نصف الدخل القومي تقريبا، وتوجد فيها مساحة واسعة من الأراضي التي تعتبر فقيرة اقتصاديا، وقد تشكل نسبة كبيرة من مجموع مساحة بعض هذه الدول، مما يعيق إنتاج الغذاء الذي لا يسد حاجة السوق المحلية فيها. إن نقص الغذاء والجوع والمرض هي من الظواهر الطبيعية التي تؤدي إلى الأمراض والى نقص القدرة العلمية وكذلك قلة الكفاءة العقلية في الفهم والإدراك، مما يؤدي إلى تدني مستويات الإنتاجية ومستويات العمل والإنتاج. ونتيجة لذلك كله يكون نمو الدخل القومي منخفضاً في مثل هذه البلدان.

ولغرض تجاوز هذه المشاكل ومعالجتها فقد اعتمدت كثيرٌ من الأمم والدول النامية على وسائل تنمية سريعة، وعلى طرق بناء اقتصادية عديدة أطلق عليها تسمية (التنمية غير الرأسمالية)، غير أن هذه التنمية رافقتها مجموعة من الأخطاء زادت من الفجوة الواقعة بين الدول النامية والدول المتقدمة. ومن ابرز هذه الأخطاء هي عملية نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان النامية بمستواها المتقدم وليس بالمستويات المتوافقة مع الواقع في بادئ الأمر ليتم استيعابها وتوازنها مع سابقاتها، ثم بعد ذلك تبدأ عملية التطوير التدريجي وصولا للمستويات الراقية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول النامية لم تنتبه إلى ضرورة الاستفادة من تحرير التكنولوجيا المحلية الموجودة فيها ونقلها إلى مستويات أعلى، أو دمجها مع التكنولوجيا المستوردة لغرض تطويع الأخيرة لمتطلبات هذه الدول وخططها التنموية.

إن عملية التنمية في كافة جوانبها الإدارية والصناعية والاقتصادية والخدمية والزراعية في الدول النامية كانت سببا أساسيا في خلق عوامل جديدة أعادت توزيع السكان والقوى العاملة فيها. لقد ظهرت تجارب التنمية الاقتصادية بشكل واضح في مجالات تكثيف الإنتاج الزراعي والتصنيع والتجارة الخارجية والبناء والإسكان والمواصلات، وهذا بدوره أثر على عوامل توازن السوق في تلك الدول النامية. كما أن حاجة التنمية في هذه البلدان إلى القروض لم يكن متوازنا مع إمكانيات البنوك فيها، مما أدى في بعضها كالهند مثلا إلى أن تصل نسبة الأرباح على القروض إلى ما بين 75-100%، وفي إندونيسيا إلى ما بين 250–300%، بينما وصلت كلفة نقل المنتج في التجارة الداخلية إلى 30% من قيمته، وفي بعض أنواع المحاصيل فان قيمة بيع المحصول لم تسد قيمة نقله من المزرعة إلى السوق أحيانا. ولغرض تجاوز مثل هذه المشاكل المؤثرة اقتصادياً واجتماعياً على برامج التنمية، فقد اعتمدت كثير من الدول على التعاونيات باعتبارها أداة فاعلة من أدوات النمو الاقتصادي. إن بعض دول العالم الثالث وضعت آمالاً كبيرة بالحركة التعاونية، على أساس أنها المجال الأوسع لامتصاص المشاكل المختلفة. وقد دعت بعض هذه الدول إلى نظرية جديدة هي التعاون الاشتراكي كما في تجربة الهند– نهرو.

كما أن بعض قادة الدول نادوا باعتماد التعاونيات كأداة أساسية في محاربة الاستغلال وتطوير الاقتصاد الوطني. وقد اعتمدت بعض الدول النامية على التعاونيات في بناء اقتصادها، وألغيت فيها كافة الأشكال الاستثمارية الأخرى، رغم أن هذه الصيغ مبالغ فيها كثيراً، لان فكرة التعاون وحدها لا تستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، وذلك بسبب واقع العالم الثالث الذي لا يسمح بإلغاء دور الدولة في البناء الاقتصادي والتخطيط له وقيادته، سواء أكان في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو التجارة أو غيرها، رغم الضغوطات التي تمارسها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إن واقع الدول النامية ودول العالم الثالث لا يمكن أن يلغي دور التعاونيات في كونها تمثل احد العوامل المهمة للنمو، فهي مدرسة للتنظيم والعمل الاقتصادي للدول السائرة على طريق التطور، حيث يمكن من خلال التعاون تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

1. إمكانية رفع مستوى التنمية والأداء لاقتصاد البلد من خلال إلغاء الأشكال الاستثمارية القديمة والبالية، واستلهام أنواع جديدة من الثقافات الإنتاجية.

2. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال القضاء على الاستغلال.

3. إنهاء مشكلة البطالة بصورة نسبية جيدة.

لقد انتشرت التعاونيات في الدول النامية في المجتمع الريفي الزراعي اكثر من غيره في بداية دخولها المجتمعات النامية نتيجة لقلة الصناعة وقلة سيطرة العمال الصناعيين في مثل تلك المجتمعات على حركات التحرر والتنظيمات السياسية فيها، كما هو الحال في أوروبا.

لقد تقبل واقع الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية الأشكال التعاونية التي تهدف إلى تقديم الخدمات في المجالات الزراعية كالتسليف والتأمين والخدمات وكذلك في مجالات توفير فرص العمل الصناعية أو الحرفية أو الخدمية أو التجارة الداخلية.

إن فكرة نقل نماذج تعاونية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فكرة صعبة جدا وغير قابلة للتطبيق إذا لم يرافق ذلك إجراء التحويرات المناسبة لواقع الدول النامية. إذ لابد من تحليل المجتمع وثقافته، ثم تطبيع وتكييف النماذج التعاونية إليه. إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك ضعف وتيرة البناء الاقتصادي والاجتماعي تعيق بمجموعها تقبل ونمو نماذج متطورة من التعاونيات في دول العالم الثالث، مع إن هذه الدول تحتاج بأسرع وقت ممكن إلى النشاط التعاوني وإنتاجيته.

إن للتعاونيات في الدول النامية مزايا وإيجابيات عديدة، أهمها:

1. إن الأرباح المتحققة أو العوائد الصافية تستثمر داخل البلد ولا تصدر إلى مراكز رأس المال الخارجية.

2. من خلال التعاونيات يمارس الشعب بنفسه الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية ويحقق مبدأ الإدارة الديمقراطية.

3. تنمية وتعميق الشعور بالأهداف الاجتماعية والوحدة القومية.

4. اتساع الملكية وعدم احتكارها.

5. تطوير الكفاءات الإدارية والتخطيطية والتنظيمية وهذا يساهم في تطوير إدارة البلد عموماً.

إن أفضل نمو وتطور للتعاونيات عموما في الدول النامية والدول السائرة في طريق النمو كان ولا يزال في الأقطار الآسيوية، ثم في أمريكا اللاتينية وبعدها في القارة الأفريقية. ومن الطبيعي أن هناك اختلافات واضحة في مستويات النمو والتطور للتعاونيات وفي كل قارة من هذه القارات حيث تختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى.

تتصف الحركة التعاونية الآسيوية بالنمو والديناميكية، خصوصا في الزراعة التي بدأت بالتعاونيات الإقراضية، ثم بعدها تشكلت التعاونيات الزراعية الإنتاجية، وكذلك التعاونيات الزراعية الخدمية الأخرى، ثم تشكلت في المدن التعاونيات المتخصصة بالسكن والصحة والتصنيع والنقل وغيرها. وتعتبر التعاونيات في الهند في طليعة التعاونيات الآسيوية تنظيما وتطورا، وهي مدعومة من الحكومة والمنظمات والهيئات والاتحادات الرسمية وغير الرسمية ويمثلها الاتحاد التعاوني لعموم الهند.

لقد ساعدت عمليات الإصلاح الزراعي في الدول الآسيوية على تشكيل أنواع جديدة من التعاونيات في المناطق الزراعية التي طبق فيها قانون الإصلاح الزراعي، وانتشرت هذه الأشكال من التعاونيات في الهند، إندونيسيا، مصر، العراق، وسريلانكا. وفي أمريكا اللاتينية، فإن الدور الأساسي للتعاونيات هو في أشكالها التجهيزية والتسويقية والتجارية. وتعتبر تعاونيات الأرجنتين من اكثر تعاونيات أمريكا اللاتينية تطورا.

أما في أفريقيا فإن التعاونيات التجارية للمنتجات الزراعية لها أهمية بالغة، حيث منها يمكن الوصول إلى التجارة الخارجية، ورفع الاستغلال الاحتكاري للسلع، مثل البن، القطن، الكاكاو، الفستق، الموز، المطاط، وغيرها، والتي يكون الطلب العالمي عليها كبيرا. لقد

حصلت في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في واقع الحركة التعاونية في أفريقيا عجلت في نموها المكثف والسريع.

إن التعاونيات غير الزراعية في دول العالم الثالث (عدا بعض الشواذ) تحتل الدور الثاني بعد التعاونيات الزراعية، كما إن ظاهرة الهجرة الملفتة للنظر في دول العالم الثالث من الريف إلى المدن، ومنها إلى العواصم، سببت بطالة واضحة لم تكن الحكومات مستعدة لها، وأفرزت ظواهر سلبية في المجتمع أثرت على خططه التنموية، ومن هذه الظواهر قلة فرص العمل، ندرة السكن الجيد، عدم انتظام حركة التجارة الداخلية في المدن. كل هذه الظواهر كانت سبباً ضرورياً لتأسيس جمعيات تعاونية للعمل وللسكن وللتجارة السلعية وللنقل وللخدمات وغيرها، في العواصم والمدن الكبيرة، الغرض منها تخفيف حدة هذه المشاكل.

ولكي يكون عمل التعاونيات عموما منصبا في مكانه الصحيح ووفقا للأهداف المعروفة للحركة التعاونية، فإن الحكومات في الدول النامية تلعب دوراً مهماً في النشاط التعاوني وذلك من خلال إصدار التشريعات والقوانين المطلوبة لحمايته ودعمه ماديا ومعنويا، وكذلك زجه في مشاريع وبرامج أساسية في العملية الإنتاجية للبلد الغرض منها رفع معنويات هذا النشاط ومستوى أدائه بين القطاعات الاقتصادية الأخرى المنافسة له.

كذلك تقوم الحكومات بتهيئة المشرفين على التعاونيات والإداريين الاختصاصيين الآخرين، وتعيين الهيئات والدوائر العامة في الدولة ووزاراتها المسؤولة عن متابعة العمل التعاوني وتنشيطه. إن دور الدولة في الدول النامية ودول العالم الثالث في مسالة دعم الحركة التعاونية يصل أحياناً إلى مديات ومجالات قد تعيق العمل التعاوني وتجعله اتكالياً في جوانب كثيرة،

لكثرة هذا الدعم من جهة، واختلاف مستوياته وكمياته وعدم برمجتها من جهة أخرى. لذلك فإن من الضروري انسحاب الدعم الحكومي من نشاط التعاونيات بعد فترة نمو ونضوج العمل التعاوني، لكي تتحمل التعاونيات مسؤولياتها وتشعر بكيانها المعنوي وتحقيق ذاتها. وهذا أمر مهم لتطورها ونموها وتحقيق الأهداف والمبادئ الأساسية التي أنشئت من أجلها. إن على حكومات الدول النامية أن تصمم البنى الفوقية للنشاط التعاوني ولا تغور في جزئيات وتفصيلات العمل اليومي لها مع المستهلكين والأعضاء والمستفيدين من نشاطاتها. ومن الضروري أيضا أن تقوم حكومات الدول النامية بحماية التعاونيات لتضمن الاستفادة منها كجزء من اقتصادها العام، ولكن هذا الموقف المساند من قبل الحكومات يجب أن لا يتحول إلى عطف أبوي عليها. وعلى الحكومات أن تهيئ للتعاونيات فرص خوض البرامج الواضحة والمتوازنة مع النمو الاقتصادي العام للبلد، والتي تكفل لها استثمار الموارد المحلية والتكنولوجيا الوسيطة وتنمية الكفاءات الإدارية والاعتماد على القيادات المحلية وتطوير فرص التدريب والتعليم. كما أن على الدولة أن تسعى إلى تطوير المستويات الأساسية للهرم التعاوني، والعمل على تكاملها مع بقية القطاعات الأحرى قيادة وتخطيطا وانسجاما في خطة البناء الاقتصادي للدولة.

ومثلما للحكومات في دول العالم الثالث دورٌ مهمٌ في تنمية وتطوير الحركة التعاونية، فإن للمنظمات والهيئات والاتحادات الإقليمية والعالمية، وفي مقدمتها تلك التي تعمل تحت لواء الأمم المتحدة، دوراً فاعلاً وحيوياً في تنشيط فعالية العمل التعاوني ونشر الأفكار التعاونية. إن أهم المجالات التي تلعب فيها هذه المنظمات دورا مهما في تدعيم الحركة

التعاونية هي التعليم والتدريب والاستثمار والائتمان وتوسيع مجالات الاستفادة من أهداف التعاون ونشاطاته الأخرى. إن منظمة التعاون العالمية تسعى لتكون في طليعة المساهمين في تقديم الدعم والمشورة اللازمة للتنظيمات التعاونية في دول العالم الثالث والدول النامية، ويتجسد هذا الدعم في المجالات التالية:

1. تقديم المشورة وإجراء الدراسات للأشكال التعاونية الملائمة لاقتصاديات كل بلد وحاجته الفعلية لها، بضوء مجالات التنمية والتطوير الاقتصادي.

2. العمل على كسب أعضاء تعاونيين جدد وتهيئتهم للعمل التعاوني واختيار الكوادر المستقبلية منهم.

3. تهيئة الكوادر اللازمة والمساعدة في تنظيم حملات التوعية وإعداد الأفلام والوسائل الإيضاحية والإعلام عن التعاون والعمل التعاوني.

4. تهيئة متطلبات تسهيل تطبيق النماذج المتقدمة من التعاونيات التي تحقق نجاحا أكيدا، وفقا لظروف ذلك البلد وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي فيه.

5. تنظيم اللقاءات الدولية التعاونية لتنمية الاقتصاد والإدارة والاستثمارات والمساعدات والقروض، وغيرها.

إن منظمة العمل الدولي أكدت على أن التعاون يمكن أن يكون الأداة المهمة والأساسية في خلق التنمية والسعي لتحقيق الأهداف التالية:

1. زيادة الدخل القومي عن طريق المساهمة في زيادة الناتج القومي الإجمالي للبلد.

2. تحريك رأس المال من خلال تنظيم عملية الادخار.

3. تطوير وتنظيم عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي لعدد من السكان من ذوي الدخول المحدودة.

4. رفع مستوى الخدمات الاجتماعية، خصوصا في جانب الخدمات الصحية والسكنية والمواصلات ومحو الأمية.

تسعى المنظمات العالمية المختلفة جاهدة في سبيل رفع مستوى الحركة التعاونية في العالم الثالث مع أنها لا تستطيع وحدها أن تسد كافة احتياجات هذه الدول من المساعدات. لقد كان من أهم عوامل نجاح التعاونيات في الدول النامية والدول السائرة في طريق النمو هو ربطها الصحيح والدقيق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال صيغ تكاملية متلائمة مع الواقع، ذلك لأن ربط التعاونيات بأشكال استثمارية لها أهداف تكاملية معها يؤكد نجاحها مستقبلا، ويرسخ وجودها كقطاع هام من القطاعات الاقتصادية في الدولة. فالتعاون والتكامل الإنتاجي بين قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة وبين قطاع التعاونيات فيها يمنع الاستغلال والاحتكار ويوظف الموارد المتاحة توظيفا صحيحا يعجل من خطوات تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

إن من الطبيعي ملاحظة معاناة التعاونيات في الدول النامية من مشاكل عديدة أهمها صعود ونزول دورها العام في اقتصاد البلد بين آونة وأخرى وعدم استقراره على وتيرة واحدة، ولكن من الجانب الآخر فإن للتعاونيات ميزات عديدة في الدول النامية، فهي إحدى الأدوات الاقتصادية اللازمة لغرض النمو الاقتصادي، وهي المجال الأفضل لحل المشاكل الاقتصادية المستعصية كالانفجار السكاني والأمية والفقر وانتشار الأمراض والأوبئة

ونقص المهارة والتعليم العالي واستصلاح الأراضي وصعوبة النقل والمواصلات وارتفاع كلفة خدمات ما بعد الإنتاج وما بعد البيع، وغيرها من المشاكل التي تعصف في اقتصاديات هذه الدول. كما أنها تساعد في تعميق الديمقراطية حديثة الجذور وتساعد الأفراد في اختيار قادتهم على أساس قاعدة الديمقراطية التعاونية (رجل واحد – صوت واحد One man-One vote) بعيدا عن أساليب التلاعب والتزوير وشراء الذمم والأصوات.

إن اللحظة الأولى التي شهدت نشوء الحركة التعاونية في الدول النامية ودول العالم الثالث في فترة السيطرة الاستعمارية كانت شاهداً حياً على ولادة قوة كبيرة ومهمة من القوى الشعبية في عملية النضال من اجل التحرير والاستقلال. فقد كانت التعاونيات سببا في نشوء عدة تجمعات ضاربة من التنظيمات الثورية السياسية والاشتراكية، وكذلك كانت سبباً في تأسيس مجموعة من الأحزاب العمالية والفلاحية ذات السمات الثورية. لقد كانت الحركة التعاونية في البلدان النامية والبلدان المناضلة من اجل تنمية مجتمعاتها بل ولا تزال تمثل حركة النضال ضد التخلف والجهل والفقر، وتمثل حركة التعليم والثقافة وحركة المدافع والمحامي عن حقوق الكثير من الفقراء والمحرومين أكبر تجمع إنساني يحظى بالملكية الجماعية في العالم، وأكبر كتلة اقتصادية لا تسعى إلى الربح ولا تحتكر وسائل الإنتاج، ولا تتعامل بالأساليب الربوية، كما أنه ليس من أهدافها أن تكون رأسمالية أو تحقق التراكم الرأسمالي فيما تملك.

إن للحركة التعاونية بكل أشكالها وأنواعها دوراً بارزاً وكبيراً في رسم معالم مجتمعات الدول النامية والدول السائرة في طريق النمو مستقبلاً، وذلك لإيمان هذه المجتمعات بمبادئها وبأهدافها النابعة من عمق القيم والرسالات السماوية والتقاليد الإنسانية العريقة، ولتطابق

أفكارها الديمقراطية والتحررية مع هذه المجتمعات، طالما أن أهداف النظام التعاوني هو رفع مستوى الحياة المعيشية وتحقيق الديمقراطية الصميمية والعدالة الاجتماعية وخلق مجتمع أفضل يعمل وينتج في سبيل الصالح العام للمواطنين جميعا.

الحركة التعاونية في السودان[1]

النشأة والتطور

تعد التعاونيات السودانية حركة شعبية عريضة ديمقراطية تضم كل فئات الشعب، تدعو إلى التضامن وتستهدف تلبية احتياجات الأعضاء، من خلال توفير الخدمات المختلفة

---

[1] أنظر:- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب(2009/7/7). أضواء على الحركة التعاونية عالميا ومحليا، ورقة عمل مقدمة في ندوة اليوم العالمي للتعاونيات تحت شعار "قيادة الانتعاش الاقتصادي العالمي من خلال التعاونيات"، أكاديمية السودان للعلوم، الخرطوم، السودان، ص ص 22- 46.

- عثمان، جعفر سيد (2010). تجربة السودان، الندوة القومية حول دور التعاونيات في النهوض بالعمل الزراعي في الدول العربية، 23- 25 تشرين الثاني (نوفمبر)، دمشق، سوريا، ص ص 235-246.
- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2010/7/26). التعاونيات زراع التنمية الاجتماعية في السودان، الحوار المتمدن، العدد 3075، متاح على الرابط .http:/www.ahewar.org/debat/show.art.
- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2008/2/26). مساهمة النظام التعاوني في تفعيل منظمات المجتمع المدني، مركز المرأة للسلام والتنمية، وزارة الرعاية الاجتماعية، ورقة عمل غير منشورة، الخرطوم، السودان.
- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2006). الحركة التعاونية السودانية.. اغتيال أم انتحار..!!، جريدة السوداني، العدد (199)، آذار (مارس)، الخرطوم، السودان.
- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2011/6/20). الوضع الراهن للحركة التعاونية في السودان وآفاق المستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3402، متاح على الرابط .http:/www.ahewar.org/debat/show.art .
- الرواس، عبد القادر أحمد سعد (2008). اقتصاديات الحركة التعاونية (بنك التنمية التعاونية نموذجا)، المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق، مطبعة جي تاون، الخرطوم، السودان.
- بابكر، محمد أحمد (2007). آفاق العمل التعاوني وتحديات مرحلة ما بعد السلام، ورقة غير منشورة مقدمة للجمعية السادسة للاتحاد التعاوني القومي، الخرطوم، السودان.
- السنوسي، حسن الوديع (1987). تطور الحركة التعاونية السودانية، مؤتمر التنمية التعاونية الشاملة، المركز القومي لتدريب التعاونيين، 22- 26 شباط (فبراير)، ورقة عمل غير منشورة، الخرطوم، السودان.

بسعر منخفض مقارنة بالقطاع الخاص. يضم البناء التنظيمي للحركة التعاونية في السودان نحو (4) مليون عضو ينتمون إلى حوالي (10) آلاف منظمة تعاونية. وتمثل التعاونيات وسيلة لحماية محدودي الدخل من خلال توفير السلع والخدمات الجيدة بالأسعار الملائمة، ومحاولة توفير المساكن الصحية اللائقة بالشروط الميسرة، وتنمية الصناعات الحرفية، وتطوير الزراعة والثروة المائية، وتحقيق الأمن الغذائي. وعلى امتداد أكثر من 70 عاما فإن مسيرة الحركة التعاونية السودانية شهدت وجود جمعيات نشيطة نجحت، وأخرى توقفت وتم حل مجلس إدارتها. ورغم نجاح التعاونيات في بلدان العالم المتقدم حيث تقود الأنشطة الإنتاجية والزراعية والاستهلاكية والطلابية والإسكانية والثروة السمكية، فان الحركة التعاونية السودانية تتطلب، استنادا إلى آراء الكثير من الخبراء والمسؤولين، إعادة النظر لتصحيح مسارها وتعديله نحو الأفضل.

لقد ولدت الحركة التعاونية في السودان من رحم القطاع الزراعي وترعرعت بين المزارعين، حيث حظيت الحركة في العشرينيات من القرن الماضي بعناية الدولة. وكان لها دور محوري في التنمية وتوزيع سلع الحصص والسلع المدعومة سواء كمستلزمات إنتاج أو منتجات نهائية أو رعاية الإنتاج الحرفي أو حشد جهود ومدخرات صغار المنتجين في مجالات الإنتاج. ولأنها الآلية الأكثر انتشاراً والأقل تكلفة، فقد أنشأت الدولة في الجهاز الإداري مؤسسات حكومية موازية للمنظمات التعاونية. وشهدت الفترة التي أعقبت الاستقلال في عام 1956 تغيرا جوهريا في علاقة الدولة بالتعاونيات، والاهتمام النسبي بها، وكان التحول الأكبر في عام 1969، حيث اعتبرتها الدولة المؤسسة التي تعتمد عليها في الإصلاح الزراعي، وان الانتفاع

بها يستلزم عضوية الجمعية التعاونية. وجعلت الدولة وقتها من الاشتراكية الديمقراطية التعاونية خطابا لها. وقامت بتسليم عدد من المصانع المؤممة إلى الحركة التعاونية، ونشطت التعاونيات في المجال الاستهلاكي وأغفلت الجوانب الإنتاجية والزراعية، وعندما لم تحقق الحركة التعاونية الأهداف المرسومة لها تنصلت الدولة عنها وألغت وزارة التعاون التي أنشأتها واستخدمت التعاونيات كأداة من الأدوات الحكومية، مما أثر على حريتها وشعبيتها وديمقراطيتها المميزة. ومنذ تلك الفترة حدث التباس في إدراك دور المنظمات التعاونية كمنظمات أهلية، وصارت تصنف شعبيا ورسميا على أنها منظمات حكومية أو شبه حكومية، واستمر الالتباس قائما حتى اليوم. كما أن عمق سياسة الدعم السلعي والخدمي التي سادت حتى بداية الإصلاح الاقتصادي في منتصف الثمانينيات، وبسبب أن التعاونيات هي الآلية الوحيدة التي يتم من خلالها تنفيذ تلك السياسة، فإن الكثير من التعاونيات قد فقدت القدرة على المبادرة الذاتية بالتطوير، وأصبحت رهنا بالإدارة الحكومية القائمة على تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي.

ومع بداية حكم الإنقاذ في 1989 وإتباع سياسات الخصخصة وتحرير الاقتصاد وتقلص السلع المدعمة وانتهاء نظام توزيع السلع بالحصص، توقف نشاط المنافذ التعاونية التي كانت قائمة لهذا الغرض. كما أدى انتهاء التمويل الذي كانت الدولة توفره بشروط ميسرة للتعاونيات إلى ضعف الوحدات التعاونية التي كانت تعتمد على التمويل. كذلك فإن تطوير بنك التنمية التعاوني الإسلامي جاء على حساب أصول الجمعيات التعاونية ودورها في الريف والحضر خاصة الجمعيات الإنتاجية والحرفية والزراعية. وانفرد القطاع الخاص باهتمام الدولة في تطبيق سياسات الإصلاح، فانحسرت الرعاية الحكومية وظهرت تدخلات الجهات

الحكومية المعنية بالتعاون، والتي كثيراً ما امتدت إلى تفاصيل النشاط التعاوني. وقد فرض هذا الوضع الجديد على الحركة أن تعاود انطلاقتها اعتماداً على قدراتها الذاتية، بل وأن تنمي وضعها التنافسي في الساحة الاقتصادية حيث أصبح معيار التنافسية هو الذي يفرض بقاء المنظمة أو ضعفها وانهيارها. وساند دور التعاونيات فكر ساد على المستويين العالمي والمحلى قائم على التنمية بالمشاركة، ويعنى أن التنمية الأحادية سواء أكانت اعتماداً على القطاع الخاص وحده أو القطاع العام وحده هي تنمية قاصرة، وان التنمية المستدامة هي القائمة على الأضلاع التالية: الدولة والقطاع الخاص والقطاع التعاوني والقطاع المختلط. إن الاهتمام بالتنمية المستدامة وفق هذا التصور هو الذي يلبي احتياجات الواقع الحالي في السودان، حيث تشير الوقائع الفعلية إلى أن حوالي 80% من سكان السودان يعملون بالزراعة والرعي. وتشكل الزراعة قبيل مجيء حكومة "الإنقاذ" حوالي 80% من صادرات السودان المباشرة وغير المباشرة، وإليها يرجع الفضل في تحقيق حوالي50% من دخل الحكومة، وحتى بعد "الإنقاذ" لايزال دور الزراعة وأهميتها واضحا بالرغم من مظاهر الإهمال. وجدير بالذكر أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية من الصادرات غير النفطية، حيث تساهم بنحو 95% منها. وعلى الرغم من ذلك فهناك غياب للرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على القطاع الزراعي محركا لها، حيث يحصل القطاع الزراعي على نسبة منخفضة من الإنفاق العام (5% عام 2004) إذا ما قورنت بما تنفقه دول العالم الثالث التي حققت معدلات تنمية عالية ومستدامة (كالهند التي تنفق 23–39% سنوياً من الميزانية العامة على الزراعة). كما تشير بيانات بنك السودان إلى أن نصيب القطاع الزراعي من

التمويل التجاري تدنى حتى بلغ 11% من جملة القروض. بالإضافة إلى ضعف وتذبذب الإنفاق على البحث العلمي حيث كان نصيب البحث العلمي الزراعي 10% من جملة الميزانية العامة المخصصة للبحث العلمي في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

البدايات الأولى للتعاونيات وانتشارها في السودان

شهدت أواخر العشرينيات من القرن الماضي المحاولات الأولى لإقامة شكل تعاوني منظم في السودان، وذلك بتشجيع من حكومة المستعمر. ولا جدال في أن البدايات الأولى للحركة التعاونية السودانية كانت زراعية بظهور جمعيات التسليف الزراعي بدلتا طوكر، وبتشجيع من الحكومة لحماية المزارعين من استغلال التجار والمرابين الذين يقدمون سلفاً مجحفة لزراعة القطن الذي توسعت فيه الحكومة. ولم يكن الغرض الأساسي من ذلك هو حماية المزارعين ومصالحهم، بل كان ضمان تحقيق إنتاجية عالية مع إمكانية تسويق هذا الإنتاج بما يعود بالمصلحة والدفع للحكومة. وقد أدى ذلك إلى فشل التجربة واتجاه الحكومة إلى زراعة وإنتاج القطن طويل التيلة بمشروع الجزيرة بالتعامل مع المزارعين مباشرة دون تنظيمهم في شكل جمعيات تعاونية. في عام 1937 تكونت أول جمعية تعاونية بمبادرة شعبية سميت بالشركة التعاونية، توالت بعدها التعاونيات في المديرية الشمالية، ثم ظهرت أول جمعية تعاونية بمشروع الجزيرة بقرية ودسلفاب لطحن الغلال واستجلاب الجرارات والمحاريث وكان ذلك في عام 1944. وفي عام 1948 اتخذت الحركة التعاونية شكلها القانوني اثر المذكرة التي قدمها المستر كامل للإدارة البريطانية معلنة صدور أول قانون للتعاون بالبلاد، والذي اكتمل في العام 1952. لقد ركز هذا القانون على الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب الاجتماعي،

لذلك ولعدة أسباب أخرى لم ينل هذا القانون ثقة الحركة التعاونية الوطنية، فعلى الرغم من أنه قد شهد في العام 1948 نفسه تسجيل أول جمعية تعاونية وهي جمعية ودرملي التعاونية الزراعية، إلا أن ما تم تكوينه من جمعيات تحت هذا القانون قليل، بالإضافة لقلة وضعف العضوية، ومن ثم ضعف أثر التعاونيات اقتصادياً واجتماعياً.

في نهاية السبعينيات ظل القطاع التقليدي الهام خارج قطاع التعاون ودائرة التمويل المؤسس، وتركزت التسهيلات الائتمانية للبنك الزراعي على المستثمرين من قطاع الزراعة المطرية الآلية، وبدرجة أقل من مشاريع الدولة بالقطاع المروي وفى الزراعة النيلية الصغيرة. وعند ولوج التمويل المؤسس لهذا القطاع ارتبط ذلك باستقطاب العون الأجنبي. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي واجه القطاع التعاوني تنافساً شديداً من القطاع الخاص ليس فقط بالنظر إلى الموارد الذاتية للقطاع الأخير بل بقدرته على الحصول على الأموال العامة المخصصة للقطاع التعاوني. ولا تزال الغالبية العظمى من الجمعيات القاعدية (وهى أساس الحركة التعاونية والوحدة الأساسية التي تبدأ منها تعبئة الموارد وينبغي إن تكون مصب الخدمات والمنافع)، تشكو من توفر التمويل المؤسس على مستواها المحلى، سواء عبر تنظيماتها الثانوية أو مباشرة. وبالرغم من الأهداف الرسمية المعلنة لإشراف الدولة ورعايتها للتعاون، إلا أن الحركة التعاونية كمكون أصيل لاستراتيجية تنمية طويلة المدى لم تتطور، وكانت النتيجة ازدياد الجمعيات الاستهلاكية في المراكز الحضرية الآهلة بالسكان وخاصة العاصمة للتغلب على مشاكل الندرة في السلع المحلية والمستوردة. ونتج عن هذه الحالة أمران: أولهما ابتذال الفكرة التعاونية وتحجيم الدور الاقتصادي الاجتماعي للجهد التعاوني في

أذهان المجتمع وبالتالي طمس "الهوية التعاونية" وإضعافها، وثانيهما شغل الجهاز الديواني عن متابعة وتقديم الإرشاد والتوجيه الفني للجمعيات التعاونية الإنتاجية والزراعية والاكتفاء بشكل إجراءات التسجيل ومراجعة الحسابات. لقد منح قانون سنة 1973 الجمعيات التعاونية إعفاءات من بعض الضرائب والرسوم كما منحها العديد من المزايا دعما وتشجيعاً لها، ولكن الإعفاءات والمزايا جاءت بصورة مطلقة ودون الأخذ في الاعتبار وجود قوانين ونظم أخرى تتعارض معها.

لقد كانت البدايات الأولى للحركة التعاونية السودانية، زراعية في شكل تعاونيات تخدم صغار المزارعين بالريف (جمعية ودرملي التعاونية الزراعية سنة 1942 وجمعية ودسلفاب التعاونية الزراعية سنة 1944 وقد حققتا نتائج طيبة لمسها المواطنون في تلك المناطق). وتكون اتحاد الحصاد الآلي لجنوب الجزيرة في عام 1960 وتم تسجيله تحت الرقم 1200 بعضوية تسع جمعيات تعمل في هذا المجال برأس مال قدره 29 مليون جنيه، وذاك لمواجهة الصعوبات والمشاكل التي تجابه المزارعين في حصاد محصولاتهم. وفي عام 1968 بدأ اتحاد الحصاد الآلي لشمال الجزيرة عمله بعضوية (26) جمعية تعاونية للحصاد الآلي وبعضوية بلغت 18 ألف مزارع، وقد بدأ هذا الاتحاد أعماله بنفسه منذ ذلك التاريخ بعد أن كانت حاصدات الجمعيات تدار بواسطة شركة الحاصدات الزراعية.

بدأت فكرة إنشاء جمعيات لتسليف وتسويق الفول السوداني بجمعية واحدة في موسم 1962/61. وبنجاح الجمعية الأولى تناقل المزارعون الفكرة وتزايد عدد الجمعيات حتى أصبح في موسم 1965/64 عدد (53) جمعية تعاونية، وذلك وفقاً لتوجيهات إدارة مشروع

الجزيرة بتعميم هذا النوع من الجمعيات. ومن هنا بدأت فكرة تكوين اتحاد يضم هذه الجمعيات المنتشرة حتى يسهل تعامله مع البنك الزراعي الذي رفض التعامل مع الجمعيات منفردة. وقد تم تكوين الاتحاد وتم تسجيله تحت الرقم (798) بتاريخ 1965/3/25. كان لقيام الاتحاد أثره الفعال في رفع وتنشيط عمليات زراعة الفول السوداني بالمنطقة المروية. وظل الاتحاد يمارس نشاطه في عمليات تسويق وتسليف محصول الفول السوداني وقد صاحب هذه الممارسات بعض السلبيات التي أدت إلى انهيار الاتحاد وتوقفه عن العمل منذ سنوات.

في العام 1993 تم تكوين الاتحاد التعاوني الحرفي بولاية الخرطوم بعدد (7) جمعيات بالمحافظات الثلاث الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري، وتواصلت مسيرة الجمعيات حتى وصلت إلى عدد (27) جمعية تعاونية حرفية بولاية الخرطوم وتم تكوين اتحاد تعاوني بولاية النيل الأبيض بعدد (4) جمعيات. لقد تكللت جهود التعاونيين والزراعيين منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي وحتى نهاية عام 2005 عن قيام اتحاد عملاق، للمزارعين المنتجين للصمغ العربي والتعاونيين والزراعيين. يغطي هذا الاتحاد منطقة حزام الصمغ العربي والذي تبلغ مساحته حوالي (8) مليون فدان ويضم في عضويته تسع اتحادات، ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية المسجلة تحت هذه الاتحادات أكثر من (1600) جمعية تضم أكثر من 1.5 مليون عضو تعاوني، منهم 30% من النساء اللواتي يملكن حيازات ولهن دور إيجابي في الإنتاج والحماية.

ومن الجدير بالذكر أنه في المجال الزراعي بلغت نسبة التعاونيات الزراعية 59% في العام 52-1953 من إجمالي العدد الكلي، والتعاونيات الاستهلاكية 3% فقط، ولكن منذ

العام 55-1956 انقلب الحال وأصبحت النسبة 34% للتعاونيات الاستهلاكية وتقلصت نسبة التعاونيات الزراعية إلى 48%. على أن القفزة الكبرى فيما يتعلق بالكم دون الكيف، كانت في منتصف السبعينيات، حيث تضاعفت في العام 1975 عدد التعاونيات إلى تسعة أضعاف عما كانت عليه في العام 54-1955، وتضاعفت العضوية 14 مرة، ثم توالى التضاعف في العام 79-1980 ليصل عدد التعاونيات إلى 4868 جمعية تعاونية بعدما كان 2135 عام 1975، ثم قفز العدد إلى 8332 عام 1993 ثم إلى أكثر من 9000 جمعية عام 1995 وبلغ عدد التعاونيات الاستهلاكية حوالي 80% من إجمالي العدد الكلي للتعاونيات السودانية والتي بلغت عام 2007 حوالي 10000 جمعية تعاونية. ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور التعاونيات وبخاصة التعاونيات الإنتاجية الحرفية والزراعية إغفال الدولة "للهوية التعاونية" وللدور الحيوي والبارز للتعاون بعدم إسناد دور يذكر للتعاونيات في خطط وبرامج التنمية، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بعدم استخدام التكنولوجيا الزراعية والاعتماد في الغالب على التكنولوجيا المستوردة والتي كثيرا ما لا تكون ملائمة للواقع السوداني. والحقيقة إن الحركة التعاونية نشأت في الزراعة ثم أصبحت بشكل متزايد استهلاكية التوجيه وتجنح للتمركز في المراكز الحضرية، "فالهوية التعاونية" ريفية زراعية تضامنية وإنتاجية. إن التعاونيات الزراعية محدودة الأثر في الإنتاج والمنتجات والمدخلات الزراعية وفى التصنيع الزراعي، وتواجه مشاكل ومعوقات كثيرة وخير مثال لذلك التعاونيات الإنتاجية الزراعية المنضوية تحت الاتحاد العام النوعي التعاوني لمنتجي الأصماغ الطبيعية.

وتعتبر الحركة التعاونية السودانية من أولى ثلاث حركات قدمت خدمات اقتصادية لمؤسسيها في العالم العربي والقارة الإفريقية. فقد تم منذ الاستقلال وضع الكثير من الخطط والبرامج والسياسات الهادفة لتنمية القطاع التعاوني ولكن لم يكتب لهذه الخطط إلا نجاحٌ محدودٌ وذلك لعدة أسباب أهمها: عدم الاستقرار السياسي، وإتباع منهج التنمية من أعلى إلى أسفل دون الاهتمام بالمشاركة الفاعلة للمعنيين بالتنمية في تحديد الأولويات وإعداد برامج التنمية وتنفيذها، بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه الحركة التعاونية من داخلها مثل الفساد وضعف التدريب وسوء الإدارة.

قانونية الحركة التعاونية في السودان

بدأ التشريع التعاوني بصدور قانون التعاون لسنة 1948 وكان قانوناً مرناً وجامعاً اهتم بالعمل التعاوني مركزاً على الجوانب الإدارية والمالية للجمعيات التعاونية عبر فصوله التي تناولت تكوين الجمعيات ابتداء من دراسات الجدوى والتصديق على قيامها والتسجيل وطرق جمع الأموال من المساهمين وإيداعها في المصارف وبداية العمل وتكوين مجالس الإدارات وانعقاد الجمعيات العمومية وطرق إدارة الجمعيات العمومية والنصاب القانوني ومهام وواجبات أعضاء الجمعية ومجلس الإدارة والدفاتر التي تضبط العمل الإداري والمالي وصلاحيات مسجل الجمعيات التعاونية وأنواع الجمعيات التعاونية وإعداد الحسابات الختامية لها وعرضها على مجالس إداراتها. وكان قانوناً يحصن الجمعيات التعاونية ويحفظ استقلاليتها ويحصر مهامها في العمل التعاوني الاقتصادي والاجتماعي. لكن، اعتباراً من سنة 1972 تمت عدة تعديلات لقانون التعاون لسنة 1948. ولم يتحقق أي نوع من الاستقرار والاستمرارية

للتشريع التعاوني في السودان. لقد منح قانون سنة 1973 الجمعيات التعاونية إعفاءات من بعض الضرائب والرسوم كما منحها العديد من المزايا دعما وتشجيعاً لها. ولكن الإعفاءات والمزايا جاءت بصورة مطلقة ودون الأخذ في الاعتبار وجود قوانين ونظم أخرى تتعارض معها. ولهذا ظل بعضها حبراً على ورق ولم يجد طريقة للتنفيذ. إن التعديلات كانت دائماً تتم بحجة المواكبة أو الأخذ بالمستجدات في تطور الحركة التعاونية السودانية في نواحي عديدة منها تغيير حجم التكوينات التعاونية سواء من حيث رؤوس الأموال أو الأهداف ومنها دخول العمل التعاوني مجالات جديدة.

أنواع الجمعيات التعاونية في السودان

1.الجمعيات التعاونية الزراعية (جمعيات ري)

تستحوذ الولاية الشمالية على أكبر عدد من هذا النوع بحوالي 117 جمعية وتزرع هذه الجمعيات عدة محاصيل، منها على سبيل المثال لا الحصر (القمح كمحصول رئيسي والنخيل والذرة، والبقوليات بأنواعها المختلفة مثل الفول المصري والعدس والحمص والترمس بالإضافة إلى زراعة جميع أنواع التوابل). وتتمثل الخدمات الزراعية التي تقوم بتقديمها بعض هذه التعاونيات لأعضائها بخدمات (الري، الحراثة، تقديم مدخلات الإنتاج مثل التقاوي والبذور والخيش والسماد) مقابل ثمن يدفعه عضو الجمعية بعد بيع محاصيله، أما فيما يختص بالعمليات التسويقية فقد تقوم بعض الجمعيات أحياناً بعمليات التسويق بعد خصم مصروفاتها الخاصة بالتخزين والترحيل والتعبئة والنقل، وغيرها، مما يؤكد أن التعاونيات لا تمتلك أجهزة تسويقية تعاونية ذات كفاءة عالية بالفهم العلمي المتعارف عليه.

2. جمعيات الزراعة الآلية التعاونية

يوجد هذا النوع من الجمعيات في ولايات (النيل الأزرق والنيل الأبيض والجزيرة وشمال كردفان) وحسب الإحصائيات الرسمية التي أصدرتها الجهات ذات الاختصاص فقد بلغ عدد هذه الجمعيات حوالي 154 جمعية تضم في عضويتها 9793 عضوا أغلبهم لا يقيمون في مناطق عمل الجمعية، فضلاً عن أنهم فئات لا تمتهن الزراعة كحرفة. وتدار هذه الجمعيات بواسطة وكلاء لها يتواجدون أثناء فصل الخريف فقط بأرض تلك الجمعيات. ورغم النجاحات التي حققتها هذه التعاونيات في توفير محصولي الذرة والسمسم خاصة، إلا أنها تعاني من صعوبات كثيرة في مجال صيانة الآليات والتمويل، ومشاكل مالية أخرى مع البنك الزراعي السوداني عند تسديد القروض وفوائدها.

3. جمعيات الحصاد الآلي التعاونية

تنفرد ولاية الجزيرة بوجود هذا النوع من التعاونيات التي أسست وقامت في منتصف الستينيات حيث سجلت عدد (23) جمعية تعاونية بالجزء الشمالي للمشروع وعدد (8) أخرى بالجزء الجنوبي منه. وقد بلغت عضوية هذه الجمعيات 21760 مزارعاً، وقام البنك الزراعي السوداني بتمليك تلك الجمعيات حاصدات روسية وألمانية الصنع. تنحصر مهمة هذه الجمعيات في توفير خدمات الحصاد الآلي لأعضائها على وجه الخصوص ولغير أعضائها على الوجه الأعم، وذلك عن طريق ما تمتلكه من حاصدات لمحصول (القمح والذرة). وقد اعترضت مسيرتها مشاكل كثيرة تمثلت بعدم توفر الورش اللازمة لصيانة الآلات فضلاً عن عدم توفر قطع الغيار اللازمة، بالإضافة إلى النقص الواضح في الفنيين والمهنيين

اللازمين لإدارة تلك الحاصدات وصيانتها الدورية، وقد أدى ذلك إلى توقف كل الحاصدات تقريباً وذلك قبل أن تتمكن من سداد قروض شرائها للبنك الزراعي السوداني وبالتالي توقفت تلك الجمعيات، كما أن البنك الزراعي برغم تمويله لشراء هذه الحاصدات (بنظام البيع الإيجاري) إلاّ أنه لم يتابع وكلاء هذه الحاصدات للتأكد من توفيرها لقطع الغيار، أضف إلى ذلك التباطؤ في تقديم سلف التشغيل الموسمية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل الجمعيات عن العمل منذ بداية الموسم الزراعي. والجدير بالذكر أن تلك الجمعيات أسست اتحاداً نوعياً يرعى شؤونها، إلا أنه فشل في تحقيق استمرارية هذه الجمعيات.

4. جمعيات التسليف والتسويق التعاونية الزراعية

أولاً. تجربة ولاية الجزيرة: بلغ عدد جمعيات التسليف والتسويق التعاونية 51 جمعية، وقد قامت تلك الجمعيات في أوائل الستينيات من القرن العشرين بعضوية بلغت في مجملها حوالي 11893 عضواً وضمها اتحاد تعاوني يرعى شؤونها. ساهمت هذه الجمعيات في حل العديد من المشاكل في أول موسم زراعي لعملها عام (1961/60) الأمر الذي شجع كثيراً على زراعة محصول (الفول السوداني) وتحسين أسعاره في ذلك الوقت. لقد أدى نجاح هذا النوع من التعاونيات لدخول (اتحاد المزارعين) بثقله لنشرها في ذلك العهد مما أدى إلى أن تفقد أهم مقوماتها وهو الاشتراك الاختياري في عضويتها.

ثانياً. تجربة ولاية شمال كردفان: جمعيات التسليف التعاونية في شمال كردفان بدأ قيامها في الموسم الزراعي 1978/77 أي بعد جمعيات ولاية الجزيرة، ولقد بلغ عددها 39 جمعية بعضوية بلغت 5399 عضواً، وذلك بعد دراسات مطولة ومتأنية شملت جميع جوانب هذه التجربة

والعوامل التي تساعد على نجاحها، واستطاع البنك الزراعي فعلاً أن يمول في موسم 1978/77 جمعيتين فقط على اعتبار أنها "تجربة"، وعندما أثبتت التجربة نجاحها قام البنك في التوسع في عمليات الإقراض لباقي الجمعيات، وبالتالي ارتفع حجم تعامل البنك مع الجمعيات من 15.000 جنيه سوداني في موسم 1978/77م إلى 600.000 جنيه سوداني في موسم 1982/81.

5. الجمعيات التعاونية للإنتاج الزراعي الحيواني (تربية دواجن وأبقار)

تقع الجمعية جنوب جبل أولياء على بعد 45 كيلومتر من العاصمة الخرطوم، وقد تم تسجيلها وفق قانون التعاون بتاريخ 1976/7/8 تحت رقم تسجيل 3013 برأسمال قدرة 802 ألف جنيه، بعضوية بلغت 126 عضواً، ومساحة قدرها 240 فدان. قامت الجمعية بمبادرة شعبية من أهالي المنطقة لتحقيق عدة أهداف أهمها: النهوض بالمنطقة اقتصادياً واجتماعياً وخلق نوع من الاستقرار للأهالي والحد من الهجرة الداخلية والخارجية. كما قامت الجمعية في بداية نشاطها بحفر آبار جوفية بلغت في جملتها (7) آبار لتوفير المياه للمشروع وقامت بإدخال شبكات الكهرباء. وأسست الجمعية حوالي (34) حظيرة دواجن، وقامت بتصنيع علف الدواجن من داخل المشروع بطحن الذرة والمواد البروتينية المضافة محلياً. بلغت سعة الحظائر 15500 دجاجة بإنتاجية قدرت بحوالي 75 ألف بيضة في الأسبوع. فضلاً عن أن الجمعية استجلبت من السوق عدداً من الأبقار ثم وزعتها على بعض أعضاء الجمعية بأقساط مريحة. بجانب ذلك قام مجلس إدارة الجمعية بتخصيص مساحة من الأرض لزراعة الخضروات.

6. الجمعيات التعاونية لمنتجات الألبان

الجمعيات التعاونية على مستوى ولاية الخرطوم عدد (7) جمعيات تعمل في هذا المجال، وولاية الجزيرة التي تتميز بوجود جمعية تعاونية للألبان بمنطقة بركات والتي قامت بمنحة ايرلندية قدرها (2.5) مليون دولار في شكل معدات وآليات معمل حليب البسترة وعمليات تصنيع الألبان. تقع أغلب تعاونيات ألبان ولاية الخرطوم بمنطقة شرق النيل وأكبر جمعياتها هي جمعية حلة كوكو التعاونية للألبان التي أسست في العام 1966 وهي أكثرها شهرة وتبلغ عضويتها (684) عضواً في مساحة أرض تبلغ (1535) فدان ويبلغ عدد أبقار تعاونيات الخرطوم مجتمعة حوالي (19367) بقرة ما بين الأبقار المهجنة والمحلية تنتج حوالي (28775) طناً من الحليب في اليوم. أما فيما يختص بجمعية لبن بركات التعاونية فقد قامت على مستوى (44) قرية تبعد عن موقع المعمل بحوالي (20) كيلومتراً، وقد ساعدت هذه الجمعية في سد الفجوة من الحليب بولاية الجزيرة وقامت بتصنيع الألبان مما ساعد على تحقيق الأمن الغذائي من هذه السلعة بالولاية. فضلاً عن أن الجمعية ساعدت كثيراً في تحسين إنتاج الأبقار في تلك القرى بالرعاية البيطرية وتحسين وتنوع الأعلاف المقدمة لقطيع الأبقار التي تمد المعمل بإنتاجها.

7. جمعيات صائدي الأسماك التعاونية

ينتشر هذا النوع من الجمعيات في ولاية (الخرطوم، البحر الأحمر، النيل الأبيض، حلفا القديمة) تساهم تلك الجمعيات في توفير سلعة الأسماك في السوق بأسعار مناسبة

ومقبولة، إلا أنها تعاني من ضعف رأس المال وقلة التمويل والاعتماد على وسائل صيد تقليدية ولا تمتلك الوسائل الحديثة لصيد الأسماك.

8. جمعيات التصنيع الزراعي التعاوني (صناعات تحويلية)

وهناك تجربتان في هذا المجال هما:

أ. تجربة مؤسسة مزارعي الجزيرة والمناقل بواسطة اتحاد المزارعين وتضم في عضويتها 110 ألف مزارع على امتداد مشروع الجزيرة والمناقل. وقد قامت تلك المؤسسة بتأسيس مطاحن قور كبرو التي بدأت إنتاجها في العام 1968 لتصنيع محصول القمح بطاقة إنتاجية بدأت بطحن (60) طناً في اليوم ثم ارتفعت إلى (120) طناً دقيق يومياً، ثم إلى (240) طناً دقيق يومياً، ساهم في سد الفجوة الغذائية من هذه السلعة، كما قامت المؤسسة بتشييد مصنع للغزل والنسيج بمنطقة الملكية (لم يعمل) ومصنع للأعلاف بطاقة إنتاجية تبلغ (36) طناً في اليوم.

ب. تجربة مطاحن حلفاً الجديدة التعاونية التي قام بها اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية في العام 1971 بطاقة إنتاجية تعادل (80) طناً في اليوم ثم ارتفعت إلى (120) طناً في اليوم نتيجة التحديث الذي طال المطاحن، كما بذل الاتحاد جهوداً في قيام ورش لصيانة الآلات الزراعية التي ملكها أعضاؤه ومعاصر للزيوت، وتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية والقيام بعمليات التسويق وسعى لإنتاج الشعيرية والمكرونة فضلاً عن صناعة الأعلاف، كما قام الاتحاد بتقديم خدماته في المجال الاجتماعي حيث ساهم في تشييد البنى التحتية للمدينة كالطرق والمدارس والصحة وغيرها.

9. الجمعيات التعاونية الزراعية لخريجي كليات الزراعة

نبعت الفكرة من داخل مؤتمر خريجي كليات الزراعة غير الحاصلين على عمل منذ العام 1982، والذي انعقد بدار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم في 1985/4/27، لتأسيس تلك الجمعيات، وشكلت لجنة من (15) عضواً لتنفيذ الفكرة وعقدت عدة اجتماعات وأجريت دراسات في ذلك الجانب إلى أن صدر قرار من مجلس الوزراء بالرقم (158) بتاريخ 1985/12/15 في هذا الخصوص وبموجب هذا القرار تم تخصيص أراضي لتلك الجمعيات على أن يتم تسجيل الأراضي الممنوحة لها باسم وزارة الزراعة، وعلى أن تكون الحيازة الزراعية بالقطاع المروي ما بين (20–40) فدان وبالقطاع المطري ما بين (300–500) فدان، بجانب التزام الحكومة بتوفير التمويل اللازم من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني لهذه الجمعيات .

10. الجمعيات التعاونية النوعية

هي جمعيات ذات خصوصية، وأهمها جمعيات الإنتاج الحيواني والجمعيات الحرفية وجمعيات الجزارة والخضر والفاكهة وجمعيات الإسكان وجمعيات النقل والترحيل التي تم تكوين أغلبها في فترة أزمات الوقود التي ضربت البلاد في النصف الأول من السبعينيات من القرن الماضي.

أ. الجمعيات الحرفية

يتركز أغلبها في جنوب وغرب دارفور وغرب وشمال كردفان – وأغلبها تعمل في حرف الجلود ولها مردود اقتصادي واجتماعي حيث توفر بدائل للأحذية المستوردة، والتي يستخدمها معظم السودانيين، إضافةً إلى صناعة السكاكين والسيوف. أما في الخرطوم فتتركز

الجمعيات الحرفية في مجالات النجارة والحدادة والسباكة وتوصيلات الكهرباء. إن الصناعات اليدوية الحرفية في السودان تحتاج إلى انتباه وإعادة تنظيم حيث أن الدخل القومي والفردي يمكن أن يكون كبيراً خاصةً من الصناعات الحرفية لمنتجات مثل الأخشاب في صنع الأثاث والجلود لصناعة المنتجات الجلدية وغيرها في شكل ورش جمعيات تعاونية وسيكون لها مردود اجتماعي في خلق عمالة طيبة، وكذلك مردود اقتصادي بتوفير سلع هامة مع زيادة الدخل الناتج عن تنمية الحرف.

ب. جمعيات الإسكان

ما زالت هذه الجمعيات النوعية قليلة الأثر الاقتصادي والاجتماعي، وقليلة العدد رغم أن الإسكان بالطريقة العلمية والصحية يمثل مشكلة قومية، ولذلك يمكن أن يتم تطوير جمعيات الإسكان وزيادتها لتقدم حلولاً مرضية لمشكلة السكن وتحقيق مردود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بتجميع البنائين وتنظيمهم مما يعود عليهم وعلى المجتمع بما يرجوه من تنمية.

ج. الجمعيات النوعية الأخرى

هي جمعيات غير متكررة مثل جمعيات الخياطين وصانعي الأختام والتحف وصناعات وتلوين المنسوجات والزجاج وإنتاج اللوحات والبراويز، ويمكن لهذه الجمعيات في حالة زيادتها وتنميطها أن تدخل ضمن الحرف، خصوصا وأن مردودها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي له أثره المفيد في التنمية بما في ذلك توفير فرص العمل والتدريب.

11. الجمعيات التعاونية النسوية

أ. الجمعيات التعاونية للمتعاملات بالأطعمة والمشروبات

نتيجة لجهود صادقة ومضنية للجمعية السودانية للتنمية SDA تم تأسيس وتكوين الجمعية التعاونية للمتعاملات بالأطعمة والمشروبات بالسوق الشعبي بالخرطوم، وتم التنفيذ بالتعاون مع منظمة أوكسفام الأمريكية. وبدأ العمل في العام 1993/1992، ثم تلا ذلك تكوين جمعيتين تعاونيتين أُخريين، الأولى في الخرطوم بحري، والثانية في أم درمان. لقد تمكنت الجمعية السودانية للتنمية بخبراتها الطويلة وبالتعاون مع الأمانة العامة للتعاون من التأسيس الجيد لهذه التعاونيات، والتي تلقت حظا مناسبا من التوعية والتدريب في المجال التعاوني والمجالات الأخرى، ووجدت بعض العضوات فرصا للتدريب الخارجي في الهند وأثيوبيا كان له عظيم الأثر والفائدة للعضوات وللجمعيات أيضا. لقد حققت هذه التعاونيات الفوائد والأهداف التالية:

- تحقيق الاستقرار للعضوات المستفيدات وحمايتهن من حملات النظام العام.
- المشاركة في تحسين بيئة العمل للبائعات في الأسواق، وزيادة دخل بائعات الأطعمة والشاي.
- مساعدة البائعات على رفع قدراتهن في مجال العمل والمعرفة لحقوقهن القانونية والعمل على زيادة الوعي في مجال التثقيف الصحي، وتدعيم النواحي المؤسسية لمجموعات النساء.
- تنظيم وتدريب عدد مقدر من المستفيدات في مجال العمل التعاوني.

• إنشاء الصندوق الخيري الذي يقوم بتسليف المستفيدات المشاركات فيه عند تعرضهن للحالات الطارئة (المرض، الوفاة، العجز، وغيرها) وتوفير الاستقرار والحماية القانونية اللازمة لمعظم المستفيدات.

المشاكل والصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه الجمعيات

أولا. مشاكل تمويلية تتمثل في:

أ. ضعف رؤوس أموال هذه الجمعيات.

ب. عدم اهتمام الحكومة والجهات المسؤولة بتقديم الدعم المادي والمعنوي.

ج. مماطلة العضوات في دفع الاشتراكات لضعف الرباط العضوي بينهن وبين الجمعية.

د. عدم وجود حوافز مادية تشجيعية (العمل طوعي) ونتيجة لضعف الموقف المالي للجمعية.

هـ. التفريط في أموال بعض الجمعيات والتي أخذت عن طريق الاحتيال مما أدى إلى دخول بعضهن للسجن واسترداد الأموال لأصحابها من المال الخاص.

ثانيا. مشاكل إدارية تتمثل في:

أ. وجود بعض النزاعات مما أدى إلى انقسام العضوات ووجود تجمعات وتكتلات صغيرة داخل بعض الجمعيات.

ب. عدم وجود نظام إداري واضح يدير دفة العمل في كل الجمعيات، مما عطلها عن أداء دورها بالصورة المطلوبة وبالطريقة التي بدأت بها هذه التعاونيات عند تأسيسها.

ج. عدم توفر الخدمات الاستشارية في كافة المجالات مما أضاع على هذه التعاونيات الكثير من الحقوق المكتسبة والمتوقعة.

ثالثا. مشاكل تدريبية تتمثل في:

أ. عدم وجود التدريب الكافي وخاصة لأعضاء مجلس الإدارة.

ب. عدم متابعة واستمرار التدريب للعضوات المتدربات.

ج. عدم وجود مقرات ثابتة لهذه التعاونيات لمباشرة أعمالها، وعدم اهتمام الدولة ومؤسساتها المختلفة بهذه التعاونيات. على أن أكبر المشاكل والمعوقات تتمثل في الدور الضعيف للاتحاد التعاوني الحرفي بولاية الخرطوم والذي تتبع له هذه التعاونيات، والذي ركز جل جهوده لمشروعات كبيرة وضخمة وأهمل المشروعات الصغيرة التي تتناسب وطبيعة عمل الأعضاء خاصة النساء، مما يستدعي الأمر العمل على تكوين اتحاد تعاوني نسوي بعيداً عن الاتحاد التعاوني الحرفي.

د. لم تجد هذه التعاونيات أي دعم يذكر من الاتحاد التعاوني القومي، بصفته قمة البنيان التعاوني في الحركة التعاونية وراعي مصالح التعاونيات، بالرغم من حداثة هذه التجربة الفريدة، ليس على مستوى السودان فحسب، بل على المستوى العالمي، وهذا وحده يدلل على الضعف والخلل الكبير الذي تعاني منه الحركة التعاونية في قمتها وقياداتها العليا.

المرأة السودانية والتعاونيات

إن للمرأة دوراً محورياً وأساسياً في حياة الأسرة والمجتمع، ولذلك فإن تنميته وتعزيزه يكسبان أهمية استثنائية إذ يؤسسان لجعل المرأة بصورة عامة والمرأة الريفية بصورة خاصة تضطلع ليس فقط بدور الأم وإنما بدورها الإنتاجي إلى جانب الرجل، وذلك يتطلب تهيئة البيئة الملائمة لها حتى تكون أكثر فاعلية في المجتمع وأكثر قدرة على أداء دورها في التغيير

والتنمية. وهناك ضرورة قصوى لاستمرار تقديم نشاطات تنموية وبرامج لتحسين وتعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة من خلال تسهيل وصولها إلى الموارد الاقتصادية والعمل على صقل مهارتها وقدرتها الفنية ومشاركتها في صنع القرار وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود في جعلها تأخذ مكانها الذي تستحقه في عملية البناء الوطني. أن أهمية تنمية المجتمعات الريفية المحلية يتطلب من الدولة أن تعمل على خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الدخل السكاني في المناطق المستهدفة من خلال القروض الميسرة، إضافة إلى تشجيع استحداث الصناديق التنموية المحلية التي ترفد النشاطات الحكومية في هذا المجال. إن التركيز على المرأة، وعلى جميع شرائح المجتمع في شكل مشاريع تشمل التمكين الاقتصادي من خلال إعطاء قروض صغيرة للمجتمع المحلي والأشخاص الراغبين بالقيام بمشاريع مولدة للدخل لأي نوع سواء أكان زراعياً أو غير زراعي بحيث يستطيع هذا الشخص رفع مستواه الاقتصادي ويساهم في رفع مستوى القرية بشكل عام، ومن أنسب الوسائل والأدوات في هذا المجال جمعيات التوفير والتسليف التعاونية النسوية. وفي هذا المجال يجب الاهتمام والتركيز على المرأة الريفية ودورها في عملية التغيير والتنمية، والعمل على دمج النساء الريفيات في المشاريع التنموية وتمكين سكان الريف من تحقيق تنمية عادلة على أساس المساواة في فرص التنمية بين الرجال والنساء، وما من شك إن للتعاونيات النسوية القدرة على تحقيق ذلك، وقد تأكد ذلك من واقع التجربة التعاونية وخاصة التجربة السودانية.

جمعيات التوفير والتسليف التعاونية النسوية

تعرف جمعيات التوفير والتسليف التعاونية النسوية بأنها " تجمعات تعاونية نسوية، ذات شخصية اعتبارية ومالية وإدارية مستقلة، تقتصر عضويتها على النساء، وتمول وتدار من قبل عضواتها، وهي تمارس نشاطي التوفير والتسليف إلى جانب النشاطات التنموية الأخرى، وتهدف إلى تنمية المرأة الريفية وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية معتمدة على قوانين ومبادئ وأخلاقيات التعاون المعمول بها، ويقصر تقديم خدماتها لصالح عضواتها. يتمثل دور برنامج التوفير والتسليف تجاه الجمعيات التعاونية في العمل على ترويج ونشر فكرة التوفير والتسليف وربطها بمبادئ التعاون وأخلاقياته، وتدريب عضوات وكوادر الجمعيات من النساء الريفيات، في المواضيع ذات العلاقة المباشرة بأنشطة الجمعيات وطبيعة عملها، مروراً بتنظيم العلاقة ما بين الجمعيات ومرجعيتها القانونية، والحصول على التراخيص اللازمة لممارسة هذه الجمعيات لعملها وانتهاءً بعمليات تطوير هذه الجمعيات، لترقى إلى مستوى المؤسسات المالية الإقراضية، وتنظيمها في إطار قانوني رسمي يدافع عن مصالح عضواتها ويعمل على تنميتها واستدامتها. كذلك العمل على تكوين الاتحاد التعاوني التخصصي لجمعيات التوفير والتسليف التعاونية، والذي تلعب فيه جمعيات التوفير والتسليف النسوية التعاونية أدواراً رئيسية هامة، من خلال نشاط العضوات اللواتي يمثلن هذه الجمعيات، عن طريق الانتخاب الحر والنزيه، لمناصب مجلس الإدارة والمستويات الإدارية الأخرى.

البنيان التعاوني في السودان

يعتبر التعاون في ما يتعلق بمكانته في التركيب الهيكلي لأجهزة الدولة السودانية قسماً تابعاً لإدارة قطاع الخدمات. إن الحركة التعاونية وضعت في قطاع الخدمات تركيزا على

نشاطها الخدمي مما أدى إلى إهمال النشاط الإنتاجي للحركة التعاونية. وقد أدى هذا الوضع الشاذ إلى التركيز على الجانب الخدمي للتعاونيات وأفقدها علاقاتها مع القطاعات الأخرى التي تتشابه بأنشطتها. فالواقع التعاوني في السودان يؤكد عدم وجود صلات حقيقية واضحة للحركة التعاونية بقطاع الصناعة بالرغم من وجود التعاونيات الحرفية، وصلتها بقطاع الزراعة ضعيفة بالرغم من أنها تضم تعاونيات زراعية منتجة. وتنقلت تبعية الجهاز الحكومي الديواني للحركة التعاونية بين الوزارات منذ إنشائه كالآتي :- السكرتير الإداري – وزارة الحكومات المحلية – وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – وزارة التخطيط الاقتصادي – وزارة التجارة والتعاون والتموين – وزارة التعاون والتنمية الريفية – وزارة المالية والاقتصاد الوطني – وزارة التعاون – وزارة التجارة والتموين – وزارة التجارة والصناعة – وزارة التجارة الخارجية، وعادة في حالة التبعية للوزارات يتم تعديل الاسم فتارة مصلحة التعاون وتارة قطاع التعاون وأخرى الأمانة العامة للتعاون.

الجهاز الإداري الحكومي المختص بالتعاون "الأمانة العامة للتعاون "

1. **الإدارة القانونية والتسجيل**: ومهمتها تسجيل الجمعيات التعاونية وإصدار شهادات التسجيل والنظر في الموضوعات القانونية ذات الصلة بالعمل التعاوني الشعبي والحكومي – وللمسجل سلطات قضائية.

2. **إدارة المتابعة والعمل الميداني**: وهي أم إدارات العمل التعاوني من حيث المهام أو عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي التعاوني. وتتلخص مهمتها في متابعة الجمعيات

التعاونية ونموها ابتداء بإجراءات التكوين وانتهاء بالجمعيات العمومية – وانتخاب مجالس الإدارات.

3. إدارة الخدمات التعاونية: وتتلخص مهمتها في تقديم كافة الخدمات التي تحتاجها كل إدارات الجهاز الحكومي التعاوني مثل العربات والوقود والإنارة والمياه ومشتريات الأوراق وطباعة الدفاتر والسجلات التعاونية وتوزيعها والتجهيز للمأموريات والمشاركة فيها، وغيرها.

4. إدارة التوعية التعاونية والتدريب: ومن مهامها الإعداد للحلقات الدراسية والمؤتمرات والندوات التعاونية والإشراف على البرامج الإذاعية والتلفزيونية ذات الصلة بالعمل التعاوني ومساعدة المدارس والمعاهد التي تهتم بالتدريب التعاوني ونشر الكتيبات التعريفية بالعمل التعاوني وإعداد التقرير السنوي للأداء التعاوني الحكومي والشعبي على مستوى الدولة والمشاركة في تمثيل العمل الحكومي التعاوني داخل وخارج البلاد.

5. إدارة شؤون العاملين: وتهتم بالعنصر البشري داخل ديوان الجهاز الإداري التعاوني الحكومي ابتداءً من التعيين والتدريب والعلاوات والمرتبات والإجازات وفوائد ما بعد الخدمة والتنقلات وتوقيع الجزاءات، وغيرها.

6. إدارة الحسابات والمراجعة: وتهتم بحسابات المرتبات والتسيير الخاصة بالعمل التعاوني حسب فصول الميزانية وتنقسم هذه الإدارة إلى قسمي الحسابات والمراجعة.

البنيان التعاوني الشعبي

من المؤكد أن مشاركة الأعضاء هي أهم سمات المؤسسة التي يجب أن يضعها في الاعتبار كل من يهتم بنشر الفكر التعاوني. ولقد فشلت الحركة التعاونية في كثير من الدول النامية لأن الفكر التعاوني قد فرض على الناس فرضاً، حيث يظهر أن الأعضاء قد حصلوا على المسؤوليات الاقتصادية ولم يحصلوا على المشاركة الضرورية في صنع القرارات أو الشعور الضروري بالمسؤولية التضامنية. وكثيراً ما قيل على أنه من المستحيل تعليم المزارعين الأميين كيف يشاركون مشاركة فعالة في إدارة الجمعية التعاونية، وهذا غير صحيح، ففكرة التعاون تتفق تماماً مع التنظيم التقليدي للمجتمع القبلي. وليس هناك معنى لمحاولة إنشاء حركة تعاونية، ما لم يكن من الممكن دفع أعضائها إلى العمل بطريقة إيجابية، وبالتالي فإن الشروع في إقامة جمعية تعاونية هو عملية بطيئة، فالأعضاء يحتاجون إلى وقت أطول للتعود على فكرة المشاركة، ولا داعي للعجلة فكثير من البرامج الطموحة والتي نفذت بأسرع مما يجب أساءت لأسم التعاونيات في كثير من الدول النامية. إن عدد أعضاء كل جمعية يجب أن يكون محدوداً والحقيقة التي تذكر دائماً هي أنه توجد كثير من المشاحنات بين مجموعات الأعضاء إذا كانت الجمعية أكبر مما يجب، والنتيجة هي انعدام المسؤولية تجاه الجمعية.

ويتوقف نجاح الجمعيات التعاونية إلى حد كبير على مدى دقة وشمول عمليات البحث أو الدراسة التي تسبق عملية تكوينها أو إنشائها، فكلما تعددت النواحي التي تمسها عمليات البحث أو الدراسة من ناحية، وكلما كانت الدقة والأمانة هما رائدا القائمين بالإشراف على هذه العمليات أو تنفيذها من ناحية أخرى، كلما أمكن تجنب الكثير من

الأخطاء، والقضاء على الكثير من العوامل الهدامة، التي تسببت فيما مضى في فشل عشرات بل مئات الوحدات من الجمعيات التعاونية. ولا تقتصر النتائج السيئة لفشل العمل التعاوني على مجرد الخسارة المادية أو الأدبية التي قد تلحق بالأعضاء المعنيين به بصورة مباشرة فحسب، بل أنها كثيراً ما قد تتعدى ذلك أيضا إلى إشاعة جو من عدم الثقة في مدى قدرة التعاونيات على تحقيق أهدافها، ومن شأن مثل هذا الأمر أو ذاك أن يؤدي في النهاية إلى عزوف الأفراد أو الهيئات، عن مساندة الحركة التعاونية أو تعضيدها من ناحية، تماماً كما وقد يؤدي كذلك أو بالمثل إلى نجاح التجار أو الوسطاء الرأسماليين، في التشهير أو التنديد بقدرتها من ناحية أخرى. هذا ما حدث للحركة التعاونية السودانية، والتي فقدت الكثير من فرص تقدمها نتيجة للتجارب الخاطئة بقيام تعاونيات ضعيفة وعلى أسس غير سليمة وغير علمية وبعيدة عن الواقع، وخاصة في التعاون الزراعي. ويرجع ذلك بصورة أساسية لغياب الرؤيا السياسية العميقة النافذة، والتصور العلمي السديد، ثم بعد ذلك تأتي بقية الأسباب والتي تعتبر أسباباً تابعة للسببين السابقين كما سيظهر لاحقا. يخضع تأسيس التعاونيات واتحاداتها للإجراءات القانونية التي يتم تبسيطها من خلال دليل تأسيس التعاونيات وتكوين ملفات طلبات الترخيص، لذلك تهتم الدول بهذا الأمر لأنه يتضمن مسلسل مراحل تأسيس التعاونيات واتحاداتها في فترة ما قبل التأسيس، كما يركز على الاهتمام بالتوعية والتثقيف من خلال الاجتماعات التمهيدية وإتباع الحكمة التعاونية القائلة "**أعدوا التعاونيين قبل إنشاء التعاونيات**". فإذا تم ذلك بكفاءة فلا شك إن مرحلة التأسيس سوف تكون ناجحة وسوف يتم تكوين الجمعية العامة التأسيسية وإجراءات الترخيص بصورة علمية صحيحة. ثم تأتي بعد

ذلك مرحلة الوثائق الواجب تضمينها في ملف طلب الترخيص للتعاونية أو الاتحاد وهي: ورقة الحضور في الاجتماع العام التأسيسي، ومحضر مداولات الاجتماع العام التأسيسي، والنظام الأساسي ولائحة تنظيم العمل، واللائحة الداخلية، ثم شهادة إيداع رأس المال في أحد البنوك. بالإضافة إلى الوثائق الخاصة كشهادة ممارسة المهنة وشهادة الإعفاء من الضريبة الحضرية أو شهادة عدم ملاءمة السكن بالنسبة لتعاونيات الإسكان. ولأن المؤسسة التعاونية مشروعٌ اقتصاديٌ واجتماعيٌ وتربويٌ، فان العضو لا يعتبر شريكاً فحسب يساهم بتقديم حصة مالية أو عينية ليكون متعاونا حقا، أي انه يشارك في نشاط التعاونية التي ينتمي إليها ويملكها أموالا أو خدمة أو عملا، وتحدوه إرادة التضامن مع أعضائها. ومن أهم ما يخطر ببال الراغب في إنشاء تعاونية أو اتحاد هو التساؤل عن كيفية تكوينها والوثائق الواجب تضمينها في ملف طلب الترخيص، لهذا فان دور الدليل هو الإجابة عن هذا التساؤل وذلك بتوضيح الإجراءات الواجب القيام بها. أن التأسيس الجيد والسليم للتعاونيات يساهم في خلق البنيان التعاوني الشعبي الذي يتكون في السودان من أربعة مستويات:

1. الجمعيات التعاونية الأولية في الأحياء والقرى.

2. الاتحادات التعاونية على المستوى المحلي.

3. الاتحادات التعاونية على مستوى الولاية.

4. الاتحاد التعاوني على مستوى القطر (الاتحاد التعاوني القومي).

بالإضافة إلى ذلك توجد ثلاث اتحادات تعاونية متخصصة وهي:

أ. الاتحاد التعاوني الحرفي (ولاية الخرطوم ومقره الخرطوم).

ب. الاتحاد العام النوعي التعاوني لمنتجي الأصماغ الطبيعية ومقره الخرطوم.

ج. الاتحاد التعاوني للتجاريين ومقره أم درمان.

ولتوضيح الصورة، فإن السودان مقسم إداريا إلى ولايات (25 ولاية)، وكل ولاية إلى محليات (110 محلية)، ويوجد في العاصمة الاتحادية الخرطوم الاتحاد التعاوني القومي والاتحاد التعاوني الوِلائي لولاية الخرطوم وهذا بدوره يتكون من اتحادات محلية وهي: الاتحاد التعاوني لشرق النيل – والاتحاد التعاوني غرب النيل – والاتحاد التعاوني بين النيلين، وتحت كل اتحاد محلي قاعدته من الجمعيات في أحياء المحلية. وهكذا في كل محليات ولايات السودان، و تبلغ جملة البنيان نحو(135) اتحاداً.

إن من البديهي والمفترض أن تكون مجالس إدارات الاتحادات التعاونية منتخبة من عضويتها القاعدية، بمعنى أن مجلس إدارة الاتحاد على مستوى القطر منتخبة من مجالس إدارات الاتحادات في الولايات، كما أن عضوية مجالس الاتحادات في الولايات منتخبة من أعضاء مجالس إدارات الاتحادات المحلية في كل ولاية، ولكن هذا لم يحدث منذ عام 1989 إلا في قلة من الاتحادات المحلية في الولايات.

الغرض من البنيان التعاوني

يتضح الغرض من تكوين البنيان التعاوني في أنه يمثل جسما هرميا تمددت عضويته في سلسلة، تشكل صورة مكتملة للحركة التعاونية السودانية تهدف لتوفير الاحتياجات لقاعدة الهرم، وهم الأعضاء التعاونيون العاملون مثل المعدات التكنولوجية والبذور المحسنة

والأسمدة والسلع والخدمات والاستشارات، وغيرها. ويمكن تلخيص مهام الاتحاد على مستوى القطر (الاتحاد التعاوني القومي) فيما يلي:

1. المساهمة في تنفيذ خطة الدولة في القطاع التعاوني.

2. تجميع العمل التعاوني والنظر في المسائل التي تواجهه بهدف إيجاد الحلول.

3. المساهمة في نشر الحركة التعاونية ودعمها وربطها بالجماهير وإيجاد القيادات الصالحة.

4. إسداء الرشد بالنصيحة نحو تطوير الحركة التعاونية.

5. التنسيق بين الاتحادات التعاونية وإدارة العمل التعاوني الحكومي في المسائل الخاصة برعاية التعاونيات.

6. تبادل الخبرات على النطاق الدولي والإقليمي وتشجيع ورعاية الدراسات التعاونية.

7. العضوية نيابةً عن الحركة التعاونية القومية في الحلف التعاوني الدولي.

وبديهي أن مجالس إدارات الاتحادات التعاونية منتخبة من عضويتها القاعدية بمعنى أن مجلس إدارة الاتحاد على مستوى القطر منتخبة من مجالس إدارات الاتحادات في الولايات. كما أن عضوية مجالس الاتحادات في الولايات منتخبة من أعضاء مجالس إدارات الاتحادات المحلية في كل ولاية. واستطاعت التعاونيات أن تهيئ سبل العيش لعدد كبير من العائلات الريفية على مستوى جميع ولايات السودان الشمالية وعددها (16) ولاية سواء أكان ذلك في شكل مهنة أساسية أو مهنة ثانوية أو إضافية أو مؤقتة. وساعدت على رفع مستوى المعيشة، وإيقاف الهجرة، وتهيئة المجال لقيام صناعات تعاونية كبيرة بالريف السوداني.

مراكز التدريب التعاونية

لأغراض التعليم والتدريب التعاوني تم في منتصف السبعينيات من القرن الماضي إنشاء أربعة معاهد للتدريب القومي التعاوني بمساعدة منظمة العمل الدولية في كل من الخرطوم، عطبرة، بورتسودان، والنيل الأبيض. يضم كل معهد قاعات للمحاضرات ومكتبات ومكاتب إدارية ومرافق خدمية. لقد قدمت هذه المراكز دوراً مهماً في تدريب موظفي وضباط التعاون الجدد عند التعيين، وكذلك أعضاء مجالس إدارات الاتحادات والجمعيات التعاونية من كل أقاليم السودان، حيث تستضيف المشاركين في أقسامها الداخلية ويستمرون في دورات تدريبية تمتد من ثلاثة أسابيع إلى ثلاثة أشهر.

بنك التنمية التعاوني الإسلامي

تم في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي إنشاء بنك التنمية التعاوني الإسلامي لأغراض تمويل الجمعيات والاتحادات والمؤسسات التعاونية بمساهمات من الجمعيات والاتحادات التعاونية. وتم انتداب مفتشين من وزارة التعاون آنذاك بعد تدريبهم على أعمال البنوك، وقاموا بتسيير العمل بالبنك إلى أن جاءت فكرة الخصخصة، حيث شمل البنك بها وتم التخلص من هؤلاء المفتشين، وأنصرف البنك للقيام بمهام البنوك التجارية الاعتيادية الأخرى، وخرج عن دائرة العمل التعاوني لأنه أصبح مسجلا وفقا لقانون الشركات وليس قانون التعاون، وبذلك فقد صفته التعاونية رغم أنه يحمل في تسميته صفة "التعاوني".

العلاقة بين الدولة السودانية والحركة التعاونية

يعتبر التعاون قسماً تابعاً لإدارة قطاع الخدمات. ولقد تضمنت الحركة التعاونية في قطاع الخدمات تركيزا على نشاطها الخدمي مما أدى إلى إهمال النشاط الإنتاجي للحركة

التعاونية وعدم التركيز عليه. ولقد أدى هذا الوضع الشاذ إلى التركيز على الجانب الخدمي للتعاونيات وأفقدها علاقاتها مع القطاعات الأخرى والتي تتشابه مع نشاطاتها. فالواقع التعاوني يؤكد عدم وجود صلات حقيقية واضحة للحركة التعاونية بقطاع الصناعة بالرغم من وجود التعاونيات الحرفية، وصلتها بقطاع الزراعة ضعيفة بالرغم من أنها تضم تعاونيات زراعية منتجة. هذا قبل ظهور "الإنقاذ" أما بعدها فلقد فقد التعاون وخاصة التعاون الزراعي حتى تلك الأهمية النسبية التي كان يتمتع بها سابقا. ويظهر ذلك بصورة واضحة لا لبس فيها بإسقاط التعاون باعتباره أداةً أو نظاما للتغيير والتنمية والنماء من أي خطط أو استراتيجيات تضعها الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل: برنامج الألفية الثالثة، وبرامج محاربة الفقر، وحتى برامج ما يطلق عليه "النهضة الزراعية" أو "النفرة الخضراء."

إن ما تحتاجه السودان هو أن يكون التعاون ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، فيساهم بجدارة في الاستثمارات الضخمة في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين بعد أن ظل دوره هامشياً في استثمارات ضعيفة وبعيدة من التأثير المباشر والقوي على الحركة الاقتصادية للبلاد. وأن توفر له حرية الحركة بسهولة ضمن البرامج التنموية للبلاد. ويجب أن تحتوي هذه البرامج على اعتبار أساسي لدور التعاون في جميع مناحي العمل، بل أن ارتباط التعاون بعملية التنمية الاقتصادية ومشاركته في جهود الاستثمار والبناء ومساعدة الدولة له يعتبر أمثل أسلوب لتحويل السلطة والفعالية الحقيقية في الجانب الاقتصادي للمجتمع. والسلطة الاقتصادية هي السلطة الأقوى، إذ بها تكون وسائل الإنتاج مملوكة للجماعة لا للدولة، وبها يتوقف إلى حد كبير دفع روح الحافز للعمل، إذ يزداد انتماء الأفراد للعمل الإنتاجي، ويشترط

في هذه الحالة أن لا يتم النظر للعمل التعاوني باعتباره عملاً في إطار المنظمات التطوعية ولا تتدخل فيه الدولة، إذ أنه من الضروري في حالة اعتباره قطاعاً رائداً أن يجمع بين الصفة التطوعية والاختيارية وبين التدخل من جانب الدولة في عمليات التمويل والخبرة وترشيد الأداء الإداري والحسابي، على أن يحدد ذلك بواسطة قانون لا بتجريد التعاون من صفته كعمل شعبي.

الوضع الراهن للتعاونيات

حين وصلت الإنقاذ إلى سدة الحكم جاءت ببرنامج التطهير السياسي، الذي أقصى من موقعه كل من لا يواليها، وتلا ذلك إعادة صياغة القوانين والأجهزة التعاونية وتعيين لجان التسيير بما يواكب المرحلة الجديدة التي أُفرغت فيها النقابات والاتحادات والتعاونيات من محتواها وجيء بأهل الثقة وذوي الولاء السياسي للحكم، وفقدت الحركة التعاونية جل كوادرها. ومن هنا بدأ الانهيار الحقيقي والذي تمثل في احتكار قيادة الحركة التعاونية في أيدي قلة عجزت عن القيادة في زمن العولمة والعلم والتكنولوجيا، وعهد الانفتاح الخارجي. ولأن حكمة مشروعية التعاونيات قد طالتها إعادة الصياغة، فلم يكن مهماً أن تمثل الاتحادات التعاونية وفي قمتها الاتحاد التعاوني القومي مصالح العضوية التعاونية، إذ لم تكن من مهام هذه التعاونيات الدفاع عن مصالح العضوية التعاونية، بل أصبحت الأهداف تصاغ وفقا للقرار السياسي، ففقدت التعاونيات الفرص التي تتيحها الديمقراطية التعاونية مثل مبدأ النقد والنقد الذاتي كأحد الأساليب الفعالة لتصحيح مسار العمل التعاوني.

إن الحركة التعاونية السودانية تجني وتحصد اليوم ثمار تلك السنوات كالانتخابات التعاونية المشوهة البعيدة عن الديمقراطية التعاونية. إن بقاء ذات القيادات دون إتاحة الفرصة لقيادات جديدة يعني بقاء السلطة في أيدي فئات معينة أخفقت كثيرا في تلبية متطلبات الحركة التعاونية وفرطت في مكتسباتها، حيث تم في عهدها بيع بنك التنمية التعاوني، وفقدت الحركة التعاونية الجهة التدريبية والتعليمية الوحيدة بالبلاد وهي المركز القومي لتدريب التعاونيين، كما فقدت الحركة التعاونية جزءاً من ممتلكاتها والتي بيعت بأثمان بخسة. لقد تجسد في هذه الظواهر ضعف الإلمام بالمبادئ والثقافة التعاونية، وإلمام الأعضاء بالحقوق والواجبات، وعدم القدرة على حل مشاكل التعاون وتجاهل ذكر أموال الحركة التعاونية، وضعف التناول لمشاكل وصعوبات التأهيل والتدريب وترتيب الأولويات.

لقد كشفت الأحداث التي صاحبت الانتخابات التعاونية، للاتحاد التعاوني الحرفي بولاية الخرطوم 2007، والاتحاد التعاوني بولاية القضارف 2007، وتلك التي جرت لاختيار القيادة التعاونية الجديدة للاتحاد التعاوني القومي في 14 مايس (مايو) 2007، عن الأزمة التعاونية المتمثلة في هشاشة المحتوى الديمقراطي للعملية الانتخابية في السودان، سواء على مستوى الثقافة والفهم أو على مستوى الممارسة والفعل أم على مستوى المؤسسات والشخوص، وكذا على مستوى النخبة التعاونية والقيادات الشعبية، إلى درجة يمكن فيها توصيف الحالة الانتخابية التعاونية بأنها محاولة لبناء ديمقراطية بلا ديمقراطيين. فثمة عدم نضج هائل في التجربة الانتخابية، حيث لا توجد طبقة تعاونية متمرسة في العمل التعاوني باستثناء قلة قليلة. ويعود هذا الأمر إلى سببين، الأول: هيمنة الدكتاتورية لمدة طويلة على مقاليد

الحكم بالبلاد، بحيث تعذر معها نشوء طبقة تعاونية ديمقراطية متمرسة، من جهة، وبقاء كثير من التعاونيين خارج إطار العمل التعاوني من جهة ثانية. والثاني: وجود هشاشة كبيرة في الالتزام بقواعد العملية الديمقراطية، فضلا عن السطحية في فهمها وقبولها والاستعداد للالتزام بها والعمل بموجبها.

وهنا لابد من الاعتراف بأن ثمة فقراً مدقعاً في الثقافة الديمقراطية والفهم الواعي للتعاون لدى النخب والجمهور في آن واحد، والطرفان معذوران كون أنظمة الحكم المتعاقبة قد حرمت أصلاً تداول هذا النوع من الثقافة، مما أنتج نخباً وجمهوراً تعاونيا ليس لهما من الثقافة الديمقراطية إلا الشيء القليل الذي لا يغني ولا يسمن عن جوع. وتكشف عن هذا الفقر في الثقافة الديمقراطية وممارستها حيث لا يوجد فيها ما يؤمّن إشاعة الثقافة الديمقراطية والمبادئ التعاونية بين صفوف المواطنين والتعاونيين. وثمة ضعف ينتاب المؤسسات التعاونية التي تمثل العمود الفقري للديمقراطية وفي مقدمتها مجالس إدارات التعاونيات وخاصة الاتحادات التعاونية وبصورة أخص الاتحاد التعاوني القومي والتي أصبحت مجالس صورية ليس لها من الدور القيادي إلا الشيء اليسير والقدر النزير، حيث تمت إدارة العمل التعاوني وراء جدران سميكة لغرف ذات أبواب محكمة الغلق، لا تصادر فقط حق التعاونيين في أن يعرفوا ما يدور، وهو مبدأ آخر من مبادئ الديمقراطية، وإنما تهمش دور مجالس الإدارات المنتخبة بشكل يجعلها هياكل بلا فعالية وأجساماً بلا حياة.

مثلث الحركة التعاونية السودانية

يمثل الاتحاد التعاوني القومي، والأمانة العامة للتعاون، والمركز القومي لتدريب التعاونيين مثلث الحركة التعاونية السودانية، وهو الذي يتحمل المسؤولية كاملة فيما يتعلق بحال التعاونيات. ويعتبر الاتحاد التعاوني القومي المسؤول الأول عن الإخفاقات التي لحقت

بالحركة التعاونية السودانية، خاصة وإن القيادات التي على رأسه قد تربعت على سدة الإدارة لمدد تتراوح بين 15 إلى 25 عاماً. لقد كان للسلطة السياسية دور كبير في سيطرة هذه القيادات على دفة العمل التعاوني السوداني لأنها أتت بقرارات سياسية منذ عام 1989 عندما تم حل إدارات الجمعيات والاتحادات التعاونية واستبدال قياداتها الشعبية المنتخبة ديمقراطيا بأخرى موالية لنظام الإنقاذ وليس لها ولاء يذكر للحركة التعاونية ومصالح ملايين التعاونيين السودانيين. أما الأمانة العامة للتعاون فقد تم إضعافها وتفتيتها خاصة بعد قيام حكم الولاة، وتهميش دورها بتبعيتها لوزارة التجارة الخارجية، والتي لا يلقي وزراؤها المتعاقبون أي نوع من الاهتمام بالتعاون، ويمارسون مهامهم تجاهها كأداء واجب فقط. وعلى الرغم من أهمية الضلع الثالث وهو المركز القومي لتدريب التعاونيين في التنوير والتثقيف والتدريب، إلا أن دوره اختفى في الساحة التعاونية وأصبح جل اهتمام القائمين عليه، إقامة الدورات (المسماة مجازا تدريبية) في مصر، وأغلبها لغير التعاونيين الذين قام المركز أصلا من أجلهم. وكان حصيلة ذلك أن فقد التعاونيون جل جهودهم ومقدراتهم وأموالهم التي تكونت عبر سنين طويلة وجهد مُضنٍ، وضاعت ممتلكات الحركة التعاونية، وتسرب بنك التنمية التعاوني بسبب تلك القيادات التعاونية والتي أكتفت بالتمثيل في مجلس إدارة البنك وقبض الحوافز. وكانت الطامة الكبرى انتزاع ولاية الخرطوم لمباني وعقار مركز التدريب التعاوني.

مشاكل الحركة التعاونية السودانية

تنقسم مشاكل الحركة التعاونية السودانية إلى مشاكل تنظيمية ومشاكل فنية، ومشاكل الكوادر التعاونية، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وسوف يتم التعرض لكل من هذه المشاكل بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً. مشاكل تنظيمية:

1. ما زالت الحركة التعاونية السودانية ببنيانها غير المتكامل من القاعدة إلى القمة والمتمثل في الاتحاد التعاوني القومي بعيدة عن العمل التخطيطي بمعناه العلمي فكراً وتنظيماً، وتعتمد في ذلك على الجهاز الديواني (الأمانة العامة للتعاون)، وهي تساهم معه بالأفكار والمناقشات فقط. حيث اتضح من حصيلة التجربة أن أهم سلبيات العمل التعاوني راجع إلى عشوائية العمل، وأن الحل الأمثل لانطلاقة الحركة التعاونية وتحقيق أهدافها لن يكون إلا بالتخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية.

2. يفتقر الجهاز الديواني "الأمانة العامة للتعاون" لوجود جهاز تخطيطي متكامل داخل القطاع التعاوني، ولا يوجد أي أثر للتخطيط في الولايات، كما لا يوجد فوقها أي تنظيمات توجهها وتمدها بالسياسات العامة التي يجب أن ترسم خطتها على ضوئها. وإذا كانت هناك أي إدارة للتخطيط والبرامج فهي موجودة في فراغ ليس لها جذور في الولايات وليس لها رأس وجهاز توجيهي فعال في قمة القطاع ووزارة التجارة الخارجية.

3. عدم وجود هيئة عليا في القطاع لها من السلطات السياسية والتنفيذية ما يمكنها من وضع استراتيجية عامة للعمل التعاوني على مستوى الدولة، وهذه الاستراتيجية التي توضع في ضوء الخطة العامة للدولة، هي التي يعمل الجهاز التخطيطي في القطاع في حال وجوده على ضوئها، وهي التي تحدد له أسلوب العمل وطريقه، وحتى في حالة وجود جهاز تخطيطي بدون وجود هذه الهيئة فيصبح في هذه الحالة كالجسد بلا رأس. كما لا توجد حلقات ربط

رسمية واضحة ومحددة بين الجهاز الديواني والجهاز الشعبي للتنسيق والتخطيط لمستقبل العمل التعاوني.

4. إذا كان هناك إيمان واقتناع بأن تتولى الحركة التعاونية مسؤوليتها في التخطيط لمستقبل ونمو الحركة التعاونية السودانية فلابد وأن تتهيأ هي نفسها لهذه المهمة، وعلى ذلك فالبنيان التعاوني بوضعه الحالي والذي لا يشجع على إنشاء الاتحادات النوعية والفرعية على مستوى الولايات والمناطق يعيق بطريق غير مباشر عملية التخطيط السليم للحركة التعاونية. فالوضع الحالي لوحدات البنيان لا يمكنها من أداء دورها الهام والمتشعب الجوانب والاتجاهات في التخطيط العلمي السليم للتعاون الزراعي والتعاون الاستهلاكي والتعاون الإنتاجي والحرفي والتعاون الإسكاني، وغيره من أنواع التعاون، وما يحتاجه ذلك من تخصص وخبرة، كما أنه يتعارض مع مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

5. القطاع التعاوني شأنه شأن أي قطاع اقتصادي يحتاج إلى الاستقرار حتى يجد الفرصة للعمل والإنتاج، لكن التغيرات الكثيرة التي تحدث سواء في القوانين التي تحكم الحركة التعاونية أو في السياسة الاقتصادية للدولة أو في تبعية القطاع التعاوني ووضعه ضمن أجهزة الدولة وغيرها من التغيرات – هذه التغيرات بلا شك ذات تأثير ضار على وضع استراتيجية للقطاع ومن ثم على التخطيط المستقبلي لنشاطاته ومساهماته.

6. تفشي "الأمية التعاونية" ويتضح ذلك من نظرة معظم الوزراء المنوط بهم ترقية العمل التعاوني والمسؤولين بأجهزة الدولة المرتبطة بالعمل التعاوني، إلى قطاع التعاون على أنه قطاع خدمات فقط، وكان لذلك تأثير ضار على تخطيط النشاطات المختلفة للحركة التعاونية ذات

الجوانب الإنتاجية (التعاون الزراعي والحرفي والإسكاني، وغيره) لأنها تعزل هذه النشاطات عن نشاطات القطاعات الاقتصادية المشابه لها، وبذلك تفقدها إمكانية الاستفادة والإفادة، فضلاً عن الربط والتنسيق معها. وكان من نتائج ذلك ضعف العلاقة العضوية (إن وجدت) بين الاتحاد التعاوني القومي والاتحادات على مستوى الولايات المحلية.

7. معظم مكاتب التعاون بالولايات والمحليات ما زالت تعمل كوحدة واحدة في جميع الأعمال الملقاة على عاتقها، ولا يعمل المسؤولون عنها وفق مبدأ التخصص وتقسيم العمل عن طريق إنشاء وحدات للتخطيط ووحدات للتدريب ووحدات للمراجعة وتسكين العاملين في هذه الوحدات وقصر عملهم على مسؤوليات هذه الوحدات كسباً للخبرة وتحديداً للمسؤولية واستقراراً للعاملين.

ثانياً. مشاكل فنية:

1. ارتباطاً مع مشكلة عدم تسكين العاملين في مجالات محددة للعمل وإمكانية نقل الموظف للعمل في أي مجال من مجالات العمل التعاوني، فإن سياسة الدراسات العليا وسياسة التدريب أثناء الخدمة لا تراعي تخصص العامل عند ترشيحه لمنحة دراسية أو دورة تدريبية بل يكون هذا الأمر بالدور، وعلى ذلك فممكن أن يرشح أحد العاملين في مجال المحاسبة في دورة عن التخطيط والعكس صحيح مما يقلل من مدى الاستفادة من التدريب، بل ويعود المتدرب للعمل في مجال بعيد عن المجال الذي درس أو تدرب فيه.

2. عدم وجود إحصائيات سليمة مكتملة عن وضع الحركة التعاونية حتى يمكن الاعتماد عليها عند وضع الخطة التعاونية، مع قصور البحوث والدراسات اللازمة لمعرفة الجوانب

المختلفة للنشاط التعاوني وارتباطه مع غيره من النشاطات، وذلك لغياب الكادر المؤهل الذي يستطيع القيام بهذه البحوث.

3. نقص الإمكانيات المادية الميسرة للعمل بكافة صورها وعلى مختلف المستويات (وسائل النقل، أجهزة الكمبيوتر، الآلات الكاتبة، آلات التصوير، الأدوات الكتابية، نظم الحفظ والتوثيق، السكرتارية، وغيرها).

4. ضعف البرمجة والارتباط بين المستوى المركزي ومستوى الولايات في صورة اجتماعات دورية أو زيارات ميدانية لتبادل الرأي والخبرة والمساعدة في حل المشاكل، وهذا الشيء ينطبق على العلاقة بين المستوى المحلي ومستوى الولايات أيضاً.

ثالثاً. مشاكل الكوادر التعاونية:

1. النقص الكبير في عدد العاملين بالنسبة لحجم العمل المطلوب، والأمر نفسه بالنسبة لمكاتب الولايات والمناطق، مما يؤدي إلى عدم إمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل نظراً لعدم وجود العاملين.

2. عدم تدريب القوى العاملة في الإدارات قطاع التعاون وكذلك الأفراد الذين يقومون ببعض جوانب العمل التخطيطي بالولايات تدريباً كافياً للقيام بأعباء ومسؤوليات العمل الإداري والتنظيمي والتخطيطي، بل إن بعضهم غير مدربين أصلاً ولا مهيئين لهذا العمل.

3. عدم تثبيت الموظف منذ بدء تعيينه في مجال محدد من مجالات العمل كالتخطيط مثلاً أو التوعية والتوجيه أو المراجعة أو التدريب أو العمل الميداني، وغيره، ويستمر في هذا المجال ويرقى داخله ويطور نفسه ويبني مستقبله على أنه مستمر في هذا المجال وبالتالي تكون

دراسته وتدريبه أثناء العمل في هذا المجال، وبالتالي يصبح بعد فترة مختصاً وملماً بجميع جوانب هذا العمل.

4. هناك شعور سائد عند أغلب العاملين في الحقل التعاوني بأنهم مهملون وغير متساوين مع نظرائهم في الوزارات والمصالح الأخرى، وذلك راجع إلى أن عدداً كبيراً منهم لم تتم ترقيته منذ فترة طويلة. كما لا توجد لهم حوافز مادية ومعنوية لتشجيعهم ودفعهم للمزيد من العمل. كذلك فإن كثرة التنقل من الإدارات والأقسام والأقاليم والمناطق المختلفة يؤدي إلى عدم الاستقرار وعدم اكتساب الخبرة في مجال العمل.

5. تشتت الكوادر التعاونية الديوانية المؤهلة وتبعثرها بعد ظهور حكم الولايات، وضعف سلطات إدارات التعاون بالولايات، وارتفاع نفوذ وسطوة مديري الوزارات المالية بالولايات والتي تتبع لها إدارات التعاون، حيث تم نقل العديد من تلك الكوادر من إدارات التعاون إلى وزارات المالية بالولايات المختلفة، وبذلك فقدت الحركة التعاونية كوادرها المؤهلة والمدربة.

رابعاً. مشاكل عامة:

1. معاناة صغار المنتجين والمستهلكين من استغلال القطاع الخاص في حالة اللجوء إليه لتدبير سلع الاستهلاك أو مستلزمات الإنتاج.

2. معاناة التعاونيات من التمييز لصالح وحدات القطاع الخاص ولغير صالحها (ازدواجية المعايير)، فقد أتيحت كل الفرص وأنواع المساندة للقطاع الخاص ابتداء من سهولة التغييرات التشريعية وتطويرها، ومرورا بفتح خزائن البنوك لتوفير التمويل المناسب أمامها، وانتهاء

بتسهيل إنشاء وإقامة كل أشكال التنظيم التي تناسب هذه الأنشطة، في حين حرمت فيه التعاونيات من كل ذلك.

3. تأثر الإدارة التعاونية بما هو سائد في المجتمع من افتقاد للديمقراطية الداخلية في التعاونيات وما ترتب عليه من انصراف التعاونيين عن ممارسة حقوقهم.

4. التدخلات الإدارية من جانب الأجهزة البيروقراطية التي أطلقتها الدولة على التعاونيات في شؤونها وتعطيل قراراتها وفى أحيان كثيرة ابتزاز القيادات والمنظمات التعاونية لإجبارها على قبول القرارات الإدارية.

5. تأثر التعاونيات بالتطبيق الخاطئ والمتسرع لبرامج الخصخصة وتحرير الاقتصاد.

لقد حدث كل ذلك في الوقت الذي أفرزت فيه التطورات المجتمعية والاقتصادية اشتداد الحاجة إلى خدمات التعاونيات والى تواجدها في بنيان قوي ومتماسك، وذلك للمساعدة في مواجهة هذا الواقع خاصة في المجالات التالية، زيادة الإنتاجية، مشكلة البطالة، تطوير القطاع غير الرسمي، مواجهة الفقر وسوء التوزيع.

وعلى الجانب الآخر هناك قصور تعاوني ذاتي يتمثل في:

1.عدم تركيز التعاونيات والتنبه إلى الأفضليات التي تتميز بها والاستفادة منها والتي من أهمها:

أ. صغر رؤوس الأموال المطلوبة للمشروعات التعاونية.

ب. تواضع مستوى الإدارة المطلوب.

ج. الإدارة الذاتية وانخفاض التكاليف في المشروع التعاوني.

د. القرب من الأسواق.

هـ. القدرة على تحويل القطاع العشوائي إلى قطاع منظم.

2. غفلت التعاونيات عن كل هذه الإمكانيات الذاتية وتلك المجتمعية واكتفت بالشكوى وانتظار رضا الدولة وما يؤمل عليه من إنقاذها.

3. غفلت التعاونيات عن أن النظام الجديد بتكوينته الرأسمالية هو أهم التحديات التي تواجهها وتتمنى أن تعوق مسيرتها.

4. لم تمتلك التعاونيات رؤية تحليلية للواقع تضع خططها المستقبلية على أساسها للاستفادة من هذا الواقع والتأقلم معه بشكل إيجابي وبآليات تسخّر هذا الواقع لتحقيق طفرة في النشاط التعاوني.

خطوات تطوير الحركة التعاونية في السودان

إن البداية تتمثل في أن تهتم الحكومة بتنظيم وإعادة تنظيم وتطوير الجهاز الإداري الحكومي المختص بالتعاون وهو "أمانة التعاون"، وإدخال التعديلات اللازمة عليه بشكل مستمر لتتواكب مستوى أجهزتها الإدارية مع حجم مسؤولياتها ومهامها، وما تتطلبه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، وحتى تستطيع الحركة التعاونية القيام بدورها المطلوب. وتجدر الإشارة هنا، أن هذا الاهتمام والتنظيم من قبل الدولة للحركة التعاونية لا يعني بأي حال من الأحوال التخلي عن الخصائص التي يتميز ويتفرد بها العمل التعاوني كالاستقلالية، والذاتية، والاعتماد على النفس والجهود والموارد الذاتية للأعضاء، بل يجب أن يصب دعم الدولة المنشود من منطلق واجبها نحو هذا القطاع في اتجاه تنمية وتطوير

هذه الخصائص المتفردة. إن خطوات تطوير الحركة التعاونية في السودان تبدأ من تحقيق الاقتراحات الآتية:

1. إصدار وتبني "الاستراتيجية التعاونية القومية" والتي تبدأ أولى خطواتها العملية بدعم الجهاز الديواني الذي يشرف على ويوجه النشاط التعاوني، وذلك من خلال الكوادر المدربة بالأعداد اللازمة، وانتشار هذا الجهاز على كافة المستويات، وتحديد سلطات ومسؤوليات كل مستوى وعلاقاته مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، والارتفاع بالكفاءة الإدارية للعاملين بالقطاع التعاوني للنهوض بمسؤولياتهم بفاعلية.

2. صدور قرار من أعلى سلطة في الدولة يتضمن بوضوح ودقة العديد من الامتيازات والإعفاءات والمزايا والمنح التي يجب أن يتمتع بها القطاع التعاوني.

3. تكوين لجان مهنية متخصصة بعيدا عن الولاءات السياسية والحزبية الضيقة، تضم خبراء ومتخصصين ومستشارين في الشأن التعاوني السوداني، وذلك لتحديد حجم وطريقة عمل الجهاز التعاوني المختص بالحركة التعاونية السودانية.

4. تعديل قانون التعاون الذي يحكم إنشاء الجمعيات والاتحادات بصورة تستند إلى المبادئ العامة للتعاون، بحيث يعكس شتى الإصلاحات المؤسسية وإزالة كل الثغرات التي ظهرت فيه، وكذلك تضمينه القواعد التي تساعد على تطوير الحركة التعاونية وتحديد علاقاتها بالمنظمات والقطاعات الاقتصادية الأخرى في وضوح ويسر. وأن تكون مواد القانون واضحة ولا تحتمل أي لبس واجتهاد في التفسير. كما يجب أن يتضمن القانون كيفية بناء وإقامة البنيان التعاوني، وأن يكون ذلك البنيان متناسبا مع وضع الحركة التعاونية السودانية وعلاقاتها مع

القطاعات الأخرى، وأن يكون قوة دافعة للعمل التعاوني وليس قيداً عليه. كما يجب ألا يكون التفكير في البنيان التعاوني أسيراً لأي أفكار أو مبادئ معينة، بل يكون نابعاً من مصلحة الحركة التعاونية، وخادماً لنشاطها، وإمكانيات التطور في المستقبل. إن إجراء التعديلات الجوهرية والأساسية في قانون التعاون الحالي لسنة 1999 بالصورة التي تواكب المرحلة الراهنة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية له أولوية توازي تنظيم وترقية الجهاز الإداري المختص بالتعاون. ويجب أن يقوم بتلك التعديلات الأساسية والجوهرية اللازمة، مجموعة من الخبراء التعاونيين، لخلق قانون يلبي احتياجات المجتمع السوداني، مع مراعاة ظروف العولمة وسياسات التحرير والخصخصة. أي أن يكون القانون واضحاً ومحدداً وخادماً للنشاط التعاوني بما لا يتعارض مع المصلحة العامة، وبسيطاً ومفهوماً من قبل غالبية أعضاء الحركة التعاونية والمواطنين، إن مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالتعاونيات وتحديثها لتصبح أكثر تلاؤماً مع الواقع السوداني تعتبر ضرورة ملحة لقيام التعاونيات بدورها خلال الألفية الثالثة.

5. إعادة مقر المركز القومي لتدريب التعاونيين، وإعادة هيكلته وتغيير مجلس الإدارة الحالي بمجلس يضم كفاءات وخبرات تعاونية مع دعم وتقوية الإدارة الحالية للمركز ماديا وفنيا وبشريا، بالصورة التي تتطلبها الاستراتيجية التعاونية القومية الجديدة.

6. البدء في جهود مكثفة تثقيفية، إعلامية، تدريبية لإعادة نشر الفكرة التعاونية على وجهها الصحيح في أوساط الجمهور وكذلك العاملين بالجهات الإدارية وغيرهم، وذلك بهدف تغيير الصورة السلبية التي تكونت لدى هؤلاء عن التعاون.

7. ضرورة أن تعلن الدولة بوضوح موقفها من القطاع التعاوني دون اللجوء إلى العبارات العامة التي تتكرر في المناسبات السياسية، إذ يجب أن يكون هناك اعتراف صريح بأهمية دور التعاونيات كشريك أساسي في عملية التنمية على أن يؤيد هذا الاعتراف مواقف وإجراءات عملية تدعم هذا القطاع من أهمها وجود آلية لاستفادة التعاونيات من إمكانات التمويل الأصغر، وتشجيعها على تأسيس الصناديق التمويلية الخاصة.

8. إنشاء صندوق للتنمية التعاونية بغرض إقراض الجمعيات التعاونية وخاصة الإنتاجية.

9. إعادة النظر في طبيعة التعاونيات النسوية بصورة عامة والتعاونيات النسوية للمتعاملات في الأطعمة والمشروبات بصورة خاصة، وأن يعاد تشكيلها في إطار جمعيات تعاونية نسوية متعددة الأغراض، يكون من أنشطتها الأساسية بالإضافة إلى الأنشطة الحالية، الادخار والتوفير والتسليف، وهذه مسؤولية ومهمة الاتحاد التعاوني الحرفي والاتحاد التعاوني القومي بالدرجة الأولى.

10. إن من المهم جدا للجهات التعاونية الشعبية والرسمية، (مثلث الحركة التعاونية السودانية) العمل على إعادة تصحيح الأخطاء السابقة وتفعيل الواقع التعاوني بالصورة التي تعيد الثقة في أدواته ومنظماته كأداة فاعلة للتغيير. كما يجب العمل بجدية للاستفادة من الإمكانات والفرص المتاحة في المجتمع مثل تمويل المشاريع الصغيرة، والذي يحتاج إلى أن يعاد تأهيل التعاونيات بكافة أشكالها وأنواعها وتصاغ من جديد حتى تكون أهلاً لاستغلاله. وبالنسبة لتمويل المشاريع الصغيرة ببنك السودان، فمن الأفضل التفكير والعمل على إيجاد صيغة جديدة للتعامل مع التعاونيات المؤهلة، بحيث تكون تعاونيات نموذجية يتم من خلالها تقييم

أثر التعاونيات في الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر. كما أن الفائدة ستكون اكبر حينما تقوم الجهتان، وحدة تمويل المشاريع الصغيرة أو كما تسمى في السودان وحدة التمويل الأصغر من جهة، والجهات التعاونية من جهة أخرى، بوضع المواد المتعلقة بالفكر التعاوني والتمويل الأصغر في برامجها التدريبية والبحثية بالتبادل.

إن الحركة التعاونية في السودان تعد من التجارب التعاونية الغنية التي لا يمكن الاستغناء عن دراستها والاستفادة من دروسها في تطوير العمل التعاوني.

التجربة التعاونية في الهند[1]

منذ بداية التخطيط الاقتصادي في الهند في عام 1951، وجه رجال التخطيط المزيد من انتباههم للتنظيمات التعاونية، كعامل هام في نجاح التنمية والتخطيط الاقتصادي لما لهذه التنظيمات من دور فاعل في حياة السكان عموما، فهي منتشرة في جميع أنحاء الهند وتمارس نشاطها في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية، السلعية والخدمية. لقد عبرت الخطة التنموية الأولى للهند بوضوح عن تفضيلها واهتمامها بالتنظيمات التعاونية، وذلك في القول التالي (يجب أن تكون التعاونيات إحدى المعالم الرئيسية في برنامج تنفيذ الخطة الخماسية الأولى، ذلك أنها تجمع بين الاعتماد على النفس وتحقيق النفع المتبادل وخدمة الأغراض

---

[1] أنظر:- راضي، عبد المنعم (1991). التخطيط الاقتصادي والتنظيمات التعاونية، القاهرة: مطابع نهضة مصر، مصر، ص ص 213-252.

- أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). تنظيم وإدارة النشاط التعاوني...، مرجع سابق، ص 603.

- راضي، عبد المنعم (1986). التعاون والتخطيط الاقتصادي، القاهرة: جامعة عين شمس، مصر، ص ص 207-248.

- آل سيف،... مرجع سابق، ص 20.

- Lawal & Noun …, Op. Cit., p. 19.

الاجتماعية المختلفة. وبما أن أحد أهداف الخطة هو تغير الاقتصاد القومي من اقتصاد فردي إلى اقتصاد يقوم على أسس اشتراكية تعاونية، فان نجاح التخطيط الاقتصادي يجب أن يتم الحكم عليه بمدى قيام التنظيمات التعاونية بتنفيذ أهدافها). إن هذه العبارة وضحت آنذاك أن السياسة العامة للدولة هي استخدام كافة التنظيمات التعاونية في تنفيذ الخطط الاقتصادية، وبناء على هذه السياسة العامة فان دور التعاونيات في زيادة الإنتاجية والإنتاج القومي يكون قد تم الاعتراف به، بل واعتباره احد الأهداف الرئيسية للتنظيمات التعاونية. لقد استمرت عملية دعم التنظيمات التعاونية من خلال السياسات والإجراءات التي هدفت كلها إلى تمكين التنظيمات التعاونية من أداء دورها بفعالية.

التطور التاريخي للحركة التعاونية في الهند

ما من شك أن الاقتصاد الهندي هو اقتصاد زراعي. حيث يعيش 82.2% من سكان الهند في المناطق الريفية. لذلك فان تتبع التجربة التعاونية الهندية سيكون قائماً على القطاع الزراعي واقتصاد القرية الهندية. يرجع تاريخ الحركة التعاونية في الهند إلى صدور أول قانون للتعاون عام 1904، ولقد نص هذا القانون على تكوين تنظيمات ائتمانية تعاونية مماثلة لتنظيمات رايفايزن الألمانية وبمسؤولية غير محدودة. ولقد كان هدف القانون هو زيادة الوكالات الخاصة بالائتمان الريفي. لقد كانت أسعار الفائدة المرتفعة التي يفرضها المرابون تحمل اليأس والكآبة للمزارعين، وتثير في نفوسهم الحقد والاضطرابات. وفي سبيل تنفيذ هذا القانون قامت الحكومات الإقليمية بتعيين مأموريات التعاون، وأمدتها بالمراجعين والمفتشين لخدمة التنظيمات التعاونية. وفي السنوات التالية ازداد عدد التنظيمات الائتمانية. وفي عام

1912 تم إصدار قانون آخر بواسطة الحكومة المركزية، والذي اعترف بأشكال أخرى للتنظيمات التعاونية الإنتاجية والخدمية.

ومنذ بداية عام 1919 ساهمت عدة عوامل في الإسراع بتطوير التنظيمات التعاونية. وقد أصبح التعاون من مسؤولية الحكومات الإقليمية مباشرة، وسادت فكرة تعيين وزراء محليين مسؤولين عن التعاون. وأدى الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الغذائية إلى تقوية مركز التعاونيات. ونتيجة لذلك ظهرت أنواع متعددة من التنظيمات التعاونية مثل تعاونيات الائتمان والشراء والتوزيع والزراعة المشتركة، وكذلك نشأت بنوك الرهن. ثم أصيبت الحركة التعاونية في الهند بنكسة في أوائل الثلاثينيات بسبب الكساد الكبير، وأدى الانخفاض في أسعار المنتجات الزراعية عموما، وكذلك أسعار الأراضي في الهند إلى تهديد وجود الكثير من التنظيمات، بل والى دمار العديد منها، ولم يتمكن المزارعون من سداد ديونهم، وتراكمت عليهم المستحقات. وفي بعض الجهات استولت التعاونيات الائتمانية على مساحات كبيرة من الأراضي كسداد لمستحقاتهم، وقد اضطر ذلك الحكومات الإقليمية إلى التدخل وتوفير الائتمان إلى بعض التنظيمات التعاونية ومساعدتها على تقويم شروط أفضل للإقراض. وخلال هذه المدة وحتى بداية الحرب العالمية الثانية تواجدت عدة سياسات تعاونية. فقد تم دمج التنظيمات الصغيرة التي تغطي قرى متفرقة في تنظيم واحد كبير. كذلك كان هناك حرصٌ كبيرٌ على تشجيع مبدأ المسؤولية المحدودة للتنظيم، وتم قبول مبدأ تعميم التنظيمات متعددة الأغراض.

ومرة أخرى أدت الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) إلى وجود انتعاش في الحركة التعاونية. فزاد عدد التنظيمات القائمة، وكذلك أدت الزيادة في أسعار السلع الزراعية إلى زيادة دخول المزارعين وقد سمح هذا بخفض المستحق على المقترضين إلى حد ما. إلا أن هذا الرواج المؤقت الذي سببته الحرب العالمية الثانية لم يستمر كثيرا. فبعد الحرب ازدادت نفقة المعيشة بحدة ولم يعد في إمكان التنظيمات التعاونية أن تواجه المطلوب منها لتمويل الزراعة، واستمر هذا الوضع حتى استقلال الهند وبداية التخطيط الاقتصادي. إن التنظيمات التعاونية في الهند ارتبطت بالحكومات منذ بداية الحركة التعاونية. كذلك كانت التنظيمات التعاونية الائتمانية هي المحور الأساسي الذي تدور حوله فكرة التعاون، ولم يكن هناك أي جهود مركزة لحماية نمو هذه التنظيمات ضد التقلبات الاقتصادية التي تعرض لها المجتمع.

في عام 1914 كان هناك ما يقرب من 3715 تنظيم تعاوني أولى (يعمل على مستوى القرية)، وكانت غالبية التنظيمات التعاونية ائتمانية برأس مال عامل وقدره 3.92 كرور (واحد كرور = 10 مليون روبية هندية). ومن هذا المبلغ 31.4% كان رأس مال يمتلكه التنظيم بما في ذلك ودائع الأعضاء، أما عدد الأفراد الأعضاء في التنظيمات التعاونية في الهند فلم يكن معروفا في ذلك الوقت. وفي عام 1929/1928 ازداد عدد التنظيمات الائتمانية إلى 18 ألف وحدة. وكان من المقدر أن هذا العدد يغطي 7.15% من السكان. وفي الفترة التالية وحتى سنوات استقلال الهند، فان الأرقام عن عدد التنظيمات توضح زيادة سنوية منتظمة. وفي سنوات 1947/1946 بلغ عدد التنظيمات الائتمانية الزراعية 140 ألف وحدة. فإذا أضيفت إلى ذلك النسبة المئوية للتنظيمات التسويقية بالإنتاج الزراعي (حوالي 12%) والتي

تؤدي أيضا ائتمانا زراعيا، فان هذه النسبة السابقة تبلغ حوالي 80% من جميع التنظيمات التعاونية. لقد كانت التنظيمات التعاونية تغطي 27% من مجموع سكان الريف الهندي (باعتبار أن الأسرة المتوسطة مكونة من خمسة أفراد). إن التنظيمات التعاونية الائتمانية الزراعية هي التنظيمات الغالبة في المجتمع الهندي.

البنيان التعاوني والأساليب التي تعمل بها التعاونيات الائتمانية

يرجع البنيان الحالي للتنظيمات التعاونية الائتمانية في الهند إلى عام 1915. ففي ذلك العام أوصت إحدى اللجان بواسطة الحكومة الهندية (والمعروفة بلجنة Maclagah) بإتباع بنيان تعاوني مبني من ثلاثة مستويات. وتعرف هذه المستويات الثلاثة بالاتي:

1. البنوك الأولية Primary Banks وتوجد على مستوى القرية.

2. البنوك المركزية Central Banks أو بنوك الإقليم، وتوجد على مستوى الإقليم.

3. بنوك القمة Apex Banks أو بنوك الولايات، وتتمثل هذه في بنك ائتمان واحد لكل ولاية في الهند.

وتقوم البنوك التعاونية الأولية بخدمة عدد صغير من الأعضاء على مستوى القرية، ولقد تغيرت هذه السياسة في وقت ما بهدف زيادة حجم البنك وجعل في إمكان كل بنك أن يخدم عدداً اكبر من القرى. ولقد تم اتباع هذه السياسة بناء على الفكرة القائلة بان إيجاد تنظيم اكبر حجما وأكثر تعقيدا سوف يحوي مزيدا من الأعضاء ويكثر من الموارد المالية في صورة أسهم رأس المال. مثل هذا التنظيم، من المفروض انه يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإدارة .

ويستطيع البنك المركزي والوحدة الإدارية المحلية للقرية والمسماة Panchayati Raji أن تساهما في رأس مال هذه البنوك الأولية (على مستوى القرية).

وتشترك البنوك الأولية وغيرها من التعاونيات على مستوى القرية في عضوية البنوك المركزية (على مستوى الإقليم) وفي بعض الأحوال يسمح لعدد من الأفراد بالاشتراك في عضوية هذا المستوى المتوسط من البنوك التعاونية. وتتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية في أداء خدمات البنك المركزي إلى البنوك الأولية. بالإضافة إلى ذلك تسمح بعض الولايات للبنوك المركزية بالإشراف على التنظيمات التعاونية على مستوى القرية. وفي سبيل مساعدة البنوك الأولية ماليا تقدم البنوك المركزية موارد مالية عن طريق الاشتراك في اسهم رأس المال. وتتكون أموال البنوك المركزية من ودائع الأفراد ومن أسهم رأس المال ومن الاقتراض من بنوك القمة. والسياسة العامة ناحية هذه البنوك المركزية هي زيادة حجمها بقدر الإمكان وإيجاد بنك واحد فقط على مستوى كل إقليم. وتقوم حكومات الولايات بالاشتراك بنصيب وافر في رأس مال البنوك المركزية.

وتعتبر البنوك التعاونية على مستوى الولايات (بنوك القمة) أهم مؤسسة تعاونية على مستوى الولايات. والقاعدة هي أن كل ولاية لا يكون لها إلا بنك قمة واحد. وتتكون عضوية بنك الولاية من البنوك المركزية. ويقوم بنك الولاية بأداء الدور الرئيسي في توجيه النشاط الائتماني التعاوني فيها. ويؤدي وظيفة البنوك المركزية ناحية أعضائها من بنوك الإقليم، ويعمل أيضا وسيطا رئيسيا للبنك الاحتياطي الهندي في توجيه وتنمية النشاط التعاوني في الدولة.

وتهتم البنوك التعاونية على مستوى الولاية والإقليم والقرية اهتماما مباشرا بتقديم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل. أما القروض الطويلة الأجل فتكون عن طريق بنيان تعاوني آخر هو بنوك الأراضي. وتتواجد بنوك رهن الأراضي هذه على مستويين هما: مستوى الإقليم ومستوى الولاية. فهي تتكون من عضوية البنوك الأولية. وتحصل هذه البنوك على مصادرها المالية بواسطة أسهم رأس المال بالإضافة إلى إصدار سندات يمكن تداولها. وتشترك حكومات الولايات في أسهم رأس مال بنك الولاية بصورة كبيرة. ويقوم بنك الاحتياطي الهندي بتقديم معونات مالية لمساندة بنوك الأراضي، وذلك بشراء ما يقرب من 20% من سندات يتم إصدارها طالما أن هذه السندات مضمونة بواسطة حكومات الولايات.

ويمثل هذا البنيان التعاوني السابق الوحدات التنظيمية الأساسية العاملة في مجال الائتمان التعاوني الزراعي حيث يسمح بوجود مرونة في مواجهة متطلبات الإقليم ككل من الاحتياجات المالية. إلا أن الفصل القائم بين الهيئات التعاونية التي توفر قروضا قصيرة الأجل وبين تلك التي توفر قروضا طويلة الأجل، يمثل نوعا من العقبات في هذا النظام. إن مثل هذا الفصل قد يؤدي إلى آثار ضارة على قيام التنظيمات التعاونية الائتمانية بأداء وظيفتها. ففي المقام الأول وحيث أن رهن الأراضي بالإقليم لا تتمتع بأي فروع على مستوى القرية، فان المزارعين يعانون بشدة عند محاولة الوصول إلى هذه البنوك. ومن ناحية أخرى فان وجود المرابين داخل القرية في الهند، والذين يتمتعون بمقدرة فائقة لمواجهة كل من طلبات القروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل، ويجعل من المزارعين فريسة للمرابين، ويبعد الثقة بين التعاون والفلاح.

دور الدولة تجاه التعاونيات في الهند

يلاحظ أن الحكومة الهندية تقوم بمجهودات كبيرة من الناحية المالية والإدارية لتدعيم وتقوية التنظيمات التعاونية. وفي الواقع، فإن هناك عددا كبيرا من الوكالات الحكومية التي تقوم بمساندة التنظيمات التعاونية والتي ترتبط ارتباطا أكيدا بالبنيان التعاوني في الهند. وأول التنظيمات التي تمد يد العون والمساعدة لكل أنواع التنظيمات التعاونية، وكذلك الائتمان التعاوني هو بنك الدولة الهندي State Bank of India. إن تسهيلات بنك الدولة الهندي تتسع لتغطي التسهيلات الائتمانية العادية (خصم الكمبيالات والشيكات) وكذلك تسهيلات التسويق والخدمات التعاونية الأخرى وتقديم تسهيلات ائتمانية من اجل التخزين، وكذلك تقديم الأموال اللازمة لبنوك رهن الأراضي.

ومن التنظيمات الأخرى التي تتعامل في خدمة التنظيمات التعاونية هو بنك الاحتياطي الهندي Reserve Bank of India. حيث أن هذا البنك هو البنك المركزي للهند، فقد كان في إمكانه أن يؤدي دورا رئيسيا في مجال أنواع الائتمان لتغطية الاحتياجات التعاونية. وأول أنواع هذا الائتمان يسمى صندوق الائتمان الزراعي الوطني، وقد خصص كبداية مبلغ 10 كرور هندي في سنة 1955، على أن يضاف إليه سنويا 5 كرور. ومن المفروض أن يقوم هذا الصندوق بتوفير القروض الطويلة الأجل لحكومات الولايات، ليمكنهم من المشاركة في أسهم التنظيمات التعاونية. ويقوم الصندوق أيضا بتقديم قروض قصيرة الأجل للأغراض الزراعية عن طريق بنوك القمة التعاونية، وكذلك بتقديم قروض طويلة الأجل وشراء سندات بنوك رهن الأراضي. وهناك اعتماد مالي آخر يسمى بصندوق استقرار

الائتمان الزراعي الوطني، والذي بدأ باعتماد قدره 6 كرور هندي عام 1955 على أن تضاف إليه واحد كرور سنويا. وتستخدم أموال هذا الصندوق لتحويل القروض قصيرة الأجل الممنوحة لبنوك الولايات التعاونية إلى قروض متوسطة الأجل في أوقات الأزمات الزراعية الطبيعية. وفي نفس الوقت يقوم بنك الاحتياطي الهندي بتقديم قروض اعتيادية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل إلى بنوك الولايات التعاونية لأغراض الائتمان الزراعي الموسمي بسعر فائدة يقل 2% عن أسعار البنك المعتادة.

وهناك مشروع هام ذو علاقة أكيدة بتنمية وتطوير التنظيمات التعاونية في الهند ويطلق عليه اسم تنمية المجتمع المحلي Community Development Program، وقد بدأ هذا البرنامج عام 1952 وتم تمويله بواسطة حكومات الولايات والحكومة المركزية للهند، وكذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف البرنامج إلى حث وتشجيع سكان المناطق الزراعية على ضرورة زيادة مستوى معيشتهم باستخدام الأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج، وبإنشاء وتعميم التنظيمات التعاونية. ويتم تنفيذ هذه الأغراض باستخدام فرق عمل من مختلف الاختصاصات على مستوى القرية. وأحد أهداف هذا الفريق هو تنمية الشعور التعاوني وتدعيمه بإنشاء تنظيمات تعاونية على مستوى القرية.

ويتم مساعدة التنظيمات التعاونية الائتمانية، وكذلك غيرها من التنظيمات مالياً بواسطة هيئة أخرى تعرف باسم هيئة إعادة التمويل الزراعي Agriculture Refinance Corporation والتي تم تأسيسها عام 1963 برأسمال قدرة 5 كرور هندي وبضمانة الحكومة الهندية، وقد شارك في رأس مال هذه الهيئة كل من بنك الاحتياطي الهندي وبنوك القمة

التعاونية وبنوك رهن الأراضي وشركات التامين وغيرها من الهيئات المالية الأخرى. ويعمل أيضا إلى جانب الهيئات السابقة هيئة تسمى المجلس الوطني لتنمية المخازن والتعاونيات National Cooperatives Development & Warehousing Board وقد تم تأسيسه عام 1956 بواسطة الحكومة المركزية لأغراض تنمية وتطوير التنظيمات التعاونية والمستودعات. وفي عام 1963 تم تقسيم هذا المجلس إلى هيئتين هما: الهيئة الوطنية لتنمية التعاون، وهيئة المستودعات المركزية.

مما سبق يظهر بان هناك جهوداً إدارية ومالية كبيرة في الحقل التعاوني الهندي لغرض تنمية وتطوير التنظيمات التعاونية وخدمة التخطيط الاقتصادي.

تقييم دور التنظيمات التعاونية في الاقتصاد الهندي

تظهر خمسون عاماً من تطوير وتنمية التعاون في الهند أن نصيب التنظيمات الائتمانية التعاونية في الائتمان الزراعي هو فقط 3.1%، وان نصيب الحكومة 3.3%، وان نصيب المرابين المحترفين وغيرهم يصل إلى 93.6%. إن هذه النسبة الصغيرة من الائتمان التعاوني لم تصل في حقيقة الأمر إلا إلى طبقة الأغنياء في القرية الذين يمتلكون أصلا ثروات وأراضي تتيح لهم حق الائتمان من كل مصدر آخر، بينما يبقى الفقراء من أهل القرية على ما هم عليه من قدرة محدودة في الحصول على الائتمان. وكنتيجة لهذا فقد أعربت لجنة حصر الائتمان الزراعي في الهند عن رأيها قائلة "أن التعاون قد فشل". وتعود أسباب ذلك إلى أسباب وظيفية وهيكلية وإدارية وذات طبيعة اقتصادية واجتماعية. والواقع أن تقييم الأداء لا يحكم عليه من مجرد النظر إلى/أو جمع إحصاءات عن العضوية أو رأس المال أو مدى تغطية

التعاون للمجتمع، بل إن هناك أرقاما أخرى في إمكانها أن توفر أبعاداً عميقة في هذه المشكلة. فقد قدر أن 5% من التنظيمات التعاونية لا تتمتع بأي سلامة مالية. وان المستحقات المالية التي لم يتم سدادها إلى تنظيمات الائتمان التعاوني ظلت تتزايد عبر السنوات المختلفة، فلم تزد نسبة الاسترداد كمعدل خلال نصف قرن عن 40%. كما أن نسبة ما تمتلكه التنظيمات الائتمانية التعاونية من أموال (أسهم رأس المال والودائع) إلى مجموع رأس المال العامل للتنظيمات الائتمانية الأولية قد قدرت بحوالي 31.7%، وهذه بالطبع نسبة ضعيفة للغاية. كما أن نسبة الودائع إلى رأس المال العامل هي في حالة تناقص باستمرار.

وليس هناك من شك في وجود أسباب عديدة أدت إلى صعوبة تقدم الحركة التعاونية في الهند. وأحد أهم هذه الأسباب هو الائتمان التعاوني. ولكي ينجح الائتمان التعاوني فلابد أن تكون قروضه وسلفه بشروط أفضل من تلك التي يقدمها أي تنظيم تعاوني آخر على مستوى القرية. وبعبارة أخرى أن تكون شروط الائتمان التعاوني أفضل من شروط المرابي، وذلك حتى يهرع المزارعون إلى التعاون تاركين غيرها من المصادر الائتمانية. إلا أن مثل هذا الائتمان الحر الرخيص لم يتواجد في الهند في ظل الإجراءات القديمة التي اتبعها بنك الاحتياطي الهندي. وتدل التجربة الهندية على أن مجرد قيام تنظيم تعاوني ائتماني متخصص في ظل مجتمع متخلف اقتصادياً، هو أمر يندر أن يكتب له النجاح، ففي المجتمعات التي يفوق فيها الطلب على القروض العرض منها، يميل المزارع إلى أن يحصل على قروضه من

التنظيم التعاوني، بينما حين يقل عرض المنتجات الزراعية عن الطلب عليها، فان المزارع يبيع محصوله بعيداً عن التنظيم التعاوني.

إن احد أسباب التعقيدات التي واجهتها التنظيمات التعاونية في الهند هي ما يحيط التسويق التعاوني من إجراءات وقيود سليمة ولا تعطي للتاجر الخاص أية مزايا. وعلى قمة هذه التعقيدات هو وجود تنظيمات التسويق التعاوني بعيدا عن تنظيمات الائتمان، فالائتمان التعاوني يعمل على مستوى القرية، بينما يعمل التسويق التعاوني على مستوى المركز أو الإقليم. هذا بالإضافة إلى أن التسويق التعاوني يقوم بأداء وظائفه في الأسواق المنظمة، حيث يكون سوق المحاصيل المختلفة واضحا، ومعلوما في أصنافه وأسعاره.

يتضح من ذلك أن الائتمان التعاوني يتطلب تسويقاً تعاونياً، ولابد من أن يتواجد كل من الائتمان والتسويق على مستوى القرية ذاتها. إن ضرورة ارتباط التسويق بالائتمان التعاوني يتطلب أيضا ربط هذا التنظيم بخدمات تخزينية، وفي نفس الوقت تواجد وسائل وإمكانيات للنقل بين المخازن وأماكن التسويق.

إن التنظيم التعاوني الهندي هو تنظيم ائتماني بحت. ولعل تخصيص التنظيم التعاوني في وظيفة واحدة في الهند هو احد الأسباب الرئيسية في فشله. إن أهمية تجربة الهند في الائتمان التعاوني قد أوضحت انه في ظل الظروف والشروط القائمة في المجتمع الهندي ، فان نجاح التعاون في أداء وظيفته يتطلب أن يكون التنظيم التعاوني متعدد الأغراض. إن الدراسات الخاصة بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي للقرية الهندية توضح أن هذا الهيكل يتعارض مع انتشار التنظيمات التعاونية في الهند. إن دور التنظيمات التعاونية في التخطيط

الاقتصادي الهندي لا تسمح إلا بتعميم واحد لا يمكن تجنبه، وهو أن التعاونيات الهندية فشلت في أداء دورها على جميع الجهات. فلقد قابلها الفشل سواء في دورها في إعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية، أو في توفير المواد المالية للخطة العامة.

إن فشل التنظيمات التعاونية في تحقيق أهدافها يرجع إلى أنها منذ تأسيسها كانت حركة ائتمانية اكثر من أي شيء آخر. لقد كانت تنمية وتطوير التعاونيات لخدمة غرض واحد متخصص هو(الائتمان) مما اضعف من المقدرة الاقتصادية للتنظيم، وجعله غير قادر على خدمة أغراض التخطيط الاقتصادي. ومما أدى إلى ضعف التعاونيات الهندية كذلك خضوعها إلى حكومات الولايات المختلفة بدلا من خضوعها إلى الحكومة المركزية. لقد انتهت سلطة الحكومة المركزية على التعاونيات منذ عام 1904 و1912 حينما أصدرت الحكومة قوانين التعاون، ومنذ ذلك الوقت تعودت كل ولاية على العمل بمفردها مما جعل الصورة العامة مرتجلة وغير منسقة. وفي مجال عدم التناسق والانسجام يلاحظ وجود عدد كبير من الهيئات والمرافق تعمل في الحقل التعاوني، ومن بين هذه الهيئات: الحكومة المركزية، الحكومة المحلية، بنك الاحتياط الهندي، الوحدات الإدارية المحلية، الهيئات المستقلة، وغيرها. وهذا يمثل نوعاً من التنظيم لا يمكن أن يكتب له النجاح الذي يتحقق إذا ما كان الأمر تحت إشراف هيئة مركزية موحدة للنشاط بأكمله. يلاحظ أيضا أن الحكومات المختلفة في مساعدتها للتعاونيات لم تستخدم سوى الوسائل المالية، ولم يكن هناك أي ضغط آخر على المزارعين لتكوين تنظيمات تعاونية. وحتى في مجال الائتمان التعاوني فان السياسات الائتمانية تميزت بالجمود والتحفظ مما ابعد المزارعين عن الائتمان التعاوني وقارب بينهم وبين المرابي.

إن التعاون في الهند لم يفشل في غرس أقدامه في المجتمع الريفي من الدولة فحسب، بل إن المجتمع الريفي ذاته فشل في التجاوب مع التعاونيات. وقد نشأت هذه المشكلة من الهيكل السيئ اجتماعيا واقتصاديا للقرية الهندية، ومن فشل قوانين الإصلاح الزراعي في تغيير هذا الهيكل.

الحركة التعاونية المغربية وآفاق تطورها[1]

إن القطاع التعاوني بالمفهوم المتعارف عليه عالميا يعد المكون الأساسي للاقتصاد الاجتماعي، والإطار الأكثر استجابة لحاجة التشغيل الذاتي، ويضطلع بدور حيوي في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، ويساهم بفعالية في التنمية المحلية. فالتعاون الفطري من الظواهر التي ارتبطت بحياة الإنسان منذ وجوده، وذلك من خلال لجوء الفرد للتعاون مع غيره لتحقيق التكامل في تلبية حاجات مشتركة، والنزوع الطبيعي للتكامل من أجل تحسين ظروف العيش داخل الجماعة؛ والتعاون بمفهومه الواسع كان دائما محل تمجيد من الثقافات الإنسانية القديمة، والديانات السماوية، وخاصة الإسلام الذي جعل التعاون على البر والتقوى من الأسس التي ينبني عليها المجتمع الإسلامي، الذي جاء في القرآن الكريم بأنه "كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا"؛ وشكل التعاون بالنسبة لمختلف الحضارات إحدى القيم الأساسية للحياة الاجتماعية للإنسان.

ومع تطور العلوم وفروع المعرفة، واندلا ع الثورة الصناعية بأوروبا الغربية، واستعمال الآلة لمضاعفة الإنتاج، ظهرت الحاجة إلى التعاون المنظم، خاصة في صفوف المنتجين الصغار

[1] العلمي، عبد القادر (2014/8/14). القطاع التعاوني بالمغرب وآفاقه، متاح على موقع منبر عبد القادر العلمي.

الذين ظلوا يستعملون الوسائل البدائية، ويعتمدون على العمل اليدوي، ووجدوا في آراء روبرت إوين التعاونية ضالتهم، وتأسست أول تعاونية في العالم سنة 1844 تحت اسم رواد روتشديل في بلدة صغيرة تدعى روتشديل بمنطقة لانكشاير بإنكلترا، وبعد ثبوت نجاعة الأسلوب التعاوني في الاستجابة لحاجات الأفراد، توالى تأسيس التعاونيات بإنجلترا وغيرها من الدول الأوربية، وتنوعت بتنوع حاجات المجتمع الزراعية والإسكانية والصحية والاستهلاكية وغيرها.

وتطورت الأفكار التعاونية وصولا إلى مبادئ الحلف التعاوني الدولي الذي تأسس بلندن سنة 1895، وعمل على ترسيخ تعريف التعاونية بأنها "منظمة ذاتية الإدارة، تتكون من أشخاص يتحدون اختيارياً لمواجهة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويحقق آمالهم، من خلال مشروع بملكية مشتركة، ويتم تسييره بكيفية ديمقراطية"، واعتمد الحلف في ضوء هذا التعريف المبادئ التالية:

1. العضوية الاختيارية المفتوحة في التعاونية.

2. الإدارة الديمقراطية للتعاونيات.

3. مساهمة العضو الاقتصادية.

4. الإدارة الذاتية المستقلة.

5. التكوين والتدريب لفائدة المسيرين، وإعلام الرأي العام بمزايا التعاون.

6. التعاون بين التعاونيات.

وتزايد الاهتمام بالتعاونيات على المستوى الدولي في أواخر القرن الماضي حيث أصدرت منظمة الأمم المتحدة القرار رقم 50/47 بتاريخ 19 كانون الأول (ديسمبر) 1992 تحت عنوان "دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة" الذي أشار لتخليد يوم عالمي للتعاونيات في أول يوم سبت من شهر تموز (يوليو) ابتداء من سنة 1995، احتفاء بمرور مائة سنة على تأسيس الحلف التعاوني الدولي.

القطاع التعاوني في المغرب

وفي المغرب سادت قيم التعاون منذ القدم، وتكرست مع قيام المجتمع الإسلامي، وانتشرت أشكال متعددة للتضامن والتعاون بين الأفراد لقضاء الحاجات المشتركة، غير أن التعاونية بمفهومها الحديث لم تظهر إلا سنة 1922، وكانت في البداية خاصة بالأجانب، ولم يُفسح المجال للمغاربة للانخراط في التعاونيات الزراعية إلا سنة 1938.

مكتب تنمية التعاون

تم تأسيس مكتب تنمية التعاون الذي عُهد إليه بتعميم الثقافة التعاونية، والتشجيع على إحداث التعاونيات ودعمها سنة 1962، وأعيد تنظيمه بمقتضى ظهير 23 أبريل 1975، ومنذ ذلك الحين عرفت الحركة التعاونية في المغرب تطورا هاما بتزايد عدد التعاونيات وعدد المنخرطين فيها، وتنوع المجالات التي تشتغل فيها، وأصبح نشاطها من أبرز وأنجع أشكال التشغيل الذاتي، ويساهم بفعالية في إدماج المرأة والشباب في حقل العمل المنتج والمدر للدخل، وأضحت التعاونيات تضطلع بدور هام في معالجة المشاكل الاجتماعية واقتصادية بمشاريعها التي تتوخى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

التعاونية مقاولة رأسمالها العنصر البشري

إن التعاونية مقاولة من نوع خاص، رأسمالها هو العنصر البشري الذي تعتمده كفاعل أساسي في التنمية، وتجعل منه غاية من حيث تحسين مستوى العيش، وتتميز التعاونية بارتكازها على قيم التضامن، والمشاركة والمساواة والديمقراطية، والمسؤولية.

وقد أبانت التجربة المعاشة على الساحة الوطنية والدولية أن التعاونية هي الأسلوب الأكثر ملاءمة لخلق أنشطة مدرة للدخل، وتعتبر من الآليات المعول عليها للإسهام في محاربة الفقر والإقصاء، وامتصاص البطالة.

النمو المتزايد للقطاع التعاوني

يتزايد عدد التعاونيات في المغرب باستمرار، وتستقطب بصفة خاصة الشباب والنساء ومنتجي القطاعات غير المهيكلة من ذوي الدخل المحدود، وتشمل أنشطتها مجالات متعددة، فإلى جانب التخصصات التقليدية التي عملت فيها التعاونيات منذ سنوات كالفلاحة والصناعة التقليدية والسكن، أصبحت تقتحم مجالات جديدة، وتتجه إلى ميادين واعدة ذات ميزة تنافسية في السوق كالأعشاب الطبية، وزيت الأركان، والصبار، وإنتاج وتسويق العسل، والخدمات الاجتماعية، وغيرها. وارتفع العدد الإجمالي للتعاونيات من 4.820 سنة 2004، إلى 7.852 سنة 2010، وإن كان يلاحظ أن حوالي خمس هذا العدد يوجد في حالة فتور؛ وبلغ العدد الإجمالي للمتعاونين 381.016 عضوا؛ أما مجموع رأسمال التعاونيات فهو يتجاوز 6 مليار درهم مغربي.

وبالرغم مما عرفته السنوات الأخيرة من ارتفاع في وتيرة تأسيس التعاونيات، فإن نسبة الأيدي العاملة النشيطة المشتغلة والتي يستوعبها القطاع التعاوني لا تتجاوز 3%،علما بأن شرط تأسيس هذا القطاع يتمثل في استيعابه ما لا يقل عن 10% من العمالة النشيطة.

التوزيع القطاعي والجغرافي للتعاونيات

تحتل الزراعة موقع الصدارة في القطاع التعاوني بنسبة 62%، متبوعا بقطاع السكن بنسبة **15**%، ثم الصناعة التقليدية بنسبة 12%، وتحتل قطاعات أخرى نِسَبًا أقل كالغابات، والصيد البحري، وزيت الأركان، والخدمات، وغيرها. وتتوزع التعاونيات على سائر جهات المملكة، وتأتي في المقدمة جهة سوس ماسة درعة بنسبة 12% من مجموع التعاونيات على الصعيد الوطني، تليها جهة دكالة عبدة بنسبة 11%، ثم الجهة الشرقية بنسبة **10**%، وجهة مكناس تافيلالت بنسبة **9**% ثم جهة الرباط سلا زمور زعير بنسبة **8.6**%، وبعدها جهة مراكش تانسيفت الحوز بنسبة 8%، بينما تتوزع النسبة 41.4% المتبقية على الجهات الأخرى من المملكة.

التعاونية أداة إدماج النساء والشباب في نشاط مُدر للدخل

هناك إقبال على تأسيس التعاونيات من طرف النساء خاصة في المجتمع الريفي، ويبلغ عدد التعاونيات النسوية 991 تعاونية، وعدد المنخرطات 22.573 عضوة متعاونة، وأصبح النشاط التعاوني يثير اهتمام الكثير من الشباب حاملي الشهادات الجامعية، وتأسست خلال السنوات الأخيرة 276 تعاونية من طرف خريجي الجامعات ويبلغ عدد المنخرطين فيها 3132 عضواً، وتشتغل هذه التعاونيات في مجالات التكوين ومحاربة الأمية وفي

عدة مجالات أخرى، ومما يفيد بأن التعاونية أداة لإدماج النساء والشباب في النشاط المدر للدخل.

قانون التعاونيات وضرورات التحديث

يلاحظ بأن عمليات التدريب والتعليم والتأهيل التي يقوم بها مكتب تنمية التعاون لتقريب مزايا التعاونية من أذهان المنتجين الصغار في مختلف المجالات، تجعل الإقبال على تأسيس التعاونيات يتضاعف، ويتوصل مكتب تنمية التعاون كل أسبوع بعشرات التصريحات بنية التأسيس، غير أن نسبة لا تقل عن 60% من هذه التصاريح لا يستكمل أعضاؤها مراحل وإجراءات التأسيس إلى النهاية، ويعتقد أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى طول المسطرة التي ينص عليها القانون رقم 84/24 المعمول به حاليا، مما أدى إلى التفكير في تغيير هذا القانون الذي أصبح متجاوزا، لتبسيط مسطرة التأسيس، ومواكبة المستجدات التي يعرفها القطاع، والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المغرب.

الصعوبات التي تواجه التعاونيات

تعترض التعاونيات عدة صعوبات ذاتية وموضوعية:

أولا: الصعوبات الذاتية: وهي تتمثل بصفة خاصة في:

أ. المستوى المرتفع للأمية.

ب. ضعف التمويل الذاتي(ضعف رأس المال، ضعف أو انعدام الاستثمار).

ج. ضعف المشاركة في نشاط التعاونية (قلة الوعي التعاوني).

د. ضعف مستوى الخبرة المطلوبة للعمل (غياب الموارد البشرية الكفوءة).

هـ. عدم تنويع مجالات الاشتغال (أغلب التعاونيات لا تمارس إلا نشاطاً واحداً).

و. ضعف التنظيم وغياب الهيكلة الداخلية و انتشار الاتكالية (الاعتماد على دعم الدولة).

ثانيا: الصعوبات الموضوعية:

أ. عدم احترام القانون التعاوني إما عن جهل أو بسوء نية أحيانا.

ب. صعوبة الحصول على القروض البنكية (إشكالية الضمانات).

ج. صعوبة ولوج شبكات التسويق (عامل المنافسة).

د. صعوبة التموين بالمواد الأولية وعوامل الإنتاج.

هـ. عدم قبول المشاركة في الصفقات العمومية (غياب السجل التجاري).

و. ضعف التنسيق مع المؤسسات المماثلة (غياب التكامل الأفقي والرأسي).

ز. عدم ملاءمة بعض مقتضيات القانون رقم 83/24.

ح. الالتباس في التعامل مع المقتضيات الضريبية التي أخضعت لها التعاونيات.

ط. غياب البنى التحتية في المناطق النائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى غاية سنة 2004 كانت التعاونيات في المغرب معفاة من الضرائب إلى أن بدأ تضريبها بمقتضى القانون المالي لسنة 2005، مما أحدث ارتباكاً في صفوف التعاونيين الذين اعتبروا أن قرار فرض الضرائب كان مفاجئا، ولم يكن مسبوقا بمشاورات معهم كمعنيين، وفي الوقت الذي تعلن فيه التعاونيات أنها لا ترفض مبدأ تضريبها، غير أنها تريد مهلة لكي تستعد وتتأهل لذلك، من جهة، وترغب في الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات التي توضع على عاتقها بشكل شمولي توخيا للإنصاف، وضمانا للتكافؤ بينها

وبين القطاع الخاص، الذي تختلف أهدافه ووسائل عمله عن أهداف ووسائل والتزامات التعاونيات، وهذا موضوع لا يمكن معالجته إلا من خلال نظرة شمولية تراعي المصالح المشروعة لكل الأطراف، وتأخذ بعين الاعتبار في ذات الوقت المصلحة العامة للبلاد.

آفاق تطوير القطاع التعاوني في المغرب

إن المغرب الذي ما زالت تعترض مساره التنموي عدة اختلالات اجتماعية، وصعوبات اقتصادية، يحتاج إلى عدة آليات ووسائل لمواجهة التحديات، وكسب رهان التنمية. إن التعاونية عبارة عن مقاولة تتضافر وتتكامل فيها جهود المنتجين الصغار والمتوسطين، وتضمن دخلا لأعضائها، وتحسن مستواهم الاجتماعي، وتضمن الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لشرائح واسعة من المواطنين الذين لا يستطيع كل واحد بمفرده أن يوفر ما يستجيب به لحاجاته اليومية، وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند رسم آفاق القطاع التعاوني، وبالتالي فإن هذا القطاع في حاجة إلى مزيد من العناية والدعم، وفي هذا الصدد حدد مكتب تنمية التعاون بعض التوجهات التي من شانها أن تساعد على تطوير القطاع وتنميته ليضطلع بدوره بشكل أكثر فعالية، ومن ضمن هذه التوجهات:

1) المساهمة في تطوير الفكر التعاوني، وأساليب التدبير في الأعمال التعاونية، والانفتاح أكثر على متطلبات السوق والتنافسية، مع الحفاظ على الهوية التعاونية التي لها صفات وخاصيات تميزها عما سواها من الشركات والجمعيات.

2) إعادة هيكلة القطاع والسهر على حسن تنظيمه، وفي هذا النطاق تم سنة 2007 تأسيس الجامعة الوطنية للتعاونيات، وهناك عمل متواصل لتأسيس اتحادات في القطاعات التي لا تتوفر عليها، كما أن هناك إقبالا على الانخراط في الجامعة الوطنية.

3) اعتماد سياسة القرب، وذلك بتعميم المندوبيات الجهوية لمكتب تنمية التعاون على مجموع جهات المملكة، وتعزيز كل المندوبيات بالموارد البشرية والوسائل الضرورية لتطوير تدخلاتها.

4) إعادة تكوين الموارد البشرية، وتطوير برامج التكوين الموجه لمسيري التعاونيات.

5) تطوير وسائل التواصل مع الجمهور، في مجال التدريب والتشجيع على تأسيس التعاونيات.

6) تبسيط متطلبات تأسيس التعاونيات، وإعادة النظر في القانون المنظم للقطاع لجعله أكثر استجابة للمستجدات.

7) توسيع الأسلوب التعاوني ليشمل مجالات جديدة وواعدة ومدرة للدخل.

8) مواكبة المشاريع التعاونية الصغرى لضمان استمراريتها.

9) العمل على إدماج التعاونيات الصغرى في مسالك التوزيع الكبرى.

10) العمل على إدماج التعاونيات في مسالك التجارة المنصفة.

11) المساعدة على إحداث نظام تعاضدي داخل التعاونيات لتعميم التغطية الاجتماعية.

12) توسيع علاقات الشراكة مع الفاعلين في تنمية القطاع.

13) التعاون مع الجهات المتدخلة لتسهيل تحويل الجمعيات التنموية إلى تعاونيات، لتتمكن من مزاولة نشاطها في إطار قانوني.

14) الانفتاح أكثر على الجامعة للاستفادة من الخبرات العلمية في تطوير القطاع وتقدمه.

15) الانفتاح على الخارج للاستفادة من التجارب الناجحة في دول أخرى، وفي هذا الصدد يتم العمل على تقوية علاقات المكتب مع أعضاء الشبكة الأورو- متوسطية للاقتصاد الاجتماعي، ومعهد التكوين بماليزيا، والمركز الدولي للأبحاث والإعلام حول الاقتصاد العمومي والاجتماعي والتعاوني بفرنسا، وهناك برنامج لخلق علاقات التعاون مع عدة منظمات دولية أخرى.

أن المغرب الذي يخوض غمار البناء الديمقراطي، ويسعى للتنمية والتقدم، بقدر ما يحتاج لخلق الثروات، وتقوية الاقتصاد، فهو في حاجة كذلك لتعزيز مقومات التماسك والتوازن في نسيجه الاجتماعي، لضمان الاطمئنان والاستقرار، وتعد التعاونيات من بين الآليات الهامة التي تساعد على تحقيق ذلك، وبالتالي فإن العناية بالقطاع التعاوني يجب أن تندرج ضمن استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة، تتضافر فيها الجهود، وتعبأ كل الطاقات للانخراط في بناء تتوفر له شروط السلامة، بناء مغرب جديد له من المناعة ما يؤهله لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، ويضمن له كسب رهان التنمية والتقدم.

التجربة التعاونية الزراعية في العراق[1]

لقد شهد العراق أشكالاً مختلفة للنشاطات التعاونية داخل مجتمعاته الحضارية المتعاقبة على مر العصور، وقد أضاف انتشار الإسلام على أرضه عمقا أصيلا لمفاهيم

[1] العزاوي، علي محمود فارس (1994). الحركة التعاونية في العراق بين دروس الماضي ومهمات المستقبل، مجلة المهندس الزراعي الأردنية، العدد (51)، عمان، الأردن، ص ص 22-27.

التعاون وحب الخير والعمل من اجل المجتمع والصالح العام والابتعاد عن الأنانية وحب الذات.

وبعد أن أخذت النشاطات التعاونية منهجا جديدا في مجتمعات العالم المختلفة بعد القرن الثامن عشر نتيجة للثورة الصناعية وما وصلت إليه المجتمعات الأوروبية من تطور، وما رافق هذا التطور من تعقيد واستغلال للعلاقات الإنتاجية والاجتماعية وتفشي البطالة بشكل واسع بين أبنائه، كان لابد للبلدان المستقلة حديثا والبلدان النامية أن تعجل بتنظيم بنية مجتمعاتها داخليا حفاظا على سلامتها وديمومة علاقاتها وتقاليدها الأصيلة.

العراق هو احد البلدان التي سعت من اجل الاستفادة من تجارب هذه الدول في التخطيط والبناء الاقتصادي، حيث أصبح النشاط التعاوني جزءاً من اقتصادياته الإنتاجية بعد حصوله على الاستقلال عام 1921. لقد صدرت أول إرادة ملكية سامية تخص قانونية ممارسة النشاط التعاوني وتشكيل الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها وذلك عام 1926، ثم تبعتها إرادة ملكية سامية ثانية عام 1935 تخص بعض التعديلات على الإرادة الأولى، ثم صدر أول قانون لتنظيم النشاط التعاوني في العراق عام 1944 وهو القانون رقم (27)، ثم أعقب ذلك مجموعة من القوانين والتشريعات صدرت في فترات متعاقبة كان أكثرها أهمية القانون رقم (518) لسنة 1981. لقد استهدفت هذه القوانين وتعديلاتها تطوير واقع النشاط التعاوني في العراق وتفعيل وحداته الإنتاجية (الجمعيات التعاونية) لتكون جزءاً حيوياً وقائداً للعملية الإنتاجية والخدمية في العراق والتي يساهم فيها القطاع الحكومي بحجم محدود قياسا بالقطاع الخاص المنافس حجما وإمكانيات وكفاءة.

فترة الستينيات

كان لصدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 الأثر الكبير في مسيرة النشاط التعاوني الزراعي في العراق خلال عقد الستينيات من القرن الماضي، حيث حدد هذا القانون أبعاد وأهداف السياسة الزراعية آنذاك. وكان من نتائج ذلك تشكيل أعداد متزايدة من الجمعيات والتعاونيات الزراعية بسبب توزيع أراضي الإصلاح الزراعي على الفلاحين والمزارعين مجانا بعد انتمائهم إليها حصرا.

بلغ عدد هذه الجمعيات (17) جمعية عام 1961 تضم في عضويتها (2.3) ألف عضو. تطور هذا العدد إلى (289) جمعية عام 1965 تضم (39.2) ألف عضو. ثم إلى (608) جمعية تعاونية عام 1969 ينتمي إليها (77) ألف عضو. امتازت هذه الفترة بدعم محدود من الدولة للنشاط التعاوني بسبب الظروف السياسية التي مر بها العراق والتي أثرت على السياسة الزراعية وخطط الإنتاج الزراعي العامة.

فترة السبعينيات

بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970 تغيرت الاتجاهات العامة للسياسة الزراعية في العراق ، وأصبح الانتماء إلى الجمعيات الفلاحية والتعاونيات الزراعية شرطاً أساسياً لغرض ممارسة مهنة الزراعة والحصول على قطعة ارض زراعية أو الحصول على القروض والخدمات والتسهيلات الزراعية. إن الدعم الكبير من قبل الدولة والتشريعات القانونية المتوالية ساعدت النشاط التعاوني على النمو والتسارع بالانتشار على رقعة زراعية زادت عن 75% من المساحات الزراعية في العراق. وقد شهدت هذه الفترة

صدور قانون تشكيل الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية والاتحاد العام للتعاونيات الزراعية، وذلك عام 1972. ثم صدور قانون الإصلاح الزراعي لمنطقة الحكم الذاتي في شمال العراق برقم (90) لسنة 1975، والذي نظم الملكية والحيازة الزراعية في ذلك الجزء من الوطن وفقا لخصوصيته. ولغرض توحيد جهود عمل الاتحادين المهنيين الزراعيين صدر القانون رقم (43) لسنة 1977 والذي دمجهما باتحاد واحد هو الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية، الذي يقف على قمة الهرم التعاوني، وهو المخول بقيادة النشاط التعاوني الزراعي والإشراف عليه.

لقد كان عدد التعاونيات (789) تعاونية عام 1970 تضم (108) إلف عضو، وصلت إلى (1652) تعاونية عام 1975 تضم (240) ألف عضو، ثم إلى (1923) تعاونية عام 1979 تضم (345) ألف عضو. لقد امتازت فترة السبعينيات بزخم شديد نحو تطوير النشاط التعاوني وزيادة الأنماط التعاونية، حيث تأسست لأول مرة في العراق المزارع الجماعية وكان عددها في بداية هذه المرحلة واحدة فقط تضم (38) عضواً، وما لبث العدد أن ازداد حتى وصل عام 1979 إلى (77) مزرعة تضم اكثر من سبعة آلاف عضو. كذلك تأسست خلال هذه الفترة الجمعيات التعاونية المتخصصة والتي كان عددها عام 1973 ثلاثة جمعيات فقط تضم في عضويتها (129) عضواً، وأصبح عددها (64) عام 1979 تضم (9515) عضواً يتوزع نشاطهم الإنتاجي التخصصي بتربية الحيوان وتربية الدواجن وتربية النحل وتربية وصيد الأسماك والبستنة والخدمات الزراعية. كذلك تطورت أعداد التعاونيات المشتركة[1] حتى

[1] التعاونية المشتركة: هي صيغة إدارية تضم (12-24) تعاونية تعمل على تنظيم علاقاتها مع الاتحاد التعاوني المحلي في المحافظة.

وصل عددها إلى (267) تعاونية مشتركة عام 1980 بعد أن كان عددها بعدد أصابع اليد في بداية هذه الفترة، وتشكلت المزارع التعاونية[1] في السنوات الأخيرة من هذه المرحلة حيث وصل عددها إلى ثمانية مزارع عام 1980.

فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات

بدأت فترة الستينيات والسبعينيات بصدور قوانين للإصلاح الزراعي تطلب الانتماء الإجباري إلى التعاونيات الزراعية، بينما بدأت هذه المرحلة بصدور قانون رقم (518) لسنة 1981 والذي يدعو إلى الانتماء الطوعي وليس الإجباري، كما لا يدعو إلى ربط الحصول على الأرض الزراعية والمحفزات الأخرى بالانتماء للنشاط التعاوني، وبناء على ذلك تراجعت أعداد التعاونيات والأنماط الأخرى تراجعاً شديداً سيرد تفصيله لاحقاً.

كان عدد التعاونيات عام 1980 قد وصل إلى (1893) تعاونية تضم (358) ألف عضو، ثم انخفض العدد عام 1986 إلى (843) تعاونية، ثم وصل عام 1990 إلى (762) تعاونية، واستمر عدد التعاونيات بالانخفاض ولكن ببطء شديد مقارنة بالسنوات الأولى من الثمانينيات، والجدول التالي رقم (2) يوضح ذلك:

---

[1] المزارع التعاونية: هي نمط إنتاجي ينتمي إليه العاملون في الحقل الزراعي من غير الفلاحين ويكون أغلبهم من الموظفين بعد حصولهم على أراضي زراعية نتيجة لتفرغهم الوظيفي.

جدول رقم (2): عدد التعاونيات وعدد الأعضاء والمساحات الزراعية التعاونية في العراق للأعوام 1961-1990

التفاصيل / السنة	عدد التعاونيات	1970=100%	عدد الأعضاء بالألف	المساحة الزراعية بالألف هكتار
1961	17	2	2.3	44.7
1966	367	46	47.7	640.7
1971	831	105	126.0	1691.5
1976	1850	234	296.0	5484.5
1981	1885	239	370.0	6042.7
1986	843	106	358.1	5017.2
1990	762	96	332.3	5245.8

المصدر:- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية السنوية، 1973، 1978، 1984، 1989، 1991، بغداد، العراق.

يلاحظ من الجدول السابق أن أعداد التعاونيات أخذت تنمو بشكل غير طبيعي في فترات الستينيات والسبعينيات، ثم ما لبث هذا النمو والتزايد أن انكمش على نفسه في الثمانينيات والتسعينيات. أما أعداد الأعضاء المنتمين إلى هذه الجمعيات فإنها ازدادت مئات المرات عما كانت عليه في بداية الستينيات، ولكن تطورها انخفض في الثمانينيات قليلا عما وصل إليه في السبعينيات.

وربما هناك من يسأل عن الأسباب التي أدت إلى كل هذه التطورات في مسيرة النشاط التعاوني في العراق...؟. إن دراسة دقيقة لواقع الريف العراقي وللسياسة الزراعية في العراق وتشريعاتها القانونية تجعل الإجابة عن هذه التساؤلات بسيطة وواضحة، حيث أن واقع الريف العراقي لا يختلف عموما عن واقع الريف العربي الذي يتصف ببساطة الحياة والتعاون والمحبة والألفة والتقارب والتفاني من اجل الآخرين، ولكنه يتصف أيضا بحب التملك الفردي أو العائلي والوضوح في العلاقات الاجتماعية والإنتاجية. فالفلاح العراقي كبقية الفلاحين في العالم العربي وفي العالم اجمع يفضل أن يعرف بشكل واضح حدود أرضه وملكيته ويحرص عليها، ويبني سياجاً حولها، ويراقبها كل يوم، ويحميها إلى حدود التضحية من أجلها... إنها الأرض... وهي في مفاهيمه وعاداته وتقاليده التي تربى وتطبع بها لا تختلف منزلة عن الشرف ولا تقل عنه حقا في الدفاع حتى الموت. هذه المفاهيم باقية ولا زالت ولم تتغير لأنها متجذرة في واقع الريف العراقي. إن الذي حصل في عقدي الستينيات والسبعينيات هو أن التشريعات والقوانين الزراعية وزعت الأراضي ومنحت الامتيازات للفلاحين المنتمين إلى الجمعيات التعاونية فقط. دعماً منها للنشاط التعاوني ودوره القيادي في العملية الإنتاجية الزراعية من جهة، وحصر نشاط القطاع الخاص والقضاء على الوسطاء والتجار والمرابين من جهة أخرى. لذلك كان لزاماً على الفلاحين وخصوصاً الفقراء منهم أن يلجأوا إلى الجمعيات التعاونيات الزراعية ويسارعوا في المطالبة بتشكيلها في مناطقهم لغرض الحصول على الأرض الزراعية لمن لا يملكها منهم، وذلك عن طريق لجان الاستيلاء على الأرض الزراعية الفائضة عن الحد المسموح به قانوناً، وخصوصاً بعد تطبيق قانون الإصلاح

الزراعي رقم (117) لسنة 1970، أو لغرض الحصول على قرض المصرف الزراعي التعاوني لتغطية نفقات العمل الإنتاجية، أو في سبيل الحصول على الأسمدة والأدوية والبذور المحسنة والآلات والميكنة والمعدات الزراعية الأخرى، أو لغرض ضمان حصة مائية مقررة ومجدولة عن طريق التعاونية... وهكذا. إن عدم الانتماء إلى التعاونيات والحصول على عضويتها، كان يعني عدم القدرة على العمل الزراعي إطلاقا إلا بإمكانيات مادية عالية، وهذه لا تتوفر للغالبية العظمى من الفلاحين في العراق آنذاك، علاوة على أنها تعني خسارة الموسم الزراعي مقدما بسبب ارتفاع تكاليف العمل خارج مجال التعاونيات وخطورته، حيث أن الفلاح غير المنتمي للنشاط التعاوني (القطاع الخاص) لا يُسمح له بتسويق حاصلاته إلى أسواق الجملة، ولا يُمنح قروضاً زراعية دون ضمانات، ولا يُعطى تسهيلات في الحصول على الخدمات الزراعية. كما أنه من الصعب عليه تأمين احتياجاته من الميكنة والآلات والبذور والأدوية والأسمدة بأسعار مدعومة أو اعتيادية، وبالتالي فان مثل هذا الفلاح يجد نفسه في منطقة شبه ميتة لا مناص من الفرار منها إلا بالانتماء إلى النشاط التعاوني في ساحة عمله، وهذا كان السبب الأساسي في الارتفاع الهائل لأعداد التعاونيات وأعداد أعضائها منذ بداية السبعينيات.

إن الإجراءات التي حصلت في السبعينيات لدعم الحركة التعاونية لم تشجع النشاط التعاوني في حقيقة الأمر، ولكنها قتلت أهم مبدأ في العمل التعاوني، ألا وهو مبدأ الانتماء الطوعي، الذي يشكل حجر الزاوية في تطور ونمو النشاط التعاوني بشكل صحيح وسليم. إن العمل التعاوني إذا لم يكن طوعياً فإنه ليس بتعاون، لأن التعاون ليس مجرد كلمة تقليدية

بدون معنى، إنها شعور داخلي ينشأ مع الإنسان ويدفعه من خلال رغبة مستمرة في تقديم الخدمة للآخرين وتبادل المنفعة معهم بشكل جماعي وقبول نتائج هذا النشاط جماعيا أيضا دون المساس بمصالح الآخرين. إن كل نشاط جماعي مهما كانت اتجاهاته يحتاج من أعضائه الإيمان به وبمبادئه لكي ينمو ويستمر ويتطور، وهذا ينطبق على النشاط التعاوني أيضا، فالانتماء الطوعي وفتح باب العضوية للجميع والانتخاب والتعليم وغيرها تمثل مبادئ لابد لكل منتمي الإيمان بها وممارستها طالما هو يعمل تحت مظلة النشاط التعاوني، لكن الذي حصل في العراق كان مختلفاً تماما، حيث أن اكثر من نصف أعضاء النشاط التعاوني بمختلف أنماطه الإنتاجية لم يكونوا مؤمنين بحقيقة الانتماء إليه، ولا بطريقة وأسلوب إدارة هذا النشاط لعملهم الزراعي وصولا إلى الإنتاج الأكبر والنوعية الأفضل. وكان نمو وتوسع النشاط التعاوني غير طبيعي، بحيث تحول إلى ورم في جسم الاقتصاد الزراعي العراقي. لقد فات على المسؤولين والمشرفين عن القطاع الزراعي آنذاك أن هذا التسارع والتعجيل في توسيع رقعة النشاط التعاوني ليس مبنيا على حقيقة الشعور بالإيمان والعمل، إنما مبني على مصالح فردية تتعلق بسعي الفلاح للبحث عن مخرج للحصول على احتياجاته الزراعية وتسويق محاصيله بعد أن أغلقت الطرق والوسائل بوجهه.

لقد أثنت الدولة بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص على تطور أعداد الأنماط التعاونية وأعداد أعضائها والمساحات الزراعية التي بحوزتها سنة بعد أخرى، واعتبر ذلك مؤشرا مهما لتطور الزراعة في العراق، بينما أهملت مؤشرات أخرى مهمة وأكثر علمية وجوهرية من تطور هذه الأعداد تخص إنتاجيتها ودورها الاقتصادي. كما لم يؤخذ بنظر

الاعتبار أن المدخلات النقدية الهائلة المصروفة على القطاع الزراعي بشكل عام والنشاط التعاوني بشكل خاص لا تتلاءم والقيمة النقدية لمخرجات هذا القطاع، ناهيك عن المؤشرات الاقتصادية الأخرى الخاصة به.

لقد استمر هذا الواقع وتعقدت الهيكلية الإدارية للنشاط التعاوني، وأضيفت حلقات جديدة في سلسلة الهرم التعاوني الزراعي في العراق، مما أسفر عن صعوبات ومعوقات كثيرة في عمل هذا النشاط وحركة أعضائه البسطاء بتفكيرهم وتعليمهم وإدراكهم للإجراءات الإدارية في العمل الزراعي، حتى جاءت اللحظة المناسبة وسنحت الفرصة أمام بعض الفلاحين التعاونيين في منطقة الأهوار جنوب العراق حيث استغلوا فرصة زيارة رئيس الجمهورية لمنطقتهم في بداية عام 1981 ونقلوا له بكل صدق وعفوية حقيقة شعورهم الذاتي إزاء العمل داخل النشاط التعاوني وكيف أنهم يجدونه معوقا لطموحاتهم الفردية ومحددا لحرية حركتهم الإنتاجية والتسويقية. وهم في ذلك لم يخطأوا إطلاقاً، كما أن النشاط التعاوني ليس مذنباً أيضا، ولكنهم في الواقع وجدوا أنفسهم مجبرين على الانتماء إليه ولم يؤمنوا به، بل أن اغلبهم لا يعرف ما هو النشاط التعاوني، وما هي أهدافه وغاياته، وكل ما يعرفونه هو الحصول على هوية الانتساب من الجمعية لكي يستطيعوا بها الحصول على ما يحتاجونه في عملهم الزراعي.

بعد هذا اللقاء، وفي شهر نيسان(أبريل) من عام 1981 صدرت التشريعات القانونية بإلغاء شرط الانتماء إلى النشاط التعاوني للحصول على الاحتياجات والامتيازات اللازمة للعمل الزراعي. وهنا تهدم البناء الهلامي للهرم التعاوني الزراعي، وظهرت الأرقام قريبة من الحقيقة والواقع، وعادت إلى ما يقارب مستوياتها في بداية السبعينيات، كما هو موضح في

الجدول السابق رقم (2)، حيث ألغيت أعداد كبيرة من التعاونيات الزراعية نتيجة لانسحاب الأعضاء منها، ودمجت أعداد أخرى ببعضها لقلة نصابها القانوني، وألغيت حلقات فائضة من الهرم التعاوني لكونها لا تشكل إلا عائقاً إدارياً أمام تنفيذ الخطط الزراعية للتعاونيات وحرية حركة العمل الزراعي لأعضائها. ورغم انخفاض عدد الأشكال التعاونية بشكل كبير خلال العقد الماضي من الزمن، إلا أن عدد الأعضاء لايزال كبيراً، ويعود سبب ذلك إلى أن التشريعات الجديدة ألغت القيود المحددة للتصرف بزراعة الأرض وطبيعة الإنتاج والتسويق والإقراض الزراعي، ولكنها أبقت على مسألة ربط الانتماء للنشاط التعاوني ببعض التسهيلات والخدمات الزراعية الأساسية، مما حدا بالفلاحين والمزارعين للإبقاء على عضويتهم التعاونية، ولو بصورة شكلية، للاستفادة منها عند الحاجة طالما أن الانتساب إلى النشاط التعاوني أصبح لا يعني الالتزام بخططه وبرامجه الزراعية وتنفيذها. والجدول التالي رقم (3) يبين مقارنة لواقع أعداد الأشكال التعاونية الزراعية في العراق بعد عقد من الزمن على تطبيق مبدأ الانتماء الطوعي للنشاط التعاوني الزراعي.

جدول رقم (3): مقارنة لأعداد الأشكال التعاونية الزراعية ومجموع أعضائها في العراق خلال عامي 1980 و 1990.

التفصيل / السنة	الجمعيات الفلاحية التعاونية	المزارع الجماعية	التعاونيات المشتركة	المزارع التعاونية لغير الفلاحين	الجمعيات التعاونية المتخصصة	المجموع	عدد الأعضاء بالألف
1980	1893	77	267	8	88	2333	384.5
1990	708	5	صفر	صفر	49	762	332.3

المصدر:– وزارة التخطيط العراقية، الدائرة الزراعية، تقارير غير منشورة، بغداد، 1991.

إن أهم النتائج التي ترتبت على تطبيق مبدأ الانتماء الطوعي للنشاط التعاوني هي عودة هذا النشاط إلى الحالة الصحيحة، ولو بشكل غير كامل، ولكنه أوقف عملية الانتماء الإجباري والتقيد بالشكليات الإدارية والروتين القاتل للإبداع الفردي، كذلك فانه فسح المجال أمام الفلاحين المؤمنين بالنشاط التعاوني أن يطلقوا طاقاتهم الخلاقة في رحاب الأجواء الصحيحة للعمل داخل الجمعية التعاونية دون التأثر بمزاج ونفسية الآخرين المجبرين على التلاؤم والتفاعل معهم مع عدم الرغبة بذلك. صحيح أن مسيرة الحركة التعاونية الزراعية بشكل خاص والنشاط التعاوني في العراق بشكل عام قد خسرت سنوات مهمة في عملية البناء والإنتاج، إضافة إلى ما ضاع في الجوانب المادية والجهد البشري، ولكنها في الحقيقة استطاعت أن تتوقف عن عملية الاستمرار بالخطأ لسنوات إضافية دون جدوى، وعن صرف مبالغ إضافية في اتجاه لا ينسجم والواقع الحقيقي لأغلب الفلاحين المنتمين إلى الجمعيات

الفلاحية بكافة أشكالها الإنتاجية. إن النشاط التعاوني الزراعي في العراق عاش خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مرحلة النقاهة بعد معالجة الورم الذي أصابه نتيجة السياسات والتشريعات الزراعية السابقة والتي لم تتلاءم مع واقع الفلاحين والريف العراقي، وبنفس الوقت فانه عاش فترة الاستعداد لمرحلة جديدة ودور اكبر في العملية الإنتاجية الزراعية بشكل خاص، وبناء الاقتصاد العراقي بشكل عام. ففي الوقت الذي يتطلب المستقبل منه تسخير كافة إمكانياته واستثماراته لزيادة الإنتاج وتعويض ما فاته في السنوات السابقة، فمطلوب منه أيضا أن يبرهن على صحة مبادئه وفاعليته وقدرته على الدخول في العملية الإنتاجية الزراعية كمنافس مهم وبإرادة طوعية لزيادة الإنتاج الزراعي بكافة أنواعه وبجودة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

إن النشاط التعاوني الزراعي إذا لم يتمكن من احتلال مكانته الطبيعية في الاقتصاد الزراعي العراقي، فانه سيكون سببا مهما في تخلخل العجلة الإنتاجية لهذا القطاع المهم في بنيان الاقتصاد العراقي، وذلك لأنه سيترك للنشاط الخاص الوحدانية في الساحة الإنتاجية بعد أن انسحب القطاع الحكومي الصغير منها، وبذلك يكون النشاط الخاص هو المنتج الوحيد دون منافس. والجميع يعلم أن النشاط الخاص إذا وجد نفسه في مثل هذه الظروف فانه سيحتكر السوق وسيفرض الأسعار التي تحقق له أعلى ربح ممكن من خلال تحكمه، وبالتالي سينتج ويعرض من السلع والمنتجات ما ينسجم مع أهدافه وغاياته. كما سيفرض سياسة إنتاجية متلائمة مع ما يريد وليس مع ما يجب أن يكون وفقا لحاجات البلد الغذائية والتصنيعية والعلفية.

إن الماضي القريب يؤكد قدرة النشاط التعاوني الزراعي في العراق على العودة لاحتلال موقعه الطبيعي بين الأنشطة الإنتاجية الزراعية الأخرى. فرغم كل الصعوبات والمشاكل والمعوقات التي رافقت مسيرته، إلا انه استطاع أن يحقق نتائج جيدة في مجالات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، مما ساهم بشكل كبير في تأمين الغذاء للمواطنين وتوفير المواد الخام للصناعات الزراعية والتحويلية وتوفير الأعلاف على الرغم من ظروف الانتماء الإجباري للأعضاء والسياسات غير المتلائمة مع أسس العمل التعاوني. لذلك ومن هذا المنطلق، فانه من غير المعقول أن يفشل مستقبلا وسط ظروف عمل وإنتاج وإدارة تتطابق ومبادئه وسياساته الاستثمارية والإنتاجية.

إن هذه النظرة الواثقة من النشاط التعاوني ليست نابعة من موقف متعاطف مع هذا القطاع الإنتاجي، بل هي مبنية على صحة مبادئه وأهدافه من جهة، وملاءمتها للواقع الذي يؤكد بكافة دياناته السماوية وعاداته وتقاليده الأصيلة على التعاون والعمل الجماعي ونكران الذات وحب الخير وعدم استغلال الآخرين وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، من جهة أخرى.

الانتماء الطوعي وأثره على مسيرة النشاط التعاوني الزراعي في العراق[1]

حتى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لم يكن النشاط التعاوني الزراعي ذا دور فاعل في عملية الإنتاج الزراعي في العراق. وبعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم 30

[1] العزاوي، علي محمود فارس، الانتماء الطوعي وأثره على مسيرة النشاط التعاوني الزراعي في العراق، ورقة بحثية للمؤلف، غير منشورة.

لسنة 1958 والقانون رقم 117 لسنة 1970 احتل هذا النشاط المركز الأول بين الأنشطة الإنتاجية الزراعية الأخرى (الحكومي، الخاص، المختلط). وفي ظروف الثمانينيات التي مر بها العراق ظهر بان هذا النشاط كان عاجزا عن ممارسة دوره القيادي، وغير متمكن من استثمار الموارد الزراعية والإمكانيات الفعلية المتاحة له، والتي جاءت نتيجة لدعم الدولة المستمر له طيلة اكثر من عقدين من الزمن ماديا وتشريعيا وإعلاميا وفكريا. كما ظهر بان الأجهزة الحكومية العاملة مع هذا النشاط كالمشرفين التعاونيين والمرشدين والمراقبين الزراعيين إضافة إلى الإداريين والمحاسبين، لم يكونوا متمكنين من توظيف إمكانيات هذا النشاط وتفعيل دوره في المرحلة الصعبة التي يمر بها العراق آنذاك، بسبب عدم توفر الرغبة الذاتية للمزارعين والفلاحين التعاونيين بالعمل والإنتاج من خلال الصيغ التنظيمية والهيكلية الإدارية لجهاز التعاونيات الزراعية وهيئاته القيادية. وبسبب ظروف الحرب في الثمانينيات وضرورة استمرار العمل الزراعي لرفع الإنتاج وتوفير الغذاء للمواطنين، أصدرت الدولة قراراً رفعت بموجبه القيود والشروط التي تربط المزارعين بالنشاط التعاوني لقاء حصولهم على التسهيلات والامتيازات الضرورية للعمل المزرعي، مما سبب انهياراً سريعاً في البنيان التنظيمي الزراعي في العراق، وخفض أعداد وأنماط هذا النشاط إلى ما كانت عليه في نهاية الستينيات.

لقد كانت سياسة زيادة أعداد وأنواع توسيع دور الجمعيات التعاونية الزراعية في الستينيات والسبعينيات تعتمد على الترغيب وتقديم التسهيلات والامتيازات للمزارعين والفلاحين ومنح الأراضي الزراعية المستولى عليها نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعي دون

الاهتمام بمسألة الوعي والإيمان بمبادئ العمل التعاوني وإدراك أهمية ذلك للعمل الزراعي، سواء كمفاهيم عامة من جهة، أو كصيغ تنظيمية وإدارية من جهة أخرى.

لقد استهدفت السياسة الزراعية في السبعينيات إلى جعل النشاط التعاوني الزراعي بكل أشكاله الإنتاجية القائد والرائد للقطاع الزراعي في العراق. وتم توفير كل الإمكانيات المطلوبة لتحقيق ذلك، مما جعل النشاط التعاوني يدخل عقد الثمانينيات وهو يحمل أعباء مسؤولية كبيرة تتمثل بمهمة توفير الغذاء للمواطنين وتحقيق مخزون استراتيجي معلوم للظروف الطارئة. وعندما نشبت الحرب العراقية الإيرانية، وارتبكت بسبب ذلك عمليات الاستيراد والتصدير بشكل عام واستيراد الغذاء بشكل خاص، وزاد الطلب على المواد الغذائية في السوق المحلية، والتحق اغلب العاملين في الحقل الإنتاجي والخدمي والإداري للقطاع الزراعي بخدمة الاحتياط العسكرية، ظهرت الأبعاد الحقيقية لحجم وفعالية هذا النشاط في الظروف الصعبة والاستثنائية التي يحتاج فيها المواطن إلى كل رغيف خبز إضافي يمكن إنتاجه محليا.

لقد كان أول رد فعل عام تجاه هذا الواقع هو فقدان الثقة بسياسات وإدارات القطاع الزراعي عموما والنشاط التعاوني بشكل خاص بعد كل الدعم الكبير والإعلام الواسع والإنجازات الجبارة التي كانت تطغي على سنوات السبعينيات، والتي لم تتمكن من مواجهة الظروف الطارئة في أول تجربة حقيقية، مما اضطر الدولة إلى التدخل لمعالجة الحالة وفق صيغ اقتصاد الحرب وليس صيغ اقتصاد السلم. ونزولا عند رغبة اغلب الفلاحين في التخلص من الأشكال التنظيمية والحلقات الإدارية الفائضة في العمل الإنتاجي الزراعي صدر القرار رقم (518) لسنة 1981 والذي فسح المجال أمام الفلاحين والمزارعين للانسحاب من النشاط

التعاوني وترك الجمعيات التي ينتمون إليها، لكي تنتفي حجتهم في أن هذه الجمعيات تعيق إبداعاتهم، ولا تلبي طموحاتهم، وتكبت رغباتهم الفردية في العمل والإنتاج. عند ذلك تراجعت أعداد الأشكال التعاونية، وظهرت حقيقة الانتماء للنشاط التعاوني لكسب الامتيازات والحصول على التسهيلات والأراضي الزراعية والقروض والخدمات وشراء الآلات والميكنة وغيرها بأسعار مدعومة. إن ملامح مرحلة ما بعد القرار 518 لسنة 1981 تجسدت بما يلي:

1. انخفاض أعداد التعاونيات انخفاضا كبيرا.

2. إلغاء الجمعيات التعاونية المشتركة جميعا في كافة أنحاء العراق.

3. انخفاض أعداد المزارع الجماعية.

4. انكماش أعداد التعاونيات الزراعية المتخصصة وعدم تطورها بشكل طبيعي نتيجة الظروف العامة للقطاع الزراعي وطبيعة السياسة الزراعية الجديدة خلال تجاه العمل التعاوني.

5. ارتباك مسيرة العمل في التعاونيات الزراعية لغير الفلاحين وتعثر نموها وتطورها نتيجة لتوقف الدعم لها.

6. انخفاض حجم الاستثمار المالي للدولة في القطاع الزراعي عموما بسبب ظروف الحرب.

7. تعثر برامج وخطط ونشاطات الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية الزراعية وفروعه في المحافظات خصوصا بعد أن فقد اكثر من نصف قاعدته التنظيمية من مختلف الأشكال والأنماط التعاونية.

8. إلغاء المجلس الزراعي الأعلى والذي كان أعلى هيئة قيادية للقطاع الزراعي وأنشطته المختلفة (الحكومي، التعاوني، الخاص، المختلط)، ودمج وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الري بوزارة واحدة هي وزارة الزراعة والري، وتقليص الهيئات والدوائر والفروع الزراعية التابعة لها إلى اقل ما يمكن، وذلك انسجاما مع سياسات التقشف والثورة الإدارية وظروف الحرب.

9. فرض شروط إقراض شديدة على عملية التسليف الزراعي خصوصا بعد أن فشل البنك التعاوني الزراعي في استرداد اغلب القروض الممنوحة سابقا بضمانة المجلس الزراعي الأعلى الملغي.

وهكذا وجد النشاط التعاوني الزراعي في العراق نفسه عند بداية عقد التسعينيات وهو يعاني من مشاكل عديدة، ومصاباً بتخلخل وعدم توازن في هيكله التنظيمي وقدرته على العمل، بسبب النتائج العكسية لجرعات المنشطات التي منحتها له الدولة في عقد السبعينيات، والتي لم تأخذ بالحسبان قدرته الذاتية وإمكانياته الحقيقية في استيعاب المهمة الملقاة على عاتقه من جهة، وعدم تفرغ الجهات المسؤولة والمتخصصة لدراسة واقعه ومعالجته من جهة أخرى، بسبب أولويات المرحلة آنذاك.

إن الانهيار التنظيمي للنشاط التعاوني الذي حدث بعد القرار 518 لسنة 1981 لم يكن بسبب فشل العلاقات والصيغ التنظيمية والإدارية وأساليب العمل المشترك الأفقية والرأسية بين هيئات وجمعيات هذا النشاط فحسب. صحيح أن الوحدة التنظيمية الواحدة للعمل التعاوني هي الجمعية التعاونية، وهي وحدة البناء الحقيقية في هيكل العمل التعاوني،

ولكن الفلاح هو اللبنة الأساسية لبناء هذه الوحدة التنظيمية. فإذا لم يكن في موقعه الصحيح ومتماسكا مع باقي اللبنات الأساسية في البنيان لغرض تشكيل جمعية قوية متماسكة، لم تكن تلك الجمعية فعالة وحقيقية في الهيكل التعاوني العام. فإذا توفر الوعي بالمبادئ التعاونية وأهدافها مع القناعة والإيمان بها أمكن تشكيل الجمعية، وإذا لم يتوفر الوعي والإيمان لا يمكن تشكيل جمعية تعاونية إلا بالوسائل والأساليب غير المعتمدة أصوليا وفق مبدأ الانتماء الطوعي وفتح باب العضوية كاعتماد الترغيب ومنح الامتيازات والإغراءات. وهذه كلها ستكون بالتأكيد على حساب الوعي والإيمان وعملية اكتسابهما طوعيا خلال الزمن المطلوب لذلك. لقد أثبتت دراسة ميدانية قام بها المؤلف عام 1992 على عينة عشوائية من الأعضاء التعاونيين أن 18.2% فقط أكدوا إيمانهم بالانتماء إلى الجمعيات التعاونية والعمل بمبادئها. وهذا يدل على وجود ضعف شديد في الإيمان الحقيقي والوعي بالعمل التعاوني ضمن صيغه المبدئية. وما يدل على صحة ذلك هو أن مفهوم وممارسة التعاون والمحبة والتضحية وتقديم العون للآخرين وأصول الجيرة هي أساس بناء العلاقات الاجتماعية في الريف، إضافة إلى تأثير البعد الديني على انتشارها، غير أن الاختلاف هو في فرض صيغ غير طبيعية لمارستها في الحياة والعمل والإنتاج الزراعي وليس بتقديمها طواعية مثلما تربى على ذلك من آبائه وأجداده، إضافة إلى تداخل هذه الصيغ والأنماط التعاونية في شؤون ملكيته وأموره العائلية، وهذا ما لا يريده إطلاقا، لأنه يفضل بطبيعته الريفية الوضوح والتحديد في أواصر العلاقات الإنتاجية والاجتماعية بين ملكيته وعائلته من جهة، والملكيات المجاورة والمجتمع الذي يعيش فيه من جهة أخرى. كما أظهرت الدراسة أن 91.4% كان

سبب انتمائهم إلى الجمعيات التعاونية مرتبطا بالحصول على الامتيازات والتسهيلات الزراعية الممنوحة وتجنب المساءلات والمشاكل التي تحصل لغير المنتمين. لقد كان المزارع يملأ استمارات الانتماء إلى الجمعية ويرفق بها الوثائق المطلوبة وعندها يحصل على الامتيازات الممنوحة للعضو التعاوني في الحال، دون النظر إلى حقيقة وعيه وإيمانه وتمسكه بهذه الفلسفة في العمل، والتي تعتمد على عطاء وتضحية كل عضو للآخرين وليس على مقدار حصول العضو على المكاسب. كذلك أوضحت الدراسة بان 77.4% من الأعضاء كان تاريخ انتمائهم إلى الجمعيات التعاونية خلال عقد السبعينيات، وبالتحديد بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970. وذلك لما وفره لهم من امتيازات وتسهيلات وخدمات ودعم دون مقابل سوى إنجاز إجراءات الانتماء الروتينية فقط. كما أن 67.4% من الأعضاء كان انتماؤهم إلى التعاونيات اضطراريا وليس طوعيا وبمحض إرادتهم.

إن ما حصل في واقع الحركة التعاونية الزراعي في العراق بعد صدور القرار (518) لسنة 1981 افرز النتائج التالية:

1. لقد كان نمو وتسارع النشاط التعاوني الزراعي مرتبطا بقرارات الإصلاح الزراعي الصادرة عام 1958 و1970 وما تلاهما من تعليمات لصالح زيادة أعداد وأنماط الأنشطة التعاونية والجماعية الخدمية والإنتاجية. وبعد أن استكمل الإصلاح الزراعي واجبات الاستيلاء والتوزيع للأراضي الزراعية التي فوق حدود الملكية المسموح بها وذلك عام 1979، ولم يعد هناك أراضي جديدة توزع على الفلاحين، بدأت مبررات انتشار وتوسع الحركة التعاونية تتقلص وظهرت المشاكل والصعوبات، خصوصا بعد أن تأكد المزارع بان أحدا لن يأخذ منه

أرضه التي منحها إليه الإصلاح الزراعي واكتسب بذلك حق التصرف بها بعد نهاية عمليات وإجراءات الاستيلاء والتوزيع.

2. عدم إيمان الغالبية العظمى من الفلاحين والمزارعين بالعمل التعاوني الجماعي وفق صيغه وأشكاله التنظيمية وعلاقاته الرأسية والأفقية بسبب عدم الوعي للأسباب التي بموجبها تم اعتماد هذه الصيغ في تنظيم العملية الإنتاجية الزراعية.

3. كانت الامتيازات والتسهيلات والأسعار التشجيعية هي السبب في استمرار الغالبية العظمى من المزارعين والفلاحين بالانتماء إلى العمل التعاوني، وقد أبدوا رغبتهم بترك هذا النشاط في حالة توفرها بشكل عام للفلاحين المنتمين وغير المنتمين للجمعيات التعاونية.

4. عدم وجود الرغبة في حضور الاجتماعات الدورية والندوات التي تعقدها الجمعية التعاونية والمساهمة بنشاطاتها، بسبب عدم تأثير هذه الممارسات في العمل الإنتاجي الزراعي، إذا لم تكن عاملاً معيقاً للإنتاج وتسبب المشاكل في التوزيع الزمني للعمل الزراعي ومتطلباته.

إن الدروس المستخلصة من التجربة التعاونية في العراق يمكن إدراجها بما يلي:

1. يحتاج العمل التعاوني قبل كل شيء إلى الإيمان به وبمبادئه، ثم الاستعداد من خلال هذا الإيمان للتضحية قبل الاستفادة وجني المكاسب. وبهدف الوصول إلى هذه الصورة الإيجابية لابد من الوعي والإيمان أولا، ثم القدرة على الممارسة وتطبيق أسس العمل التعاوني وليس فقط التحدث بها واستهلاك الكلام، فالمسألة ليست صعبة المنال ولكنها تحتاج إلى زمن طويل وصبر لكي تظهر نتائج صحيحة وسليمة في واقع عانى من التخلف والجهل والمرض والفقر بسبب عشرات السنين من الإهمال والسيطرة والاستغلال.

2. إن الهدف الأساسي لبرامج التنمية الزراعية هو تطوير المستويات الإنتاجية للفلاحين والمزارعين بما يحقق لهم دخلاً عالياً يمكنهم من رفع مستوى حياتهم المعيشية والاجتماعية. وليس بالضرورة أن تكون الأشكال والأنماط التعاونية هي الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يستطيع تحقيق ذلك، خصوصا إذا كان المزارع أصلا غير مقتنع بها ولا يدرك أهميتها بمجرد ممارسة شكليات الانتساب وتعبئة الاستمارات وتقديم الوثائق المطلوبة.

3. إن تطوير النشاط التعاوني وتفعيل دوره لا يتم من خلال نقل الأشكال التعاونية من تجارب الدول والمجتمعات الأخرى، بل يتم من خلال صياغتها من الواقع المحلي ليتقبلها ويتعاطف معها ويسعى إلى ديمومتها متفاعلا ومضحيا ومستفيدا منها بالوقت نفسه.

4. ضرورة العمل على تجنب ربط أي خدمات أو تسهيلات أو امتيازات تخص العملية الإنتاجية الزراعية بشروط الانتماء إلى النشاط التعاوني وجمعياته، لان ذلك هو الجوهر في تصدع البنيان التعاوني نتيجة لعدم الالتزام بمبدأ الانتماء الطوعي واللجوء إلى أسلوب الاستدراج والانتماء الاضطراري المتخلخل الإيمان والاندفاع والتضحية.

5. ضرورة رعاية الجمعيات التعاونية التي حافظت على تكوينها ونشاطاتها الإنتاجية والخدمية، مع تقديم الدعم لها وعدم السعي إلى توسيعها وإفساح المجال لها لاستعادة كفاءتها والاعتماد على نفسها من خلال طواعية عمل الأعضاء وحرية انتمائهم واختيارهم للخطط والنشاطات الملائمة لهم.

6. يبقى دور الدولة مهماً جداً لدعم وتطوير النشاط التعاوني، رغم إخفاقاته ومعاناته من أخطاء التسارع بتشكيل الجمعيات وزيادة أعدادها كماً وليس نوعاً، لذلك فمن الضروري أن

لا ينكمش هذا الدور فجأة ولا يخفت، لان ذلك يجعل طموح القطاع الزراعي الخاص باحتواء النشاط التعاوني أسهل كثيرا، مما يتيح له فرصة الانفراد بساحة العمل والإنتاج والتسويق والتوزيع والبيع للسلع الزراعية كافة.

7. إن المجتمع الريفي يتصف بشكل عام بالانكماش والتخوف وعدم الصراحة وتباين الآراء والتقليد وتداول الإشاعات ونقل الأخبار، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأنشطة التعاونية، ولهذه الظواهر أسبابها التي يقع في المقدمة منها عدم القناعة بالجمعية التعاونية كصيغة إنتاجية لتطوير العمل الزراعي، وذلك بسبب تحولها إلى جمعية وملتقى لحل المشاكل والتدخل في الشؤون غير الزراعية للأعضاء وفرض الآراء والأفكار والقرارات دون مراعاة واقع مجتمع عمل الجمعية ورأي أعضائها.

8. ضرورة مساعدة الجمعيات التعاونية الزراعية بمختلف أشكالها على زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق عائد إضافي يرفع صافي الدخل المزرعي ليشعر المزارع التعاوني من خلاله بأهمية هذا النشاط الاقتصادية، والعمل على تجنب تكليف التعاونيين بنشاطات عامة غير إنتاجية في مواسم العمل الزراعي الكثيف.

9. التركيز على النشاطات الاجتماعية والتعليمية المكملة للعملية الإنتاجية الزراعية خصوصا في أوقات قلة العمل الزراعي الإنتاجي، كالتعليم والتدريب والتوعية والتثقيف والتنمية الريفية والصناعات اليدوية وغيرها.

10. الابتعاد عن أي صيغة تفرض أساليب جديدة للعلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجمعية التعاونية أو تنتقص من طريقة تكوين هذه العلاقات فيما بينهم، لان هذه العلاقات تكونت

نتيجة لعشرات السنين من الجيرة والاختلاط والتجربة والتقارب، وقد توارثها الأعضاء بعد تراكم تاريخي له أسبابه المقبولة لديهم، وبذلك فليس من المعقول إطلاقا أن يتدخل المشرف التعاوني أو المرشد الزراعي أو غيرهم من خلال معايشة بضعة أسابيع أو بضعة أشهر ليقوم بتغيير خارطة تكوين هذه العلاقات كيفما يشاء، وذلك بحجة عدم تجاوبها مع مبادئ العمل التعاوني، أو بحجة ضرورة مقتضيات المصلحة العامة للجمعية. إن المعالجة الصحيحة التي تخدم أهداف النشاط التعاوني ومصلحة الجمعية التعاونية هي باستثمار هذه العلاقات لصالح العمل والإنتاج ورسم خطة وبرنامج توعية وإرشاد من خلال فترة زمنية محددة يمكن من خلالها تعديل هذه العلاقات الاجتماعية التي تؤثر سلباً في العمل التعاوني والجماعي، كالتكتلات العائلية والقبلية وغيرها داخل الجمعية.

إن أساس النشاط التعاوني هو الوعي والإيمان والتضحية، وهذه تؤدي حتما إلى الانتماء الطوعي المبني على القناعة الذاتية. فإذا فُقِدت هذه العناصر فانه يتحول إلى نشاط للمصالح المشتركة والمتناقضة معا وليس للمصير المشترك، وبذلك لا يبقى ما يميزه عن النشاط الخاص بطبيعته المعروفة والمبنية على المصالح وليس المبادئ. إن حرية الانتماء واتخاذ القرار بها طوعيا وليس شكليا أو اضطراريا لمكاسب معينة هو ما يحتاجه النشاط التعاوني عموما، لكي يعزز من موقفه الصحيح كنشاط اقتصادي إنتاجي مهم من أنشطة الزراعة في العراق.

الفصل السادس

رواد التعاون الحديث

- رواد التعاون في إنجلترا.
  - روبرت أوين.
  - وليم كنج.
  - وليم طومسون.
- رواد التعاون في فرنسا.
  - سان سيمون.
  - شارل فوريه.
  - لوي بلان.
- رواد التعاون في ألمانيا.
  - شارل جيد.
  - فريدريك رايفايزن.
  - فرديناند لاسال.
- تجارب بعض الرواد الأوائل للتعاون.
  - تجربة روبرت أوين في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.
  - تجربة لوي بلان في فرنسا.
  - تجربة جمعية أمبيليكا في اليونان.

رواد التعاون في إنجلترا

روبرت أوين[1] ROBERT OWEN (1858 – 1771)

عاش روبرت أوين في أسرة متواضعة، وكان والده يعمل في حرفة صنع سروج الخيل في مقاطعة ويلز. وقد عمل وهو في سن العاشرة في دكان صغير ليكسب رزقه. وقد شهد أوين الثورة الصناعية، كما تأثر بالثورة الفرنسية. كان أوين في بداية حياته من رجال الأعمال الناجحين، ولكنه لم يكن من المغامرين الذين يبحثون عن الثراء والشهرة، بل كان إنسانا خيرا هاله ما شاهد في المجتمع من مساوئ اجتماعية سببتها الرأسمالية. فجاءت محاولاته الأولى إنسانية مثالية أعجبت الكثيرين داخل وخارج إنجلترا. لقد نادى أوين إلى تحديد الأرباح التي كانت تدفع على رأس المال المستثمر، وبذلك فقد وضع قدميه على الخطوة الأولى ليحاول أن يخلق علاقة جديدة بين الأرض والعمل ورأس المال. فقد كان يعتقد انه يصنع مَثَلاً يحتذي به غيره من الرأسماليين، ولكنه نسي أن الروح المثالية التي كانت لديه لم تكن هي نفس الروح لدى الآخرين من أفراد المجتمع الذي غلبت عليه الأهداف المادية، وسيطرت عليه فئة أصحاب النفوذ المادي السياسي. لقد اكتشف أوين التناقضات الطبقية وبؤس العمال في الرأسمالية، وناضل بالفكر والعمل لتغيير النظام الرأسمالي تغييراً عميقاً، وسعى لإقامة النظام الاشتراكي التعاوني. كان أوين يعتقد أن شخصية الفرد تكيفها البيئة والظروف المحيطة به،

---

[1] أنظر:- البيلاوي،... مرجع سابق، ص 81.

- دليلة وعبد الله،... مرجع سابق، ص 17.

-CHRISTENSEN,… Op. Cit., p. 40.

- ROY,… Op. Cit., p. 37.

ولكن بشرط أن تكون الظروف ذات أثر شامل وجزء جوهري من بقية المؤثرات الاجتماعية الأخرى. لقد اعتقد أوين أن التعاون لا المنافسة الحرة هو مفتاح التنظيم الصناعي الأمثل. وظن أنه يستطيع تطبيق نظامه على جميع أنواع النشاط الإنتاجي. وان المعاملة الطيبة لطبقة العمال باعث قوي يدفعهم إلى تحسين كفاءتهم. لقد تطورت قوى الإنتاج بعد الثورة الصناعية إلى حد أصبح بإمكانها توفير الخيرات المادية لجميع الناس. ولكن العلاقات الرأسمالية هي التي تعيق الاستخدام العقلاني للطاقات الجديدة. وأصبحت الآلة مصدراً لتعميق بؤس الجماهير العاملة في الوقت الذي سرّعت فيه تراكم الثروة في يد القلة كي تستخدمها من جديد لتوسيع عملية الاستغلال.

لقد نادى أوين بان دفع الإعانات للعاطلين إهدار للكرامة الإنسانية وضياع للأموال العامة، وأن تلك الأموال يمكن استخدامها في بناء مجتمعات نموذجية لتشغيل هؤلاء العمال، وإيوائهم وتعليمهم وإطعامهم. وهذه المجتمعات أو المستعمرات أو الوحدات الجماعية Communities تستطيع أن تنتج الغذاء والكساء اللازم لأعضائها، فتحقق لنفسها الاكتفاء الذاتي بعد أن تقف على أقدامها، وبذلك تعفى الخزانة العامة من أعباء الإعانة، وتوفر المال الذي يمكن أن يستخدم لإنشاء عدد آخر من الوحدات الجماعية المنتجة، لا للعمال العاطلين فحسب وإنما لجميع العمال. لقد عارض أوين بشدة فكرة أن سعي الإنسان لتحقيق مصالحه الفردية يشكل حجر الأساس للنظام الاجتماعي. ورأى أن صراع الجميع ضد الجميع يعد السبب الرئيس للشرور الاجتماعية والمصائب، وانه فقط بتوحيد الجهود والنشاط المشترك في سبيل المصلحة العامة يمكن تحقيق الازدهار الشامل للمجتمع. وفيما بين

عام 1813 وعام 1916 نشر أوين بعض الكتابات التي ضمنها آراءه ونظرياته الاجتماعية. فكتب في أحدها أن الإنسان لا يمكن أن يكون حسن النية أو سيئها بالسليقة، أو أن الذكاء والغباء وغير ذلك من الصفات تكون موروثة فيه، إن تطبيق الوسائل السليمة جدير بخلق المواطن الصالح. لقد أكد أوين على أن السلطات الحاكمة عليها واجب إقامة المشروعات المناسبة لتعليم الشعب وتدريب الأطفال على العادات الطيبة منذ حداثتهم. وكذلك إحاطتهم بعناية خاصة وسياج متين بما يتعلق بصحتهم وأخلاقهم وعاداتهم، وحسن الانتفاع بعملهم. إن جميع المتخصصين بالفكر التعاوني متفقون على أن نظرية أوين مبنية على التعليم كوسيلة لتكوين الأخلاق والحصول على السعادة. فأوين يؤمن كل الإيمان بقوة التعليم وقدرته في توحيد شؤون العالم نحو الرفاهية. وكان يرى ضرورة عزل الأطفال عن الوالدين حين يبلغون سن الثالثة، ويجمعون في مدارس خاصة يسهر فيها على تربيتهم وتنشئتهم مربيات ومدرسون اعدوا إعداداً خاصاً يمكنهم من تحقيق أهداف المجتمع الجديد عن طريق التربية.

لقد تولى أوين إدارة مصنع النسيج في نيولانارك New Lanark بإنجلترا، ثم أصبح بعد فترة شريكا في ملكية رأسماله. وكتب عن تجربته هذه مركزاً على التغيير الكبير الذي حدث فيها باستئصال الآفات الاجتماعية التي كانت تسود وقتئذ. كما كتب عن نظام التعليم الذي أقامه المصنع للأطفال والبالغين. وكتب أيضا عن سياسته التي ترمي إلى عدم التدخل في حقوق الملكية، ونادى بوجوب إصلاح الكنيسة والقوانين التي تحكم بيع المخدرات، ووجوب وقف أوراق اليانصيب الحكومية، ومراجعة قانون الفقراء Poor Law.

ولم تقف أعماله وجهوده عند هذا الحد، بل رفع صوته عاليا سنة 1817 مناديا نواب الأمة لكي يعملوا لخير الأمة. وأهاب بهم أن يبحثوا عما أصاب العمال في أرزاقهم وأولادهم من جراء المكائن الصناعية، واستبداد أصحاب المصانع بهم. وقدم لمجلس النواب تقريرا إضافيا عن قانون الفقراء طالب فيه بتحديد ساعات العمل، وتحريم قبول الصبية في المصانع قبل سن العاشرة، وإنشاء صناديق للتوفير خاصة بالعمال، وتنظيم مخازن لتموينهم، وأن يمتلكوا الآلات والمصانع، وأن يتم تقسيم الناس إلى مجموعات صغيرة تتضمن كل مجموعة منها عدداً يتراوح بين 500–2000 شخص يستبدل نظام المعيشة الفردية بنظام مشترك. وأن توزع الأعمال بينهم بحيث يشتغل كل واحد منهم في العمل الذي يعرفه ويقدر عليه. وبذا يصبح الناس في مجتمع واحد يتعاونون على أداء لوازمهم، واحتمال عبا معيشتهم ككتلة واحدة، ويتقاسمون الخير والشر في ظل المحبة والإخاء. لقد كان أوين يؤمن بإمكان تحسين الحياة البشرية عن طريق توفير بيئة أفضل. وقد زادته تجاربه الخاصة إيمانا بصواب فكرته، كما أن تجاربه أيضا زادته اقتناعا بعبث محاولة الاعتماد على روح العطف الأبوي لحمل أصحاب الأعمال على تعديل الأوضاع إذا لم تكن لديهم الإرادة اللازمة، ولذلك استقر في ذهنه أنهم لا يملكون القدرة على التغيير. لقد عارض أوين الاقتصاديين البرجوازيين الذين يمجدون النتائج الإيجابية للمنافسة الحرة، إذ رأى في مملكة الحرية هذه صراعاً حاداً يزداد نتيجته الأغنياء غنىً، بينما يزداد الفقراء فقراً، وتهدر خلاله مقادير هائلة من العمل الإنساني. ورأى أن أساس هذا النظام الفاسد هي الملكية الخاصة، التي تعد السبب الوحيد للفاقة أو العوز. وأن جميع ما يصدر عنها من جرائم وآلام غير محدودة.

وعموماً، تتمثل طوباوية أوين في أنه رغم نقده الشديد والعميق للرأسمالية، لم يستطع اكتشاف جوهر العلاقة بين العمل ورأس المال. فقد تحدث عن الاحتكاريين الذين يستغلون الاختراعات العظيمة لمصلحتهم الخاصة، وعن الأغنياء الذين يعيشون على استغلال عمل الآخرين، لكنه لم يكتشف الدور الذي يؤديه احتكار ملكية وسائل الإنتاج في تقسيم المجتمع إلى طبقات. كما ظهرت مثالية أوين أيضا في التوجه إلى أرباب العمل لإقناعهم بالانضمام إلى النضال من اجل إعادة بناء المجتمع على أسس اشتراكية، اعتقادا منه أن عملية الإنتاج لا يمكن أن تجري بدون مساعدتهم، وأنهم يشاركون إلى جانب العمال في إنتاج ثروة المجتمع، ويعانون مع العمال من استغلال العناصر الطفيلية اللا إنتاجية في المجتمع[1]. كان أوين يأمل بإجراء إصلاح اجتماعي طبقا لمجتمعات مثالية ويرى أن هذا الإصلاح ليس مسالة سياسية، أي انه مستقل عن السلطة، إذ لا يتطلب استيلاء الكادحين على السلطة. لقد ظن أوين انه بواسطة إشاعة التعاونيات على نطاق واسع حتى تشمل جميع فروع الإنتاج، يمكن تخليص جموع العاملين من الاستغلال الرأسمالي بطرق سلمية.

وفي عام 1821 ظهرت صحيفة الايكونومست Economist وهي جريدة أسبوعية أخذت على عاتقها نشر أفكار أوين، ولكنها توقفت بعد سنة من صدورها. وفي الشهر العاشر من عام 1824 تأسست جمعية لندن التعاونية وأصدرت بين الأعوام 1826–1830 مجلة تعاونية اسمها The Cooperative Magazine . وفي عام 1821 تأسست جمعية لندن التعاونية الاقتصادية. وفي عام 1825 تأسس مجتمع اوربستن Orbiston Community . وفي

[1] أبو الخير، كمال حمدي (1961). التعاون الاستهلاكي – تاريخه ونظمه ومشاكله، القاهرة: مكتبة عين شمس، ص 44.

عام 1830 تأسس مجتمع رالاهين The Community of Ralahines. وفي عام 1839 تأسس مجتمع كوين وود Queen wood Community ، وهكذا سارت عجلة الحركة التعاونية في إنجلترا. إن أفكار أوين تجسدت في النقاط التالية[1]:

1. السعادة هدف الجميع.

2. الخلق وليد البيئة.

3. أهمية التعليم والتربية والصحة.

4. فكرة الجماعية والحرية.

5. نبذ المنافسة الحرة.

6. نظرية العمل كمعيار للقيمة.

يلاحظ مما سبق أن أفكار أوين بصورتها هذه كانت تنطوي على عنصر من عناصر المعيشة الجماعية التي تسيّرها مثل الديانة المسيحية. وإذا كانت نماذج مستعمراته التي أقامها قد فشلت من حيث كونها أسلوبا جماعيا للمعيشة التعاونية، فقد كان سبب هذا الفشل، لأنها لم تنشا من صميم الحاجة الماسة عند هؤلاء الناس الذين اشتركوا فيها، بل كانت من وحي أحلام الداعين للحركة التعاونية، وهذا أمر يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار والتقدير عند من يحاول أن يوجد مجتمعاً مثالياً في معيشته، بمعنى أن عليه أن يقدّر من هم المشتركون في هذا المجتمع. لقد ترك أوين وأتباعه تراثاً فكرياً قيماً من المبادئ والطرق والأساليب التعاونية لا

---

[1] أنظر:- الموسوعة العربية (1981). روبرت أوين، المجلد الرابع، دمشق، سوريا، ص 335.

- الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) – روبرت أوين، متاح على الرابط: www.ar.wikipedia.org

-O'Hara, G. (2006). Dead Men's Embers, Saturday Night Press Pubs, p. 75.

يمكن إنكار آثاره في تطور الحركة الإنسانية جمعاء. وقد انتشر التعاون الحديث اليوم في جميع بقاع الأرض على اختلاف صوره وأشكاله. وإذا كانت المستعمرات التعاونية التي أسسها ودعا إليها أوين قد فشلت، فان فكرة الورشة التعاونية، والمصنع التعاوني الصغير، والنقابة التعاونية، قد تولد منها الشعور بان في استطاعة العمال أن يكونوا أرباب أنفسهم بدل أن يشتغلوا أجراء عند غيرهم.

وليم كنج[1] WILLIAM KING (1786 – 1865)

عاش وليم كنج في عصر روبرت أوين ، وكانت تراوده نفس الأحلام والأماني. امتهن كنج الطب البشري، مما ساعده في أن يكون رائدا من رواد النزعة إلى الخير والرغبة في مساعدة الفقراء نتيجة كثرة اتصاله بهم بحكم مهنته حتى أطلق عليه لقب طبيب الإنسان الفقير The poor man's physician. كان كنج يوجه دعواته مباشرة إلى الطبقة العاملة باعتبارها وحدها القادرة على إنقاذ نفسها من البؤس والعبودية، وذلك بتقديم النصائح العملية لها. فقد دعا العمال للبدء بتأسيس التعاونيات بأموالهم الخاصة في مجال الاستهلاك، ثم التوسع باتجاه الإنتاج. وقد نشر كنج مجلة صغيرة باسم التعاوني The Cooperator، حيث اكتسبت شهرة واسعة بسبب ما تحتويه من إرشادات وأنباء عن نجاح التجارب التعاونية. وكان كنج يعتمد في صياغة مواضيعه على الألفاظ البسيطة والمبسطة والمقبولة التي

---

[1] أنظر:- المنيزع والعتر،... مرجع سابق، ص 19.

- أبو الخير، كمال (2013/6/20). رائد التعاون وليم كنج وشعار حركة تعاونية سليمة، جريدة التعاون، متاح على الرابط: www.digital.ahram.org.eg

-Zeuli and Cropp,… Op. Cit., p. 7.

يسهل فهمها من قبل الطبقة العاملة. وكان شعاره هو (المعرفة والاتحاد هما قوة، والقوة الموجهة بالمعرفة تؤدي إلى السعادة، والسعادة هي هدف بني الإنسان). كان كنج يستند في أفكاره على أن ما لا يستطيع فعله رجل واحد قد يستطيعه اثنان، وما هو عسير على القلة يكون يسيراً على الكثرة، ولكن قبل أن تبدأ الكثرة عملها يجب أن تتحد يداً بيد ويربطها شعور مشترك. إن الكثرة تعمل عند الآخرين طالما لا تملك رأس المال. بينما إذا تمكنت من امتلاكه، فإنها تعمل لنفسها وتحصل على كل شيء. وقد أوضح كنج الجانب العملي لفكرته في التعاون عندما شرح كيفية تكوين جمعيات تعاونية صغيرة أولا، تباع فيها المنتجات البسيطة التي تنتجها الجمعيات التعاونية الإنتاجية، وتكون في نفس الوقت وسيلة لجمع عدد من الأعضاء، ثم تصبح بعد ذلك مصدرا للحصول على الأموال اللازمة لإنشاء مستعمرات نموذجية. لقد أكد وليم كنج دائما على أن العمال يجب أن يجمعوا من مدخراتهم الصغيرة، لان هذا التجميع هو السبيل لتكوين رأس المال اللازم لهم. فالعمال المتحدون يجب أن يكونوا مستقلين ماديا. لذلك لابد أن يدخروا ويدخروا لتكوين رأس مال جماعي، وليكن رأس مالهم هذا هو سيدهم. ورأس المال بهذا الأسلوب لن يستغلهم، أو يرهقهم، أو يلقي بهم في الخارج. وفي هذا المعنى كان يقول إن الإنسان لا يحتاج لأكثر من أجره وزميل أمين ليبدأ عمله. وإذا وافق هذان أن ينضم إليهما ثالث حق لهما أن يطمئنا إلى قوة الرابطة التي تربط ثلاثتهم. وفي عام 1828 كتب مقالا بعنوان الأسس الثلاثة للتعاون: العمل، رأس المال، العلم. فالعمل هو كل شيء، وهو بمثابة القلب من الجسد، والحجر الأساس للبناء، إنه ينبوع الحياة. ثم استطرد شارحاً لهم كيف أن رأس المال الذي هم في حاجة إليه نتيجته عمل

مدخر، ثم حثهم على التضامن وعدم تفرد كل منهم في عمله لان كل أمة سادها الانفصام، سهل تسرب الفساد إليها، وكان مصيرها الفوضى والضياع. وقد ذكّرهم دائما بان اكبر عائق يحول دون تحقيق التعاون هو انتشار الجهل بينهم. حيث كان يقول أن أعظم عقبة أمام التعاون هي عقبة الجهل... فالعلاقات التي تتطلبها التنظيمات التعاونية تفرض على كل شخص، أيا كان مركزه في الجمعية، أن يكون على قدر من العلم والمعرفة. وفي عام 1830 كتب في العدد الأخير من المجلة قائلا إنه لا يمكن لأنصار التعاون الحصول على أهدافهم بدون تعليم، وكذلك لا يتسنى لهم تحقيق أمانيهم من غير حسن الإدارة. ونصحهم بأن النجاح في التجارة يتوقف على حسن الإدارة في عمليات الشراء كماً وكيفاً. كما طالب في هذه المقالة بالبيع بالنقد ودقة إمساك الدفاتر المحاسبية.

لقد حدد وليم كنج أهداف الجمعيات بالعمل ضد الفقر وتوفير الراحة لمعيشتهم. والتحرر من سيطرة رأس المال عن طريق الادخار. ووضّح أن وسيلة تحقيق الأهداف هي جمع رأس مال مشترك بشكل دوري لكل عضو، واستعمال هذه الأموال في التجارة بدلا من صناديق التوفير، واستخدام كل مبلغ يتجمع في عملية إنتاج لمصلحة الجمعية، ومحاولة شراء ارض ليعيش ويعمل عليها الأعضاء، واستثمار رأس المال المتزايد في توظيف الأعضاء، والانتفاع بجهودهم بأحسن الطرق المنتجة. وفي رأي وليم كنج فإن اختيار الأعضاء يجب أن يكون بعناية، وأن يكونوا جميعهم من طبقة العمال، لأنه لم يكن من السهولة بمكان في ظل النظام الاجتماعي القائم وقتئذ اندماج مختلف الطبقات، هذا فضلاً عن أن الطبقات الراقية لم تكن تحتمل مثل هذا الأمر، أو الاعتراف بالمساواة مع من هم أقل شأناً منها. كما ركز

على أن العمال يجب أن يكونوا مهرة، ومن أكثر المهن فائدة، وأن يتحلوا بالأخلاق الحسنة، ويكونوا مجدين، هادئين، غير جهلاء، أصحّاء، يحترمون قوانين الجمعية، ويكون سنهم بين الثانية عشر والخامسة والثلاثين. كما يجب أخذ موافقة الزوجة على انضمام زوجها للجمعية، وأن تفهم شيئا عن مبادئها. وأن لا يسمح بانضمام العائلات الكبيرة. وطالب بمد يد العون إلى من يصاب بالمرض أو الموت أو فقدان الوظيفة دون خطأ منه. وأكد على مقر الجمعية، وقال إن الجمعية التي لا تملك مكانا لاجتماعاتها عليها أن تؤجر مكانا يدفع إيجاره من الاشتراكات. وأكد أيضا على ضرورة جمع أعضاء الجمعية أسبوعيا لمناقشة وتداول الآراء، وتبادل المعلومات، وزيادة مداركهم عن مبادئ الجمعية، وطلب تناوب الأعضاء على رئاسة الجلسات بالتسلسل. وشدد على أنه يجب على الجمعيات أن توجه بالعلم والمعرفة. كما يجب أن يتزودوا بالعلم النافع قدر المستطاع. ويجب الاهتمام بتعليم وتثقيف أطفال الأعضاء وإرسالهم إلى المدارس، أو تأسيس مدارس وتأجير معلمين فيها. ويجب أن تجمع هذه المدارس بين التعليم والصناعة، لكي لا يتسرب إلى نفوس الأطفال التعالي أو الكسل. لقد أكد وليم كنج أن المزج بين العمل والعلم والعقل والخلق يعتبر من أكبر مقومات تحقيق الأهداف. وفي عام 1828 أسس جمعية بمدينة ايتون، ثم أسست على غرارها جمعيات كثيرة في شتى أنحاء إنجلترا أطلق عليها اسم حوانيت الاتحاد Union shops، ولكنها فشلت جميعها لعدم اعتراف القانون الإنجليزي بها. واضطرار أعضائها للانسحاب منها لعدم توزيع الأرباح عليهم، بل كانت تجمع كمتراكم لرأس المال. إن تحديد وليم كنج صفات الأعضاء بقوله (إن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا من العمال، بل وان يكونوا من العمال المهرة الكاسبين)

كان عائقا دون انتشار الفكر التعاوني، بل كان من المحتمل أن يؤدي إلى إيجاد روح انفصالية، أو روح تفرقة بين أفراد المجتمع.

وليم طومسون[1] (1780 – 1833) WILLIAM THOMSON

ورث وليم طومسون مزرعة وعمره ثلاثون سنة، وقد أوصى بها عند موته إلى مديري الإعالة مشترطا عليهم العمل معا من اجل إقامة المجتمع التعاوني. وقد عرف عنه صفة الاطلاع، وكان من المتفهمين لكل النظريات الاقتصادية التي ظهرت في عصره، وقد أخذ عن روبرت أوين نظرته الإصلاحية في إقامة مجتمعات اختيارية للعمال. كتب في عام 1824 بحثا عن توزيع الثروة على خير المبادئ التي تحقق السعادة البشرية. كما نشر له سنة 1827 كتابا بعنوان مكافأة عنصر العمل Labor Rewarded أو كيف تضمن للعامل غلة جهده. وفي سنة 1830 نشر إرشادات عملية لسرعة تأسيس المستعمرات بطريقة اقتصادية. كان وليم طومسون يرى انه لا يوجد مجتمع اسعد من ذلك الذي توزع فيه الثروة بين أعضائه بالتساوي، وان مثل هذا المجتمع قد يكون فقيرا، ولكن إذا أراد أن يرتفع بمستوى رفاهيته فان عليه أن يعمل حتى يبلغ الإنتاج أقصى ذروته. وكان رأيه أن العمل هو مصدر الثروة، وأن العمال هم وحدهم العامل الوحيد في الإنتاج، ولذلك يجب أن يعود عليهم كل ما يأتي به الإنتاج من ثروة، بما يترتب على ذلك من رخاء وراحة ورفاهية. كان طومسون يعتقد أن جذور الشر متأصلة في النظام الاقتصادي، وان أسس النظام الاقتصادي الجديد الذي

---

[1] أنظر:- المنيزع والعتر،... مرجع سابق، ص 19.

- الموسوعة الحرة – ويكيبيديا، وليم طومسون، متاح على الرابط: www.ar.wikipedia.org

يطالب به هو أن تتعاون جماعات العمال لمعاونة بعضها بعضا، فإذا استطاعوا ذلك حققوا لأنفسهم كل ما ينتج من جهودهم. بمعنى أنه ينبغي على العمال أن يبذلوا أقصى طاقاتهم من أجل تحقيق أقصى إنتاجية في حدود ما لديهم من موارد، وأن الذي سيحفزهم على ذلك رغبتهم القوية في أن يشعروا بالطمأنينة والأمن. وكان قد سيطر على عقله رغبة ملحة في البحث عن كيفية تحقيق المساواة والأمن وعدالة التوزيع مع استمرار الإنتاج. كان وليم طومسون يرى انه يجب على العمال أن ينتظموا في مجتمعات تعاونية تدار بواسطة أعضاء منتجين من بينهم. وبذلك لا يكون هناك من يستولي على الربح. وإذا استطاعوا أخيرا أن يمتلكوا الأرض ورأس المال الذي هم في حاجة إليه، فلن يكون هناك حينئذ من يقاسمهم في ناتج جهودهم عن طريق الإيجار أو الفائدة. كما وينتج عن ذلك استبعاد البطالة والأنواع الأخرى للضياع الاقتصادي، وذلك عن طريق الموازنة بين العرض والطلب، والتقريب بين المنتجين والمستهلكين. كما يرى طومسون أن هذه المجتمعات التعاونية بين العمال لا تستدعي وجود أموال ضخمة كما يقول روبرت أوين، ولكن طومسون لم يرشدهم إلى الوسيلة العملية التي يستطيعون بها تجميع مثل هذا المبلغ. وكان يرى أن تفكير العمال في إحداث الثورات لا يعود عليهم إلا بالضرر، وان الواجب على العمال المتعاونين أن يطالبوا الحكومة بحماية المنشآت التعاونية. وكان يرى ضرورة إقامة حكومة تمثيلية Representative Government، بمعنى حكومة تمثل المجتمع خير تمثيل، وتدخل في اعتبارها الأعداد الضخمة من النساء في المجتمع، وعلى هذه الحكومة أن تقضي على جميع أنواع الامتيازات

والاستثناءات التي تتمتع بها الطبقات القادرة. وكان يهتم بالدرجة الأولى بضرورة إباحة التعليم لجميع طبقات الشعب، خاصة وأن التعليم كان حكراً على الطبقات القادرة وحدها.

كان وليم طومسون يتميز بين معاصريه بسعة اطلاعه ودراساته. وقد يكون من أسباب ذلك انه عاش مدة في منزل الفيلسوف بنثام J. BENTHAM، ودرس على يده. ومن المعروف أن بنثام هو المع الفلاسفة الإنجليز في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهو رائد المدرسة النفعية Utilitarianism التي كانت الأساس الفلسفي لكثير من النظريات الاقتصادية في عصره، وبخاصة نظريته في المنفعة المتناقصة. وما من شك في أنه درس الآراء الاقتصادية المعاصرة واختلط بأصحابها مثل ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ووالده جيمس ميل. غير أن التأثير الأكبر جاء من وليم جودوين، وروبرت أوين. وقد استقى طومسون مبادئه عن أهداف التنظيم الاجتماعي من بنثام، وهي تقوم على فكرة أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد. وقد اخذ آراءه عن الحكومات من أفكار وليم جودوين William Godwin، وهو من معاصري طومسون، وقد بدأ حياته قسيسا ثم سرعان ما انقلب فوضويا على الدين ومبادئه، وشجعته الثورة الفرنسية على الكتابة في الفلسفة السياسية فلمع ككاتب ناجح رغم المحاولات التي بذلت لإيقاف كتاباته الفوضوية. ويعتبر جودوين أن الحكومة قوة منظمة من فريق الأغنياء لنهب الفقراء. واعتمد في اقتراحاته للإصلاح الاجتماعي على فكرة روبرت أوين في إنشاء وحدات اجتماعية من العمال، ثم إضافة إلى كل هذا إيمانه بنظرية العمل أساس القيمة. يتضح من ذلك أن طومسون لم يكن مجددا في آرائه، وإنما كانت آراؤه مزيجا من عدة فلسفات. وحتى نظرية العمل أساس القيمة

التي كان لها بريق وجاذبية على لسان طومسون لم تكن بالمستحدثة. فقد سبقه بنشرها علماء كثيرون أمثال توماس أكوينا، وجون موك الذي عاش في القرن السابع عشر.

إن ما يثير اهتمام الباحثين في تاريخ التعاون هو أن وليم طومسون استخدم تلك الفلسفات والنظريات التي اقتبسها من غيره في إثارة الحماس لدى الطبقة العاملة، وإفهامها أن لها كيانا اجتماعيا وحقوقا سياسية وأهمية اقتصادية، وذلك عن طريق الدعاية المستمرة التي قام بها من خلال الخطابة والنشر، حيث أوضح للعاملين أن التعاون خير ضمان لحصولهم على ثمرة عملهم وجهدهم، وأنه يحول دون أن ينهب منهم أصحاب الأعمال هذه الثروات. أما السبيل إلى ذلك فهو أن يسعى العمال تدريجيا عن طريق العمل في وحدات جماعية تعاونية إلى الوصول للاكتفاء الذاتي في جميع أنواع الإنتاج، وبذلك تنتفي الحاجة إلى الرأسماليين أو العمال الزراعيين.

لم يكن طومسون من دعاة العنف، كما لم يكن يؤمن بالتغيير الاقتصادي عن طريق العنف. وكان ينادي دوما بان التعاون يجب أن لا يهدم القيم الاقتصادية القديمة، إلا إذا خلق به لها قيمة جديدة. وأن السبيل إلى حرمان الملاك من نفوذهم وملكياتهم هو بناء مجتمع جديد مستقل عن تلك الملكيات. لقد أراد طومسون أن يكون عمليا أكثر من آوين في تقديره لرأس المال اللازم لإقامة تعاونية (مستعمرة). فبينما كان آوين يقدر المال اللازم بحوالي ربع مليون جنيه، كان طومسون يرى أن ستة آلاف جنيه فقط، تكفي لإنشاء المستعمرة، وان من الأفضل الحصول على هذا المبلغ من الفائض المتاح لدى الجمعيات التعاونية بدل استجداء المحسنين وفاعلي الخير. ولكن بالرغم من ضآلة هذا المبلغ الظاهرية،

إلا أنه كان أكبر من أن يتخيل العمال تدبيره من دخولهم الضعيفة، بل إن جميع الآراء الرنانة التي نشرها طومسون كانت من القصور بحيث لم يتبين العمال منها الطريق العملي لتدبير المال اللازم، فوجدوا أن عليهم هم أنفسهم أن يكتشفوا الخطوة الأولى للتكوين الرأسمالي اللازم. من جانب آخر، كان لوليم كنج الفضل في نشر هذا الاكتشاف بين التعاونيين في عصره. وعموما فان من جوانب النقد التي وجهت إلى وليم طومسون، أنه لم يقدر الجهد الذهني حق قدره وان كتاباته كانت تدور حول تقدير العمل اليدوي أو العمل الذي يعتمد على جهد الإنسان العضلي. وهو في حقيقته إن هو إلا عمل مدخر، وإن أثمان السلع في السوق تتحدد بمقدار العمل ورأس المال الذي صرف في إنتاجها.

رواد التعاون في فرنسا

سان سيمون[1] SAINT SIMON (1825 – 1760)

يعتبر الفرنسيون الكونت دي سان سيمون واحداً من بين ثلاثة علماء أسهموا في نشر الفكر الاشتراكي في فرنسا بوجه عام والاشتراكية التعاونية بوجه خاص. ولعل لقبه ككونت يوضح مركزه ومركز عائلته الاجتماعي في المجتمع الفرنسي. لقد نشر سان سيمون العديد من المقالات التي تعبر عن آرائه في الأسلوب الأمثل لتحقيق تكافؤ الفرص، والنهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للغالبية العظمى من المواطنين، وتطوير مفهوم الملكية الفردية بحيث تكون لها وظيفة اجتماعية، والأخذ بالتصنيع بحيث يكون له مضمون

[1] أنظر:- النجفي، حسن (1977). القاموس الاقتصادي، بغداد: مطبعة الإدارة المحلية، العراق، ص 281.
- الموسوعة العربية (1981). سان سيمون،... مرجع سابق.

اشتراكي. ويرى سان سيمون أن أي مجتمع من المجتمعات ليس له إلا هدفان هما الإنتاج والاستهلاك. وكان دائب التفكير في مقومات المجتمع الذي كان يعيش فيه، لعله يهتدي إلى موضع العلة منه ويوفق إلى العلاج، بدل أن يضطر إلى آخر الدواء وهو الكي.

يرى سان سيمون أن دراسات التاريخ تدل على أن هناك فترتين تتناوبان التاريخ البشري بانتظام، هما فترة التماسك الذي يطلق عليه التوازن، وفترة التخلخل الذي يسميه الانحلال. وما دام التاريخ علما، والاجتماع علما، ففي الإمكان إعادة تنظيم المجتمع على أساس علمي راسخ، وعلى قوانين علمية، بدلا من هذا الأساس الفلسفي الميتافيزيقي الذي أرسته الثورة الفرنسية. وبدلا من الأفكار المجردة التي نشرها الفلاسفة العقليون في القرن الثامن عشر عن الطبيعة والإنسان والعلاقات الاجتماعية. كان سان سيمون يقول فليعلم الجميع أن الغاية من كل حكم ومن كل تنظيم اجتماعي إنما هي ترقية أفقر الطبقات وأكثرها عددا عقليا وأخلاقيا وجسمانيا. وكان يؤكد على ضرورة العمل السريع للأخذ بيد الفقراء، وتحسين حالهم لان لهم في مال الأغنياء نصيبا. ويمكن القول بان سان سيمون قد هاجم الملكية بصفتها مصدرا للاضطراب الاقتصادي أكثر منها مصدرا للاستقلال، ذلك أن الملكية تؤدي في نظره إلى عدم توافر رؤوس الأموال لدى المنتجين الحقيقيين، والى ارتفاع ثمن الحصول عليها. لذلك طالب سان سيمون بالتوسع في البنوك وفي الائتمان، ثم طالب أيضا بتدخل الدولة وبإقامة نوع من الاقتصاد الموجه أو المدار. ومعنى ذلك أن سان سيمون وعلى الرغم من احترامه للملكية وعدم مطالبته بإلغائها قد طالب بإعادة تنظيم الثروة تحت رقابة الدولة. وقد كان سان سيمون يعتقد أن الظروف الاقتصادية هي أساس قيام المنظمات السياسية،

بمعنى أنه كان يعطي الاقتصاد الأولوية على السياسة، وأن حكم الأشخاص سيتحول في المستقبل إلى إدارة الأشياء. وكان ينادي بضرورة قيام مجتمع مخطط يقوده العلم والصناعة، فقد كان يثق في العلم وفي تقدمه المستمر. ووجد سان سيمون أن على العلم والصناعة أن يعيدا وحدة الأفكار الدينية التي فقدت منذ عهد الإصلاح، وأن يقيما المسيحية الجديدة. ويرى سان سيمون أن المجتمع عبارة عن هرم متدرج من ثلاث مستويات، حيث يقف في قمة هذا الهرم العلماء، وفي وسطه الملاك، وفي قاعدته يقف من لا يملكون شيئا. ومن اجل تخطيط المجتمع وتنظيمه على أساس علمي، اقترح سيمون إنشاء مجلس يكون بمثابة الرأس المفكر لجسد المجتمع. واقترح أن يكون قوام المجلس ثلاثة علماء من كل اختصاص من الرياضيات، الطبيعة، الكيمياء، وظائف الأعضاء، الأدب، الرسم، والموسيقى. فالعلم عند سان سيمون لم يكن ذا معنى ضيق، ولكنه يرادف المعرفة الإنسانية، والنشاط الروحي والفكري، ومهمة هذا المجلس هي التفرغ للاكتشاف والاختراع والابتكار في كل علم وفن.

شارل فوريه[1] CHARLES FAURE (1772 – 1837)

ولد في مدينة بيزانسون في شرق فرنسا، وكان ابناً لأحد التجار، وكان الوالد يهتم اهتماماً كبيراً بتعليم ابنه، كما كان يستهدف في نفس الوقت أن يحل ابنه محله في تجارته، غير أن الظروف لم تسعفه في التجارة، الأمر الذي دفع الابن حينما بلغ رشده إلى العمل ككاتب في أحد المحلات التجارية. لقد شاهد شارل فورييه أثناء عمله أصحاب العمل

---

[1] أنظر:- البيلاوي،... مرجع سابق، ص 84.

- النجفي،... مرجع سابق، ص 133.

-Lawal & Noun,… Op. Cit., p. 7.

يضاربون على الأسعار حتى وان كان ذلك على حساب قوت الشعب. ومن مظاهر ذلك أنهم كانوا مثلا يخزنون الأرز ويخفونه في أماكن غير مناسبة، الأمر الذي يؤدي إلى تلفه وعدم صلاحيته، ثم يتخذون من ذلك سبباً في إلقائه في مياه البحر بميناء مرسيليا، وبذلك يتحكمون في السوق، وتأخذ الأسعار طريقها للارتفاع.

لقد لمس شارل فورييه آثار الثورة الصناعية عن قرب حينما كان مقيماً في مدينة ليون التي تعتبر من المراكز الهامة لصناعة النسيج. واطلع على ألوان الاستغلال التي كان يخضع لها العمال من دعاة الرأسمالية الصناعية. هذا فضلاً عن مساوئ نظام الحكم القائم على المنافسة الحرة، وما ترتب عليه من غش تجاري، ومنافسة صناعية كان وقودها استهلاك العمال بحيث كان جهدهم وعرقهم ودمهم هو أرخص العناصر التي تدخل في تكلفة الإنتاج. وهذا الجهد والعرق هو الذي يعود على أصحاب الأعمال بمزيد من الثراء، وبذلك يزدادون ثراء على ثرائهم، بينما يزداد العمال فقرا على فقرهم. كل هذا شاهده شارل فورييه، وشاهد معه أيضا انحدار القيم والأخلاق والانحراف في المعاملات، بحيث شعر أن هناك إلحاحا داخلياً يضغط عليه بضرورة أن يفعل شيئا من اجل تصحيح الأوضاع. لذلك فكر في أن يشرع قلمه لينشر على الناس فلسفته جديدة، هذه الفلسفة التي تقوم على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، بدلا من النظام الذي يطلق على نفسه الحرية الاقتصادية والاجتماعية، بينما هو في حقيقة الأمر حرية الفئات القادرة على استغلال الفئات غير القادرة. وكان يرى أنه حتى الثورة الفرنسية لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بالمفهوم الحقيقي للحرية والإخاء والمساواة. ذلك أن الثورة الفرنسية قد أحلت الطبقة البرجوازية محل الطبقة

الأرستقراطية في السلطة دون أن تحقق آمال الشعب في العدالة الاجتماعية. وكان في رأيه أن الملكية الخاصة ينبغي أن تظل مصونة، كما ينبغي دراسة المشكلة الاجتماعية بحيث يتم التوصل إلى أساس عادل لحل مشكلة توزيع الثروة. من هنا كان تفكيره في إقامة مجتمعات تعاونية يتم التخطيط لها، بحيث تنتفي مع هذا التخطيط المساوئ الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة وقتئذ. لقد اعتقد فوريه أن الفقر الذي تولد عن الوفرة في المجتمع البرجوازي يرجع إلى تطور الصناعة، لذلك نادى ببعثرة المصانع بين المزارع، حيث يتمكن العمال من التمتع بمناظر الريف ويخصصون أكثر وقتهم للزراعة، بينما لا يجب أن تأخذ الصناعة أكثر من ربع وقت الإنسان. إن المجتمعات التعاونية أو الكتائب كما أطلق عليها، عبارة عن مجتمعات مثالية محلية صغيرة تقوم فيها الحياة على أساس جماعي تتلاءم مع نزعات الإنسان وميوله الطبيعية ويكون فيها العمل جذابا وممتعا، على أن تضم الواحدة منها ما بين 1600– 2000 شخص يملكون جميع أدوات إنتاجهم، ويؤدون جميع الوظائف الاجتماعية بالتناوب كالزراعية والصناعية والخدمية، لغرض تفادي المبالغة في التخصص ويحل العمل الشريك محل العمل الأجير. وكان يرى أن هذه المجتمعات أو الكتائب يجب أن تقوم على أساس مبدأ الاكتفاء الذاتي، كما أنها ينبغي أن تعتمد على رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار الخاص. أما فيما يتعلق بالأجور فانه كان يرى ضرورة تعاون رأس المال والعمل على الإنتاج، والفائض الذي يتم تحقيقه لابد من توزيعه كما يلي : يعطي أولا لكل إنسان يعمل حد أدنى لنفقات المعيشة، والباقي بعد ذلك يوزع على مجموع العاملين على أساس 12/5 للعمل، و 12/4

لرأس المال، و12/3 للإدارة. وهكذا فالعضو يكون عاملا ورأسماليا ومستهلكا في وقت واحد، وتزول بالتالي المصالح المتنافرة لهذه الفئات الثلاث بعد اتحادها في شخصية واحدة.

لقد احتل شارل فوريه في الفكر التعاوني الفرنسي المكانة نفسها التي احتلها روبرت أوين في الفكر التعاوني الإنجليزي. لذلك فلا عجب أن اعتبرته المراجع العلمية التعاونية داخل وخارج فرنسا احد ثلاثة علماء فرنسيين أسهموا في نشأة الاشتراكية التعاونية مع سان سيمون ولوي بلان. لقد انتظر شارل فوريه زمنا طويلا كي يأتي الأعضاء ورأس المال اللازم للبدء بإنشاء هذه الكتائب أو المجتمعات التعاونية ولكن دون جدوى، حيث وافاه الأجل في عام 1837، وقد نقل أتباعه الفكرة لتطبيقها في الولايات المتحدة، ولكن هذه التجارب فشلت جميعها.

لوي بلان[1] (1811 – 1882) LOUIS BLANC

ولد في مدريد، ولم يكن على وفاق مع أسرته، الأمر الذي دعاه إلى الاستقلال المبكر والاعتماد على نفسه في تدبير أمور معاشه، واختيار الطريق الذي يسلكه لتحقيق مستقبله، فاختار لنفسه طريق الصحافة. وقد أصدر في عام 1839 مجلة التقدم التي تمكن عن طريقها أن ينشر الكثير من الآراء التي كان يعتقد بها. وكان شأنه فيما يتعلق بهذه الآراء شأن زملائه التعاونيين. فقد كان يؤمن أن النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم على الحرية الاقتصادية نظام فاسد. لأنه نظام تتردد فيه على ألسنة المستويات القادرة كلمة الحرية، ونظام

---

[1] أنظر:- البيلاوي،... مرجع سابق، ص 87.
- النجفي،... مرجع سابق، ص 193.

الحرية، بينما المعنى الحقيقي لمفهوم لفظ الحرية لم يكن سائداً، لان الحرية السائدة كانت حرية الفئات القادرة والطبقات الحاكمة، أما الغالبية العظمى من المواطنين سواء أكانت عمالاً أو فلاحين أو طبقات محدودة الدخل كانت تعيش في ظل الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص. وأن هذه الفئات تعيش مقهورة نتيجة لعدم رعاية الدولة لها أو تدخل الدولة لتنظيم وإصلاح شؤون هذه الفئات العاملة، ومن هنا كانت دعوته الدائبة والمستمرة عن ضرورة تنظيم العمل. لقد نشر لوي بلان العديد من المقالات في هذا الموضوع، ثم جمع هذه المقالات وأصدرها في عام 1841 في كتاب أطلق عليه (تنظيم العمل)، الذي يعتبر أهم مؤلفات لوي بلان. فقد احتوى معظم أفكاره التي كانت تنتشر بين الأوساط العمالية وغيرها. وقد حدث الكثير من النقاش والجدل حول مضمون هذه الأفكار، ولذلك أعيد طبع هذا الكتاب تسع مرات نتيجة للإقبال المتزايد من الناس على اقتنائه، وعلى وجه الخصوص الطبقة العاملة التي كانت تعتبره اقرب المفكرين الفرنسيين في ذلك الوقت فهما لحقيقة أوضاعها.

لقد أوضح بلان أن المنافسة هي الشرط الأساسي في النظام الرأسمالي، وهي سبب شقاء الناس، وتسابق البرجوازيين على الربح. فالمنافسة تدفع لاستخدام وسائل إنتاج أفضل لتحل محل العمال، فيتناقص عدد الرأسماليين، وينشا الاحتكار، ويتحول عدد متزايد من المنتجين بعد الإفلاس إلى عمال يبحثون عن العمل المأجور. وجدير بالإشارة هنا، أن لوي بلان يعتقد أن الثورة الصناعية أضافت إلى آلآم العمال وبؤسهم آلاماً جديدة. وأن الرأسمالية الصناعية قد نبت ثراؤها على حساب عرق العمال وجهدهم، وأنه ينبغي العمل على وقف هذا الاستغلال وتحقيق المفهوم الحقيقي للدولة. وذلك لأنه عندما تمارس العدالة بمفهومها الحقيقي فإن الجميع سينعمون بثمراتها، بينما إذا انتهكت الحقوق فان الجميع سيعانون من

سيئاتها. ومن رأي لوي بلان أن تحقيق العدالة يتطلب ضرورة إقامة ما اسماه (الورش الاجتماعية) في إطار من حق العمل، الذي ينبغي أن يكون حقا للعمال وذلك لان المواطنين جميعا لن ينعموا بالمفهوم الحقيقي للحرية إذا كان البعض منهم يملك، والبعض الآخر لا يملك. وبذلك يكون واقعا تحت رحمته وخاضعا لسلطانه. ومن هذا المنطق كان يرى أن لا وجود للحرية، حيث يكون الإنسان مجردا من ملكية أدوات الإنتاج. وكان يرى انه إذا تحقق مفهوم ملكية أدوات الإنتاج للعمال، فان ذلك سيكون حافزا لهم على مزيد من تحسين الإنتاج، خاصة وانه يدعو إلى إشراكهم بنصيب في الأرباح، وبذلك تدخل الورش الاجتماعية في منافسة القطاع الخاص. ويرى لوي بلان أن هذه الورش ستتغلب على القطاع الخاص، وبذلك يتحقق لها السيادة في الأسواق، وهذا بدوره سيدفع الأغنياء إلى أن يستثمروا أموالهم فيها لكي يحصلوا لأنفسهم على عائد استثمار أفضل. وفي ضوء هذا المنطق يعتقد لوي بلان أن رأس المال سيصبح أجيرا بدلا من سيادته وسيطرته السابقة. إن نظرة لوي بلان الإنسانية لم تكن تخلو من الخيالية، حيث انه تصور أن نجاح الورش الاجتماعية سيغري الرأسماليين بوضع أموالهم فيها. وهو في ذلك ينسى أو يكاد يتناسى الرواسب الطبقية والمشاعر النفسية التي تعتمر في أذهان وقلوب هذه الفئات، بحيث لا يسهل عليها أن تتنازل طائعة مختارة عن الكثير من حقوقها. ومما يدل على خياليته أنه طالب أيضاً بمبدأ الأجور المتساوية، معتقداً أن العمال سيرحّبون بذلك في نطاق (مبدأ المساواة)، ثم وجد عمليا أن ذلك من ضروب الخيال والمستحيلات، فالذي يعمل عملا شاقا يجب أن يحصل على نصيب عادل في الأجور مقارنة مع من يعمل عملا خفيفا، ولذلك نادى بان (لكل حسب حاجته ولكل حسب قدرته). والسبب الذي من أجله نادى لوي بلان بهذا الرأي هو انه يعتقد أن المجتمع إن هو إلا أسرة كبيرة، لذلك ينبغي رعاية الأطفال والمساكين والمرضى

والعجزة... وغيرهم. وكان من رأيه أن تقوم الدولة ببناء مشاغل جماعية للعمال تديرها إلى فترة محددة بنفسها، ثم تتركها إلى إدارة العمال. واقترح أن يقسم العائد منها إلى ثلاثة أقسام: الأول يأخذه العمال، والثاني للعاجزين، والثالث لتجديد المعدات الرأسمالية. أما المنشآت التجارية فرأى أنها ستتحد وستدخل تدريجياً نظام المنافسة القائم.

هذه الأفكار السابقة على ما يبدو كانت النواة الأولى للفكر التعاوني في فرنسا. ولاشك أن مثل هذه الأفكار الاشتراكية كانت تجد في ذاك الجو السياسي المكفهر قبولا وترحيبا من عامة الناس، لأنه تخيل فيها وسيلة لإنشاء مجتمع على أساس تعاون إنتاجي يأخذ تمويله من الحكومة، ثم يسيطر تدريجيا على الصناعة، وهذا هو غاية ما تتمناه الطبقة العاملة. وقد عارض بلان توزيع الأرض على الفلاحين لان ذلك يؤمن المساواة ليوم واحد فقط، ثم يعود التمايز بينهم بعد ذلك بفعل علاقات السوق الرأسمالية. وتعد اشتراكية لوي بلان نموذجا عن الاشتراكية البرجوازية الصغيرة.

رواد التعاون في ألمانيا

شارل جيد[1] CHARLES GIDE (1847 – 1932)

أسس شارل جيد المدرسة الألمانية عام 1885، والتي تمثل احد الاتجاهات الإصلاحية في الحركة التعاونية، وابرز ممثلي النظرية الاشتراكية التعاونية. كان شارل جيد يعتقد بإمكانية تحويل الرأسمالية بواسطة التعاون الاستهلاكي أيضا، وبطريقة سلمية إلى اشتراكية سميت الاشتراكية الاستهلاكية. وقد دعا أنصار جيد إلى إقامة الجمهورية التعاونية.

---

[1] أنظر:- أبو الخير (1986)... مرجع سابق، ص 141.

- الموسوعة الحرة – ويكيبيديا، شارل جيد، متاح على الرابط: www.ar.wikipedia.org

أما التعاون الاستهلاكي فهو برأي هذه المدرسة، القوة الأساسية في تحويل الرأسمالية إلى الاشتراكية، لان جميع الناس بغض النظر عن وضعهم الطبقي يملكون خاصية مشتركة هي الطاقة الاستهلاكية، ولذا فهم جميعاً ذوو مصلحة واحدة في الانضمام إلى التعاونيات الاستهلاكية. فإذا ما سيطرت هذه التعاونيات على التجارة كلها، تبدأ بشراء المشروعات الصناعية، ثم الأراضي الزراعية لتقيم عليها استثمارات جماعية، حتى يسيطر التعاون على النشاط الإنتاجي كاملا، فتسلم الرأسمالية مكانها طائعة لنظام جديد هو النظام التعاوني، وبدون حاجة لاستيلاء الطبقة العاملة على السلطة ومصادرة الملكيات الرأسمالية. وهكذا يتحول العالم إلى جمهورية تعاونية واحدة.

فريدريك رايفايزن[1] (1848 – 1888) FRIEDRICH RIVIZEN

بنى رايفايزن فلسفته على أن "الفرد مسؤول عن الجماعة والجماعة مسؤولة عن الفرد". واعتمد على طريق الإقراض لتحقيق الأهداف الإنتاجية، حيث بدأ في منتصف القرن التاسع عشر بوحدات صغيرة في المناطق الريفية، فكان يقرض الأشخاص مبالغ صغيرة بصفة شخصية. وفي عام 1846 عمل رايفايزن بجهد كبير في أرض سهلية قليل الإنتاج، كانت تعيش فيها ماشية أصابها الضعف والهزل من سوء التغذية. وكان الفلاحون يعيشون تحت رحمة المرابين، فمنازلهم مرهونة، وماشيتهم في قبضة المقرضين، لا يكادون يجدون الغذاء والكساء والسكن المناسب. وقد تأكد لرايفايزن أن السبب الرئيسي في المعيشة البائسة التي

---

[1] أنظر:- أبو الخير (د.ت.). تنظيم وإدارة النشاط التعاوني،... مرجع سابق، ص 559.
-Lawal & Noun,… Op. Cit., p. 8.

يعيشها الفلاحون، إنما ترجع أساساً إلى وقوعهم في براثن المرابين، وبذلك أصبحت حياتهم همّاً في الليل، وذلاً في النهار. وقد انشأ رايفايزن جمعية لإنقاذ هؤلاء الفلاحين. وكان عدد الأعضاء حوالي 60 عضوا اتفقوا على أن يكونوا ضامنين لكل ديون الجمعية في نطاق المسؤولية غير المحدودة. وقامت هذه الجمعية بشراء الماشية، ثم سلمتها للفلاحين الذين تعهدوا بسداد ثمنها على أقساط خلال فترة مدتها خمس سنوات. وقد أسهمت هذه الجهود في تحسين حال ماشية الفلاحين وأضافت الدخل الذي يعود عليهم من تربية مواشيهم، وبالتالي تحسنت شؤون الفلاحين الاجتماعية. وقد أسس رايفايزن أول جمعية للتسليف الزراعي التعاوني في عام 1854 هدفها تيسير الأموال لصغار المزارعين.

فرديناند لاسال[1] FERDINAND LA SALLE (1825 – 1864)

مثل لاسال الاشتراكية البرجوازية الصغيرة في ألمانيا، إذ طرح برنامجا لإنشاء جمعيات إنتاجية للعمال تستعين بقروض من الدولة. وأكد لاسال بان هذه الجمعيات الإنتاجية ستساعد في إحلال الملكية الاجتماعية (التعاونية) محل الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج دون الحاجة إلى ثورة اشتراكية، أو مصادرة ملكية الرأسماليين. وقد اعتبر لاسال الدولة منظمة فوق طبقية. وجدير بالإشارة هنا، أن الحركة التعاونية في ألمانيا ظلت تتعثر مدة من الزمن تحت ضغط أفكار فرديناند لاسال زعيم الاشتراكية الألمانية. فقد كرّس حياته لخدمة قضية العمال، وعمل على تكوين جبهة سياسية قوية منهم عندما تولى بسمارك رئاسة الحكومة.

---

[1] أنظر:-

- The Free Dictionary, Ferdinand Lassalle, available at: encyclopedia2.thefreedictionary.com
- Spartacus Educational, Ferdinand Lassalle, available at: www.spartacus-educational.com

وكان يرى أن كل محاولة لخفض تكاليف المعيشة، إنما هي بمثابة عائق يصرف العمال عن الكفاح من اجل تحسين مستوى الأجور، وهي كذلك من عوامل إبطاء الحركة الاشتراكية. لقد آمن فرديناند لاسال بالجمعيات التعاونية العمالية الحرفية، ولم يؤمن بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية. وازداد إيمانه بالعلاقة بين التعاونيين والدولة، بحيث يقع عليهم عبأ جميع الأموال وبذل الجهود لتنفيذ مشروعهم، بينما تقوم الدولة بمساعدة الجمعيات لبعث روح المبادأة والاستمرارية فيها، مع بقائها معتمدة على نفسها.

تجارب بعض الرواد الأوائل للتعاون

تجربة روبرت أوين في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية

انطلق أوين من أن سلوك الإنسان هو نتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به، وانه بإصلاح هذه الظروف فقط يمكنه تحسين أخلاق هذا الإنسان وسلوكه تجاه مجتمعه. وقد باشر عملية الإصلاح في معمله، وقال أوين عن هذه التجربة (كان عليّ أن أبدا تجربة عظيمة... أن اثبت بالواقع هل تحرير الإنسان من الشر بواسطة إبدال الظروف السيئة بأخرى حسنة وتحويله إلى وجود خيّر؟... أم ماذا؟).

لقد أغلق أوين جميع حانات الخمر وحولها إلى متاجر تبيع المواد الاستهلاكية بسعر التكلفة، واعتنى بالنظافة في المساكن والطرقات، وامتنع عن تشغيل الأطفال دون العاشرة، ووفر للنساء فرصة العناية بالأطفال والبيوت، وخفض ساعات العمل من 17 ساعة إلى 10 ساعات ونصف يوميا مع زيادة الأجر، وافتتح مدرسة ليلية للعمال ونهارية للأطفال، وألغى الغرامات وحسميات الأجور، واستمر خلال أزمة 1804 بدفع الأجور للعمال. وكانت

النتيجة كما يقدمها أوين بنفسه عام 1828 حيث قال (لقد قضيت 29 عاما دون اللجوء إلى القضاء، لان عمالنا لم يرتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون، وقد امتنع عمالنا عن شرب الخمور، وخفضّنا ساعات العمل، وأنشأنا مدارس ليلية للعمال ونهارية لأولادهم، وأدخلنا تحسينات كبيرة على مساكن العمال، وبعد أن دفعنا أجوراً جيدة وفائدة على رأس المال، ربح معملنا 300 ألف جنيه). لقد أفزعت هذه الإجراءات في بداية الأمر شركاء أوين الذين اعتبروه (محسنا معتوها)، ثم ما لبث عندما ازدادت الأرباح أن أثارت إعجابهم. وقد نشر عام 1813 كتابا ضمنه تجربته ودعا فيه أرباب العمل للأخذ بالإصلاحات التي حققها، ولكن دعوته لم تلق أي صدى يذكر، فاتجه إلى الحكومات لكنه لم يستطع سوى استصدار قانون في عام 1819 يحدد السن الأدنى للعمل بتسع سنوات.

عندما يئس أوين من جدوى التوجه إلى الرأسماليين أو إلى الدولة، قرر العمل بنفسه على إنشاء المجتمعات التعاونية على شكل مشاعات تقوم على أساس الملكية الجماعية والاكتفاء الذاتي، من خلال العمل المشترك والتوزيع المتساوي للناتج، وتندمج في هذه المجمعات التعاونية الزراعة بالصناعة. وقد تقدم بهذه المقترحات إلى اللجنة البرلمانية التي شكلت عام 1817 لتحسين أوضاع العمال الصناعيين والزراعيين. لكن أعضاء اللجنة عملوا على محاربة أوين، وهذا ما جعله يتوجه مباشرة إلى الناس. ترك أوين إدارة المصنع وأقام مزرعة تعاونية قرب جلاسكو، لكنها لم تستمر أكثر من سنتين. انتقل بعدها روبرت أوين إلى أمريكا لشراء مزرعة كبيرة في ولاية إنديانا الشمالية، اعتقاداً منه أن فرص النجاح في العالم الجديد ستكون أكبر بسبب خلو البيئة هناك من سخافات العالم القديم. وقد لبى دعوة أوين

لتأسيس المزرعة التعاونية التي أطلق عليها (نيوهارموني New harmony) حوالي ألف شخص من مختلف أنحاء العالم. وقام أوين بتعيين لجنة مؤقتة للإدارة حتى يتم انتخاب لجنة دائمة من قبلهم، وأعلن أوين على الأعضاء حق كل عضو في الطعام والملبس والمسكن بصورة متساوية، وحقه كذلك في قطعة ارض متساوية. وكانت التعاونية تدار من قبل مجلس يضم جميع السكان (جمعية عمومية) تنتخب من بينها لجنة تنفيذية (مجلس إدارة). وقد وضع أوين كل ثروته في هذه المزرعة التعاونية لكنه أضاعها، وفشلت تجربته. وكان أول أسباب هذا الفشل هو الاعتقاد المثالي بإمكانية إصلاح المجتمع كله انطلاقا من ضرب المثل والقدوة والبدء بإصلاح الأخلاق والسلوك، وإصلاح عملية التبادل بإلغاء الربح، واستخدام أذونات العمل بدلاً من النقود في التداول، وغير ذلك. لكن الواقع اثبت أن البيئة المحيطة من نظام اجتماعي واقتصادي ومستوى ثقافي للأعضاء، والرغبة في العيش بدون عمل التي يحملونها من بيئتهم السابقة، وعدم توافر التمويل الكافي لتوفير ظروف جيدة للعمل والمعيشة، وغياب التقاليد الديمقراطية، كل ذلك كان كافيا للحكم على تجربة أوين بالفشل. إن هذا الفشل لم يكن وصمة لأوين وأفكاره، بل إشارة إلى وجوب البحث عن الطريق الصحيح لإزالة الرأسمالية وبناء الاشتراكية وفق الفلسفة التعاونية.

وفي عام 1830 كان وليم كنج قد أعلن بان 300 جمعية تعاونية قد أنشئت بفضل تأثير مجلة (التعاوني) التي كانت تنشر أفكار روبرت أوين. وقد ترافق هذا الانتشار مع نهوض الحركة النقابية العمالية. وفي نفس العام انعقد المؤتمر التعاوني في بريطانيا، وتم تأسيس الشركة التعاونية للبيع بالجملة. إلا أن هذه الحركة ما لبثت أن اضمحلت وتدهورت مع هبوط الحركة

العمالية، رغم استمرار النشاط الثقافي لروبرت أوين وأتباعه. واقتصر نشاط منظمات أوين على الثقافة والدعاية للتعاون، وبلغ عدد فروع هذه المنظمات 62 فرعا عام 1840، وكان يستمع إلى محاضراتها كل يوم أحد حوالي خمسون ألف شخص. وكان الفرع رقم 24 من فروع منظمة روبرت أوين الذي تشكل عام 1837 في بلدة روتشديل نشيطا جدا. وكان يقيم محاضرات مستمرة من قبل أوين نفسه، ومن قبل أتباعه. وفي عام 1844 أسس الفرع جمعية رواد العدل في روتشديل The Rochdale Society of Equitable Pioneers التي تعد بداية الحركة التعاونية الحديثة. كان عدد الأعضاء المؤسسين لهذه الجمعية 28 نساجاً منهم 16 عضواً كانوا من أعضاء فرع المنظمة الأوينية نسبة إلى أوين. وهكذا لا يمكن عزل انتشار الحركة التعاونية ونهوضها لاحقا عن هذا النشاط الفكري الواسع الذي قام به أوين وأتباعه.

تجربة لوي بلان في فرنسا

اعتقد لوي بلان بإمكانية إلغاء آخر شكل من إشكال العبودية وهو العمل المأجور في الرأسمالية، بمساعدة الدولة البرجوازية وبواسطة تقديمها القروض للجمعيات الإنتاجية التعاونية، وإشرافها على إدارة هذه الجمعيات في البداية ثم التخلي عن هذه المهمة لإدارة منتخبة من الجمعية نفسها. إن نجاح هذه التعاونيات سوف يجذب، حسب تصور بلان آنذاك، الرأسماليين للانضمام إليها طوعا، حيث تدفع لهم فوائد على رؤوس أموالهم. لقد كان سان سيمون أول من فكر بإنشاء تعاونيات إنتاجية عمالية، ونبه العمال إليها. ووجه النداءات إلى الرأسماليين لتقديم المال اللازم لإنشائها، لكن أحدا لم يتقدم بشيء. ثم جاء بوشيه ووضع مبادئ لإنشاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية للعمال، وأسس عام 1831 جمعية

نجارين تقوم على مبادئ الأجر المتساوي حسب المتبع في المهنة، وخصم 20% من صافي الأرباح كاحتياطي، ولكل عضو صوت واحد. وظهرت في باريس في الفترة بين 1831 – 1834 أربع جمعيات من هذا النوع فقط. لكن بعد أن أدرك لوي بلان أهمية التمويل، وضع قواعد أخرى للجمعيات الإنتاجية العمالية تعتمد على التدخل الحكومي بالمساعدة المالية. وقد توصل عند وجوده في الوزارة إلى إقناع الحكومة بتسهيل حصول هذه الجمعيات على بعض المنح. وفعلا في عام 1848 منحت الحكومة ثلاثة ملايين فرنك لمساعدة حوالي 400 جمعية إنتاجية عمالية. لكن الاعتماد على الدولة يحمل معه مخاطر انهيار الحركة التعاونية مع تغيير موقف الدولة تجاهها سلبا. ففي عام 1851 حلت بفرنسا أزمة سياسية إثر انقلاب كانون الأول (ديسمبر) الذي جاء بالإمبراطورية الثانية، التي كانت على عكس الجمهورية الثانية، معادية للتعاون والديمقراطية. فانهارت الحركة التعاونية التي لم يكن عمرها قد تجاوز عشر سنوات. ولم يبق في عام 1856 إلا تسع جمعيات على قيد الحياة. ومضى وقت طويل حتى عادت هذه الحركة إلى الانتشار في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر. وعلى المنوال نفسه ظهرت في ألمانيا حركة مشابهة لتأسيس التعاونيات الإنتاجية العمالية بتأثير من فرديناند لاسال، اعتماداً على دعم الدولة البرجوازية، وبدعوى إصلاح الرأسمالية، وبهدف إبعاد العمال عن النضال من أجل تغيير النظام الرأسمالي. ولم تحقق هذه الحركة أكثر مما حققته تعاونيات لوي بلان الإنتاجية في فرنسا.

تجربة جمعية أمبيليكا في اليونان

ترجع احدث الدراسات بالفكر التعاوني وتجاربه إلى اليونان. وتؤيد الدراسات هذه الحقيقة عن طريق نشر القوانين النظامية لجمعية أمبيليكا التي سجلت في اليونان عام 1780، ثم محاولة عقد مقارنة بين القوانين النظامية لهذه الجمعية، وجمعية روتشديل في إنجلترا التي تحظى بأكبر قدر من الذيوع والانتشار للأسس الفكرية والتنظيمية السليمة التي قامت عليها وتطورها الناجح. إن جمعية أمبيليكا هذه يطلقون عليها اسم جمعية أمبيليكا للتضامن والإخوة. ومنطقتها قرب مدينة اولمبيس، واسم هذه الجمعية باليونانية يعني (حقل الكرم الصغير). وتوضح الدراسات المنشورة بان السبب في إنشاء هذه الجمعية إنما يرجع إلى رغبة الناس في أن تتعاون في العمل معا من اجل التغلب على الالتزام الذي كان يقع على السكان فيما يتعلق بدفع الضرائب للحكومة العثمانية، والرغبة في أن يتحمل كل فرد نصيبه العادل من أعباء هذه الضرائب.

تتميز قرية أمبيليكا بأنها كانت تتمتع بقدر من الحرية السياسية، وأن سكانها لم يسمح لهم بالانخراط في سلك الجندية، وأن الحكومة العثمانية لم يكن لها ممثل أو مندوب في هذه القرية. وكان على السكان (من غير الخدام) الذين بلغوا السن القانونية أن ينتخبوا فيما بينهم لجنة أو مجلس للإدارة، ويتولى هذا المجلس إدارة الدخل الذي يأتي من مختلف الوحدات الإدارية، ومن الأراضي والمراعي، وكذلك ممتلكات الكنيسة. وتقوم اللجنة الإدارية بتخصيص جانب من الدخل لشؤون الطرق وصيانتها، وإقامة المستشفيات، والأعمال الخيرية. ويرأس هذه اللجنة أكبر الأعضاء سناً. وكان يقوم المفتشون المعنيون من قبل الأعضاء بوظيفة جباية

الضرائب المستحقة للحكومة العثمانية من كل فرد طبقا لإمكانياته وممتلكاته. وقد لمس المواطنون فارقاً كبيراً بين آثار الجهد الجماعي والجهد الفردي. إذ تبينوا أنهم مع الجهد الفردي والضرائب المستحقة لم يعد ممكنا للفرد أن تتحسن أموره الاقتصادية أو الاجتماعية. أما مع الجهد الجماعي فقد أمكن التغلب على كثير من المشكلات، الأمر الذي دفعهم إلى تحقيق مزيد من التعاون، وجعلهم يتضامنون سويا في مختلف أوجه النشاط الذي يزاولونه. وقد دفعهم إلى ذلك ما يأتي :

1. إن الاقتصاد الذي كان قائما في قريتهم هو اقتصاد وحيد الغلة، إذ يعتمد أساسا على محصول واحد هو محصول القطن بدءاً من الإنتاج وحتى التسويق.

2. تزايد عدد السكان، فقد توقعوا أن يصل عددهم إلى ما يقرب من 600 نسمة مع مطلع القرن التاسع عشر، وهذا يعني زيادة كبيرة وقتئذ، الأمر الذي تطلب القدرة على خلق فرص عمل للعاملين خارج الزراعة عن طريق نشر الصناعات الحرفية، والمبادلات التجارية، خاصة وان التصنيع في منطقة البلقان كان ما يزال في بدايته.

3. المنافسة التي كانت وقتئذ، حيث كان هناك مناطق أخرى تقوم بزراعة محصول القطن وتسويقه.

4. الرغبة في إقامة حياة سياسية واجتماعية تستند إلى أسس أخلاقية وروحية ودينية في إطار من العون المتبادل عن طريق تحقيق النهضة التعليمية، وإشعار صغار الحرفيين بمدى ما يقع عليهم من استغلال من كبار التجار.

ويتفق الباحثون على أنه لا يوجد تاريخ محدد يمكن الاطمئنان إلى تحديده باعتباره تاريخ إنشاء هذه الجمعية، ويرون انه إذا كان القانون النظامي قد سجل في عام 1780، فان هناك من الشواهد ما يدل على أن هذه الجمعية قد بدأ التفكير في الإعداد لها قبل ذلك بفترة ليست قصيرة. وهم يعتقدون أن هذه الجمعية أنشئت فيما بين عامي 1774–1779. كما يرى الباحثون أن هذه الجمعية لم تهتم بتشجيع الادخار والإقراض، لكنها استطاعت أن تصدر ثلاثة ملايين بالة قطن سنويا. ووصل رأسمال الجمعية عام 1810 إلى 20 مليون قرش تركي. كما يقدر الباحثون أيضا أن الجانب الاجتماعي كان على قدر كبير من الأهمية، بل أن النشاط الاقتصادي أساسا كان يهدف إلى تحقيق التقدم الاجتماعي، ويضربون مثلا على ذلك بالنشاط التعليمي الذي ساعد في إنشاء الكثير من المشروعات لصالح العمال، هذا فضلا عن بناء العديد من المساكن المريحة. وأن التعليم والنشاط الاقتصادي والخدمات إذا قورنت مع النشاط القائم في غيرها من المدن والقرى من نفس الحجم لتفوقت المنطقة التي تقع فيها الجمعية على ما عداها من المدن أو القرى المتماثلة. إن الدراسات التي نشرت توضح أن أعضاء هذه الجمعية من الذين أتيحت لهم فرص السفر إلى الخارج، وتعلموا اللغات الأجنبية، وكانت ترد لهم الصحف من الخارج بصورة منتظمة، كما هو الشأن مثلا مع الصحف التي كانت ترد لهم من ألمانيا. وكانت توجد المسارح التي تعرض القصص الكلاسيكية، وكذلك مدارس الدراسات العليا التي يأتي إليها صفوة الأساتذة المعروفين وقتئذ ليحاضروا فيها. كما توضح الدراسات وجود مكتبة عامة تضم كتباً ومطبوعات من مختلف فروع العلوم وعلى رأسها الكتب العلمية والفنية، وأكثر من ذلك كله، فان المواطنين في

منطقة أمبيليكا تبرعوا بأموال نشر القواميس باللغة اليونانية. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة عند دراسة التطبيقات العملية لهذه الجمعية، أنها اعتبرت رأس المال ذا وظيفة اجتماعية، وان استخدامات رأس المال ينبغي أن تخضع للرقابة الصارمة، حتى لا ينحرف رأس المال عن وظيفته الاجتماعية. ويلاحظ أيضا أن هذه الجمعية وضعت لنفسها شعاراً جميلاً، وحرصت على أن تضعه موضع التنفيذ وهو: العمل للجميع والجميع ينبغي أن يعملوا Work for all and all at work .

الباب الثاني

فلسفة التعاون

الفصل السابع

تعريف وأهمية التعاون

- تمهيد.
- تعريف التعاون.
- الجمعية التعاونية.
- مفاهيم التعاون.
- أهمية التعاون.
- الهوية التعاونية.
- الشعار التعاوني.
- العلاقة بين العضو والجمعية التعاونية.
- القيم التعاونية.
- أسس تصنيف الجمعيات التعاونية.

تمهيد

انتشرت الحركة التعاونية في أكثر من 155 دولة في العالم، وبذلك فقد احتلت مكانة متميزة في النشاط الاقتصادي العالمي. فالتعاون هو السبيل الوحيد لتجديد المجتمع كما يجمع على ذلك الكثير من علماء الاقتصاد والإدارة والاجتماع وغيرهم، فالمنظمات التعاونية لها أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية إضافة إلى أنها مدارس لممارسة الديمقراطية السليمة من خلال تطبيق المبادئ التعاونية واعتماد الصيغ التنظيمية، كالانعقاد السنوي للجمعيات العمومية والممارسة الصحيحة لدور مجالس الإدارة. إن الحركة التعاونية العالمية طبقاً لإحصاءات بداية القرن الحادي والعشرين، كما سجلتها المنظمات الدولية للأمم المتحدة، تضم مليار أسرة تعاونية. ويمثل التعاون الاستهلاكي مركز الثقل على خريطة التطبيق التعاوني حيث يمثل 50% مع التعاونيات الائتمانية، ويمثل التعاون الزراعي 35%. وقد استقرت النظرة العامة دولياً وداخلياً على أن طبيعة النظام التعاوني، هو نظام اقتصادي مستقل عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى، فلا يرتبط بأي منها، سواء أكانت نظماً حرة أو موجهة أو مختلطة، ولهذا فهو نظام يستطيع التعايش في ظل النظم الاقتصادية المتعارضة، وهذا ما ثبت في العقود الأخيرة، من زيادة مد النظم الاقتصادية الحرة، وانحسار النظم الاشتراكية في العالم. ومن هنا تظهر أهمية الاعتماد على النظام التعاوني إلى جانب القطاع الخاص، في ضبط إيقاع آليات السوق في الاقتصاد الحر، وذلك حتى يمكن تفادي الأضرار التي قد تنشأ من سعي القطاع الخاص المستمر لتحقيق الربح لدى المشروعات الاقتصادية الخاصة. كذلك تظهر أهمية النظام التعاوني من خلال إبراز الجانب الاجتماعي في علاقة الدولة بالأفراد، ومن

مظاهر ذلك تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وتوافر السلع والخدمات لذوي الدخول المحدودة وبأسعار معقولة، بما يخفف الأعباء المالية التي تثقل كاهل هؤلاء الأشخاص.

تعريف التعاون[1]

تكتنف محاولة تعريف التعاون تعريفاً علمياً كأحد العلوم الاجتماعية، صعوبة كبيرة لان هذه العلوم تنهج منهج الاستقراء وتجميع المشاهدات وملاحظتها على أساس من المقارنة والموازنة واستنتاج الظواهر المشتركة بينها واستخلاص القواعد العامة فيها. كما أن هذه العلوم تستمد مواردها من حقائق تقوم على تصرفات الجنس البشري المختلفة، وعلى مفاهيم ذهنية تختلف باختلاف الظروف والبيئات. كما تقوم على تجارب وخبرات مرت بها مجتمعات كانت تبني سلوكها على أساس تصور خاص لأهداف ومُثل خاصة. وهذه الأهداف والمثل قد تتغير مع مرور الزمن، وتتطور مع تطور الأجيال حتى تأخذ أوضاعاً جديدة تختلف عن الأوضاع القديمة، ويصبح التنظيم الحديث الذي يسير عليه المجتمع أوفق بمصالحه من التنظيم القديم الذي بدأ نشاطه عليه. لقد نشا التعاون مجرد فكرة وفلسفة اجتماعية قامت في ذهن البعض، ثم تغيرت التفصيلات التطبيقية لتلك الفلسفة على ضوء التجارب العلمية والظروف المحيطة، ثم أظهرت التجارب نواحي جديدة في مفهوم التعاون، واختلفت التطبيقات

---

[1] أنظر:- مطانيوس، حبيب (1975). الاقتصاد التعاوني، دمشق: المطبعة الجديدة، سوريا، ص 15.

- العتيبي، محمد الفاتح (2009/7/8). أضواء على الحركة التعاونية عالميا ومحليا، الحوار المتمدن، العدد 2751، ص 4.
- المنيزع والعتر،... مرجع سابق، ص 3.
- هلال، مجدي محفوظ (1993). مقدمة في الإطار العام لاقتصاديات التعاونيات الزراعية الإنتاجية، جامعة أسيوط، أسيوط، مصر، ص 8.

- ROY (1981), …Op. Cit. p. 6.
- AL-AZZAWI (1985),… Op. Cit. p. 5.

باختلاف المجتمعات، ثم تبلورت الأفكار المستوحاة من التجارب فأخذت طابع مُثُل جديدة أطلق عليها اسم التعاون. وسارت بعض الدول في هذا الطريق بنجاح في حين فشل البعض الآخر، ثم جاء الباحثون والدارسون وعلماء الاقتصاد والاجتماع وغيرهم بعد حوالي قرن من التجارب التعاونية وحاولوا وضع تعريف شامل للتعاون، فوجدوا أنفسهم أمام عدد كبير من النظم والفلسفات والأفكار والتجارب والتعريفات والاصطلاحات التي وضعها السابقون. فوقفوا حائرين إزاء وضع تعريف علمي دقيق يشمل جميع ألوان التعاون، ويمكن تطبيقه على جميع النظم والتجارب والمشروعات والأفكار التعاونية. إن التعريفات المختلفة التي وضعت لتفسير التعاون تتفق مع المفهوم العام لكلمتي التعاون والروح التعاونية. وأنه على الرغم من اختلافهما في بعض التفصيلات التطبيقية، فإنهما لا تتعارضان في الجوهر، وهذا ما ساعد على انتشار الدراسات التعاونية، وعلى استمرار فكرة التعاون من حيث هي أسلوب صالح لتنظيم حياة الجماعة. إن التأثير النفسي لكلمة التعاون سواء من حيث مسامعها، أو من حيث مدلولها الذهني وما يرتبط بها من خير أو شر، يمكن التعرف عليه من خلال المشتقات التي تترك نوعا من الاستجابة النفسية الطيبة لدى الفرد، وتوقظ فيه شعورا أخلاقيا إيجابياً. فالعون والمعونة والمعاونة والإعانة، كلها ألفاظ تدل على عمل طيب يسديه فرد لأخر، أو جماعة لأخرى، أو عدة أفراد أو جماعات. ولهذا كان لهذه الكلمة من الوقع النفسي ما يرتاح إليه الضمير، لأنها تعطي فكرة التضامن والتسامح والتعاضد، وما يستتبع ذلك من معاني القوة والإيثار دون الأثرة، وما إليها من المعاني التي تتصل بالنزعة. كما تترك انطباعا ذهنيا يضع العمل المشترك من أجل تحقيق نتيجة إيجابية في إطار أخلاقي جميل. إذ يندر أن يقترن

لفظ التعاون في الذهن بالعمل المشترك من اجل غاية منكرة أو جريمة اجتماعية، وما إلى ذلك من ألوان الشر (وعادة يطلق على هذا العمل لفظ التآمر، وهذا اللفظ يعني اتفاق الجماعة على عمل يضر بالمجتمع، والتعاون في حقيقته لفظا أو معنى بريء من ذلك). ونظرا لما لهذه الكلمة من وقع طيب على أسماع الأفراد، فإنها تعتبر ركنا هاما في الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية، بل أصبحت في شتى الشعارات والدعوات السياسية من أكثر الكلمات دورانا على الألسنة، لان هذه الشعارات والدعوات تقوم على التجارب بين الأفراد، وتضافر الجهود من اجل تحقيق المصلحة العامة أو المتبادلة. وما من عاقل يرفض التعاون من اجل الخير المتبادل، وما من كلمة تحمل من الإغراء بالعمل الجماعي مثل ما تحمل كلمة التعاون.

ويعود أصل كلمة التعاون Cooperate إلى اللاتينية، فهي مشتقة من مقطعين، Cum ومعناها اللاتيني مع أو معا أو بالتبادل أو بالاشتراك، وكلمة Operate بمعنى يعمل وهي باللاتينية Opeerarie، أما العمل فهو Opus[1]. إن التعاون بمعنى تضافر الجهود للعمل الجماعي وتحقيق هدف مشترك، قديم قدم الحضارة. أما تطبيقه على جمعيات تعاونية كتلك الموجودة الآن، فيرجع تاريخه إلى الثورة الصناعية وما تمخضت عنها من مساوئ اجتماعية. لقد كانت الجهود السابقة في مضمار التعاون محاولات من التنظيم الاقتصادي تقوم في نطاق ضيق ولهدف محدود، ولم تترك وراءها أثرا فكريا يخلق حركة اجتماعية. فمثلاً كان سوء الحال يدفع المحبين للإصلاح وأهل الخير إلى محاولة مساعدة الفقراء بشراء مواد غذائية وتوصيلها

---

[1] المنيزع والعتر،... مرجع سابق، ص 4.

إليهم، حيث تباع بسعر التكلفة، أو بناء مطاحن للغلال يستعملونها دون مقابل، وما إلى ذلك من الخدمات والمساعدات الإنسانية. إن التعاون يؤمن بالعمل كسبيل للبناء، ولا يرضى عن منطق الاستيلاء. وان التعاون يعتز بحرية الكلمة في إطار من قيم الحوار العلمي لتعميق الولاء، وكسب مزيد من الأصدقاء. والتعاون أساسا نظام اقتصادي اجتماعي، ينبثق من صميم احتياجات الأفراد الذين يتضامنون في تنظيم قائم على أساس مسؤولية المالك صاحب الشيء، والإدارة المشتركة، ويستهدف ليس فقط انتفاع الأعضاء بالخدمات واقتسام الفائض، بل أيضا النهوض بهم إلى مستوى أخلاقي رفيع، يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على خلق المجتمع الديمقراطي السليم، الذي يضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد، ويؤمن بالفرد ويحفزه إلى إطلاق أقصى طاقاته وإمكانياته للإسهام في إعادة تشكيل الحياة نحو خلق المجتمع الأفضل. ولعل من الأهمية بمكان دراسة الاتجاهات الفكرية التي تتعلق بتعريف التعاون أو التنظيمات التعاونية، لأنها تعطي الدارسين قدرا من المعرفة فيما يتعلق بالبحوث والدراسات التي استخلص منها هؤلاء الباحثين تعريفاتهم.

لقد عرف جينوفالنتي (1948) التعاون بأنه تنظيم اقتصادي ضمن نظام للمنافسة يهدف إلى الإصلاح الكلي أو الجزئي لنتائج سوء توزيع الثروة. كما عرف أندريه آورن (1937) التعاون بأنه نظام اقتصادي ينبثق من المصلحة المباشرة للأفراد القائمين به، لإشباع حاجاتهم من السلع والخدمات، ويتخذ شكل مشروعات حرة يقيمها من يريدون الاستفادة من العمليات والنشاط الذي تقوم به تلك المشروعات بقصد تحسين حالتهم الاقتصادية، أو ممارسة مهنهم. ويعرف سفيرين جوجنسبن (1947) التعاون والحركة التعاونية فيقول إن

للحركة التعاونية غرضاً أسمى وأهم كثيراً من مجرد زيادة الرفاهية الاقتصادية للسكان. إن أهم وأعمق أهدافها هو النهوض بهم إلى مستوى أخلاقي أعلى، بان تجعل أعضاء الجمعيات التعاونية أكثر كفاءة وأكثر استقلالاً، بل أكثر من ذلك، تجعل منهم رجالاً ونساءً أفضل. وجاء في تقرير اللجنة الأمريكية عن التعاون في أوروبا (1937) أن الجمعية التعاونية مشروع يمتلكه الأفراد الذين ينتفعون بخدماته، كما أنهم يقومون جميعا بالإشراف عليه، ويقتسمون ما يجنيه المشروع بنسبة معاملاتهم مع الجمعية. ويعرف جيومس هونر (1938) الحركة التعاونية بأنها حركة مشروعات تجارية عالمية في نطاقها ومحلية في أصلها يقوم فيها المستهلكون عن طريق التجميع الاختياري بشراء أو إنتاج السلع التي يحتاجون إليها لمنفعتهم الخاصة. بينما عرفت جامعة كاليفورنيا (1957) الجمعية التعاونية بأنها منظمة اختيارية من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة تشكل ويسير العمل بها على أسس ديمقراطية بغرض تزويد الأعضاء وهم العملاء والممولين في نفس الوقت بخدمات بسعر تكلفتها. أما جيمس بيتر وار باس (1947) فقد عرف الجمعية التعاونية بأنها جمعية اختيارية ينظمها الأفراد على أسس ديمقراطية للحصول على حاجاتهم عن طريق العمل المتبادل، حيث يكون الدافع الأول للإنتاج والتوزيع هو خدمة الأفراد وليس الربح، وحيث يكون المبدأ القائم لهذا التنظيم هو: أن أداء العمل المفيد يعود بالنجاح، وبأفضل الجزاء[1].

[1] أنظر:- يوسف، عبد الحميد أبو بكر (1991). الوضع الحالي للحركة التعاونية الزراعية في المغرب العربي وآفاق تطورها، جامعة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس ، ليبيا، ص 4.

- عبد الرحمن، جاد الرب (1959). اقتصاديات التعاون، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، مصر، ص 11.

- المنيزع والعتر،... مرجع سابق، ص 5.

من التعريفات السابقة يظهر بان التعاون يعتمد على توحيد جهود الأفراد في سبيل تحقيق منفعة لكل منهم، حيث لا يستطيع الفرد بمفرده الحصول عليها. فالتعاون هو النظام الذي يقوم على تجميع الجهود وحشد الطاقات والخبرات، بغية سد النقص الذي يتعرض له الفرد في المجتمع. والتعاون في مفهومه الواسع هو اتحاد موارد الفرد وقدرته بموارد وقدرات أفراد آخرين، بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية. والتعاون في اللغة يقصد به المساعدة المتبادلة والتي تترك نوعاً من الاستجابة النفسية الطيبة في الفرد وتوقظ فيه شعوراً أخلاقياً إيجابياً. إن إشباع الحاجات البشرية لا يمكن تحقيقها إلا حين يكمّل نشاط الناس بعضهم بعضا. فمن المعروف إن متطلبات الإنسان كثيرة ومتعددة ولا يوجد من يستطيع العيش على أساس الاكتفاء الذاتي. ومن هنا فانه كان لزاما على الأفراد أن ينشدوا العون والمبادلة فيما بينهم. فالأسرة والروابط والنوادي والنقابات وغير ذلك، كلها تنظيمات اجتماعية لن تنشا ولن تؤدي أغراضها بدون التعاون كقوة دافعة لإعمالها، وكرابط أساسي للأفراد المكونين لهذه التنظيمات. وكذلك العمل الوظيفي في المؤسسات والمنشآت، لابد وان يقوم على أساس من التعاون والعمل المشترك بين القائمين عليه. ففي المصنع ودائرة العمل التجاري والحكومة والمؤسسات العلمية يتعين أن يكون بين الزملاء وبين الرؤساء وبين التابعين لهم من الموظفين اكبر قدر من التعاون الذي ينبعث من الترابط واحترام القوانين. ليس هذا فحسب، بل انه في المجتمعات المتحضرة لابد من توفر قدر ما من التعاون والذي يمكن أن يُلمس في سلوك الأفراد وحسن استعدادهم لمساعدة بعضهم البعض، كما يمكن تلمّسه في انتشار الجمعيات في مختلف أنواعها لتضم أبناء المهنة الواحدة، والحي السكني الواحد، والمنطقة الجغرافية

الواحدة... وغيرها. ويتجاوز التعاون من النطاق العلمي إلى حدود التعاون على مستوى النطاق الدولي، حيث يتسع معنى التعاون من مجرد المعاونة إلى العمل المشترك، وعقد الاتفاقيات، كإقامة المشاريع المشتركة بالتعاون بين الطرفين وإقامة الاتفاقيات التجارية وتبادل الخبرات ورفع الحماية الجمركية على المنتجات وأيضا إقامة الأسواق المشتركة كالسوق العربية المشتركة، والسوق الأفريقية المشتركة، والسوق الأوربية المشتركة التي تطورت إلى الاتحاد الأوربي ثم لاحقا تسعى إلى الوحدة الأوربية في كافة الأصعدة والمجالات.

الجمعية التعاونية

يمكن تعريف الجمعية التعاونية على أنها مجموعة من الأفراد يواجهون مشكلة بوصفهم منتجين أو مستهلكين، يكوّنون الجمعية فيما بينهم، ويسجلونها قانونا لدى الجهات المختصة بالدولة، ويحددون لها غرضا اقتصاديا أو أكثر، ويسهمون في تمويلها، ويتعاملون معها، ويديرونها، ويراقبون أعمالها، ويقتدون بمزاياها، ويتحملون مخاطرها، وذلك بالسير على المبادئ التعاونية. إن تعريف الجمعية التعاونية من الموضوعات شديدة المرونة، ويعتبر هذا التعريف السابق وصفا يحتوي على المكونات التفصيلية للجمعية من حيث بنيانها العضوي والمالي والوظيفي والإداري. وهو تعريف مستوحى من نفس عمليات إنشاء الجمعية وتشغليها وهو يحتوي على مجموعة من العناصر التي تميز الجمعية عن عداها من التشكيلات، ومن هذه العناصر ما يلي[1] :

---

[1] أنظر:- عبد الرحمن ، جاد الرب،... مرجع سابق، ص ص 12-15.

- ملكاوي، حكمت (1985). مبادئ التعاون، عمان: المعهد التعاوني الأردني، مطبوع على الرونيو، الأردن، ص 1.

1. إن الجمعية التعاونية تتكون من مجموعة من الأفراد.

2. وهي تسجل قانونا برخصة، وبسند قانوني لكي تزاول أعمالها.

3. وهي تمنح أعضاءها حقوق التمويل والتعامل والإدارة والرقابة، لان الأعضاء هم أصحاب المشروع وليسوا مجرد طرف ممول فيه كما هو الوضع في الشركات.

4. وهي تساوي بين أعضائها في الحقوق والمزايا، وتكفل لهم بمقتضى نظامها أن يقتسموا الربح السنوي فيما بينهم بأسلوب خاص، وان يتحملوا مخاطرها وخسائرها وهو وضع غير مألوف في المنظمات الأخرى غير التعاونية.

5. وهي تستوفي هذه العناصر السابقة وتنفذها بالسير على مبادئ التعاون، التي هي مبادئ دولية.

قد يعتقد البعض أن الجمعيات التعاونية هي ذاتها الجمعيات والمؤسسات الأهلية (الخيرية) مما قد يجعله ينفر من مجرد فكرة المساهمة في إنشاء جمعية تعاونية، بسبب قيام بعض الأشخاص الذين يتولون إدارة بعض الجمعيات الخيرية في جعل الجمعيات وسيلة لجمع الثروات، واستغلال مواردها المالية لأنفسهم، وعدم القيام بواجباتهم في تحقيق أهداف الجمعية الخيرية على الأوجه الأكمل، وعدم صرف سوى جزء بسيط من أموالها على الفقراء والمساكين والمحتاجين، حتى انعدمت الثقة لدى أفراد المجتمع بالجمعيات الخيرية بشكل عام دون استثناء، وكأن النظرة السيئة أصبحت تعم جميع الجمعيات الخيرية، مع أنه ليس هناك ما يدعو للنفور من المشاركة في تأسيس جمعية، أو الانضمام إلى عضويتها، سواء أكانت جمعية تعاونية أو جمعية أهلية (خيرية)، لان جميعها لها دور فعال في التنمية وفي البناء وفي تقديم

الخدمات العديدة سواء لأعضائها أو لغيرهم من المواطنين. إلا أن هناك فارقاً واضحاً بين الجمعيات التعاونية وبين الجمعيات والمؤسسات الأهلية (الخيرية)، فالجمعيات التعاونية هي منظمات اقتصادية واجتماعية ديمقراطية طوعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة تهدف إلى تحقيق الآتي[1]:

1. زيادة الإنتاج وتحسين مستوى العمل والمعيشة لأعضائها وتقديم الخدمات الضرورية في منطقة اختصاصها ونشر الوعي التعاوني بين أعضائها وحثهم على النشاط في الأعمال المشتركة وتأهيلهم وتدريبهم بما يحقق أهداف التعاون وغرس وتنمية حب المساعدة المتبادلة بينهم وتربيتهم على أساس العمل التعاوني المتطور.

2. المساهمة الفعلية في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن.

3. العمل على إيجاد وتنمية العلاقات التعاونية بين المواطنين في منطقة نشاطها التعاوني وتنمية الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية لأعضائها وتشجيع التعامل معها بكافة الوسائل المتاحة.

4. رفع مستوى المزايا لأعضاء الجمعية التعاونية.

5. الدفاع عن حقوق أعضائها تجاه الآخرين.

6. العمل على تحسين أحوال أعضاء الجمعية الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم جهودهم وفقاً لنوع نشاط الجمعية التعاونية.

---

[1] أنظر:- آل سيف،... مرجع سابق، ص 6.

- ملكاوي،... مرجع سابق، ص 3.

7. تنظيم الحصول على القروض بمختلف أنواعها طبقاً لحاجة أعضائها أو لتمويل أنشطتها.

أما الجمعيات الأهلية (الخيرية) فهي كل جمعية يتم تأسيسها من اجل تحقيق منفعة مشتركة لفئة اجتماعية معينة ومزاولة أنشطة ذات نفع عام، ولا تستهدف من نشاطها جني الربح المادي لأعضائها، ويكون نظام العضوية فيها مفتوحاً وفقاً للشروط المحددة في نظامها الأساسي.

أما المؤسسات الأهلية (الخيرية) فهي أي مؤسسة أهلية يتم تأسيسها لمدة محددة أو غير محددة من قبل شخص طبيعي أو اعتباري أو أكثر لمزاولة أنشطة ذات نفع عام ودون أن تستهدف من نشاطها جني الربح المادي ويكون نظام العضوية فيها مقتصراً على مؤسسيها دون غيرهم.

الجدول التالي يوضح بعض المميزات التي يتميز بها النشاط التعاوني عن بقية الأنشطة الاقتصادية:

جدول رقم (4): مقارنة بين الأنشطة الاقتصادية

المميزات Characteristics	**أنواع الأنشطة الاقتصادية Kinds of Economics Activities**			
	نشاط خاص Private	**نشاط حكومي State**	**نشاط مختلط Compound**	**نشاط تعاوني Cooperative**
الوظائف Functions	إنتاج أو بيع السلع أو تقديم الخدمات	إنتاج أو بيع السلع أو تقديم الخدمات	إنتاج أو بيع السلع أو تقديم الخدمات	توفير وسائل الإنتاج، تسويق المنتجات وتقديم الخدمات
الهدف Objective	الربح للمالك	الربح للدولة	الربح للمساهمين	الأرباح للأعضاء والزبائن
المنتفعين Users	المجتمع	المجتمع	المجتمع	الأعضاء و/أو الزبائن
الملكية والرقابة Ownership and Control	المالك	الدولة	المستثمرين	الأعضاء وعادة لكل عضو صوت واحد

الإدارة Management	المالك	الدولة	مجلس الإدارة	مجلس الإدارة
الحالة القانونية Legal Status	عادة ليس له كيان قانوني	يعمل وفقا لقانون العمل في الدولة	شراكة قانونية	عادة متحد تحت كيان قانوني
المسؤولية القانونية Liability	الأصول تعود للمالك	الأصول تعود للدولة	الأصول تعود للمساهمين	الأصول تعود للتعاونية
العائد على رأس المال المستثمر	غير محدد	محدد وفق القانون	غير محدد	محدد وفق القانون
من يحصل على الربح الصافي؟	المالك	الدولة	حملة الأسهم	المتعاملون مع التعاونية وفقا للمعاملات

Source:- US Department of Agriculture, County Agents Manual on Cooperatives, Agricultural Handbook No. 295, 1965, p. 3.

-ROY, E. P. (1981). COOPERATIVES: Development, Principles and Management, Fourth Ed., The Interstate Printers Publishers, Inc., ILL, USA, p. 14.

مفاهيم التعاون[1]

إن للتعاون مفهومين الأول عام، والثاني اقتصادي، فالمفهوم العام للتعاون قبل ظهور التعاون الحديث، ينطلق من دلالة تبادل المساعدة والمعرفة بين الأفراد والجماعات. وقد قام الإنسان منذ وجوده بالتعاون مع اقرب الناس إليه لمجابهة الأخطار الطبيعية ومحاولة التغلب عليها. وعندما نشأت القبيلة استمر هذا التعاون بين أفرادها، وكانت تشكل وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية. ولما تطورت المجتمعات وتكونت الدولة حلت القوانين والتشريعات محل العرف السابق في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. وهناك نوع آخر من التعاون هو

[1] الكفري،... مرجع سابق، ص ص 9 – 34.

التعاون الفطري، الحاصل من شعور الإنسان بضرورة مشاركة الآخرين في سبيل التخلص من خطر مفاجئ، أو إطفاء حريق، أو إنقاذ غريق، أو الدفاع عن الوطن، وغيرها من الأعمال التي تشترك فيها الجماعة للمحافظة على استمرار بقائها. وحسب هذا المفهوم أصبح التعاون يتضمن معنى الأخلاق، وقد أكدت الأديان السماوية على هذا المفهوم الأخلاقي، واستعملت كلمة التعاون بهذا المفهوم الأخلاقي في اللغات الأجنبية. وعندما تطورت حياة المجتمعات البشرية، وتعقدت العلاقات الاجتماعية، وظهرت حاجة جديدة إلى تكتل أفراد المجتمع وتعاونهم لأجل تبسيط هذه الحياة المعقدة، ظهر المفهوم الاقتصادي للتعاون إلى جانب المفهوم الأخلاقي الذي كان سائداً.

أما المفهوم الاقتصادي فإنه تبلور بشكل واضح بعد الثورة الصناعية، حينما أخذت كلمة التعاون معنى جديداً يهدف إلى خدمة الفرد والمجتمع ويعتمد على توحيد جهود الأفراد في سبيل تحقيق منفعة لكل منهم، حيث لا يستطيع الفرد بمفرده الحصول عليها، فتكون غاية التعاون بهذا المفهوم حماية الطبقة المظلومة من مساوئ المجتمع الجديد المبني على الاستغلال وسوء المعاملة وزيادة الربح. إن المفهوم الاقتصادي للتعاون ظهر بشكل واضح في القرن التاسع عشر عندما بدأت الحركة التعاونية تظهر في أوروبا بسبب تعاليم الاشتراكيين التعاونيين، وعلى رأسهم روبرت أوين وشارل فورييه ورايفايزن وغيرهم. لقد كانت الحركة التعاونية منذ نشأتها حركة شعبية، واعتمدت على نفسها في الإدارة والتمويل والخدمات. وكانت تجربة بُدئ فيها بتطبيق خلاصة آراء المصلحين الاجتماعيين الذين يعملون على تنظيم جهودهم في سبيل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

أهمية التعاون

لقد أصبح النظام التعاوني يحتل مكانة لائقة على امتداد 154 دولة في العالم، ويعتبره خبراء وعلماء الاقتصاد والاجتماع السبيل الوحيد لتجديد المجتمع، فالمنظمات التعاونية الشعبية لها أهداف اقتصادية واجتماعية علاوة على أنها مدارس لممارسة الديمقراطية السليمة من خلال الانعقاد السنوي للجمعيات العمومية والممارسة الصحيحة لدور مجالس الإدارة [1].

تظهر أهمية التعاون في تطبيق نظام التعاون خلال أيام الشدة وأيام الرخاء على السواء. وقد كان للنظام التعاوني الفضل الكبير في مساعدة الأمم أيام محنتها في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وإدراك معنى الحرية والكرامة، أي انه مدرسة لخلق المواطنين الصالحين.

وتنبع أهمية العمل التعاوني وتأسيس التعاونيات من خلال الدوافع الاقتصادية الحتمية، والدوافع الاجتماعية الشعورية للإنسان، بالإضافة إلى النظام الدقيق والفعال الذي تمارس فيه التعاونيات أنشطتها المختلفة وفقا لأسس وقيم ومبادئ التعاون. إن الدوافع الاقتصادية الحتمية للإنسان هي رغبته في تحسين ظروفه الاقتصادية، وآماله في مزايا اقتصادية تتحقق له نتيجة لانضمامه إلى الجمعيات التعاونية، وذلك في صورة دخل حقيقي مرتفع، وخدمات أحسن، ومستوى من المعيشة أفضل. أما الدوافع الاجتماعية الشعورية فهي العديد من الأسباب التي تؤثر على القرارات التي يتخذها الفرد إرادياً أو لا إرادياً، ولا علاقة لها

[1] الصاوي، عبد الحافظ (2010/3/9)... مرجع سابق، متاح على الرابط: www.alwaei.com

بالدوافع الاقتصادية، وفي مقدمة ذلك حب الإنسان في أن يعيش على درجة كبيرة من الطمأنينة والأمن لا تتوفر في الحياة وصراعاتها، بينما تحققها الجمعيات التعاونية نتيجة لتضامن الفرد مع الآخرين، وبصفة خاصة في أوقات الأزمات أو التغيرات الاجتماعية. وفي مقدمتها أيضا، ميل الإنسان إلى تقليد مجموعة ممن حوله (أقارب، جيران، معارف)، وميله أيضا إلى الانضواء تحت قيادة أبوية، ينزع إليها كلما افتقد دور الأسرة، وما كانت تفرضه عليه من تقاليد وانتماء إلى مجموع يحقق له العزة والأمن والمحبة. إن الجمعيات التعاونية مع انتشارها، قد أصبحت ذات وجود مقنع، فهي أجهزة ذات أعداد من الأفراد، وذات أموال، وهي طريق مفتوح للقيادات الجديدة التي تعرف كيف تؤثر في الناس، وتحقق لهم الخلاص من المتسلطين على أموال ومقدرات المجتمع.

إن أهمية التعاونيات تتجلى في أنها يمكن أن تلعب دورا مهما في المجالات التالية[1] :

1. توفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار الاستثمارات المتوسطة والصغيرة.
2. التعاونيات وعاء جيد لتنفيذ برامج التنمية البشرية.
3. التعاونيات أداة جيدة وفاعلة لمواجهة مشكلة البطالة.
4. الإحلال محل الدولة في ملكية الأصول الخاضعة للخصخصة.
5. دعم وتطوير أنشطة القطاعات غير الرسمية في الاقتصاد.
6. المساهمة في برامج محو الأمية.

[1] شومان، عدنان (1961). التعاون والتعاونية بين المذهب والأسلوب، الرائد العربي، العدد التاسع، متاح على الرابط: www.alhakawati.net

7. المساهمة في برامج التنمية الريفية.

8. المساهمة في كسر الاحتكارات ومحاربة الغلاء وحل مشاكل توفير وتوزيع السلع الأساسية للمواطنين، خصوصا محدودي الدخل.

ومن الجدير بالإشارة، أن نجاح هذا الدور يتوقف على خطوات الإنشاء والتأسيس الجيد للتعاونيات وفقا لأسس وقيم ومبادئ التعاون.

الهوية التعاونية[1]

تؤكد "الهوية التعاونية" إن أحد أهم مبادئ التعاون هو الحياد السياسي والديني والعرقي، وتتبلور الهوية التعاونية وتظهر في مقومات ومكونات الحركة التعاونية، ومبادئها المشكلة والمجسدة للصبغة والصفة التعاونية المميزة للعمل التعاوني المنظم، والمتمثلة في الشعار التعاوني، القِيَم التعاونية، المبادئ التعاونية (مبادئ الحلف التعاوني الدولي). وتعزيزا للهوية التعاونية أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها المرقم 47/90 والمؤرخ في 1992/12/16 الاحتفال بأول سبت من شهر تموز (يوليو) من كل عام بوصفه اليوم الدولي للتعاونيات في العالم.

الشعار التعاوني[2]

الشعار التعاوني المتفق عليه دولياً هو الحلقات الثلاث المتصلة والتي تعني (اتحاد، قوة، عمل). وأينما شوهد هذا الشعار على اللافتات والمباني في مدن وأرياف العالم، يتذكر

---

[1] العتيبي، محمد الفاتح (2012). الجمعيات التعاونية وأسس قيام المشروع التعاوني، الدورة التثقيفية والتدريبية في أساسيات العمل التعاوني، أم درمان، السودان، ص 4.

[2] أنظر:- آل سيف،... مرجع سابق، ص 7.

- العتيبي (2012)... مرجع سابق، ص 5.

المرء أن هذا موقع أو مقر لتعاونية ما أو للإدارات التعاونية. وتعتبر التعاونيات Co-operatives نوعاً من أنواع التنظيم ترتبط فيه جماعة من الناس ارتباطاً اختيارياً بصفتهم الإنسانية على قدم المساواة لإعلاء شأن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. وعبارة بصفتهم الإنسانية هذه تعني أن ينضم العضو للجمعية دون أي تأثير أو حسبان لمركزه المالي أو الاجتماعي أو السياسي أو الديني. كما أن هذه المراكز لا تعطيه أية امتيازات في الجمعية على الآخرين. والشعار الدولي للتعاون يتشكل من ثلاث حلقات دائرية متساوية تبدأ بالحلقة الأولى إلى أعلى، والثانية والثالثة إلى أسفل متوازيتان، والحلقات الثلاثة متداخلة. وإذا تأمل الناظر شعار التعاون يجد أنه رمز الفلسفة التعاونية، باعتبار أن لها شعاراً ومبادئ. ويرمز شعار التعاون إلى مصدر القرارات، وتكوينات رؤوس الأموال، وتماسك الجماعات، والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات. ويلخص في ثلاث دوائر ترمز إلى الشمول والاتساع والارتباط بأقدار متساوية في الحقوق والواجبات.

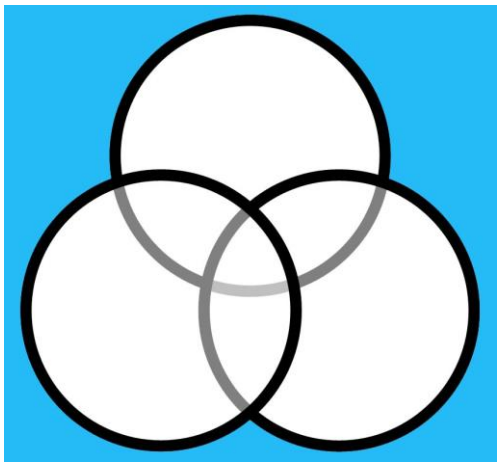

شكل رقم (1): الشعار التعاوني

وتم اختيار هذا الشعار في مسابقة من بين العديد من الشعارات تقدم بها فنانو أوربا. وللشعار جوانب عديدة، فمن خلال الجانب المالي ترمز الحلقة العليا إلى رأس المال، واليسرى إلى العائد على رأس المال، واليمنى إلى العائد على المعاملات. أما من خلال الجانب الإداري فتمثل الدائرة العليا الهيئة العامة، واليمنى مجلس الإدارة، واليسرى الإدارة التنفيذية. وللشعار أيضا قيم معنوية تدل على إنسانية الإنسان، حيث تمثل الدائرة العليا الحرية، واليمنى العدالة، واليسرى المساواة. ومن أهم معاني شعار التعاون ما يأتي[1]:

1. تمييز الجمعيات التعاونية بعلامة واضحة كعلامة تجارية تسجل عند السلطات الحكومية ويتم التعامل بها في المكاتبات والعقود.

2. إن الجمعية التعاونية التي تحمل الشعار أنشئت وفقاً لضوابط، ولها أهداف ومبادئ.

3. إن الجمعية التعاونية التي تحمل الشعار تتميز بأنها مشهرة، وأهدافها معلنة، ولها رأسمال، ومؤسسون ارتضوا النظام التعاوني، ولها نظام إداري ومالي، ومحكومة بلوائح وقوانين، وتعمل في ظل شعار لتحقيق أهداف مشروعة، وملتزمة بالمبادئ التي يشير إليها الشعار.

4. إن الشعار يتمشى أو يتميز بميزات كل أفكار المجتمعات على اختلافها، فكل مجتمع بشري يجد فيه التفسير الذي يرضي تطلعاته المعنوية والاجتماعية والاقتصادية.

العلاقة بين العضو والجمعية[2]

تمثل العلاقة بين العضو والجمعية مرتكز القوة في هذه الجمعية، وتتحدد العلاقة بعدد من الاعتبارات، وهي علاقة ثنائية، إذ يتعين أن يكون العضو مساهما ومتعاملاً ومواليا

---

[1] المرجع السابق، ص 7.

[2] أنظر:- هلال،... مرجع سابق، ص 20.

- العتيبي، محمد الفتح عبد الوهاب (2013/10/7). نشأة وتطور الفكر التعاوني، متاح على الرابط:
www.alphabeta.argaam.com

للجمعية، كما يتعين على الجمعية كمشروع أن تكون فعّالة في تقديم ما يحتاجه العضو من خدمات. وتتأثر العلاقة أيضا نتيجة للقوى المحيطة بالجمعية، فالعضو حينما يتواجد في السوق المنافسة أو المناهضة للتعاون، كثيرا ما يشعر بجوٍ من الريبة أحيانا أو القلق أحيانا أخرى من عضويته في جمعيته. ولذلك فإنه يتعين على الجمعية أن تبذل جهدا مستمرا لتأكيد وجودها وتأمين أعمالها، وذلك بالدعوة المستمرة للفكر والمبادئ التعاونية والتعليم والتدريب بأعمال وممارسات التطبيقات التعاونية. فالقاعدة هي أن تتكون الجمعية من أعضاء موالين، مدركين لرسالتها قادرين على تفهم العمل التعاوني والمساهمة في نجاحه.

ومن المؤكد أن مشاركة الأعضاء هي أهم سمات الجمعية التي يجب أن يضعها في الاعتبار كل من يهتم بنشر الفكر التعاوني، حيث يرجع فشل الحركة التعاونية في كثير من الدول لفرض الفكر التعاوني على الناس فرضاً، بحصول الأعضاء على المسؤوليات الاقتصادية وضعف المشاركة الضرورية في صنع القرارات وعدم الشعور الضروري بالمسؤولية التضامنية. ففكرة التعاون تتفق تماماً مع التنظيم التقليدي للمجتمع القبلي، وليس هناك معنى لمحاولة إنشاء حركة تعاونية، ما لم يكن من الممكن دفع أعضائها إلى العمل بطريقة إيجابية. وبالتالي فإن الشروع في إقامة جمعية تعاونية هي عملية بطيئة، فالأعضاء يحتاجون إلى وقت أطول للتعود على فكرة المشاركة لا مبرر للعجلة، لأن كثيرا من البرامج الطموحة جداً والتي نفذت بأسرع مما يجب أساءت للحركة التعاونية في كثير من الدول. ويتوقف نجاح الجمعيات التعاونية على مدى دقة وشمول عمليات البحث والدراسة التي قد تسبق عملية تكوينها أو إنشائها، فكلما تعددت النواحي التي تمسها عمليات البحث أو الدراسة من ناحية، وكلما كانت الدقة والأمانة هما رائدا القائمين بالإشراف على هذه العمليات أو تنفيذها من ناحية

أخرى، كلما أمكن تجنب الكثير من الأخطاء والقضاء على الكثير من العوامل الهدامة التي تسببت فيما مضى في فشل عشرات، بل مئات الجمعيات التعاونية. ولا تقتصر النتائج السيئة لفشل العمل التعاوني على مجرد الخسارة المادية أو الأدبية التي قد تلحق بالأعضاء المعنيين به بصورة مباشرة فحسب، بل تتعدى ذلك أيضا إلى إشاعة جو من عدم الثقة في مدى قدرة التعاونيات على تحقيق أهدافها. وهذا يؤدي في النهاية إلى عزوف الأفراد أو الهيئات، عن مساندة الحركة التعاونية أو تعضيدها من ناحية، تماماً كما وقد يؤدي كذلك إلى نجاح التجار أو الوسطاء الرأسماليين، في التشهير أو التنديد بقدرتها من ناحية أخرى. وهذا ما حدث لمعظم التعاونيات، والتي فقدت وانتهت نتيجة للتجارب الخاطئة بقيام تعاونيات ضعيفة وعلى أسس غير سليمة وغير علمية وبعيدة عن الواقع، بل ولا تمت بصلة لأبسط قيم ومبادئ العمل التعاوني سواء الفطري منه أو المنظم، ويرجع ذلك بصورة أساسية لغياب الرؤيا السياسية العميقة النافذة والتصور العلمي السديد.

القِيَم التعاونية

تتعلق القيم التعاونية بقيم المساعدة الذاتية، والاعتماد على النفس، والمسؤولية الذاتية، والديمقراطية، والعدالة، والمساواة، والتضامن.

لعل من الأهمية بمكان عرض ما كتبه أستاذ التعاون المفكر العربي القدير كمال حمدي أبو الخير حول القيم الروحية للتعاون والذي ذكر فيه[1] أن التعاون يتقابل مع تعاليم شرائع السماء، ومن بينها أن التعاون لا يقبل المحاباة أو التفرقة، فالرسول محمد عليه الصلاة والسلام يقول في حديث شريف "الناس سواسية كأسنان المشط.. لا فرق بين عربي أو أعجمي إلا

---

[1] أنظر:- أبو الخير، كمال حمدي (2010). القيم الروحية للتعاون ... مرجع سابق، متاح على الرابط:
www.digital.ahram.org.eg
- العتيبي (2012)... مرجع سابق، ص7.

بالتقوى".. ويجمع العلماء الذين يفقهون علوم الدين والدنيا.. أن التعاون كما يكون في وقت السلم يجب أن يكون في وقت الحرب أيضاً، ولذلك يقول سبحانه وتعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ- الصف: 4).. ولا يتحقق الصف إلا بالتجمع والترابط والتعاون، والبنيان المرصوص هو المتلاصق المحكم، ولا يتم هذا إلا بتعاون وثيق. وينوه القرآن الكريم تنويهاً خاصاً بالإيثار، وهو تفضيل الآخرين على النفس، ولا ريب أن هذا الإيثار هو أسمى درجات التعاون الإنساني النبيل، كما أن حب الذات هو أعدى أعداء من يدعي لنفسه أنه يتحلى بخلق التعاون!!. ويخاطب الله سبحانه وتعالى الرسول محمد عليه الصلاة والسلام فيقول وقوله الحق (وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ– القلم :4).. ومن هذه الحقيقة التي توضح أهمية الأخلاق، أن ذوي الجباه العالية من الفلاسفة ذوي الفكر العميق والذين استشرفوا المثل العليا يقررون أن فلسفة الأخلاق وما أوضحوه من حيث مناهج فلسفة الأخلاق والمقاييس التي أشاروا إليها لضبط سلوك البشر، وإنارة العقول للسير بهم في الطريق القويم، وردت في تعاليم شرائع السماء جميعاً.. وأن هذه التعاليم من شأنها لو تم الاحتفاظ بها أن تنقل العالم بأسره من الغي إلى الرشاد، حيث أن الجوانب الخلقية في الشرائع السماوية تجسد الكمال فيما يتعلق بالسلوك الإنساني. والقرآن يقول في شأن الأنصار الذين عاونوا إخوانهم المهاجرين أفضل معاونة: (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ- الحشر:9). وفي السنة الكريمة المطهرة فيضاً عظيماً من النصوص الداعية إلى التعاون الأصيل النبيل المصطبغ بصبغة الإيمان والاعتقاد، ومن هذا الفيض تظهر العديد من أحاديث الرسول عليه السلام ومنها:

- "كان الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه"،

- "الناس بخير ما تعاونوا"،

- "خير الناس أنفعهم للناس"،

- "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا"،

- "من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته"،

-" لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"،

- "مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر"،

- "من ستر أخاه في الدنيا ستره الله في الدنيا والآخرة وكان الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه".

كل حديث من الأحاديث الشريفة التي ذكرت يمكن الوقوف أمامه وقفة إيمانية صادقة، لتحليل معناه والخروج منه بمزيد من التأكيد لمكانة التعاون في نظر الإسلام.. وفي الحقيقة لابد من التأكيد أن الحلف التعاوني الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة أصدرت العديد من البحوث التي تشيد بالأخلاق الحميدة التي تعتبر من دعائم النشاط التعاوني وأن التعاون يقوم بدور رئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفوق هذا فإن رسول الله عليه الصلاة والسلام يصور سلسلة النبوات والرسالات على أنها طراز رفيع مجيد من التعاون على نشر رسالة الله تعالى ودعوته بين البشر خلال عصور التاريخ، وكل رسول يبني جزءاً يمهد به لجزء مقبل، ويأتي رسول من بعده فينتفع بسابق البناء، ويضيف إليه، وهكذا حتى يتم البناء بالرسالة الخاتمة الجامعة رسالة محمد صلي الله عليه وسلم. ويقول النبي في ذلك: إن مثلي

ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بني بيتاً، فأحسنه وجمّله، إلا موضع لبنة (أي حجر) من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة!... فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين. ولقد شهد تاريخ الإسلام في صدره الأول مواقف عملية، تجلى فيها تطبيق التعاون في المجتمع الإسلامي، فكان من وراء هذه المواقف العملية خير ونصر. ومن المعلوم أن التعاون يقوم على أساس أن الفرد جزء من كل، وبعض من جميع، ولبنة في بناء، ولذلك جاء الشعار التعاوني المعروف: الفرد للمجموع والمجموع في خدمة الفرد، والإسلام يقيم لهذا الأساس وزناً كبيراً، فالقرآن يقول: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ- الحجرات:10) ويقول: (بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ-آل عمران 195) ويقول: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا – الحجرات:9). والحديث يقول: "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا".

أسس تصنيف الجمعيات التعاونية

يمكن تصنيف الجمعيات التعاونية إلى عدة أصناف اعتماداً على الهدف من إنشائها، ويفيد التصنيف في دراسة ومعرفة الغرض الأساسي من تأسيس هذه الجمعيات، وطبيعة ساحة عملها، ومدى توسعها وانتشارها، وما هي حاجتها من الموارد البشرية والمادية. إن تصنيف الجمعيات التعاونية يمكن أن يأخذ احد الأشكال التالية[1]:

[1] أنظر:- المنيزع والعتر،... مرجع سابق، ص 108.

- العتيبي (2012).الجمعيات التعاونية وأسس قيام...، مرجع سابق، ص 12.

- Zeuli and Cropp,…Op. Cit., pp. 27-39.
- ROY (1981)… Op. Cit., pp. 3-7.
- AL-AZZAWI,… Op. Cit., p 16.

1. التصنيف وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي الذي تقوم به الجمعية: وتقسم الجمعيات التعاونية على حسب هذا الأساس إلى ما يلي:

أ. جمعيات تعاونية إنتاجية: وهي الجمعيات التي يتجه نشاطها الأساسي نحو العمليات الإنتاجية التي يقصد بها إنتاج المنافع الاقتصادية الأولية أو الشكلية أو الزمنية أو المكانية.

ب. جمعيات تعاونية تسويقية: وهي الجمعيات التي يتجه نشاطها نحو القيام بالعمليات التسويقية الخاصة بإحدى السلع أو بعضها، ويتجه نشاطها الاقتصادي نحو خلق المنافع التملكية للسلع والخدمات الإنتاجية التي يحتاجها الأعضاء في عمليات إنتاجهم، أو للتخلص من السلع والخدمات التي ينتجها الأعضاء.

ج. جمعيات تعاونية حرفية: ويقصد بها تلك الجمعيات التي يكونها صغار المنتجين المشتغلين بمهنة أو حرفة معينة بقصد تخفيض نفقات إنتاجهم وتحسين ظروف البيع وزيادة عائد جمعياتهم بالتبعية، وتظهر هذه الجمعيات في فروع الإنتاج المختلفة كالزراعة والصناعة وغيرها.

د. جمعيات تعاونية استهلاكية: وهي الجمعيات التي يقوم بتشكيلها المستهلكون للحصول على السلع كاملة الصنع، أو الخدمات اللازمة لإشباع حاجاتهم مباشرة عن طريق شرائها جملة، أو عن طريق صنعها بأنفسهم ثم بيعها للأعضاء (أو للآخرين) وتوزيع العائد بنسبة معاملات كل عضو.

2. التصنيف وفقا لنوع البنيان الاقتصادي الذي تعمل فيه: وتقسم الجمعيات التعاونية على حسب هذا الأساس إلى ما يلي:

أ. جمعيات تعاونية زراعية: وهي الجمعيات التي تمارس أغلبية أوجه نشاطها في البنيان الاقتصادي الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

ب. جمعيات تعاونية صناعية: وهي الجمعيات التي تمارس أغلبية أوجه نشاطها في البنيان الاقتصادي الصناعي وما حوله من مهن مساندة أو مساعدة.

ج. جمعيات تعاونية تجارية: وهي الجمعيات التي تمارس أغلبية أوجه نشاطها في البنيان الاقتصادي التجاري بكافة أشكاله وأنواعه.

د. جمعيات تعاونية خدمية: وهي الجمعيات التي تمارس أغلبية أوجه نشاطها في البنيان الاقتصادي الخدمي بمختلف أشكاله.

3. التصنيف وفقا لسعة البنيان الاقتصادي الذي تمارس فيه نشاطها: وتقسم الجمعيات التعاونية على حسب هذا الأساس إلى ما يلي:

أ. جمعية تعاونية محلية: وهي الجمعية التي تمارس نشاطها في نطاق جغرافي معين كمنطقة أو قرية أو إقليم أو حي.

ب. جمعية تعاونية مشتركة أو مركزية: وهي الجمعية التي تمارس نشاطها في منطقة اكبر من المنطقة المحلية، كالمحافظة مثلا.

ج. جمعية تعاونية إقليمية أو قطرية: وهي الجمعية التي تمارس نشاطها في منطقة اكبر من المحافظة، كالإقليم أو القطر مثلا.

د. جمعية تعاونية قومية: وهي الجمعية التي تمارس نشاطها في إطار دولة معينة أو قومية معينة.

هـ. جمعية تعاونية دولية أو عالمية: وهي الجمعية التي تمارس نشاطها في مجال دولي يضم دولتين فأكثر.

4. التصنيف وفقا للشكل القانوني للجمعية: وتقسم الجمعيات التعاونية على حسب هذا الأساس إلى ما يلي:

أ. جمعية تعاونية عرفية، بمعنى غير مسجلة رسميا.

ب. جمعية تعاونية رسمية، بمعنى مسجلة رسميا وفقا لقوانين التعاون المعمول بها.

5. التصنيف وفقا لنوع السلع التي يجري التعامل بها: وتقسم الجمعيات التعاونية على حسب هذا الأساس إلى ما يلي:

أ. جمعية تعاونية متخصصة: وهي الجمعية التي تتعامل بسلعة واحدة أو عدد قليل من السلع المتقاربة والمترابطة.

ب. جمعية تعاونية غير متخصصة: وهي الجمعية التي تتعامل في عدد من السلع غير المتقاربة أو المترابطة فيما بينها.

ج. جمعية تعاونية متعددة الأغراض: وهي الجمعية التي تؤدي لأعضائها خدمات من أنواع متعددة كالإنتاج والتسويق والتمويل وغيرها.

6. التصنيف وفقا لنوع العضوية: وتقسم الجمعيات التعاونية على حسب هذا الأساس إلى ما يلي:

أ. جمعية تعاونية ذات عضوية اختيارية: وهي الجمعيات التي ينتمي إليها العضو بمحض رغبته وإرادته الخاصة.

ب. جمعية تعاونية ذات عضوية إجبارية: وهي الجمعيات التي يجبر الأعضاء على الانتماء إليها، كما في جمعيات الإصلاح الزراعي حيث يجبر المنتفعون من سياسة الإصلاح وإعادة توزيع الأراضي على الانتماء إلى الجمعيات التعاونية.

ج. جمعية تعاونية إغرائية: وهي الجمعيات التي ينتمي إليها الأعضاء وهم مدفوعون بالرغبة في الحصول على خدمة معينة لا يتسنى لهم الحصول عليها من مصدر آخر غير الجمعية.

7. التصنيف وفقا لنوع الالتزام المالي للأعضاء: وتقسم الجمعيات التعاونية على حسب هذا الأساس إلى ما يلي:

أ. جمعية ذات مسؤولية محدودة: وهي الجمعيات التي تكون مسؤولية الأعضاء فيها محدودة بمقدار ما يساهم به من أموال في رأس مال الجمعية.

ب. جمعية ذات مسؤولية غير محدودة: وهي الجمعيات التي يكون الأعضاء متضامنين في سداد جميع ما قد ينشأ من ممارسة الجمعية لأعمالها من التزامات مالية.

8. التصنيف وفقا لصفة الأفراد: وتقسم الجمعيات التعاونية على حسب هذا الأساس إلى ما يلي:

أ. جمعية تعاونية للمنتجين: وهي الجمعيات التي يكون الأعضاء المنتمين إليها جميعهم منتجين ولا يشترط في ذلك نوع معين من الإنتاج.

ب. جمعية تعاونية للمستهلكين: وهي الجمعيات التي يكون الأعضاء المنتمين إليها جميعهم مستهلكين ولا يشترط في ذلك نوع معين من الاستهلاك.

9. التصنيف وفقا لأغراض النشاط: وتقسم الجمعيات التعاونية على حسب هذا الأساس إلى ما يلي:

أ. جمعية تعاونية إنتاجية: وهي الجمعيات التي تزاول أعمالها من اجل إنتاج معين كالإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي والتجاري.

ب. جمعية تعاونية خدمية: وهي الجمعيات التي تعمل على تقديم خدمات معينة لأعضائها تأسست من أجلها كالتعليم والتامين والتمويل وغيرها.

ج. جمعيات تعاونية تسويقية: وهي الجمعيات التي تمارس عملية تسويق وتوزيع المنتجات دون صناعتها والاستفادة من هامش الربح التسويقي في تلبية احتياجات الأعضاء.

د. جمعية تعاونية توريدية: وهي الجمعيات التي تعمل في مجال توريد مستلزمات العمل الزراعي أو الصناعي أو الخدمي أو المنزلي أو غيره، سواء أكان جملة أو قطاعي.

الفصل الثامن

مبادئ وأهداف التعاون

- تمهيد.
- مبادئ التعاون.
- المبادئ الأساسية للتعاون.
- إعلان عام 1860.
- تأسيس الاتحاد التعاوني الدولي.
- مؤتمر فيينا عام 1966.
- منظمة الأمم المتحدة والحركة التعاونية.
- مبادئ وأسس التعاون التطبيقية.
- أهداف النظام التعاوني.

تمهيد

تمثل مبادئ التعاون القواعد والأسس التي يقوم عليها النظام التعاوني، أو مجموعة التقاليد التي تحكم وتنظم الأوضاع والعلاقات التعاونية العامة. فعلى الرغم من أن الأنظمة التعاونية التي تحكم الجمعيات التعاونية تختلف باختلاف الدول، إلا أنها مع ذلك تقوم أول ما تقوم على المبادئ العامة التي وضعها الرواد الأوائل، وقد عُرف هؤلاء الرواد باسم رواد روتشديل. ولم تكن هذه المبادئ التي وضعوها ونسبت إليهم وقام عليها النظام العام لكل جمعية تعاونية مواد قانونية مسجلة في قائمة، وإنما كانت مطوية ضمن النظام الذي أسسوا به أول جمعية عام 1844 وحددوا فيه أغراضها وخططها، ثم اقبل التعاونيون من بعدهم على هذا النظام، فتناولوا هذه الأغراض والخطط بالشرح والتعليق، واستخلصوا منها على ضوء التطبيقات العملية والمبادئ والقواعد العامة ونسبوها إلى هؤلاء الرواد.

مبادئ التعاون[1]

إن نجاح رواد روتشديل أغرى الكتاب والباحثين والمهتمين بالحركة التعاونية إلى الرجوع إلى القانون النظامي للجمعية، والى محاضر جلسات مجلس إدارتها، والى غير ذلك من سجلاتها، لكي يستنبطوا منها ما أطلقوا عليه مبادئ وقواعد أو غير ذلك من التسميات،

---

[1] أنظر:- دليلة وعبد الله،... مرجع سابق، ص 29.

- المنيزع والعتر،... مرجع سابق، ص 75.
- العتيبي (2009/7/8). أضواء على الحركة التعاونية... مرجع سابق، ص 13.
- أبو الخير (1961). التعاون الاستهلاكي... مرجع سابق، ص ص 44-48.
- الداهري، عبد الوهاب مطر (1980). الاقتصاد الزراعي، بغداد: منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ص 268.
- الداهري، عبد الوهاب مطر (1972). اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي، بغداد، العراق، ص 328.

- Zeuli and Cropp,.. Op.Cit., p. 45.
- ROY (1981)… Op.Cit., p. 50.

مستهدفين من وراء ذلك إضاءة الطريق أمام التنظيمات التعاونية حتى تسير في نفس الطريق الذي قاد جمعية روتشديل إلى النجاح. إن أول من كتب في موضوع مبادئ وقواعد التعاون هو جورج هوليووك George Holyoake الذي عاصر رواد روتشديل وكتب أول مرة عنهم عام 1857. لقد استنبط هوليووك من بحوثه ودراساته أربع عشرة ظاهرة رئيسية، يرى من وجهة نظره أنها من الأساسيات التي مكنت الرواد من أن يسيروا قدما في نجاحهم ويصلوا إلى المنزلة الرفيعة التي وصلوا إليها، ويمكن إيجاز هذه الأساسيات بما يلي:

1. وضع الرواد الأوائل المثل الأعلى على تمويل النشاط الذي بدأوا به جمعيتهم من مالهم الخاص.

2. بذل أقصى الجهود للتعامل مع أفضل أنواع السلع التي قد توجد في الأسواق.

3. إيفاء الكيل والميزان.

4. التعامل بسعر السوق وعدم الدخول في منافسة مع المتاجر الأخرى المنافسة.

5. عدم التعامل بالآجل بيعا وشراء، وحث العمال بصفة عامة على عدم الوقوع في هم الديون.

6. توزيع الفائض على الأعضاء بنسبة التعامل لكل عضو مؤكدين المفهوم الذي وضعوه للعمل وهو: إن من يسهم في تحقيق الربح، ينبغي أن يكون له نصيب فيه.

7. إغراء الأعضاء بترك الأرباح في بنك المتجر، وبذلك تعلموا الادخار والإحساس بالازدهار والأمل في تحقيق الرخاء.

8. تحديد 5% كفائدة لرأس المال.

9. تخصيص نسبة من الأرباح توزع على العاملين وفقا للجهد الذي بذلوه والأجور التي يحصلون عليها.

10. تخصيص 2.5% من جميع الأرباح التي تتحقق للتعليم وتنمية كفاءة الأعضاء.

11. تطبيق حق ديمقراطية الإدارة بالنسبة إلى جميع الأعضاء على أن يكون للعضو صوت واحد أياً كان القدر الذي يسهم به من الأسهم في رأسمال الجمعية، وتأكيد هذا الحق بالنسبة للنساء، وحقهن في الحصول على مدخراتهن سواء أكُنَ عازبات أو متزوجات.

12. العمل على أن يتسع ويمتد النشاط التجاري والصناعي للجمعية بحيث يمكن إقامة مدينة صناعية تتوافر فيها الظروف البيئية التي تنعدم فيها الجريمة بكافة أشكالها ومستوياتها.

13. استطاع الرواد الأوائل بإنشائهم جمعية الجملة التعاونية أن يوجدوا الوسيلة التي يمكن عن طريقها تحقيق ما يهدفون إليه من الحصول على أجود أنواع السلع.

14. اعتبار الجمعية كمعهد أو نواة لحياة اجتماعية جديدة لجميع الأعضاء، فإذا اعتمدوا على أنفسهم وأحسنوا إدارتها حققت لهم حياة أفضل.

أما العالمان أوكلاند وجونز Auckland & Jones، فقد نشرا عام 1884 كتابا بعنوان (العمال التعاونيون)، وقد استنبطوا من نظام رواد روتشديل ومن بحوثهما ودراساتهما تسعة مبادئ، واعتبروا هذه المبادئ الأساس الذي ينبغي أن تقام عليه كل جمعية. وهذه المبادئ التسعة هي ما يلي:

1. أن تفتح الجمعية أبوابها للجميع.

2. أن تتقيد بالسعر السائد في السوق وتجعله ثمنا للبضائع التي تبيعها.

3. أن تتعامل بالنقد ولا تسمح بالبيع بالآجل.

4. أن ترد العائد على المعاملات بالنسبة للمشتريات.

5. أن يسهم كل عضو بسهم أو أكثر في رأس المال ويحصل نظير ذلك على فائدة معقولة لمقدار ما أسهم به.

6. أن يتساوى الجميع في حق التصويت سواء من يملك القليل أو من يملك الكثير في رأس مال الجمعية.

7. أن تتعامل الجمعية ببيع السلع الجيدة، ولا تتعامل إطلاقا بالسلع الرديئة.

8. أن يتولى إدارة الجمعية مدير أمين، ومجلس إدارة يتسم بالحيوية والنشاط والقدرة على العمل.

9. أن تتمسك الجمعية تمسكا شديدا بمبدأ مراجعة الأعمال وجرد المحتويات، وان تعتمد في ذلك على خيرة العناصر التي تتصف بالكفاءة.

لقد شملت المبادئ والقواعد والوسائل والطرق التي سار عليها رواد روتشديل لتحقيق أهداف الجمعية خليطا ومزيجا تمثل بأهداف تكاد تتركز في تحسين أحوال الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية. ويبدو أن تفكير الرواد نحو إقامة مدينة صناعية تنعدم فيها الجريمة، إنما يرجع إلى ما صاحب التطور الصناعي من مشاكل اجتماعية معقدة، ومن ثم كان الهدف من هذا التفكير هو أن تسير الجهود الاقتصادية في أقوم الطرق التي تحقق لهم اكبر قدر ممكن من المزايا، ولهذا فكروا في إنشاء جمعية لكي يستطيعوا عن طريقها تجميع مشترياتهم، ولكي

تتوافر لديهم القدرة على المساومة والحصول على أجود أنواع السلع بأقل الأسعار الممكنة. لقد رأى الرواد أنه إذا اتسع نشاطهم في التوزيع وكثرت أرباحهم، تمكنوا من دخول ميدان الإنتاج، ثم السيطرة على عوامله، ثم إنتاج السلع الجيدة، ثم بيعها للمستهلكين بأسعار لا تضاف إليها أرباح الوسطاء.

أما ميرسر Mercer فقد عكف خمسةً وعشرين عاماً على دراسة جهود الدكتور وليم كنج الذي استفاد الرواد الأوائل من آرائه وتعاليمه. وقد نشر في المجلة العلمية للتعاون الدولي موضوعا تحت عنوان (دعائم التعاون)، أورد فيه تحليلا لمبادئ وطرق روتشديل وقسمها إلى سبعة مبادئ هي :

1. مبدأ العالمية، وفيها يرى انه من المحتمل أن يكون رواد روتشديل أول التعاونيين الذين رحبوا بجميع الرجال والنساء على قدم الإخاء والمساواة في المجتمع بغض النظر عن نوع الجنس والدين. فلم يغلقوا الأبواب أمام أي رجل أو امرأة يرغب أي منهما في الانضمام، ويقر أن اليوم الذي اعتنق فيه رواد روتشديل مبدأ الباب المفتوح للعضوية هو اليوم الذي وضعوا فيه الحجر الأساس للتعاون الدولي، وبذلك صارت الحركة التعاونية دولية في محيطها وأغراضها وروحها.

2. مبدأ الديمقراطية، إن رواد روتشديل وصفوا مبدأ الديمقراطية بأنه أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعاون، عندما قرروا اعتمادهم على مواردهم الخاصة في تكوين رأس المال اللازم لإقامة جمعيتهم، ورفضهم أن يقترضوا من أشخاص خارج دائرتهم. وذلك حتى لا يقعوا في ذل الاستدانة، واتفاقهم على مبدأ لكل عضو صوت واحد في إدارة الجمعية، وان جميع

الأعضاء الذين تتكون منهم جمعيتهم متساوون في الحقوق سواء في ذلك الرجال أم النساء. وان إدارة الجمعية يجب أن توضع في أيدي أشخاص منتخبين بواسطة الأعضاء دوريا. بل يذهب إلى أبعد من هذا فيرى أن مبدأ الديمقراطية بالنسبة للرواد لم يكن نوعا من إدارة الجمعية فقط، وإنما كان مع ذلك إعلاناً لحقوق الإنسان، لان سلطة الحكم تمنح للعضو على أساس أنه إنسان، وبغض النظر عما وراء ذلك من المقدار الذي يمتلكه من أسهم في رأس المال. ولعل اعتياد الرواد في أول عهدهم على مواردهم الخاصة لتكوين رأس المال اللازم إنما لأجل أن يحرروا أنفسهم من سيطرة المقرضين. فان إقامة المشروعات تحمل في طياتها مجال الغيب. وقد كان من المحتمل أن تؤدي الاستدانة إلى أن يقعوا في هذا الخطأ الذي وقع فيه من قبلهم، وحينئذ يقعوا في ذل الاستدانة وما يترتب على ذلك من عبودية لأصحاب المتاجر. وكان على الرواد أن يستفيدوا من أخطاء الماضي وعبره.

3. مبدأ المساواة أو العدالة، ويعنى بالعدالة هنا، المحافظة على حقوق الأعضاء وأدائها كاملة غير منقوصة. إن العدالة تعتبر قلب الديمقراطية، بل يمكن القول بان العدالة والديمقراطية مبدآن يدعم كل منهما الآخر، ومن ثم كان من القواعد التي رسمها رواد روتشديل لقيام جمعيتهم، ضرورة حصول أعضائها على أجود البضائع الممكنة، ووجوب إيفاء الكيل والميزان والقياس. ولما كانت جمعية رواد روتشديل تتعامل في أول الأمر مع الأعضاء دون غيرهم، وكان الأعضاء يشترون سلعهم بأسعار السوق، فقد كان من الطبيعي أن ينتظروا قاعدة رد عائد المعاملات، لان العدالة تقتضي أن يرد لكل عضو ما دفعه زيادة عن أسعار التكلفة بعد حجز بعض المبالغ المعقولة في الجمعية، ومن ثم كان مما يقضي به مبدأ العدالة ويتفق مع

الديمقراطية، هو دفع أجر عادل لرأس المال نظير خدماته، ودفع أجور عادلة للموظفين، واعتراف الجمعية بحق الموظفين في المساواة الاجتماعية، وحث الإدارة لموظفيها على أن يصبحوا أعضاء في الجمعية. والمعتقد أن اعتناق الرواد لمبدأ العدالة والديمقراطية كان يعد من الأمور التقدمية وقتئذ في عصر لم تكن الديمقراطية الحقيقية فيه قد رسخت أقدامها في شتى الدول. وربما كان هذا ضمن الأسباب التي جعلت الحركة التعاونية في أول عهدها هدفاً للنقد والهجوم.

4. مبدأ الاقتصاد بالنفقات، أو بعبارة أخرى مبدأ الكفاية، فقد قرر الرواد لتحقيقه وتطبيقه عدم التعامل بالآجل في البيع أو الشراء. لان ذلك يجر إلى نفقات إضافية تزيد بها تكلفة البضائع، وهم يهدفون إلى خفضها واستبعاد جميع وسائل الإسراف حتى يتسنى لهم إشباع حاجاتهم بأقل التكاليف. ولتحقيق هذا الغرض عملوا على تحقيق كفاية جمعيتهم والجمعيات التعاونية الأخرى التي أقاموها فيما بعد، لان رفع الكفاية يقلل من تكاليف المتاجرة. هذا إلى أنهم طبقوا مبدأ العدالة وقرروا في التطبيق الإلزام بمبدأ الاقتصاد ودعم الأسواق، وكانت حجتهم أو وجهة نظرهم في ذلك أنه ليس من العدالة أن يمنح بعض الأشخاص ائتماناً، بينما يلزم آخرون بأن يشتروا بالنقد. إن هذا يعني أن أحدهم يكسب على حساب الآخرين. وإذا كان شعارهم الذي اتخذوه عنواناً لهم ينادي بأن الكل للفرد وإن الفرد للكل، فإن هذا الشعار لا يستقيم معه التمييز بين الأعضاء، ولا يوجد ما يبرره، ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية، إذا انتهك مبدأ المساواة.

5. مبدأ النشر أو العلانية، حيثما يكون الجهل والظلام يكون الغش والتزوير والفساد، ومن ثم يتحتم على الجمعيات التعاونية أن تطبق مبدأ النشر فيما يتعلق بتقاريرها وحساباتها الختامية وقرارات جمعياتها العمومية. إذ كيف يمكن للجمعية التعاونية التي لا تطبق هذا المبدأ أن تحتفظ بثقة أعضائها أو تدّعي الأمانة، ثم لا ينبغي أن تكون هناك أسرار تتعلق بالجمعيات مهما كانت الظروف والأحوال، ومهما كانت هذه الظروف محرجة أو صعبة من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة. والمعتقد أن مبدأ النشر والعلانية يجب أن يشمل فيما يشمل نشر التعليم التعاوني والثقافة التعاونية لما لهما من أهمية عظمى في نجاح الحركة التعاونية وإقامتها على دعائم سليمة.

6. مبدأ الوحدة أو تظافر الجهود، لقد ركز رواد روتشديل اهتمامهم على مصالحهم الاقتصادية المشتركة، واستخلصوا من ذلك قاعدة تعاونية هامة وهي مبدأ الوحدة، بمعنى أن تكون المصلحة المشتركة هي الغاية التي يجب التفاف الأعضاء حولها مهما كانت معتقداتهم الدينية أو السياسية، وهذا هو السبب في أن هؤلاء الرواد اخذوا بمبدأ الحياد فيما يتعلق بتلك المعتقدات. والمعتقد أن المصالح الاقتصادية المشتركة كانت من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح جمعية روتشديل. وقد اثبت نجاحها إمكان خلق مجتمع جديد يتظافر أعضاؤه على تحقيق مصلحة المجموع مهما تباينت معتقداتهم الدينية والسياسية.

7. مبدأ الحرية، لقد منح رواد روتشديل أعضاء الجمعية أعظم قدر ممكن من الحرية الشخصية، فالعضو له حرية البقاء في الجمعية أو الانسحاب منها في أي وقت يشاء. كما له حرية التمسك بعقيدته الدينية أو السياسية، وله مطلق الحرية في أن يفعل ما يشاء مما لا يضر

مصالح الجمعية. فهو ليس مرغماً على الشراء من جمعية التجزئة، وجمعية التجزئة أيضا ليست مرغمة على الشراء من جمعية الجملة التي هي عضو فيها، بل تكون المعاملات في جميع هذه الأحوال اختيارية. ويعتقد بعض التعاونيين أن هذه المساحة من الحرية هي من أسباب ضعف الجمعيات التعاونية، ويرون ضرورة إرغام الأعضاء على الشراء من جمعيتهم. فالأعضاء يجب أن يشتروا من جمعية التجزئة، والأخيرة مرغمة على الشراء من جمعية الجملة. من جانب آخر، فانه من البديهي أن لا يرجى الدوام لحركة تقوم على مبدأ الإرغام، ولهذا يجب أن تبنى الحركة التعاونية على مبدأ الحرية، سواء في ذلك حرية العمل أو حرية الانضمام، لان الحرية هي الضمان الوحيد للكفاية الاقتصادية في التعاون. أما إذا تغاضت الحركة التعاونية عن مبدأ الحرية، فإنها لن تكون حركة حية، بل انه في الوقت الذي تقول فيه وداعا للحرية تكون قد لفظت آخر أنفاسها وماتت.

لقد كتب جيمس بيترورباس وهو رئيس سابق للاتحاد التعاوني الأمريكي عن مبادئ روتشديل مقسماً إياها في كتابه (ديمقراطية التعاون) إلى ثلاثة مبادئ هي:

1. ديمقراطية الإدارة.

2. الفائدة المحدودة على رأس المال.

3. رد عائد المعاملات على أسس معقولة.

أما أندريه آورن Andre Aaron فقد كتب في كتابه الصادر عن الجمعية التعاونية السويدية والموسوم (المبادئ السبعة) أن تعاون رواد روتشديل قد بني على المبادئ السبعة التالية:

1. اعتماد الأعضاء على أنفسهم في تمويل جمعيتهم وإعطاء فائدة محدودة على رأس المال.

2. التعامل في أفضل السلع التي تتواجد في السوق.

3. عدم التعامل في السلع الرديئة والتمسك بمعايير الأمانة والنزاهة في تعامل الجمعية مع الأعضاء أو غيرهم.

4. التعامل بالأسعار الجارية في السوق وعدم التعامل بالآجل.

5. توزيع الفائض على الأعضاء وفقا للنسب التي تعاملوا بها مع الجمعية.

6. الديمقراطية في التصويت سواء في ذلك الرجال أو النساء، فكل عضو له صوت واحد بغض النظر عن القدر من الأسهم التي يمتلكها.

7. نشر العلم والثقافة والمعرفة بين الناس بصفة عامة، وأعضاء الجمعية بصفة خاصة.

المبادئ الأساسية للتعاون

لقد استقر الاتفاق في مؤتمر الحلف التعاوني الدولي عام 1934 والمنعقد في لندن على أن تحديد المبادئ التعاونية الرئيسة انطلاقاً من عوامل نجاح جمعية روتشديل هي ما يأتي[1]:

1. باب العضوية المفتوح Open membership.

---

[1] أنظر:- آل سيف،... مرجع سابق، ص 7.

- ملكاوي،... مرجع سابق، ص 10.

- دليلة وعبد الله،... مرجع سابق، ص ص 29-30.

- ROY (1981)…Op. Cit., p. 252.

- Prakash, D. (2003). The Principles of Cooperation, PAMDA-Network International, New Delhi, India, pp. 13-14.

2. ديمقراطية الإدارة Democratic management.

3. الحقوق المتساوية للأعضاء بغض النظر عن عدد أسهم كل منهم في رأس المال Equity in membership rights، وهذا يعني أن لكل عضو صوتاً واحداً فقط.

4. شراء البضائع وبيعها نقدا No credit, cash purchases and sale.

5. الاقتصار على بيع البضائع ذات النوعية الجيدة والدقة في الموازين والمكاييل Trade only in pure goods, true weight and measures.

6. الفائدة المحدودة على رأس المال A fixed interest rate upon capital.

7. تخصيص جزء من الأرباح لرفع المستوى الثقافي لأعضاء الجمعية ولبناء المدارس وقاعات المطالعة والمكتبات وغيرها.

The allocation of a portion of the profits to raise the cultural level of the members of the Assembly and to build schools and reading rooms, libraries and others.

8. توزيع القسم الأساسي من الأرباح على أعضاء الجمعية كل حسب نسبة تعامله مع الجمعية.

Distribution of the primary partition of the profits to the members of the Assembly all proportion to his dealings with the Assembly.

9. الاجتماعات الدورية المنتظمة للأعضاء لمناقشة أعمال الجمعية وميزانيتها، وإبداء المقترحات لتحسين أحوالها وحفظ حسابات الجمعية ومراجعتها بمنتهى الدقة.

Regular periodic meetings for members to discuss the work of the Assembly and its budget, and make proposals to improve the conditions and keeping the Assembly and audited accounts accurately.

10. الحياد الديني والسياسي.Religious and political neutrality

وعندما عقد الحلف مؤتمره في باريس عام 1937، أقر اعتبار أربعة من المبادئ المذكورة أعلاه كمبادئ أساسية أو جوهرية للتعاون، والباقي اعتبرها ثانوية. أما الأساسية فهي[1] :

1. باب العضوية المفتوح.

2. ديمقراطية الإدارة.

3. توزيع العائد حسب التعامل مع الجمعية.

4. الفائدة المحدودة على رأس المال.

لقد تعرضت هذه المبادئ إلى بعض التعديلات بمرور الزمن في التطبيق، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يكن بالإمكان التمسك بمبدأ الحياد السياسي لتنظيم واسع مثل الحركة التعاونية في ظروف اجتماعية تتسم بتفاقم الصراع الطبقي. ولذلك فقد حصل في العديد من البلدان مشاركة سياسية واسعة للمنظمات التعاونية في العمل السياسي، كما كان لها مواقف مؤثرة من الأحزاب السياسية لمختلف الطبقات. وفي بريطانيا تمكنت الحركة التعاونية من تأسيس الحزب التعاوني، الذي كان يشارك بمرشحين في الانتخابات البرلمانية في وجه الأحزاب الأخرى. لقد توضح في التطبيق الواقعي وتبعا لاختلاف الظروف العامة في كل بلد والظروف الخاصة بكل حركة أو جمعية تعاونية بعض الشروط والقيود على هذا المبدأ التعاوني

---

[1] أنظر:- آل سيف،... مرجع سابق، ص 8.

- دليلة وعبد الله،... مرجع سابق، ص 31.

أو ذاك. فإذا كان مبدأ حركة الانتساب والانسحاب ملائماً للجمعيات الاستهلاكية مثلا، فانه قد يكون غير ملائم بالنسبة للجمعيات الإنتاجية. أو قد يطلب من المنتسبين حديثا تأدية بعض المبالغ نظراً لاستفادتهم من ممتلكات الجمعية التي تحققت بفضل عمل الأعضاء القدامى. وتختلف الآراء حول مثل هذه الشروط. وما يهم توضيحه هنا، انه نتيجة للمداولات والمناقشات التي دارت في الحلف، وما قدمه الأعضاء البريطانيون من تعديلات على اقتراح اللجنة التي شكلت لمراجعة مبادئ روتشديل، والتي رأت فيها وحدة المبادئ التعاونية السبعة، بينما رأى البريطانيون أن مبدأ التعامل بالنقد والحياد السياسي والديني والتعليم التعاوني تعتبر طرقا وظيفية وتنظيمية مهمة، أكثر منها مبادئ عامة. واعترفوا بان عدم الأخذ بها قد يؤدي إلى هدم أهم مزايا التعاون. وكان من رأيهم اعتبار الأربعة مبادئ الأولى كمبادئ أساسية للالتحاق بالحلف التعاوني الدولي والحصول على عضويته. إلا أن رأي اللجنة الأصلية الواضح هو في ضرورة الأخذ عند التطبيق بالمبادئ السبعة، وان تيسير عضوية الحلف ينبغي أن لا يتعارض مع تهاون الحركات التعاونية في تطبيق المبادئ جميعها، وان لا تنحرف في تطبيق أي مبدأ من المبادئ تأمينا لنجاحها. فقد انتشر مفهوم خاطئ لدى بعض الحركات التعاونية مفاده أن المبادئ التعاونية تنقسم إلى قسمين: مبادئ أساسية هي الأربعة الأولى، ومبادئ ثانوية هي المبادئ المتبقية. وعلى هذا الأساس لم تهتم هذه الحركات بها ومنها التعليم التعاوني، وبذلك وقعت في الانحراف الذي قادها إلى عدم تحقيق أهداف التعاون المرجوة. إذ كان من المفروض أن تتعامل الحركات التعاونية مع مبادئ رواد روتشديل كمبادئ أساسية في حزمة واحدة، لا فرق بين أولها وآخرها، لان تباين التعامل بين

مبدأ وآخر يؤثر على العمل والإنتاج والإبداع، ويخلق لدى الأعضاء نزعات المصالح وليس التعاون.

إعلان عام 1860

كان من عادة الرواد تقييم نشاطهم كل عام، ويتناولون في هذا التقييم قواعد الإدارة والنقاط التنظيمية التي ترتبط بالتعاملات التجارية للجمعية. وفي عام 1860 أعلنوا عقب تقييمهم لنشاطاتهم أن الحركة التعاونية الحالية لا تعتزم التدخل في الفوارق بين مختلف المعتقدات الدينية والسياسية السائدة في المجتمع. ولكنها تسعى نحو تحقيق أوثق الروابط بين الجميع عن طريق حفز المصالح الشخصية وربطها وتجميع طاقاتها ومواهبها للعمل معا، وان ينعكس أثر هذه الجهود على المصلحة العامة لكل فرد في إطار ما يأتي:

1. ينبغي أن يمتلك الأعضاء رأس المال، وان يكون لرأس المال معدل ثابت للفائدة.

2. يوزع فقط على الأعضاء القدر المتيسر من الفائض.

3. ينبغي مراعاة إيفاء الكيل والميزان.

4. ينبغي الأخذ في المعاملات مع الأعضاء بسعر السوق السائد وعدم التعامل بالآجل.

5. ينبغي تقسيم الأرباح على الأعضاء بحيث يحصل كل عضو على عائد على معاملاته يتناسب مع مشترياته.

6. ينبغي تطبيق مبدأ لكل عضو صوت واحد في الجمعيات العمومية، وان تسود المساواة بين الأعضاء من الجنسين.

7. ينبغي أن تكون الإدارة في أيدي قيادات تنفيذية ولجان منتخبة بصفة دورية.

8. ينبغي تخصيص نسبة محددة من الأرباح للتعليم.

9. ينبغي تقديم الميزانيات والحسابات الختامية ومختلف البيانات للأعضاء.

تأسيس الحلف التعاوني الدولي[1]

أكدت الحركة التعاونية شعبيتها على مر العصور وانتماءَها لمصلحة الأفراد والجماعة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، واستطاع التعاون نتيجة النجاحات التي حققها نقل الاهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي حيث تم تأسيس تنظيم دولي يضم كل التعاونيات في العالم باسم الحلف التعاوني الدولي International Co-operative Alliance (ICA) بلندن عام 1895، واحتفل في يوليو عام 1995 بمرور مائة عام على تأسيسه، وتم ترسيخ تعريف التعاونية بأنها منظمة شعبية طوعية ذاتية الإدارة تتكون من أشخاص يتحدون بمحض اختيارهم لمواجهة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وآمالهم من خلال مشروع ملكية مشتركة ويدار ديمقراطياً. ورفع الحلف التعاوني الدولي شعار "اتحاد وخدمة وتمثيل التعاونيات حول العالم" منذ تأسيسه، وعبر عنه في الذكرى المئوية للتأسيس عام 1995 بمجموعة من حمائم السلام تخرج من قوس قزح رمز الحركة التعاونية وهو يمثل وحدة عضوية الحلف المتنوعة والمنتشرة في جميع أرجاء العالم.

إن الحلف التعاوني الدولي هو منظمة مستقلة، وغير حكومية تمثل التعاونيات في جميع أنحاء العالم، وهو أكبر منظمة غير حكومية في العالم. يتكون أعضاء الحلف من

---

[1] أنظر:- الحلف التعاوني الدولي، الموقع الرسمي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.ica.coop

- العتيبي، محمد الفاتح (2010/9/8). الجمعيات التعاونية وأسس قيام... مرجع سابق، ص 4.

- العتيبي، محمد الفاتح (2009/7/8). أضواء على الحركة التعاونية... مرجع سابق، ص 14.

المنظمات العاملة في كل النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية والخدمية بما فيها الزراعة والنشاط المصرفي ومصائد الأسماك والصحة والإسكان والصناعة والتأمين والسياحة وغيرها. يضم الحلف حاليا أكثر من 220 عضو منظمة من 100 بلد تمثل أكثر من المليار شخص في جميع أنحاء العالم. للحلف أولويات وأنشطة تركز على النهوض بالحركة التعاونية والهوية التعاونية والتعبير عنها بصورة صحيحة، وضمان خلق جمعيات تعاونية قوية وفاعلة معترف بها من خلال تفعيل قدرتها على المنافسة في السوق. يثير الحلف الوعي عند التعاونيات، وهو يساعد الأفراد والسلطات الحكومية والمؤسسات الإقليمية والدولية على فهم النموذج التعاوني الصحيح، ويضمن أن السياسة الصحيحة تخلق بيئة لتمكين التعاونيات من اجل أن تنمو وتزدهر. وهو صوت الحركة التعاونية الذي يساعد أعضاءها في الضغط من اجل تشريعات جديدة وأكثر ملاءمة للإجراءات الإدارية التي تحترم الحركة التعاونية ومبادئها وقيمها، من خلال تقديم الدعم، فضلاً عن الخبرة التقنية لتمكين التعاونيات من التنافس على أساس متكافئ. ويزود الحلف أعضاءَهُ الرئيسيين بالمعلومات، وأفضل الممارسات والاتصالات، من خلال منشوراته المختلفة، كما ينظم الاجتماعات وحلقات العمل لمعالجة القضايا الرئيسية التي تؤثر على التعاونيات ويتيح مناقشة التعاون بين المشتغلين من جميع أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك يسهل الحلف الاتصالات بين التعاونيات لأغراض تجارية، وتبادل معلومات في طائفة واسعة من المجالات، وتقديم المساعدة التقنية إلى التعاونيات من خلال برنامجها الإنمائي، وتعزيز بناء القدرات والدعم المالي، وتسهيل ودعم خلق فرص العمل والحد من الفقر وبرامج تمويل المشاريع الصغيرة في جميع أنحاء العالم. إن ألوان الطيف تعبر وتدل على

الآتي: اللون الأصفر يمثل التحدي، والأحمر يرمز للشجاعة، والبرتقالي عرض لرؤية الاحتمالات والتوقعات المستقبلية، والأخضر يمثل النمو في حجم العضوية وفهم أهداف وقيم التعاون. أما الأزرق فيمثل السماء الزرقاء التي تقترح آفاقاً بعيدة، والحاجة إلى توفير التعليم ومساعدة التعساء والسعي نحو الوحدة العالمية. ورغم أن اللون الكحلي يوحي بالتشاؤم فإنه يذكر التعاونيين بأقل الناس حظا في العالم الذين هم في حاجة إلى الاستفادة من التعاون. أما البنفسج فهو لون الوفاء والصداقة والدفء والجمال.

شكل رقم (2): شعار الحلف التعاوني الدولي

لقد اعتمد الحلف التعاوني الدولي المبادئ التعاونية التالية[1] :

1. العضوية الاختيارية المفتوحة Voluntary and Open Membership: التعاونيات منظمات مفتوحة لكل الأشخاص دون تمييز جنسي أو اجتماعي أو عرقي أو سياسي أو

[1] المرجع السابق، ص 15.

ديني، وتتمتع التعاونيات بالحياد تجاه الجميع. إن مبدأ الباب المفتوح للعضوية يحقق الإحساس والشعور بالملكية الخاصة للفرد في إطار الجماعة، إضافةً إلى ما يقدمه لقدراته في العمل بالمشاركة فكرياً وعملياً ومالياً، ثم بما في ذلك الترشيح والانتخاب في مجالس الإدارات.

2. الإدارة الديمقراطية للتعاونيات Democratic Member Control: التعاونيات منظمات ديمقراطية يحكمها أعضاؤها، ويشاركون في سياساتها، واتخاذ القرار عن طريق ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا والممثلون مسؤولون أمام ناخبيهم، وللأعضاء حقوق تصويت متساوية (عضو واحد صوت واحد)، وعلى المستويات الأعلى تدار التعاونيات وتنظم بأسلوب ديمقراطي. ويعطي مبدأ ديمقراطية الإدارة الحق لجميع الأعضاء في المشاركة في إدارة الجمعية وفقاً لضوابط ديمقراطية عادلة فيتعلم الناس الديمقراطية الحقيقية الخالية من المؤامرات والصراعات.

3. مساهمة العضو الاقتصادية Member Economic Participation: يساهم الأعضاء بعدالة في رأس مال تعاونياتهم الذي يكون ملكية تعاونية، ويتلقى الأعضاء تعويضاً عن رأس المال المسهّم، ويمكن تخصيص الفائض لتطوير التعاونية، ودعم الأنشطة الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء، ويوزع الباقي على الأعضاء بنسبة تعاملهم مع التعاونية. ويقدم مبدأ العائد على المعاملات الشعور بالمسؤولية تجاه الممتلكات عند الأعضاء بما يؤكد توزيع الفائض على جميع الأعضاء وفق الأسس العادلة. ومبدأ العائد على رأس المال يحرر المال من الربا ويوظفه في سبيل تحقيق أفضل أداء مالي للفرد والمجتمع، وهو مردود ربحي ملائم للأسهم يفوق معدلات الاستثمار في كل قطاعات النشاط الاقتصادي، إذا ما قورن مردود السهم بقيمته في أي نشاط اقتصادي غير النشاط الاقتصادي التعاوني.

4. الإدارة الذاتية المستقلة Autonomy and Independence: التعاونيات منظمات ذاتية الإدارة يديرها أعضاؤها ويؤمّنون تمويلها المالي، ويمكن لهم التعاون مع منظمات أخرى أو مع الحكومات، سواء بالإدارة أو التمويل شرط تأكيد الإدارة الديمقراطية لأعضائهم والمحافظة على التحكم الذاتي التعاوني. كما أن مبدأ الحياد السياسي والديني والعرقي مبدأ يقاوم التفرقة ويدعو لتوحيد البشرية يعتبر مبدأ الحياد السياسي والديني والعرقي من المبادئ الجديدة وقد أخذت به كثير من الدول كما لم يؤخذ به في بعضها. ويعتبر الحياد السياسي والديني والعرقي من أهم الوسائل التي مكنت الجمعيات التعاونية من العمل بحرية في كنف النظم السياسية ووسط الأثينيات العرقية والأيدلوجيات الفكرية والدينية، ولذلك وجد العمل التعاوني في الدول التي تطبق النظام الاقتصادي الرأسمالي، والدول التي تطبق النظام الاقتصادي الاشتراكي. ويوجد العمل التعاوني في الدول التي تعتقد في الأديان السماوية بمختلف عقائدها. وقد نودي بمبدأ الحياد السياسي والديني والعرقي عبر الحلف التعاوني الدولي ولذلك يوجد في دستور الحركة التعاونية العالمية وفي القوانين المحلية للتعاون في أغلب الدول.

5. التعليم والتدريب والإعلام Education, Training and Information: تقدم التعاونيات التدريب والتعليم لأعضائها بالتعاونيات، ولقياداتها المنتخبة ومديرها وموظفيها، ليستطيعوا أن يساهموا بفعالية لتنمية تعاونياتهم، مع تنوير الرأي العام عن طريق الإعلان والإعلام وخاصة الشباب وقادة الرأي عن طبيعة ومزايا التعاون، عن طريق التثقيف والتوعية التعاونية. ثم إن مبدأ التعليم والتدريب التعاوني مبدأ يقاوم الجهل. ويعتبر أحد أهم المبادئ التعاونية، لإيجاد الوعي عن العمل الإداري والمالي والاجتماعي والاقتصادي لأعضاء الجمعيات، مما يساعد

على نمو الحركة التعاونية من ناحية، ومن ناحية أخرى رفع المستوى الفكري للعضو باعتباره إنساناً، لأن التعليم مطلوب للإنسان، ويحفظ إنسانيته من خلال مردود التعليم اجتماعياً واقتصادياً. وتتضمن تشريعات التعاون في بعض الدول تخصيص نسبة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع لأغراض التعليم والتدريب التعاوني. باعتبار أن التثقيف التعاوني أحد مسؤوليات الجماعات المتعاونة في نشر الفكر، مما يقود إلى رفع القدرات لأعضاء الحركة التعاونية، وهو بمثابة استثمار مستقبلي. وتوجد في كثير من الدول مدارس ومعاهد وجامعات متخصصة للتعليم والتدريب التعاوني لإيجاد متخصصين في اقتصاديات التعاون ومتخصصين في الإدارة التعاونية وكذلك في التمويل التعاوني، والمحاسبة التعاونية، وغيرها، إضافةً إلى مستويات أدنى لتعريف الأعضاء والمساهمين بحقوقهم وواجباتهم. وكذلك مجالس الإدارات فيما يتعلق بالسياسات واستراتيجيات العمل التعاوني، ومن ذلك معايير المقارنات للميزانيات وطرق التحليل المالي وأساليب اختيار العاملين وأسس العلاقات العامة والمفاوضات وعقد صفقات الشراء والبيع ونظم المخازن، إضافةً إلى برتوكول تمثيل جمعياتهم في اجتماعات المؤسسات التعاونية المحلية والإقليمية والدولية ... كذلك أساليب التسويق كمصادر الخامات والسلع الأجود وعناصر الجودة وعلم المنتجات ومواقع إنتاجها، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية قد أمنت على ضرورات التعليم والتدريب التعاوني ورصدت لذلك أموال تهدف إلى المساعدات في مجالات إنشاء عدد من معاهد التدريب في الدول الفقيرة للتعليم والتدريب التعاوني.

6. التعاون بين التعاونيات Cooperation among Cooperatives : تخدم التعاونيات أعضاءها بكفاءة أكثر وتقوى الحركة التعاونية بالعمل سويا من خلال المؤسسات والمنظمات والاتحادات التعاونية المحلية والإقليمية والدولية. كما أن مبدأ التعاون بين التعاونيات يمكّن من تكوين المزيد من المنظمات التعاونية والمؤسسات الفاعلة في المجالات التعاونية، وينمّي قدرات الحركة التعاونية استثماراً واستشارةً وتبادلاً للخبرات. ولعل البنيان التعاوني الاتحادي هو أحد أهم الوسائل لتستفيد جمعيات قاعدته من مبدأ التعاون بين التعاونيات وكذلك البنوك التعاونية ومؤسسات التمويل والتسليف والتأمين التي تقام على أسس تعاون بين التعاونيات، مما يفتح الآفاق للعمل التعاوني المشترك خاصةً تحت إشراف إدارة أجهزة التعاون الحكومية، إذا اعتمد التعاون كأحد أهم أساليب التنمية مما يقتضي التخطيط والمتابعة من قبل تلك الأجهزة.

7. الاهتمام بالمجتمع Concern for Community: تعمل التعاونيات من أجل التنمية الاجتماعية المتواصلة فتقدم خدماتها في مجال الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب وغيرها لمجتمعاتها من خلال سياسات يوافق عليها الأعضاء. وتعبر المبادئ التعاونية عن دستور الحركة التعاونية (الدولي العالمي) حيث يشمل مضمون الدستور مجموعة من المبادئ التي تهتدي بها كل الجمعيات التعاونية في تحقيق أهدافها في العالم. إن عدم مراعاة "الهوية التعاونية" والتقيد والتنفيذ الصارم لهذه المبادئ يؤدى إلى عواقب وخيمة وضارة تذهب بالصفة التعاونية والشعبية والديمقراطية التي تتميز بها التعاونيات، كما أنها تؤدي إلى الفشل والإخفاق الذريع. إن عدم إتباع المبادئ والأسس التعاونية التي أنشأت على أساسها الكثير من المشاريع

التعاونية وبصفة خاصة الجانب الإداري، انعكس سلبا على الأداء وخصوصا في المجال التسويقي. إن التعاونيات ووفقا للمبدأ الثاني من المبادئ التعاونية، منظمات ديمقراطية، يتحكّم بها أعضاؤها الذين يشاركون بفعالية في وضع السياسات واتخاذ القرارات. ولقد أثبتت التجارب العالمية أن مراعاة التقيد والتنفيذ الصارم لهذه المبادئ يؤدى إلى الاحتفاظ بالصفة التعاونية والشعبية للتعاونيات، والحفاظ أيضا على الديمقراطية التي تتميز بها التعاونيات، كما أنها تجنب التعاونيات الفشل والإخفاق في تحقيق أهدافها.

مؤتمر فيينا عام 1966

يراجع الحلف التعاوني الدولي المبادئ التعاونية باستمرار في ضوء ما يسفر عنه تطبيق التنظيمات التعاونية لهذه المبادئ في شتى أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية. ويؤكد الحلف على أن الحركات التعاونية الراغبة في الانضمام للحلف التعاوني، لابد أن يتوفر فيها حسن تطبيق المبادئ الآتية كي تتصف حقاً وصدقاً بصفة التعاونية، ويكون لها حق الانضمام للحلف التعاوني الدولي. وهذه المبادئ هي:

1. ينبغي أن تكون العضوية في التنظيمات التعاونية عضوية اختيارية للجميع. كما ينبغي أن تتاح هذه العضوية بدون قيود بغض النظر عن المركز الاجتماعي أو الانتماءات السياسية أو الاختلاف في المعتقدات الدينية. وان تتاح هذه العضوية لهؤلاء الذين يرغبون في الاستفادة من خدمات الجمعية وتكون لديهم الرغبة الأكيدة في قبول وتنفيذ مسؤوليات العضوية.

2. إن التنظيمات التعاونية تنظيمات ديمقراطية، وعلى هذا الأساس فإن جميع شؤونها ينبغي أن تدار بأشخاص منتجين أو معينين بأسلوب تتوافر فيه مسالة الحصول على موافقة

الأعضاء، ويكونون مسؤولين أمامهم. وينبغي على الأعضاء في التعاونيات المحلية ضرورة تطبيق حق المساواة بين الأعضاء جميعا، بمعنى أن يكون لكل عضو صوت واحد. وينبغي عليهم أن يشتركوا في القرارات ذات التأثير سواء عليهم أم على جمعياتهم. أما فيما يتعلق في الجمعيات ذات المستوى الأعلى فإن الإدارة فيها ينبغي أن تتحقق بأسلوب ديمقراطي يتناسب مع شكلها.

3. إذا كانت هناك فائدة لرأس المال، فإن رأس المال ينبغي أن يحصل على فائدة محدودة.

4. إذا تحقق فائض نتيجة لعملية المتاجرة في الجمعية، فإن هذا الفائض من حق أعضاء الجمعية. وينبغي على الجمعية أن تقوم بتوزيعه على الأعضاء بأسلوب تتجنب فيه الجمعية أمكانية أن يكسب أحدهم عائداً على حساب الآخرين. ويمكن الحصول على هذا الهدف عن طريق قرارات الأعضاء التي يراعون فيها تخصيص احتياطي لتدعيم معاملات الجمعية التعاونية، وتخصيص احتياطي للخدمات العامة، وتوزيع عائد للأعضاء يتناسب مع تعاملهم مع الجمعية.

5. ينبغي على جميع التنظيمات التعاونية أن تخصص احتياطياً لتعليم الأعضاء والقيادات التنفيذية والقوى العاملة وكذلك للجمهور عامة على أن يتم التعليم في ضوء مبادئ التعاون وأساليبه الفنية، سواء أكانت اقتصادية أو ديمقراطية.

6. ينبغي على جميع التنظيمات التعاونية من اجل حسن خدمة مصالح أعضائها والمجتمعات التي تعمل فيها أن تتعاون بأسلوب واقعي وفعّال مع التنظيمات التعاونية الأخرى على الصعيد المحلي والقومي والدولي.

أن هذه المبادئ التي جاء بها مؤتمر فينا ليست بديلة عن المبادئ التعاونية الأساسية أو التطبيقية ولكنها تأكيد واضح على تبني المنهج نفسه والسعي في درب تحقيقه وصولا بالإنسان التعاوني إلى ما يصبو إليه.

منظمة الأمم المتحدة والحركة التعاونية[1]

يحتفل التعاونيون في مختلف بقاع العالم في يوم السبت الأول من شهر تموز (يوليو) من كل عام، باليوم العالمي للتعاونيات وذلك بهدف زيادة الوعي حول التعاونيات، ودورها وأهميتها وتشجيع وتعزيز الجهود الدولية والوطنية نحو رفع الكفاءة الاقتصادية ، والمساواة ، والسلام العالمي. كما يهدف الاحتفال بهذا اليوم إلى تعزيز وتوسيع الشراكات بين الحلف التعاوني الدولي والجهات والمنظمات الفاعلة ، بما في ذلك الحكومات على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وتترجم رسائل من الحلف التعاوني الدولي والأمم المتحدة إلى اللغات المحلية ويتم نشرها في أنحاء العالم على نطاق واسع في وسائط الإعلام المختلفة، وحث المسؤولين الحكوميين في جميع المستويات للاحتفال بهذا اليوم. وتتم في العديد من الدول المشاركة في بتقديم المواد التعاونية للصحف والإذاعات في شكل برامج لخلق الوعي بالفكر التعاوني ودور وأهمية التعاونيات، بالإضافة إلى المسرح والحفلات الموسيقية وغيرها، إلى جانب ذلك المشاركة في المعارض والمسابقات، والحملات المختلفة، بالتعاون والتنسيق مع المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتحديات

---

[1] أنظر:- منظمة الأمم المتحدة، الموقع الرسمي للمنظمة على شبكة المعلومات الدولية: www.un.org
- العتيبي (2009/7/8). أضواء على الحركة التعاونية... مرجع سابق، ص 19.

الصحية. وترتكز الفكرة الرئيسية للاحتفالات السنوية على تقوية الفرص المتاحة للتعاونيات لتعزيز النمو الاقتصادي وتكريس القيم الأخلاقية والنزاهة والانفتاح والمسؤولية الاجتماعية والتأكيد على حقيقة أن التعاونيات مؤسسات يمكن لها المساهمة بفعالية في الانتعاش الاقتصادي العالمي. ويهدف الاحتفال بهذا اليوم إلى زيادة الوعي حول التعاونيات من خلال إظهار وتعزيز نجاحات الحركة التعاونية في تحقيق التكافل والسلام العالمي والكفاءة الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي. لقد أصدرت الأمم المتحدة في عام 1992 وتحت عنوان "دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة" القرار رقم 90/47 بتاريخ 1992/12/19 الذي تضمن إعلان أول يوم سبت من شهر تموز (يوليو) عام 1995 يوماً دولياً للتعاونيات احتفاء بالذكرى المئوية لتأسيس الحلف "التحالف" التعاوني الدولي وإمكانية اعتباره يوما سنويا للتعاونيات. ويمثل هذا اعترافاً بالدور الكبير للحركة التعاونية في العالم وإمكانية مساهمتها في الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع الحكومات على إشراك التعاونيات في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند دراسة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتعزيز دورها من خلال الوكالات الحكومية والمنظمات الوطنية الممثلة للتعاونيات. وتهدف التوصية العمل على دعم برامج وأهداف الحركة التعاونية الدولية وزيادة هذا الدعم وتقديم تقارير دورية للجمعية العامة عن مركز التعاونيات ودورها. وقد ركزت تقارير الأمين العام على أهمية دور التعاونيات الواسع في معظم المجتمعات وما لها من قدرة على الإسهام في حل المشاكل الرئيسية وتأكيد دعم الجمعية العامة للتعاونيات وإيجاد البيئة المشجعة لتنميتها وتوجيه اهتمام الحكومات في العالم لمغزى

التعاونيات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والانتقال لدعمها والاستفادة منها في بناء مجتمعها. وتحث الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة ذات المصلحة الكبرى في التعاونيات مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المنظمات الحكومية المعنية والمنظمات التعاونية الدولية على الانتماء مبكرا للجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها وعلى ضمان فعاليتها وتقديم إسهاماتها لها من الموارد المناسبة كما فعل ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1668 (د-53).

تؤكد وثائق منظمة العمل الدولية على ضرورة تحرير التعاونيات من سيطرة الحكومات ومسايرة المتغيرات العالمية السريعة المتلاحقة للتأكيد علي دورها الجديد في البلدان الصناعية وفي البلدان الاشتراكية السابقة والبلدان النامية، خصوصاً في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الجارية كالبطالة والتنمية الاجتماعية. وترى المنظمة أن التعاونيات في البلدان الاشتراكية السابقة كانت جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي ولكنها استطاعت استيعاب التغير الذي حصل وتحولت من تعاونيات تابعة للنظام السياسي إلى تعاونيات حقيقية يمكن الاعتماد عليها في التغيير مما يعزز دورها على حد سواء في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال وقيام العاملين فيها بترسيخ النموذج التعاوني القائم على الملكية والإدارة المشتركتين من خلال حماية الوظائف الموجودة وتوليد وظائف جديدة في عصر يشهد استمرار تخفيض عدد العمال نتيجة العولمة والتغير التكنولوجي.

تشير المنظمة لإمكانيات التعاونيات فيما يتصل بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها والدور الأكبر الذي تستطيع أن تقوم به في مجالات تحقيق اللامركزية ونشر

الديمقراطية ومنح المرأة قدرات اقتصادية واجتماعية. إن تغير دور الحكومات والسياسات والتشريعات التعاونية والخدمات التعاونية كتنمية الموارد البشرية والمشورة الإدارية ومراجعة الحسابات والتكامل الأفقي والرأسي بين التعاونيات ودور التعاون الدولي يقوي التعاونيات ويطورها مما يجعلها نموذجا خلاقا من نماذج الحلول التي تستند عليها الدولة كمحرك للنمو والتنمية، فكلما ازداد إلغاء الضوابط المفروضة على الاقتصاد كلما ازدادت أهمية القيم والمبادئ التعاونية الأصيلة.

رسالة التحالف التعاوني الدولي وهيئة الأمم المتحدة في يوم التعاون العالمي لعام 2014[1]

يوليو 2014 - 03:595

هذه رسالة التحالف التعاوني الدولي وهيئة الأمم المتحدة في يوم التعاون العالمي لعام 2014، الذي يصادف يوم السبت الموافق 2014/7/5 مناسبة الاحتفال العالمي بيوم التعاون الدولي، حيث تحتفل جميع وكالات هيئة الأمم المتحدة سنويا بهذا اليوم منذ العام 1994 كما يحتفل الحلف التعاوني العالمي ICA بجميع أعضائه من المنظمات التعاونية في جميع أنحاء المعمورة منذ العام 1923 سنوياً.

لقد نمت التعاونيات بأنواعها المختلفة زراعية – خدمية – إسكانية – استهلاكية – صناعية إنتاجية في جميع أنحاء المعمورة، إذ بلغ عدد أعضائها قرابة المليار عضو، حيث تمس خدماتها قرابة (3.5) مليار إنسان أي حوالي نصف سكان الكرة الأرضية، ولعل ما يميز التعاونيات عن سواها من المؤسسات هو الاهتمام بقضايا ومشاكل المتجمعات المحلية

[1] http://www.alquds.com/news/article/view/id/512744

الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة الفعلية في وضع الحلول المناسبة من خلال الخطط الاستراتيجية بمشاركة أعضائها ووضع البرامج والمشاريع العملية بصورة علمية وواقعية حيث تمتاز بقابليتها للتطبيق بغية خدمة أعضائها أولاً والمجتمعات المحلية المستهدفة ثانيا، إذ يمكن اعتبار النظام الاقتصادي في التعاونيات هو النظام الاقتصادي الثالث إذ يقع بين الرأسمالية الشرهة من جهة والاشتراكية التي قد تتجاوز رغبات الفرد المتعلقة بخلق الحوافز من جهة أخرى.

فمن هذا المنظور تجسد التعاونيات فلسفة "أنسنة" رأس المال فهي تستثمره وتشجعه ضمن حد أعلى (سقف) من الفائدة يعود على الأعضاء بينما يوزع جزء كبير من الفائض (العوائد) عن الأعضاء بنسبة تعاملاتهم وهذا من شأنه تحفيزهم وتشجيعهم على التعامل مع جمعياتهم بغية تشجيع وزيادة حجم المشتريات و/ أو المبيعات من قبل الأعضاء وتحفيز غير الأعضاء للانضمام إلى المنظومة التعاونية، الأمر الذي يحفز الدورة الاقتصادية والمالية لتعود بالنفع على المجتمع بأكمله.

ولعل الهدف من الاحتفال بهذا اليوم من قبل التعاونيين، الهيئات والدوائر التعاونية المختصة والمؤسسات العالمية ذات العلاقة، هو زيادة الاهتمام بالعمل التعاوني وتجذيره في المجتمعات المحلية بغية خلق الفرص والنجاحات نحو بناء مجتمع أفضل. إن تحقيق المثل التعاونية ومبادئ المساواة والعدالة لهي كفيلة في الإسهام الإيجابي بالسلم العالمي بصورة تلقائية.

لقد أبدع التعاونيون الأوائل عندما قرروا الاحتفال سنويا بهذه المناسبة التعاونية العالمية منذ سنة 1923 أي قبل أكثر من تسعين عاما. كما أحسنت وكالات هيئة الأمم المتحدة صنعاً عندما دعمت الحركة التعاونية أيضا بالمشاركة والمساهمة الفعلية في النهوض بالتعاونيات وتشجيع الدول والحكومات ومؤسسات التنمية المختلفة بالتركيز على تنظيم الفئات المختلفة في تعاونيات تناسب حاجاتهم وتلبي طموحاتهم وتخفف عليهم من شر الأزمات الاقتصادية العالمية كالأزمة التي نشأت عام 2008 ولا زالت أثارها ومفاعيلها ماثلة حتى الآن. حيث أثبتت التعاونيات أنها مكون اقتصادي – اجتماعي عالمي هام، حافظت على أموال وأسهم أعضائها من الاضمحلال والذوبان، بل وقدمت لأعضائها أرباحاً أكثر من المعهود في تلك السنوات العجاف. ذلكم أن اقتصاديات التعاونيات هي اقتصاديات منتجة وملموسة وليست فقط ورقية و/ أو الكترونية.

مبادئ وأسس التعاون التطبيقية

يقوم النظام التعاوني على أسس حماية مصالح الأفراد في المجتمع من الاستغلال، وتقديم خدمات عامة للأعضاء حينما يصعب عليهم الحصول عليها فيما لو بقوا منفردين. ويحترم النظام التعاوني الحرية الفردية، وحق الملكية الفردية، وحق الملكية الخاصة، ولكنه لا يسمح باستغلال الآخرين وجهودهم. لقد تأسست الحركة التعاونية وترعرعت على هذه الأسس، كما وضع التعاونيون لأنفسهم قواعد تطبيقية لحمايتها. إن رواد روتشديل عندما أسسوا جمعيتهم وضعوا لها بعض الضوابط للانتساب والتعامل وتوزيع الأرباح، ولم يخطر ببالهم أن هذه الضوابط ستصبح فيما بعد مبادئ عامة تسير عليها الجمعيات التعاونية في العالم.

إن الأسس والمبادئ التعاونية المعتمدة عموماً من قبل الحركات التعاونية في العالم هي ما يلي[1]:

المبدأ الأول: فتح باب العضوية للانضمام، إن باب العضوية مفتوح لجميع المواطنين. ولكل شخص الحق في أن يصبح عضوا في الجمعية، إذا دفع البدل النقدي المعين للانتماء، أو ساهم بسهم واحد على الأقل في رأس مالها، ووافق على نظامها الداخلي بغض النظر عن الدين والجنس واللون والعرق. فالرجال والنساء لهم الحق على السواء في الانضمام إلى الجمعية التعاونية. وحيث أن باب العضوية مفتوح للجميع، فليس هناك أي تحديد لعدد أعضاء الجمعية، أو لعدد أسهمها، غير أن القوانين تحدد مقدار الحد الأعلى لقيمة السهم الواحد للجمعية. وبما أن باب العضوية يبقى مفتوحا للراغبين للانضمام إلى الجمعية التعاونية، كذلك يبقى هذا الباب مفتوحا للراغبين بالانسحاب منها. غير أن لهذا المبدأ بعض الاستثناءات التي ينص عليها القانون، أو ينص عليها نظام الجمعية. ففي الجمعيات التعاونية الزراعية مثلا، يجب أن يكون العضو مزارعا، أو له علاقات بالنشاط الزراعي في المنطقة التي تتواجد فيها الجمعية الزراعية. كذلك يجب أن يكون أحد عمال حرفة معينة ليكون عضوا في جمعية تعاونية لتلك الحرفة.

المبدأ الثاني: ديمقراطية الإدارة، يوضح هذا المبدأ الأسس الديمقراطية في إدارة الجمعية التعاونية. وهذا يعني أن الأعضاء الذين يستفيدون من الجمعية يجب أن يشرفوا على أعمالها ويديرونها بأنفسهم. إذ أن الجمعية العمومية تعقد اجتماعات فصلية وسنوية وتناقش أمور

[1] الداهري (1980)... مرجع سابق، ص ص 268-272.

الجمعية وأعمالها. ويجري تصويت عام على جميع الأمور الواردة في جدول الأعمال لاتخاذ القرارات بشأنها، ويكون لكل عضو من أعضاء الجمعية التعاونية صوت واحد مهما بلغ عدد أسهمه في رأس مال الجمعية. إن هذا المبدأ الديمقراطي يساوي بين أعضاء الجمعية التعاونية في الحقوق والواجبات في إدارة أمور جمعيتهم. فالأعضاء في الجمعية التعاونية هم وحدهم الذين يديرون شؤون جمعيتهم، وهم الذين ينتخبون أو يقيلون أعضاء مجلس إدارة جمعيتهم. وهكذا توزع المراكز الإدارية بشكل لا يتيح لأي من المنتفعين الاستبداد بأمور الجمعية. وحسب هذا المبدأ تبقى الجمعية ملكاً للجميع بدلاً من أن تكون لعبة في أيدي أصحاب الأسهم الكبيرة.

المبدأ الثالث: تحديد الفائدة على رأس المال، يقوم النظام التعاوني على أساس جهود الأشخاص المشتركين في الجمعية. هذه الجهود هي الأساس في تكوين الجمعية التعاونية. أما رأس المال فيعتبر الواسطة التي تستعين بها الجمعية التعاونية لتقديم خدمات معينة لأعضائها. إن رأس المال لا أثر له في التمييز بين حقوق الأعضاء في التصويت فلكل واحد منهم صوت واحد في الجمعية مهما بلغ عدد أسهمه. ويمكن أن ينظر إلى رأس المال في النظام التعاوني بأنه قرض يمنحه الأعضاء للجمعية فتدفع الجمعية فائدة سنوية يحددها القانون لهم مقابل ذلك. ويجب أن لا تتعدى الفائدة على الأموال ما هو موجود في السوق المالية، لتجنب المضاربة في السوق ولكي لا تكون الجمعية التعاونية وسيلة لاستغلال رؤوس الأموال على حساب المتعاملين. ولا مجال للاعتراض على منح هذه الفائدة في الحدود المبينة قانونا، إذا اقتضى تشكيل التعاونية تغطية عدد كافي من الحصص التأسيسية.

المبدأ الرابع: توزيع الفائض على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية، تقوم الجمعية التعاونية على أساس تقديم سلع الخدمات إلى أعضائها بسعر الكلفة، غير أنه تحاشيا للمنافسة وحدوث تضارب في الأسعار تسعى الجمعية إلى تقديم خدماتها بسعر السوق الجاري، مع سعيها إلى تخفيض الأسعار بصورة عامة، وتحسين أنواع الخدمات. ونتيجة لهذا الإجراء يتكون لدى الجمعية بعض الفائض الذي تحدد القوانين كيفية توزيعه، فيحتفظ بقسم منه لتكوين رأس مال احتياطي للجمعية، ويدفع قسم منه فوائد للأسهم. كما تخصص نسبة معينة منه لتحسين الحالة الاجتماعية، ويوزع الباقي على الأعضاء بنسبة معاملتهم مع الجمعية، ويسمى ما يدفع للعضو عن تعامله مع الجمعية بالعائد. أي أن الجمعية التعاونية تعيد إلى كل عضو في نهاية كل سنة ما تتقاضاه منه خلال السنة من أموال تزيد عن تكاليف السلع والخدمات التي أدتها له. ويمكن أن يعتبر العائد الذي يوزع على الأعضاء بنسبة تعاملاتهم مع الجمعية بمثابة ربح التاجر الذي من المفترض أن يدفعه العضو فيما لو تعامل مع غير الجمعية في الحصول على نفس السلع والخدمات. وعندما تعيد الجمعية التعاونية جزءاً من الفائض للمشتركين تكون كأنها قد ألغت هذا الجزء من الأرباح الذي لم يكن سوى سلفة قدمها المشترك من ماله إلى الجمعية. وبصورة موجزة يمكن القول بأن العضو يدفع عند الشراء ثمنا مؤقتاً، ثم يسترد جزءاً مما دفعه عندما يقبض نصيبه من العائد. وهكذا يتحدد في النهاية الثمن النهائي لما اشتراه من سلع. وللعائد أهمية كبيرة من الناحية النفسية، إذ أنه يجعل الأعضاء يفهمون طبيعة الجمعية التعاونية، لأنه عندما تعيد الجمعية التعاونية إليهم هذه المبالغ فكأنما تقول لهم "لو أنني تاجر خاص لكنت قد احتفظت بها لنفسي، ولكنني أردها

إليكم لأني جمعيتكم التعاونية". ومما لا شك فيه أن هذا العائد يخلق لدى الأعضاء الاهتمام في الشراء المنتظم من مخازن الجمعية التعاونية والعمل على حسن إدارتها لأنه كلما تحسنت إدارتها ازداد العائد الذي يغري الأعضاء ويدفع بهم إلى التمسك بالجمعية.

المبدأ الخامس: الحياد الديني والسياسي، وهذا المبدأ يجعل الجمعية بعيدة عن التحزب الديني أو السياسي الذي ليس من مصلحتها ولا من واجباتها، لان الجمعية منظمة تعاونية تسعى إلى تسهيل أمور أعضائها بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية والدينية. وأن مبدأ الحياد الذي سارت عليه الجمعيات التعاونية كان معروفا منذ القدم. إن التمسك بهذا المبدأ يبعد الجمعية عن كثير من المسائل السياسية والطوائف الدينية التي كثيرا ما تعقّد أمور الجمعية وتخلق المشاكل بين أعضائها. ويعتبر هذا المبدأ متمما لقاعدة الباب المفتوح، حيث لا تفرق الجمعية التعاونية بين دين وآخر، أو عقيدة وأخرى، وتقبل الجميع في عضويتها.

المبدأ السادس: البيع نقدا وبالأسعار السائدة، كانت الغاية من وضع هذا المبدأ التخلص من مساوئ نظام الإقراض الذي كان سائداً في إنجلترا خلال القرن التاسع عشر عندما كانت القروض تقدم إلى العمال في بعض مخازن الاستهلاك. وهذا مما يؤدي إلى صرف مدخولاتهم، وتراكم الديون عليهم. وقد لاحظ رواد روتشديل ما ينطوي عليه هذا النوع من الإقراض من مساوئ اجتماعية واقتصادية بسبب تعذر تسديد الدين من قبل بعض الأعضاء، فوضعوا هذا المبدأ وحثوا الأعضاء بضرورة التمسك به. ولكن كثيراً ما تخرج الجمعيات عن هذا المبدأ، إذا وجدت أن البيع بالتقسيط قد يخدم الأعضاء بصوره أوسع، ويزيد من فعاليات الجمعية، وهذا ما حدث فعلاً في السنوات الأخيرة. ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا الإجراء غير

علمي، حيث يحق للجمعية أن ترفض تأجيل العضو لثمن المشتريات أو الخدمات التي تقدمها له الجمعية مادام يؤديها في وقت آخر.

المبدأ السابع: استقطاع نسبة من الفائض لنشر الثقافة والتعليم على الأعضاء، تقوم الجمعيات التعاونية بتخصيص بعض المبالغ الفائضة لتعليم الأعضاء الأميين ونشر الثقافة بينهم، وتلقيهم للمبادئ التعاونية الضرورية التي تساعدهم على القيام بأعمال الجمعية بصوره أفضل. ويعتبر هذا المبدأ متمما لجميع مبادئ النظام التعاوني، لأنه إذا لم تنشر الثقافة التعاونية ويتفهم الأفراد النظام التعاوني وحسناته، فإنهم لا يتمسكون بجمعياتهم ولا يعملون بجد لتحقيق أغراضها.

هذه هي المبادئ العامة للتعاون، وهنالك قواعد خاصة لكل نوع من أنواع التعاون. ولابد لنجاح الجمعية التعاونية من السير وفق المبادئ العامة، غير أن هذه المبادئ وحدها لا تضمن نجاح الجمعية التعاونية. فالجمعية التعاونية التي تسير وفق هذه المبادئ، ويكون مديرها غير كفء، أو رأسمالها غير كافٍ، أو مجلس إدارتها غير منسجم، أو انتشار الوعي التعاوني بين أعضائها غير واضح، فيكون مصيرها الفشل. لهذا فالذي يضمن نجاح الجمعية التعاونية هو تمسك الجمعية بمبادئ التعاون، وعدم إهمال القواعد الاقتصادية الأخرى.

أهداف النظام التعاوني

إن أهم ما يهدف إليه التعاون هو العمل على رفع مستوى الحياة المعيشية، وتحقيق الديمقراطية الصحيحة، والعدالة الاجتماعية، وخلق مجتمع أفضل يعمل وينتج في سبيل

الصالح العام للمواطنين جميعاً. وللنظام التعاوني أهداف اقتصادية وأهداف إنتاجية يمكن توضيح كل منهما كما يأتي[1] :

أولاً. الأهداف الاقتصادية :

إن الأهداف الاقتصادية هي التي تعمل على زيادة الإنتاج وتنظيمه وتنسيقه وتطويره في سبيل الصالح العام. وأهم ما تسعى المؤسسات التعاونية لتحقيقه من الناحية الاقتصادية هو ما يأتي:

1. إحلال فكرة التضامن محل فكرة التنافس في الحياة الاقتصادية، وذلك لمحاربة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتمركز الثروات بأيدي فئة قليلة، ويعمل كذلك على سيطرة فئات الشعب على وسائل الإنتاج واعتمادها على نفسها في سبيل رفع مستوى الحياة المعيشية وتقوية الاقتصاد القومي وتوجيهه نحو الصالح العام، وفق خطة مرسومة تتعاون جميع الفئات مع أجهزة الدولة في وضعها وتنفيذها.

2. زيادة الإنتاج وتنظيمه وتنسيق توزيعه.

3. العمل على خلق مجتمع قوي يعتمد على نفسه ويعمل للخلاص من السيطرة الاقتصادية.

4. تحريك المشاريع الإنتاجية وإبعاد المرابين والمستغلين.

5. تنظيم تسويق المنتوجات وإبعاد الوسطاء، وبذلك يساهم النظام التعاوني في تخفيض سعر السلعة على المستهلك، وإعطاء المنتج ثمرة أتعابه كاملة، وإعادة أرباح الوسطاء إلى المنتجين والمستهلكين.

---

[1] أنظر:- هندي، عادل (1993). اقتصاديات التعاون، القاهرة: مكتبة عين شمس، ص 27.

- الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 273.

- ROY (1981)…Op. Cit., p. 255.
- AL-AZZAWI (1985)… Op. Cit., p. 14.

6. مساعدة الدولة في إنجاز مشاريعها الاقتصادية.

7. حماية الوطن من الأزمات الاقتصادية.

ثانياً. الأهداف الاجتماعية:

تتضمن هذه الأهداف القيام بالمساهمة في خلق مجتمع ديمقراطي تتمثل فيه العدالة الاجتماعية، ويعمل على ما يلي:

1. خلق روح التضامن والتضحية بين المواطنين، ومحاربة النعرات الطائفية.

2. خلق الروح الجماعية ومحاربة الروح الفردية الأنانية الاتكالية.

3. خلق روح الاعتماد على النفس والمساعدة الذاتية المتبادلة، وتعويد أفراد الشعب على حل مشاكلهم بأنفسهم.

4. تنمية الروح الديمقراطية الصحيحة.

5. إحلال السلام محل الخصام بين أصحاب المصالح المتعارضة.

6. محاربة العادات الاجتماعية البالية وتوجيه استعمال أوقات الفراغ في سبيل تنمية الروح الاجتماعية.

7. نشر الأنشطة التربوية والتثقيفية لرفع مستوى أعضاء الجمعية الإداري والعلمي والصحي.

الفصل التاسع

التعاون والنظم الاقتصادية المعاصرة

- تمهيد.
- التعاون والمثالية.
- التعاون والرأسمالية.
- التعاون والبرجوازية.
- التعاون والاشتراكية.
- التعاون والديمقراطية.

تمهيد

قد يتساءل البعض عن ماهية النظام التعاوني؟، وهل يشكل في حقيقته نظاماً اجتماعياً واقتصادياً كاملاً؟ أم انه مجرد تنظيم اجتماعي اقتصادي يوجد في جميع الأنظمة ويتأثر بها ويتكيف تبعا لظروفها؟ وإذا كان كذلك فما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون في هذا النظام أو ذاك؟. إن هذه التساؤلات وكثير غيرها تتطلب دراسة النظم الاقتصادية واتجاهاتها ونظرياتها، ومقارنتها مع النظام التعاوني واتجاهاته ومبادئه لغرض معرفة أهمية التعاون وتحديد مكانته بين مختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة سواء في فترة ظهوره ونشأته أو في الوقت الحاضر، بعد أن أصبح التعاون يشكل أوسع حركة شعبية انتشارا في العالم. وسيتم في هذا الفصل استعراض علاقات التعاون في ظل النظم الاقتصادية الأخرى بشكل موجز، وذلك لغرض المعرفة التاريخية وليس كدراسة تخصصية[1].

التعاون والمثالية[2]

تتجسد جاذبية الفكرة التعاونية في إيمان الناس بان التعاون يخلق فيهم قوة جديدة لا تتوفر إلا به. وتشكل فكرة التعاون نقطة التقاء بين الفكر الديني القديم والفكر الإنساني

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر:-

- ملكاوي،... مرجع سابق، ص 25.
- الكفري،... مرجع سابق، ص ص 9-34.
- شومان،... مرجع سابق، متاح على الرابط: www.alhakawati.net
- عبد الناصر، وليد محمود (2012/6/11). جذور التعاون فيما بين الدول ذات النظم المختلفة، جريدة التعاون، متاح على الرابط: www.digital.ahram.org.eg
- عبود، سامح (2006/6/1). الإنتاج التعاوني كبديل للاقتصاد الرأسمالي ولاقتصاد الدولة، البوصلة، متاح على الرابط: www.bosala.blogspot.com

[2] دليلة وعبد الله،... مرجع سابق، ص 15.

الحديث. وإذا كان الفكر الديني قد تناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية في شكل أحكام وقواعد وتعاليم، فإن الفكر الإنساني الحديث عمل على صياغة نظريات علمية تجمع وقائع التطور الاجتماعي والاقتصادي لتفسر على أساس القوانين الاجتماعية الموضوعية التي تكتشفها مسار هذا التطور من الماضي إلى الحاضر.

إن دراسة النظريات والأفكار التعاونية يتطلب التمييز بين اتجاهين رئيسيين: الأول هو الاتجاه المثالي (الطوباوي)، والثاني هو الاتجاه العلمي الذي انصرف إلى البحث عن الأشكال العلمية لتجسيد الفكرة التعاونية في الواقع. لقد عرف تاريخ التعاون ارتباطا قويا بين الاتجاهين في كثير من الأحيان. وربما يرجع ذلك بشكل أساسي إلى نشوء التعاون في ظروف الرأسمالية وتعايشه معها، وتعرضه لتأثيراتها على مضمونه، وعلى الأهداف التي يسعى إليها التعاونيون. ويمكن فرز عدد من العناصر والعوامل التي تلعب دورا هاما في تحديد الموقف من التعاون، ومن هذه العناصر ما يأتي[1] :

1. درجة تطور قوى الإنتاج التي تحدد أشكال تطور الحركة التعاونية ومستواها في كل مرحلة.

2. طبيعة انعكاس التوجه السياسي والبنية الاجتماعية للدولة والنظام الاقتصادي على بنية الحركة التعاونية.

3. مستوى التطور الثقافي والعلمي والتكنولوجي في المجتمع.

4. الاتجاهات والالتزامات السياسية والاقتصادية للمفكرين التعاونيين.

---

[1] المرجع السابق، ص 16.

إن السمة الأساسية التي تميز الفكر التعاوني المثالي هي النظرة إلى التعاون كنظام اجتماعي – اقتصادي مستقل يعتمد فقط على نشاط أعضائه. ذلك أن هذا الفكر يفترض وجود عالم لا وجود له في الواقع. لكن فضيلة الرواد التعاونيين الأوائل تكمن في أنهم لم يكتفوا بالدعوة إلى التعاون، بل نذروا حياتهم وثروتهم أحيانا في سبيل وضع أفكارهم موضع التطبيق مثلما فعل روبرت أوين. ورغم فشل تجاربهم في حينها، إلا أن البذور التي غرسوها بقيت حية في الأرض حتى نبتت لاحقا، وأصبحت اليوم واقعا حيا في كل مكان من العالم.

لقد تركزت جهود المفكرين التعاونيين المثاليين على تأسيس (العالم الأخلاقي الجديد) الذي يقتنع فيه كل إنسان بالتخلي عن استغلاله للآخرين، ويمد يد العون بكل ما يملك لمن يحتاج، لكنهم لم يبحثوا عن علة استمرار (العالم الأخلاقي القديم) الذي يقاومونه. وإذا ما اكتشف احدهم هذه العلة، في الملكية الخاصة أو العمل المأجور، مثلا، فانه لا يحدد الوسيلة الصحيحة لإزالة هذا السبب.

التعاون والرأسمالية[1]

من المعروف أن النظام الرأسمالي قد نشأ على أنقاض النظام الإقطاعي بعد انهياره، وذلك خلال مرحلة الثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا في أوائل القرن الثامن عشر. ويرى مؤيدو الرأسمالية أنها أحسن نظام اقتصادي يعمل على ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية من أجل تحقيق أقصى رفاهية ممكنه للفرد وبالتالي للمجتمع بأسره. ويقوم النظام الرأسمالي على أساس منح الحق للمستثمر في أن يحصل على أكبر ربح ممكن مبني على أساس الملكية

[1] ملكاوي،... مرجع سابق، ص 28.

الخاصة للموارد والاقتصادية للمجتمع. ويتسم النظام الرأسمالي بالسمات التالية التي وردت في النظرية الاقتصادية لهذا النظام، وهي ما يأتي :

1. الربح الخاص هو الوجه الأساسي لكل فرد.

2. حق الملكية الخاصة لكل من السلع الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء.

3. حق الميراث.

4. حرية المنافسة وعدم تدخل الدولة في السوق.

يعتقد مؤيدو هذا النظام بأنه النظام الاقتصادي الوحيد الذي يحقق اكبر قسط من الرفاهية لكافة أفراد المجتمع، مفترضين وجود مجموعة من الشروط لبلوغ هذه الرفاهية، وهي :

1. حرية الدخول والخروج في أسواق الإنتاج والتبادل والتوزيع.

2. المعرفة الكاملة بالأسعار والكميات المباعة في الأسواق المختلفة.

3. حرية انتقال السلع والعناصر الإنتاجية من سوق إلى آخر.

4. إن البائع والمشتري لا يستطيع أي منهما أن يؤثر في السعر، حيث إنهما من القلة لدرجة أنهما لن يؤثرا على سعر التوازن.

5. يتحدد سعر السلعة من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق.

إن هذه الأسس المذكورة آنفا ما لبثت إن اختلت، ولم يعد لها وجود في النظام الرأسمالي اليوم، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

أ. إن تطور الرأسمالية كان يعتمد في البداية على عدد كبير جداً من الحرفيين وصغار المنتجين وكانت الشروط الموضوعة لبلوغ الرفاهية الاقتصادية تبدو مقبولة في تلك الفترة. إلا أنها

ليست كذلك الآن بعدما شهد العالم الرأسمالي التطور الهائل الذي أحدثته الثورة الصناعية بحيث انتفت تلك العروض ولم تعد قائمة اليوم.

ب. إن التطور الصناعي وما رافقه من إدخال الآلات الحديثة في الإنتاج، أدى إلى ظهور جيش من العاطلين عن العمل، وزاد العرض عن الطلب وتفشت البطالة بشكل مريع، الأمر الذي ساءت معه حالة العمال لدرجة كبيرة.

ج. مع استمرار الثورة الصناعية ظهرت الحاجة إلى التركيز على المصانع وكبر أحجامها، وبالتالي ظهرت الاحتكارات التي أثرت بشكل سيء ومباشر على مستويات الأسعار، إذ كانت هذه الاحتكارات تسعى دائما للحصول على أعلى الأرباح، ولهذا فإن روح المنافسة التي كانت سمة من سمات الرأسمالية لم يعد لها وجود.

وهكذا فإن البعض ينظر إلى الرأسمالية على أنها السبب الرئيسي في المشاكل الاقتصادية التي لحقت بالبشرية اليوم، ومن أهم هذه المشاكل ما يأتي :

1. سوء توزيع الثروة والدخل القومي وما ينجم عن ذلك من انقسام المجتمع إلى طبقات متنازعة.

2. بسب وجود أموال طائلة لدى القلة وأموال محدودة لدى الكثرة فإن الإنتاج الضخم الذي تنتجه المصانع لا يجد الطلب الكافي، الأمر الذي ينعكس في ظهور الأزمات الاقتصادية.

3. التبذير في استخدام الموارد النادرة والموارد الفنية وذات القيمة العالية وما قد يتضمن ذلك من إجحاف للأجيال المقبلة وحقهم فيها.

4. سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على النظم السياسية ببلدانهم واستخدامهم للدولة وسلطتها الخاصة.

إن مساوئ النظام الرأسمالي المشار إليها أعلاه، تعتبر أحد أهم الأسباب الرئيسية وراء ظهور الفكر التعاوني في المجتمع الرأسمالي. وعليه فإن انتشار التعاون في البلدان ذات النظام الرأسمالي يعتبر انعكاساً طبيعياً للظواهر والنتائج غير المرغوبة في المجتمع الرأسمالي. واعتبار تطبيق التعاون كأداة للتخفيض من أثار تلك المساوئ. ولهذا يلاحظ أن كثيراً من الدول الرأسمالية قد شجعت على قيام الجمعيات التعاونية في بياناتها الاقتصادية، تخفيفا من الآثار الاحتكارية ومحاولة السيطرة على الأسواق من قبل هذه الاحتكارات. وعلى أثر ذلك، فقد ظهرت الجمعيات بصورها المختلفة الاستهلاكية والإنتاجية والخدمية في مجموعة الدول الأوربية الرأسمالية. وبما إن إنجلترا كانت قد تأثرت أكثر من غيرها في بلدان المجموعة الأوربية بالانقلاب الصناعي، فقد انتشرت وازدهرت الحركة التعاونية داخلها يشكل كبير، ولاسيما في مجال التعاون الاستهلاكي، لمواجهة تفاقم الأزمات الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، في الوقت الذي واجه فيه العمال مشاكل كثيرة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، والتي أدت إلى سوء أحوالهم المعيشية بشكل كبير.

التعاون والبرجوازية

إذا كان الواقع الرأسمالي في أواسط القرن التاسع عشر قد دفع الرواد التعاونيين الإنسانيين العظام إلى تصور عالم مثالي قائم على المساواة والتعاون، وإذا كان بعضٌ منهم قد انخرط في تنظيم تجارب نموذجية للبرهان على صحة ما يدعو إليه، متصورا سهولة إصلاح

الرأسمالية أو إلغائها بواسطة التعاون، فإن توطد الرأسمالية اللاحق وتحولها من رأسمالية منافسة حرة إلى رأسمالية احتكارية، وانهيار الأحلام الطوباوية للمصلحين العظام قد أدى إلى ظهور نظرات أخرى في الفكر البرجوازي نحو التعاون وعلاقته بالنظام الرأسمالي.

عموما، يعتبر الاتجاه البرجوازي الليبرالي من أوائل الاتجاهات البرجوازية في الفكر التعاوني، وقد ظهر في ألمانيا أواسط القرن التاسع عشر. ويعد شولتز ديلينش وكذلك رايفايزن من ابرز ممثلي هذا الاتجاه بأفكارهم الإصلاحية التي تدعو البرجوازية الصغيرة وصغار المنتجين لمواجهة استغلال الرأسمالية وتسلطها. فالتعاونيات بالمنظور البرجوازي الليبرالي هي منظمات تجارية وحسب (تعاون استهلاكي، تعاون تصريف وتموين، تعاون تسليف، وغيرها) غايتها تمكين الكادحين والفئات المتوسطة من الدفاع عن مصالحها الاقتصادية. ويغلب على هذا الاتجاه التحييد الطبقي للدولة وللتعاونيات في الوقت نفسه باعتبار الدولة قوة حيادية فوق الطبقات، وأن التعاون هو تنظيم لا طبقي وباستطاعة الدولة تلبية لطلب الاشتراكية التعاونية واعتمادا على تنظيماتها الاقتصادية الشعبية أن تشل قوة رأس المال الكبير. ويرى بعض أنصار هذا الاتجاه بأن دور الدولة يجب أن يقتصر على تقديم المساعدات المتعددة دون حقها في التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون التعاونيات التي يجب أن تتمتع بالاستقلالية المطلقة.

لقد انتشر التيار الإصلاحي الليبرالي التعاوني في روسيا قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية، ولكن السياسيين الروس أكدوا أنه مادامت السلطة بيد البرجوازية فإن الجمعيات الاستهلاكية ستبقى قطعة رخوة في بنية النظام، عاجزة عن إجراء أي تحول جدي فيه، وأي تغير جذري،

لا بل قد تصرف النظر عن النضال الجدي لإحداث هذا التغير. وقد مثل البروفسور برنارد لافرجز أحد المنظرين الفرنسيين للأفكار التعاونية الإصلاحية، والذي يعتبر نموذجا للاستغلال البرجوازي لفكرة التعاون في مواجهة الأفكار الاشتراكية. كما أكد لامبرت على هذه النظرة حينما قال بان سيطرة المستهلكين لا يمكن أن تعني شيئا سوى الاشتراكية. ومع تطور الرأسمالية من رأسمالية المنافسة الحرة إلى الرأسمالية الاحتكارية، وبخاصة إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة، تكتسب النظريات الليبرالية مضمونا رجعيا، إذ تخدم الرأسمالية الاحتكارية في تمويه الواقع الرأسمالي، وخداع العمال والفلاحين عن حقائق الواقع، وذلك بالتأكيد المستمر على أن المجتمع الرأسمالي هو مجتمع تتنافس وتتوازن فيه مختلف القوى والمصالح، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المصالح العامة للجميع. ويبرز في هذا التيار بشكل خاص في المرحلة الأخيرة منظرو ما يسمى بالطريق الثالث أو الاقتصاد المختلط. ويدعي هؤلاء بان كلاً من النظامين الرأسمالي والاشتراكي يمثل في صورته التقليدية حالة خاصة متطرفة لابد أن تتطور باتجاه متقارب، إذ يتخلى كل منهما عن سماته المتطرفة ويغتني بسمات تقربه من الآخر (نظرية التقارب والاندماج). وإن النظام الجديد هو النظام الذي تختلط فيه وتتشارك قطاعات البنية الاقتصادية الاشتراكي، التعاوني، الحكومي، الخاص. ومن ابرز منظري مجتمع القوى المتوازنة حاليا هو الاقتصادي الأمريكي جون غالبرايث.

إن مواقف الاتجاه البرجوازي الليبرالي الإصلاحي يمكن متابعتها من خلال أفكار منظري هذا الاتجاه. فالاقتصادي الإنكليزي جون ستيوارت ميل يقول بان الحركة التعاونية هي من أقدر العناصر قاطبة على رفع مستوى العمل المادي والمعنوي والروحي بشكل عام.

ويقول الاقتصادي الفرنسي البروفسور برنارد لافرجز أنه لا يوجد بين جميع الأنظمة الناجحة والقادرة على إجراء التحولات الاجتماعية وعتق العمال أفضل من التعاونيات. بينما يقول التعاوني الإنجليزي ليونارد وولف إن التعاون هو حركة الطبقة العاملة. وبهذا طبعا لا يريد القول بان التعاونيات هي مثل النقابات، فالنقابات هي حركة طبيعية، وإذا ما انتصرت فإنه يمكن رؤية الكثير من المكاسب التي ستحرزها طبقة واحدة. مقابل هذا، فان انتصار الحركة التعاونية ليس مقترناً بالخلافات الطبقية ولا بالنجاحات الطبقية. ويذكر الرئيس السابق للاتحاد التعاوني الدولي وليم ماكسفيلد بأنه ليس المهم أن تنتقل أسس السياسة الحزبية إلى التعاونيات، وإنما ينبغي أن تكون سارية المفعول في سياسة الحزب والدولة. ويؤكد التعاوني التشيكي فرانتيشك مودراتشك أن مجرد عقد الاجتماعات الموثوقة لممثلي التنظيمات التعاونية فإنها كفيلة بأن تهدد الأرصدة الرأسمالية أكثر من الصراع الدموي خلف المتاريس.

إن القراءة السابقة لأفكار منظري الاتجاه البرجوازي الليبرالي تبين محاولات تضخيم دور التعاون وتحميله ما لا يستطيع في المجتمع الرأسمالي. وربما استغل الاتجاه الليبرالي بعض النجاحات الملحوظة للحركة التعاونية في بعض الدول الأوربية كالنمسا والدول الإسكندنافية، أو في بعض القطاعات في دول أخرى كما في القطاع الاستهلاكي في إنجلترا والقطاع الزراعي في فرنسا كوقائع تبرهن على صحة تصوراتهم. ويقترن هذا التصور المبالغ به لدور التعاون بنظريات إصلاحية مثل نظرية الرأسمالية الشعبية أو الجماعية، التي تزعم بان الرأسمالية المعاصرة تختلف عن الرأسمالية التقليدية بالانتشار الواسع لملكية رأس المال في صفوف أبناء المجتمع على شكل مساهمين، والذي تترافق بالانتشار الواسع للتنظيمات التعاونية، وينتج عن ذلك

حسب هذه النظرية أن المقولات الرأسمالية التقليدية كالملكية الخاصة والربح تتعرض لتحولات تدريجية تزول معها أو يضمحل طابعها الطبقي، ويضمحل الاستغلال، ويضيق الانقسام الطبقي، ويضعف الصراع الطبقي وتتقلص الطبقتان التقليديتان العمالية والرأسمالية لصالح توسع الطبقة الوسطى التكنوقراطية أو الفنية. ففي مطلع الستينيات شهدت البلدان التي كانت تنهج منهجاً اشتراكياً محاولات عدة للترويج لفكرة تحول الرأسمالية إلى رأسمالية تعاونية. وكان من القائلين بهذه الفكرة البروفسور الأمريكي ميلر. وكان من بين مروجيها آنذاك نائب الرئيس الأمريكي هامفري الذي عد الرأسمالية الأمريكية الشمالية رأسمالية تعاونية مضادة للرأسمالية التقليدية. وأكد أنها رأسمالية ترتبط بقواعد التشارك والمساعدة الذاتية والروابط الاجتماعية في استخدام رأس المال، وتعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال العدالة الاجتماعية، وذلك بالوسائل الديمقراطية ودون الحاجة إلى تحويل الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة.

إن السمة الأساسية للفكر الليبرالي هي محاولته تعميم الجزء على الكل، وانتقاء بعض الوقائع للانطلاق منها في البرهان على التحول الشامل في النظام الرأسمالي. وغالبا ما يلقي على عاتق التعاون في هذه المحاولات دور أيديولوجي وعملي اكبر بكثير من الدور الفعلي الذي يستطيع القيام به في النظام الرأسمالي، رغم أن أشكال التعاون الحديث ولدت في رحم النظام الرأسمالي وترعرعت في كنفه واستفاد منها هذا النظام ولايزال يستفيد إلى الوقت الحاضر.

التعاون والاشتراكية

يمكن تعريف الاشتراكية بأنها نظام اقتصادي يقوم على أساس سيطرة المجتمع على المنشآت والمؤسسات الإنتاجية، ولاسيما تلك المؤسسات ذات الطابع الاحتكاري أو ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة بحيث تصبح ملكا للدولة، أما السلع الاستهلاكية فتترك ملكيتها للأفراد. ويتميز النظام الاشتراكي بعدد من الخصائص التي تفرقه عن الأنظمة الأخرى، ومن أهم سمات النظام الاشتراكي ما يلي[1] :

1. ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعية.

2. إدارة وسائل الإنتاج بالأسلوب الديمقراطي.

3. توجيه الإنتاج وفق احتياجات المجتمع الأساسية.

4. مراعاة العدالة في توزيع الدخل القومي.

تمثل التعاونيات في ظل النظام الاشتراكي منظمات أو مؤسسات اقتصادية أو إنتاجية للعمال والمزارعين، وتقوم هذه المنظمات على أساس عمل أعضائها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج والتوزيع والإقراض والإسكان وخلافه. وفي إطار النظام الاشتراكي فإنه يُعترف للأعضاء التعاونيين بحق الملكية الفردية ويُضمن لهم حرية إدارة أعمالهم بأنفسهم مع تدخل من الدولة في التوجيه والإرشاد وباعتبارها القوة المنظمة للإنتاج داخل المجتمع بأسره. وبهذا فلا تختلف الجمعية التعاونية في النظم الرأسمالية عنها في النظام الاشتراكي من حيث طبيعة العمل الاقتصادي، حيث أنها في كلا النظامين تتجه نحو

---

[1] المرجع السابق، ص 37.

الاستثمار الكبير في الإنتاج والتجهيز والتسويق، ولكن الاختلاف يكمن في توزيع نتائج ممارسة النشاط الاقتصادي للجمعيات، ودرجة تدخل الدولة في هذا النشاط. فكما هو معروف، فإن التعاونيات في ظل النظام الاشتراكي تعمل داخل إطار الخطط والمنافسة السوقية، وما يمكن أن ينجم عنهما من أزمات اقتصادية. إن رواد الاشتراكية اعتقدوا بان نمو الحركة التعاونية وازدهارها لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار النظام الاشتراكي. إذ أن هذا النظام سوف يحقق للحركة التعاونية فرصة التقدم والتوسع، لما يوفره لها من حيث:

أولا. القضاء على المؤسسات الرأسمالية والاحتكارية عن طريق التأميم لهذه المؤسسات باعتبارها تمثل حجر عثرة أمام تطور وتقدم الحركة التعاونية.

ثانيا. إن الدول الاشتراكية لديها القدرة والرغبة أكثر من الدول الرأسمالية في دعم الحركة التعاونية ماديا وإداريا وتنظيميا.

وإذا كان الشكل الرئيسي للتعاون في النظام الرأسمالي هو التعاون في نطاق التداول، فإن الشكل الرئيسي للتعاون في النظام الاشتراكي هو التعاون في نطاق الإنتاج. وإذا كان التعاون في النظام الرأسمالي غير قادر على إلغاء الطبقات والاستغلال، ويستعمل أحيانا كأداة لاستغلال الناس، وأحياناً لتخفيف مشاكلهم الاقتصادية ومنعهم من التصدي لحلها جذرياً، فإنه في النظام الاشتراكي أداة فعالة لإلغاء الطبقات وإيجاد الحلول الجذرية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء. وإذا كان التعاون في النظام الرأسمالي يعمل وفق قوانين السوق الرأسمالية العفوية، ويخضع لضغط من قبل سلطة رأس المال والاحتكارات وتحويل عن أهدافه فهو في النظام الاشتراكي قاعدة كبيره للتخطيط الاقتصادي

والاجتماعي الشامل ويتمتع بمساعدات الدولة الشاملة لإزالة جميع العقبات والمشاكل التي تعترض طريقه من أجل أن يأخذ دوره كاملا في بناء اقتصاد اشتراكي متين وسد حاجات أبناء المجتمع المتزايدة باستمرار وخلق الإنسان الاشتراكي المنتج. ويتطابق التعاون مع الاشتراكية عندما تكون السلطة السياسية بيد الكادحين وعندما تكون الصناعة والتمويل والتجارة في يد الدولة الاشتراكية. إن التعاون الزراعي الإنتاجي هو الشكل الغالب في إطار المنهج الاشتراكي رغم وجود الأشكال الأخرى من أشكال التعاون كالاستهلاكي والسكني والحرفي والخدمي. إن التعاون في ظل الاشتراكية ما هو إلا شكل جديد من أشكال العلاقات الاجتماعية يختلف عما هو عليه في النظام الرأسمالي سواء من حيث أهدافه ومبادئه ووسائله وأساليب عمله والتركيب الاجتماعي لفئات السكان التي يخدمها وموقعه من القطاعات الإنتاجية الأخرى ومكانته في النظام القائم . ولا يقلل من هذه الفروق الجوهرية الكبيرة كون التعاون هنا وهناك يعتمد على بعض المبادئ الأساسية المشتركة، ذلك أن مبادئ التعاون نفسها ما هي إلا أشكال يمكن أن يتغير المضمون الذي يحتوي عليه بين نظام وآخر. إن التعاون بشكل عام في جميع الأنظمة الاقتصادية يناسب قطاعا معينا من قطاعات الإنتاج في مرحلة معينة وهو قطاع الإنتاج الحرفي والزراعي الصغير والمتوسط. أما المراحل الإنتاجية المتقدمة سواء في النظام الرأسمالي حيث يسيطر الإنتاج الضخم جدا، وحيث بلغت قوى الإنتاج حدا عاليا من التطور والتمركز أو في النظام الاشتراكي حيث نظام الإنتاج الاجتماعي المخطط مباشرة من قبل السلطة الاشتراكية، فإنه لا مكانة للتعاون. ورغم هذه الحالة فان النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي لم يستطيعا أن يلغيا كليا الإنتاج الصغير في المجتمع رغم

تقلصه المستمر. ويعاني النظام الرأسمالي من تناقض أساسي بين الملكية الخاصة من جهة، والإنتاج الاجتماعي من جهة أخرى. إذ يصبح الإنتاج الكبير موجها إلى المجتمع ككل، لا بل والى العالم ككل، بينما يزداد الناتج والأرباح انحصارا في الملكية الخاصة لعدد قليل من الناس. وهذا هو السبب الرئيسي في الأزمات الرأسمالية الذي ينتج عنه أن القوه الشرائية التي يحصل عليها المنتجون لا تعادل كامل إنتاجهم، وإنما جزءاً منه فقط، بحيث لا يزيد على الثلث بعد طرح القيمة الزائدة. وبالتالي فان ما يتقاضونه غير كاف لشراء السلع المعروضة التي ينتجونها بأنفسهم. وتفرز الأزمات وتناقضات النظام الرأسمالي دائما عمالا حرفيين ومنتجين صغار حريصين دائما على الاحتفاظ بمواقعهم من اجل تأمين حياتهم. لذلك يبقى التعاون ظاهرة ضرورية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي. كما أن النظام الاشتراكي في المرحلة الأولى من تطوره تكون فيه قوى الإنتاج في مستوى معين من التطور غير كاف لتأمين سيطرة الإنتاج العصري الكبير على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وليس الإنتاج الاجتماعي بقادر حتى الآن على سد جميع حاجات المجتمع الاشتراكي. وهذا هو سبب استمرار الإنتاج الحرفي والزراعي الصغير في المرحلة الانتقالية إلى الاشتراكية. وهذا ما يفرض إعادة تنظيم هذا الإنتاج على أسس تجميعية تعاونية تكفل الارتفاع به إلى مستوى الإنتاج الكبير.

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه حدث في بداية العقود الثلاثة الأخيرة تطورات كثيرة في مسألة التطبيقات الاشتراكية في العالم، بسبب التطورات والتغيرات السياسية التي أدت إلى تفكك مجموعة الدول التي سارت في طريق الاشتراكية وسعت إلى تطبيقها. كما تم تجزئة الاتحاد السوفيتي رائد التطبيق الاشتراكي في العالم إلى مجموعة الدول والدويلات التي تشكل

منها أبان ثورة أكتوبر عام 1917. إن هذه التطورات لا تلغي فكرة الاشتراكية كمبدأ وكنظرية، فهي لازالت قائمة. كما أن ما جرى في مجموعة الدول الاشتراكية السابقة ما هو إلا أخطاء في التطبيقات والتجارب التي حاولت إثبات صحة هذه النظرية، والتي بقيت أفكارها مجرد نظرية. وإذا كانت بعض الدول التي سعت إلى الاشتراكية قد أخفقت في مجال أو أكثر من مجالات التطبيق، أو حتى في جميعها، فان ذلك لا يعني عدم صحة النظرية طالما لم يتم تجربة تطبيقها بكامل أبعادها وضروراتها ومراحلها. وتجدر الإشارة هنا إلى إن إخفاقات النظام الرأسمالي وبناءه النظري كثيرة جدا ومشاكل تطبيقه لا حصر لها في حياة الإنسان والمجتمع هناك. إن التحولات السريعة والتغيرات المفاجئة لما كان يسمى بمجموعة الدول الاشتراكية باتجاه اقتصاد السوق الحر والبناء الرأسمالي، لا يعني التخلي عن التعاون كأسلوب مجرب في الحفاظ على حقوق الأعضاء التعاونيين، سواء أكانوا منتجين أو مستهلكين. فالتعاون موجود في كلا النظامين كفكرة وكمبدأ وكتطبيق، وفي كافة المجالات الحياتية الإنتاجية والاستهلاكية والحرفية. صحيح أن النظام الاشتراكي كان أقرب إلى النظام التعاوني من النظام الرأسمالي، ولكن كان أيضا ينظر إلى التعاون نظرة مرحلية في سلم تطور قوى الإنتاج.

إن الاشتراكية هي ليست قوانين اقتصادية جامدة في حياة الإنسان والمجتمع، بل هي نظام اجتماعي اقتصادي تربوي يتطور مع تطور المجتمع وقوانينه الحياتية. وإذا كانت الاشتراكية بمفهومها المادي قد ظهرت أبان الثورة الصناعية في أوربا عن طريق المفكرين الاقتصاديين آنذاك، فإنها كفكرة وكجوهر وكمبدأ قد سبقت الثورة الصناعية ومجموعة

المفكرين الاقتصاديين آنذاك بمئات، بل بآلاف السنين. إن الحياة التي عاشها حملة الرسالات السماوية من الأنبياء والرسل، وكذلك حياة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بعد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، لخير دليل على صحة الاشتراكية كمنهج لحياة الفرد بعيدا عن الاستغلال وعدم المساواة. كما أن هذا التطبيق الرائع للمبادئ الاشتراكية في حياة الأنبياء والرسل عامة، وحياة سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، وكذلك حياة الخلفاء الراشدين لم يكن فردياً ولا عشائرياً ولا عشوائياً، بل كان مبنياً على التعاون وحب الخير. وما أكثر ما ورد من أدلة في الكتب السماوية المقدسة حول هذا الموضوع إضافة إلى أحاديث الأنبياء والسنة النبوية وأحاديث الخلفاء الراشدين وسيرتهم الحياتية.

التعاون والديمقراطية[1]

إن جوهر التعاون وطبيعته وظروف نشأته تقضي بحرية واستقلال ومساواة أعضاء التعاونية وتسيير ورقابة جمعيتهم التعاونية، وهو ما يعبر عنه ويترجمه مبدأ الديمقراطية التعاونية، الذي يعني الاعتراف بالسلطة العليا وعلى قدم المساواة لكافة الأعضاء الذين تكونت منهم، ومن أجلهم الجمعية التعاونية. فيكون لهم حق وسلطة قيادتها، وتقرير مصيرها، بحيث لا تكون حركة جمعيتهم مفروضة بواسطة سلطة خارجية، وإنما تكون هذه الحركة خاضعة للإرادة الجماعية للأعضاء، كما تكون معبرة عن مصالحهم ومشبعة لاحتياجاتهم المشتركة، والتي تكونت الجمعية من اجل أن تحقق إشباعها أفضل إشباع ممكن. ويتحقق ذلك في الواقع العملي عن طريق ممارسة الأعضاء لحقوقهم وسلطاتهم كأعضاء تعاونيين منتجين للسلع

[1] العتيبي (2008/7/20). دراسة أولية... مرجع سابق، ص 11.

والخدمات، من خلال تشكيلاتهم الديمقراطية وأهمها الهيئة العامة ومجلس الإدارة. ولا شك أن الديمقراطية التعاونية تعتبر بمثابة الأصل التعاوني العام الذي يتعين احترامه كقاعدة عامة تحكم الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها. إن التعاون نظام لتحرير الاقتصاد وإطلاق للقوى المنتجة من عقالها، وهو يمكن أن يكون الدواء الناجع لعلاج الكثير من المشكلات اليومية للسوق، والتي أصبحت اليوم مشكلات مزمنة، بل أدت إلى اختناقات معقدة، وسببت في آخر الأمر ضائقة في الحياة المعيشية. إن الحركة التعاونية بما يمكن أن تضيفه من ثقافة جديدة في الوعي الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي، وبما تثري به المواطن من تجارب في المجالات الاقتصادية، وبما تبتدع من وسائل علمية لتطوير الإنتاج والعلاقات الإنتاجية، وكذلك بأثرها السلوكي على البناء القومي للمجتمع، فإنها وسيلة حية لتعليم المواطنين وتربيتهم. فالشعوب تتعلم بالممارسة، وهي تتعلم أسرع عن طريق العمل الجماعي، وبصفة خاصة عندما تكون وسيلة العمل الأساسية هي الديمقراطية التعاونية، التي تتيح للأعضاء حرية التعبير عن الرأي، وتساعد على التوصل للقرارات الرشيدة عن طريق الحوار الهادف. وهي تشعر الأعضاء بأنهم يصنعون مستقبلهم بأفكارهم وتخطيطهم ومجهودهم في العمل، مما يجعل الوحدة في الفكر وفي العمل شاملة للتخطيط والتنفيذ.

الفصل العاشر

تأسيس وإدارة الجمعية التعاونية

- تمهيد.
- خطوات تأسيس الجمعية التعاونية.
- الإدارة الديمقراطية للإدارة التعاونية.
- أطراف الإدارة التعاونية.
- دور الهيئة العامة في إدارة الجمعية التعاونية.
- دور مجلس الإدارة.
- دور المدير والإدارة التنفيذية.
- مهام الإدارة التنفيذية.
- الإدارة التطبيقية للجمعيات التعاونية.
- وظائف مجلس الإدارة.
- مهام أعضاء مجلس الإدارة.
- الإدارة المالية للجمعية التعاونية.
- أسس توزيع العائد أو الفائض.
- المحاسبة في الجمعيات التعاونية.
- أهمية المحاسبة.
- مستندات القيد.

تمهيد [1]

يشير المفهوم الفطري للتعاون على أنه يحصل نتيجة لشعور الإنسان بضرورة مشاركة الآخرين في سبيل التخلص من خطر مفاجئ يهدد حياتهم، كالحرائق والفيضانات والأوبئة والزلازل والبراكين والحروب وغيرها من الأعمال التي تشترك فيها الجماعة للمحافظة على استمرار بقائها. أما المفهوم العام للتعاون فهو يدل على تبادل المساعدة والمعونة بين الأفراد والجماعات. وقد مارس الإنسان منذ وجوده سلوكيات التعاون مع اقرب الناس إليه لمجابهة الأخطار الطبيعية ومحاولة التغلب عليها. ويشير المفهوم الاقتصادي للتعاون إلى حماية الفئات الفقيرة من مساوئ المجتمع الجديد، المبني على الاستغلال وسوء المعاملة والربح. فالتعاون هو النظام الذي يقوم على تجميع الجهود وحشد الطاقات والخبرات بغية سد النواقص التي يتعرض لها الفرد في مجتمع استغلالي.

إن الجمعية التعاونية منظمة عادلة ينشئها الأفراد لتبادل المساعدة بقصد رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، فالتعاون هو تجميع واتحاد، لجهود بعض الأشخاص بغرض تحقيق هدف مشترك، وذلك بأقصر الطرق وبأقل تكلفة وعلى أحسن وجه. وهذا الهدف ينتهي إلى رفع المستوى الاجتماعي للأعضاء عن طريق زيادة الدخل، أو الاقتصاد في التكاليف. والسبيل إلى تحقيق هدف الأعضاء المتعاونين هو إنشاء منظمة اجتماعية تعمل

---

[1] أنظر:- العتيبي، محمد الفاتح (2012/5/5). الجمعيات التعاونية ... مرجع سابق، متاح على الرابط: www.ahewar.org

- العتيبي، محمد الفاتح (2008/7/20). دراسة أولية لإقامة تعاونيات نموذجية، الحوار المتمدن، العدد 2348، متاح على الرابط: www.ahewar.org

- الكفري،... مرجع سابق، ص ص 63-84.

بوسائل اقتصادية ولا تسعى إلى الربح أو الإثراء الفاحش أو الاحتكار. ويعرّف الاتحاد الأوروبي التعاونيات بأنها عبارة عن مجموعات أولية تضم مجموعة من الأشخاص لإدارة مصالحهم الاقتصادية بصورة جماعية وعلى الأسس التعاونية الديمقراطية، لكل عضو صوت واحد بغض النظر عما يملكه من رأسمال في التعاونية، أي "رجل واحد صوت واحد". والمنظمة التعاونية ليس هدفها التخفيف من الموقف الذي خلقه الاقتصاد التجاري، بل هو أكثر من ذلك وهو تحرير أعضائها من السيطرة والتبعية والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الصفات التي يتمتع بها المسيطرون على المواقع الاستراتيجية التي خلقها الاقتصاد التجاري، مما يرفع من مستوى معيشة أعضائها المتعاونين بزيادة دخولهم الحقيقية بمختلف الوسائل الإنتاجية، ويميّز المنظمة التعاونية عن المنظمات الأخرى من حيث أهدافها، والطرق التي تتبعها لتحقيق هذه الأهداف. وبذلك يجب أن تقوم أية منظمة تعاونية على أساس عنصرين أساسيين هما: العنصر الاجتماعي والعنصر الاقتصادي، بحيث يفسران على أن المنظمة التعاونية تتكون من: ترابط بين أشخاص أدركوا وما زالوا يدركون أن هناك تشابها بين بعض احتياجاتهم، وإن إشباع هذه الحاجة بالأسلوب التعاوني، وبتكوين جمعية تعاونية، يكون أحسن بكثير من إشباع هذه الاحتياجات بالطرق الفردية، بالإضافة إلى أنها منشأة اقتصادية لها هدف مطابق تماما للحاجيات التي يراد إتباعها. وهكذا فإن هذا الترابط هو أصل الفكرة التعاونية، وهو السبب المباشر في وجود المنظمة التعاونية. فقد عرَّف المختصون والباحثون في فلسفة التعاون الجمعية التعاونية تمييزاً لها عمَّا يُختلط بِها من المؤسسات والشركات الحُكومية أو الأهلية، وبيَّن هؤلاء أن الجمعية التعاونية يجب أنَّ يكوِّنُها أشخاص مِمن ترِبطهُم رابِطة مُعيِّنة تُسهِل عليهم بذل الجُهد المشترك في سبيل خير المجموع الذي يكون وحدُه المستفيد بنشاط الجمعية وبخدماتِها وبأرباحِها، ويتعين أنَّ تسير الجمعية في تحقيقها

لأهدافِها طِبقاً للمبادئ التعاونية، لكي لا تخرج عن طريق الفلسفة التعاونية التي نبعت منها هذه المبادئ.

خطوات تأسيس الجمعية التعاونية

لغرض تأسيس وإنشاء جمعية تعاونية أياً كان نوعها ونشاطها لابد من المرور بعدد من الخطوات هي[1] :

1. تقرير ما إذا كانت هناك حاجة اقتصادية ملحة لخدمات إحدى الجمعيات التعاونية في منطقة التأسيس.

2. القيام بحصر شامل لجميع العوامل أو الظروف التي قد تؤثر على كفاءة التشغيل أو على حسن سير العمل في المنطقة.

3. تحديد نوع الجمعية ونظام العمل بها.

4. دعوة الأفراد إلى الاشتراك الفعلي في عضوية الجمعية والاكتتاب في رأسمالها.

5. القيام باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعطاء الجمعية الصفة القانونية التي تسمح لها بمزاولة أعمالها.

وعموماً، فإن اكتساب الجمعية للصفة القانونية يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي تمهد الطريق للحصول على هذه الصفة القانونية، ومن هذه الشروط ما يأتي[2] :

1. الحاجة الاقتصادية لخدمات الجمعية التعاونية.

2. نوع وطبيعة العوامل والظروف المحيطة بالجمعية المراد إنشاؤها، مثل:

---

[1] ملكاوي،... مرجع سابق، ص 60.

[2] أنظر:- العتيبي، محمد الفاتح (2008/7/20). دراسة أولية لإقامة تعاونيات نموذجية،... مرجع سابق، متاح على الرابط: www.ahewar.org

- ملكاوي،... مرجع سابق، ص 62.

أ. الزعامة والمختارية ومراكز القوى الاجتماعية المؤثرة.

ب. العلاقات الاجتماعية والدينية والقانونية والسياسية والاقتصادية بين الأفراد أو بين الهيئات الرسمية والشعبية المتواجدة في المنطقة.

ج. الروح التعاونية ومدى خبرة الأفراد بجمعيات تعاونية سبق إنشاؤها.

د. رأس المال اللازم لعمل الجمعية ومصادر الحصول عليه.

هـ. الموقع والمباني والآلات والمعدات اللازمة لعمل الجمعية.

و. الموظفين الإداريين والعمال الفنيين اللازمين لإدارة وتسيير مختلف العمليات بالجمعية.

3. تقرير نوع الجمعية ونظام العمل بها، ويتم ذلك من خلال ما يأتي:

أ. نوع أو أنواع الأعمال التي سوف تزاولها الجمعية.

ب. مقر الجمعية ومنطقة عملها ومدتها إن كان لها مدة محدودة.

ج. نوع وطبيعة مسؤولية الأعضاء قبل تأسيس الجمعية.

د. قيمة الاشتراكات أو قيمة الأسهم وكيفية دفعها.

هـ. الحد الأعلى والأدنى لما يجوز أن يمتلكه العضو من حصص التأسيس.

و. طريقة معاملة غير الأعضاء إذا ما رغبت الجمعية في التعامل معهم.

ز. شروط قبول وفصل وانسحاب الأعضاء.

ح. كيفية إدارة الجمعية.

ط. كيفية تمويل الجمعية وتكوين الأموال الاحتياطية وتوزيع الفائض والأرباح.

4. دعوة الأفراد إلى الاشتراك الفعلي في الجمعية والاكتتاب في رأسمالها، ويتم ذلك من خلال ما يأتي:

أ. مكان إقامة العضو ومحل عمله.

ب. طبيعة العمل الذي يقوم به العضو ومدى احتياجاته لخدمات الجمعية.

ج. سمعة العضو السلوكية والأخلاقية والأدبية.

د. الموقف المالي للعضو.

هـ. مدى مساهمة العضو في عملة الاكتتاب في رأسمال الجمعية والكيفية التي سوف تتم بها هذه المساهمة.

5. تسجيل الجمعية، يتم تسجيل الجمعية رسميا عند الجهات المختصة من خلال عقد التأسيس الذي يتضمن ما يأتي:

أ. تاريخ تحرير العقد.

ب. مكان تحرير العقد.

ج. اسم الجمعية.

د. منطقة عمل الجمعية.

هـ. نوع الجمعية.

و. غرض الجمعية.

ز. قيمة رأسمال الجمعية المدفوع وقيمة السهم فيه.

ح. أسماء المؤسسين وحال إقامتهم ومهنتهم.

ط. شهادة بإيداع الأسهم (رأسمال الجمعية المدفوع).

مما سبق يمكن القول بان الجمعية التعاونية عبارة عن مجموعة من الأفراد، يواجهون مشكلة بوصفهم منتجين أو مستهلكين، يكونون الجمعية فيما بينهم، ويسجلونها قانونا لدى الجهاز المختص في الدولة، ويحددون لها غرضا اقتصاديا أو أكثر، ويسهمون في تمويلها، ويتعاملون معها، ويديرونها، ويراقبون أعمالها، ويقتدون بمزاياها، ويتحملون مخاطرها، وذلك بالسير على المبادئ التعاونية.

إن التعريف السابق للجمعية التعاونية يعتبر وصفا يحتوى على المكونات التفصيلية للجمعية من حيث بنيانها العضوي والمالي والوظيفي والإداري، وهو تعريف مستوحى من نفس عمليات إنشاء الجمعية وتشغيلها، وهو يحتوي على مجموعة من العناصر التي تميز الجمعية عما عداها من منظمات خدمة البيئة لأسباب عديدة يمكن إدراجها بما يأتي :

1. إن الجمعية تتكون من مجموعة من الأفراد الذين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات دون تمييز.

2. إن الجمعية مسجلة قانونا برخصة وبسند قانوني لكي تزاول أعمالها.

3. تمنح الجمعية أعضاءها حقوق التمويل والتعامل والإدارة والرقابة، لان الأعضاء هم أصحاب المشروع وليسوا مجرد طرف ممول فيه كما هو الوضع في باقي منظمات النشاط الاقتصادي كالشركات.

4. تساوي الجمعية في الحقوق والمزايا وتكفل لهم بمقتضى نظامها أن يقتسموا الربح السنوي فيما بينهم بأسلوب خاص، وان يتحملوا مخاطرها وخسائرها وهو وضع مألوف في النظم الأخرى غير التعاون.

5. تستوفي الجمعية هذه العناصر السابقة وتنفذها من خلال السير على مبادئ التعاون، وهي مبادئ دولية.

ولما كانت الحركة التعاونية هي مجموعة الجمعيات التعاونية في الدولة، وهي مجموعة أعضاء وأموال وأنشطة وفروع هذه الجمعيات، فالحركة التعاونية بذاتها تتحرك بمقدار تطور جمعياتها، كما أنها تعتبر حركة تعاونية اقتصادية اجتماعية ثقافية تربوية، تدار ذاتيا.

الإدارة الديمقراطية للجمعيات التعاونية[1]

إن طبيعة الأساس الديمقراطي لتكوين الجمعية التعاونية تتطلب وضع السلطة الرئيسية في الجمعية بيد الهيئة العامة التي يحق لجميع الأعضاء الاشتراك فيها، والإدلاء بأصواتهم على قدم المساواة، وهذا ينطبق على الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها. إن التعاون نظام لتحرير الاقتصاد وإطلاق للقوى المنتجة من عقالها، وهو يمكن أن يكون الدواء الناجع لعلاج الكثير من المشكلات اليومية للسوق والتي أصبحت اليوم مشكلات مزمنة، بل أدت إلى اختناقات تموينية، وفي آخر الأمر إلى ضائقة ارتفاع الأسعار، بل أن الحركة التعاونية بما يمكن أن تضيفه من ثقافة جديدة في الوعي الزراعي والتجاري والإنتاجي والاستهلاكي، وبما تثري به المواطن من تجارب في المجالات الاقتصادية، وبما تبتدع من وسائل علمية لتطوير الإنتاج والعلاقات الإنتاجية، وبأثرها السلوكي على البناء القومي للمجتمع فإنها وسيلة حية لتعليم الشعب وتربيته. فالشعوب تتعلم بالممارسة، وهي تتعلم أسرع عن

---

[1] أنظر:- أبو الخير، كمال حمدي (2012/12/11). التعاونيات وديمقراطية الإدارة والإشراف، جريدة التعاون، متاح على الرابط: www.digital.ahram.org.eg

- الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 294.

طريق العمل الجماعي، وبصفة خاصة عندما تكون وسيلة العمل الأساسية هي الديمقراطية التعاونية التي تتيح للأعضاء حرية التعبير عن الرأي وتساعد على التوصيل للقرارات الرشيدة عن طريق الحوار الهادف، ثم هي تشعر الأعضاء بأنهم يصنعون مستقبلهم بأفكارهم وتخطيطهم ومجهودهم في العمل مما يجعل الوحدة في الفكر وفي العمل شاملة للتخطيط والتنفيذ. إن جوهر التعاون وطبيعته وظروف نشأته تقضي بحرية واستقلال ومساواة أعضاء التعاونية، وتسيير ورقابة جمعيتهم التعاونية، وهو ما يعبر عنه ويترجمه مبدأ الديمقراطية التعاونية، الذي يعني الاعتراف بالسلطة العليا وعلى قدم المساواة لكافة الأعضاء الذين تكونت منهم ومن أجلهم الجمعية التعاونية، فيكون لهم حق وسلطة قيادتها وتقرير مصيرها بحيث لا تكون حركة جمعيتهم مفروضة بواسطة سلطة خارجية، وإنما تكون هذه الحركة خاضعة للإرادة الجماعية للأعضاء، كما تكون معبرة عن مصالحهم ومشبعة لحاجاتهم المشتركة والتي تكونت الجمعية بغرض إشباعها أفضل إشباع ممكن. يتحقق ذلك في الواقع العملي عن طريق ممارسة الأعضاء لحقوقهم وسلطاتهم كمنتجين وزراعيين وكأعضاء تعاونيين من خلال تشكيلاتهم الديمقراطية وأهمها الجمعية العمومية ومجلس الإدارة. ولا شك إن الديمقراطية التعاونية تعتبر بمثابة الأصل التعاوني العام الذي يتعين احترامه كقاعدة عامة تحكم الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها.

إن المبادئ العامة للإدارة التعاونية مقارنة بإدارة المؤسسات التجارية الخاصة والمؤسسات الحكومية تختلف اختلافاً بيناً وواضحاً. فبينما يلاحظ أن المؤسسات التجارية الخاصة تعتبر الحصول على أكبر ربح هو المقياس السائد، فإن الجمعية التعاونية لها حافزان:

الربح والخدمة. إذ أن للمؤسسة الحكومية أيضاً حوافز الربح والخدمة وأيضاً حافز التنمية. ولكن المؤسسات تدار من أعلى، والجمعية التعاونية تتضمن عاملاً قوياً هو اشتراك أعضائها في إدارتها. ومن المؤكد أن مشاركة الأعضاء هو أهم سمات الجمعيات التعاونية التي يجب أن يضعها في الاعتبار كل من يهتم بنشر الفكر التعاوني لأنه من صميم "الهوية التعاونية". لقد فشلت الحركة التعاونية في كثير من الدول النامية لأن الفكر التعاوني قد فرض على الناس فرضاً، حيث يلاحظ أن الأعضاء قد حصلوا على المسؤوليات الاقتصادية ولم يحصلوا على المشاركة الضرورية في صنع القرارات، أو الشعور الضروري بالمسؤولية التضامنية لاعتقاد البعض استحالة تعليم الفلاحين والمواطنين الأميين ليشاركوا مشاركة فعالة في إدارة الجمعية التعاونية.

أطراف الإدارة التعاونية

يتساوى أعضاء الجمعية التعاونية في الحقوق والواجبات في إدارة أمور جمعيتهم، فالأعضاء في الجمعية التعاونية هم وحدهم الذين يديرون شؤون جمعيتهم، وهم الذين ينتخبون أو يقيلون أعضاء مجلس إدارة جمعيتهم، طبقا لأحد المبادئ الأساسية في العمل التعاوني، وهو مبدأ ديمقراطية الإدارة. إن الأعضاء الذين يستفيدون من الجمعية يجب أن يشرفوا على أعمالها ويديرونها بأنفسهم. لذلك فإن الجمعية العامة التي تضم جميع أعضاء الجمعية التعاونية تعقد اجتماعات فصلية وسنوية، وتناقش أمور التعاونية وأعمالها. ويجري تصويت عام على جميع الأمور الواردة في جدول الأعمال لاتخاذ القرارات بشأنها. ويكون لكل عضو من أعضاء الجمعية التعاونية صوت واحد مهما بلغ عدد أسهمه في رأسمال

الجمعية. وهكذا توزع المراكز الإدارية بشكل لا يتيح لأي من المنتفعين بالاستبداد بأمور الجمعية. فالجمعية ملك للجميع بدلا من أن تكون لعبة في أيدي أصحاب الأسهم الكبيرة.

لقد كانت الحركة التعاونية منذ نشأتها حركة شعبية اعتمدت على نفسها في الإدارة والتمويل والخدمات ، وكانت تجربة تم البدء فيها بتطبيق خلاصة آراء المصلحين الاجتماعيين الذين يعملون على تنظيم جهودهم في سبيل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. وقد رأى هؤلاء المفكرون بان التعاون هو نمط جديد من الإدارة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي يسعى إلى تكوين الاقتصاد التعاوني.

وتختلف النظم الإدارية للجمعيات التعاونية من بلد إلى آخر حسب تشريع كل بلد وحسب النظام الداخلي لكل جمعية، ولذلك فمن اجل تنظيم أية جمعية تعاونية يجب أن يوضع لها نظام داخلي خاص بها تستند عليه في تسيير أمورها، وفيه تحدد العلاقة بين الأعضاء وبين جمعيتهم، وواجبات وحقوق كل منهم، وتنظيم الأجهزة الإدارية والنواحي المالية. ويمكن تعريف النظام الداخلي للجمعية بصورة موجزة بأنه الدستور الذي يضعه التعاونيون لتسيير أمورهم وفق بنوده. ويجب أن يكون النظام الداخلي واضحا ومفهوما لدى جميع الأعضاء. وعموما فان الجمعية التعاونية تدار بواسطة ثلاث فئات هي[1] :

1. الهيئة العامة.
2. مجلس الإدارة.

---

[1] :- العتيبي، محمد الفاتح (2008/7/20). دراسة أولية لإقامة تعاونيات نموذجية،... مرجع سابق، متاح على الرابط: www.ahewar.org

3. مدير الجمعية ومعاونوه.

ومن اجل إيجاد إدارة تعاونية كاملة ذات كفاءة لابد وأن تؤدي هذه الفئات دورها بصورة صحيحة، وأن يتحقق ترابط قوي بين هذه الفئات، وأن لا تتقاطع أعمالها مع بعضها ولا تتنافس بصورة سلبية فيما بينها، لأن كل طرف من هذه الأطراف هو مكمل أساسي للأطراف الأخرى.

دور الهيئة العامة في إدارة الجمعية التعاونية[1]

تتألف الهيئة العامة للجمعية من جميع المشتركين والمساهمين ومن يمثلونهم قانونيا، وهي الهيئة صاحبة الكلمة العليا والرأي الأخير الواجب تنفيذه من قبل مجلس إدارة الجمعية ومديرها. كما أنها مصدر جميع السلطات داخل الجمعية التعاونية. لذلك فمن المسلم به والمتفق عليه حسب مبادئ التعاون أن مسؤولية إدارة الجمعية في الدرجة الأولى تقع على الهيئة العامة وليس على غيرها من التشكيلات الإدارية المنبثقة عنها. وهذا شيء طبيعي لان المال الذي يمول الجمعية التعاونية لتحقيق أهدافها هو من أموال الأعضاء، أو من قروض هم مسؤولون عنها. وأن الخدمات التي تؤديها الجمعية إنما تؤدى لهم، فهم الذين يستفيدون من نجاحها ويتضررون بفشلها. ولذا فمن البديهي أن يكونوا هم أصحاب السلطة العليا في تقرير سياسة الجمعية.

---

[1] أنظر:- الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 295.

- الداهري (1972)... مرجع سابق، ص 527.

- شبانة، زكي محمود (1962). الاقتصاد الزراعي التعاوني، الإسكندرية، مصر، ص 21.

وبعبارة أخرى، إن الهيئة العامة للمساهمين هي أعلى قمة للإدارة في الحركة التعاونية، حيث يتم فيها التصويت الحر المباشر على مقترحات أو موضوعات يطرحها عضو من الأعضاء، ويتخذ القرار بناءً على نتيجة الأغلبية المطلقة في الأصوات، ويتعين على جميع المساهمين الحاضرين الإدلاء بآرائهم، وعلى الذين لا يوافقون على إجماع الرأي (رأي الأغلبية) الامتثال له، باعتبار أن رأيهم هو رأي الأقلية، اعتماداً لمبدأ الديمقراطية وتنفيذاً له. هذا رغم أنه في بعض الأحوال لا يكون رأي الأغلبية في الهيئة العامة صحيحاً، أو لصالح أفراد دون صالح الجمعية، خاصةً في الدول النامية والأقل نموا، وقد يكون فيه خصوصية القبلية والعلاقات الاجتماعية، حيث ربما يتخذ القرار بالأغلبية، لمجرد التعاطف، أو الكرم، أو نتيجة المعلومات المغلوطة أو الناقصة، خاصة وأن أغلب الأغلبية في الهيئة العامة قد تكون أمية أو محدودة الإدراك والمستوى التعليمي، إلى غير ذلك من الأسباب. وفي كل الأحوال على الأقلية الامتثال لرأي الأغلبية وفقاً لروح الديمقراطية. ولابد من التذكير أن لكل مساهم (صوتاً واحداً) مهما بلغت عدد أسهمه، على عكس الشركات المساهمة في النظام الرأسمالي وهذا يعكس ديمقراطية العمل التعاوني المتمثل في صوت واحد للفرد مهما كانت عدد الأسهم التي يمتلكها على عكس مساهمي الشركات المساهمة أو شركات الأشخاص في النظام الرأسمالي.

تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها وفقا لنظامها الداخلي، فالنظام الداخلي لابد أن يوضح أوقات دعوة وطريقة ومواعيد عقد اجتماعات الهيئة العامة. ويجب أن يحدد مكان الاجتماع وتاريخه وإعداد جداول أعمال الهيئة العامة. ويتم تبليغ الأعضاء قبل موعد

الاجتماع بوقت كاف لإعطائهم فرصة للحضور. وعند الضرورة تعقد الهيئة اجتماعات غير عادية تقتضيها ظروف الجمعية التعاونية. أما الجهات التي يحق لها طلب عقد اجتماع غير عادي فهو مجلس الإدارة، وهيئة الإدارة المتمثلة بالمدير ومعاونيه، كذلك يحق لنسبة معينة من الأعضاء يحددها النظام الداخلي أن تطلب عقد اجتماع للهيئة العامة للجمعية، حيث تتقدم بطلب خطي إلى الجمعية لعقد مثل هذا الاجتماع موضحة فيه الأسباب التي تدعو لذلك. وعادة تصدر القرارات داخل الجمعية العامة بالأغلبية ويفضل أن تكون هذه الأغلبية كبيرة. أما الأعمال التي تختص بها الهيئة العامة وحدها ولا يحق لغيرها من التشكيلات التنظيمية للجمعية القيام بها فهي ما يأتي[1] :

1. إقرار النظام الداخلي الخاص بالجمعية.

2. انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

3. صياغة وتعديل النظام الداخلي.

4. التصرف في نسب تشغيل وتوزيع الاحتياطي والعائد.

5. التأكيد على تطبيق ما جاء في النظام الداخلي.

6. الاطلاع على حسابات الجمعية والمصادقة عليها بصورة دورية.

7. إصدار قرارات نهائية بشان قبول الأعضاء وفصلهم.

ويعتبر القيام بإقرار النظام الداخلي في أول اجتماع، من أهم وظائف الهيئة العامة. كما أن من سلطتها أيضا تغيير هذا النظام وتقرير حل الجمعية وتوسيعها أو ضمها لجمعية

---

[1] الداهري (1980)... مرجع سابق، ص ص 295-296.

تعاونية أخرى. ويعتبر الاجتماع السنوي العام فرصة ملائمة لاتخاذ القرارات حول الأمور المذكورة أعلاه. وفي هذا الاجتماع يقدم مجلس الإدارة والمدير تقاريرهم التي يجب أن تتضمن الأعمال التي تمت خلال السنة الماضية، ومن بينها تقارير الميزانية والموقف المالي للجمعية التعاونية. ويحق لكل عضو من أعضاء الهيئة العامة إذا لم يكن بمقدوره الحضور إلى الاجتماع السنوي للجمعية، أن يبعث وكيلا عنه لحضور هذا الاجتماع بشرط أن يكون التوكيل يحمل الصفة القانونية وساري المفعول.

إن الاجتماعات السنوية للهيئة العامة في بعض الجمعيات التعاونية غالباً ما تقتصر على الطابع الرسمي، الأمر الذي يبعث على السأم في نفوس الأعضاء، وأحياناً تكون نسبة الحضور لهذه الاجتماعات ضئيلة جداً، لان أعضاء الجمعية مشغولون بمصالحهم اليومية. كما قد ينشغل الأعضاء الحاضرون أثناء الاجتماعات بتجاذب أطراف الحديث فيما يتعلق بأمورهم الشخصية، وأحياناً يحصل أن الذي يتولى الحديث في هذه الاجتماعات عضوٌ واحدٌ أو قلة بينما تظل البقية منكمشة على نفسها، فما هي الأسباب لهذا كله؟ وما الذي يجب عمله لجعل هذه الاجتماعات شيقة ومفيدة بالنسبة للأعضاء ؟. إن هذه الاجتماعات العامة تهدف أيضاً إلى تنمية الروح الديمقراطية في إدارة شؤون الجمعية ونشر روح التضامن بين الأعضاء، وقد يحدث في بعض الحالات أن ينقسم الأعضاء إلى تكتلات تتصارع للاستيلاء على السلطة في الجمعية، وفي هذه الحالة هل ترجع الخلافات في الرأي إلى الطريقة التي تسير بها الجمعية لتحقيق أهدافها؟ أم يرجع ذلك إلى أسباب أخرى؟. إن انتخاب مجلس الإدارة يأتي في الصدارة بالنسبة للواجبات المنوطة بها الجمعية العمومية، فما هي القواعد التي

تتبع لانتخاب مجلس الإدارة؟ وما هي المبادئ التي يجب أن يسترشد بها الأعضاء عند انتخاب مجلس الإدارة ؟ إن الإجابة عن جميع هذه الأسئلة لابد أن تكون موجودة باللائحة الداخلية للجمعية التعاونية.

وبما أنه من المستحيل على الهيئة العامة أن تجتمع كلما حدثت مشكلة من المشاكل الإدارية فيها، أو احتاج الأمر إلى اتخاذ قرار بشان الأعمال العادية اليومية التي تقوم بها الجمعية وذلك لكثرة عدد أعضاء الهيئة من جهة، ولعدم تفرغهم لمثل هذه الأمور من جهة أخرى، فلا سبيل إلا أن تنتخب الهيئة العامة من بين أعضائها مجلس إدارة مكون من عدد محدود من الأعضاء لينوب عنهم في التصرف بهذه الأمور.

دور مجلس الإدارة[1]

يتكون مجلس الإدارة من مجموعة من الأفراد تنتخبهم الهيئة العامة من بين أعضائها الذين عُرفوا بخدمتهم وأمانتهم وشعورهم بالمسؤولية تجاه الجمعية التعاونية. لذلك يعتبر أعضاء مجلس الإدارة وكلاء عن الهيئة العامة ويستمدون سلطتهم وصلاحياتهم منها، طبقا لما جاء في النظام الداخلي، أو فيما تتخذه الهيئة العامة من القرارات في اجتماعاتها، وذلك من خلال رسم السياسة العامة للجمعية وعلى مجلس الإدارة القيام بتنفيذها. وجدير بالإشارة هنا أن قدرة ونشاط وحيوية مجلس الإدارة تعتبر عاملاً أساسياً لنجاح إدارة الجمعية وتسيير أمورها بطريقة صحيحة.

---

[1] المرجع السابق، ص 296.

إن الجمعية التعاونية هي ملك للأعضاء الذين يتساوون جميعهم في المشاركة في إدارة شؤونها. ومع ذلك فإنه ليس من المعقول أن يقوم كل عضو بإعطاء توجيهات في جميع الأمور. كما أنه من غير الممكن للأعضاء أن يعقدوا اجتماعات في كل ما يجب أن يعمل وما لا يعمل في كل وقت لتوجيه النشاط اليومي في الجمعية، وحتى لو كان ذلك ممكناً فان الاجتماع العام لا يصلح مجالاً لمناقشة كل المسائل التي تتعلق بسير الجمعية بصورة مفضلة. ولهذا السبب تعمل كل جمعية على انتخاب مجلس للإدارة من عدد محدود من أعضائها من السهل أن يجتمعوا فيما بينهم من وقت لآخر لمناقشة المسائل التي تعرض عليهم بواسطة العاملين التنفيذيين أو موظفي الجمعية أو أعضاء مجلس الإدارة أنفسهم، لكي يتخذوا قرارات بشأنها، ويصدروا توجيهاتهم للموظفين عموماً، لإدارة أعمال الجمعية وفقاً لما نصت علية اللوائح الداخلية وتوصيات الاجتماع العام . إن مجلس الإدارة بالجمعية التعاونية مفوض من الهيئة العامة ومنتخب، وأعضاؤه هم من بين المساهمين، ويتم انتخابهم انتخاباً مباشراً بناءً على ترشيحهم، ويتراوح عددهم عادةً من (7–15 شخصاً)، ويتوقف عددهم عادةً على حجم الجمعية من حيث رأس المال والأهداف. ويتم انتخاب مجلس الإدارة لدوره أو أكثر، أقلها سنة واحدة، وقد تصل دورة مجلس الإدارة إلى أربع سنوات. ويتم ترتيب الأصوات التي حصل عليها المرشحون، ويكون رئيس مجلس الإدارة وفق أعلى الأصوات عدداً. وفي بعض الدول يتم تشكيل مجلس ظل يسمى (مجلس الرقابة) من أصحاب الأصوات الأعلى للترتيب بعد مجلس الإدارة، وتكون مهمته رقابية ويحل صاحب أكبر عدد من الأصوات في

الاحتياطي محل أي عضو في مجلس الإدارة تنتهي عضويته لأي سبب طارئ، كالاستقالة أو الوفاة مثلاً.

لقد تعارف المجتمع التعاوني على اختيار أفضل العناصر من بين المساهمين للقيام بمهام عضوية مجلس الإدارة، وذلك من حيث حسن السيرة والعلاقات الحسنة والأمانة والموضوعية والعقل الرشيد. ولكن مع ذلك تأخذ بعض الدول بشروط يتم بناءً عليها ترشيح العضو المساهم لمجلس الإدارة وتحدد ذلك في تشريعاتها التعاونية.

يتكون مجلس الإدارة في أغلب الحالات من المناصب التالية[1] :

1. رئيس ونائب له.

2. سكرتير ونائب له.

3. أمين صندوق ونائب له.

4. مدراء أقسام مثل قسم الإنتاج وقسم التدريب وقسم الشؤون المالية وقسم التسويق وقسم العلاقات العامة، وغيرها، وحسبما تقتضيه أعمال الجمعية.

ويتم شغل مناصب مجلس الإدارة بعد الانتخابات بنسبة عدد الأصوات في الانتخاب العام، بالتراضي بعد تسمية منصب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق بالانتخاب الحر المباشر. ويتم العمل في مجلس الإدارة عبر اجتماعات دورية أسبوعية أو شهرية أو طارئة، حسبما تحدده اللوائح الداخلية للجمعية. ويتم تدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في سجل

---

[1] :- العتيبي، محمد الفاتح (2008/7/20). دراسة أولية لإقامة تعاونيات نموذجية،... مرجع سابق، متاح على الرابط: www.ahewar.org

يتضمن جدول الأعمال والقرارات المتخذة. ومجلس الإدارة هو واجهة المساهمين، والمرجعية لهم عند طلب أي مساهم لمعرفة أي موضوع، ويقدم له الرد عبر سكرتير مجلس الإدارة إذا كان لا ينتظر مساءلة المجلس في الهيئة العامة. ويقوم مجلس الإدارة بعرض نتائج أعماله للهيئة العامة للمساهمين، والتي تعقد في نهاية كل سنة مالية، ومن ذلك أن يعرض عليها الحسابات الختامية والميزانية العمومية مع خطاب الدورة، ويقدم خطاب الدورة رئيس مجلس الإدارة. أما الحسابات فيقدمها أمين الصندوق، أو جهة ذات اختصاص، إذ في بعض الدول يقدمها مسؤول من الجهاز الحكومي المشرف على الجمعيات التعاونية، وفي دول أخرى يقدمها مراجع قانوني.

ويمكن إجمال واجبات مجلس إدارة الجمعية التعاونية بالنقاط التالية[1] :

1. عقد الاجتماعات في أوقات معينة لبحث أمور الجمعية ودراسة احتياجاتها.
2. انتخاب رئيس وسكرتير وأمين صندوق من بين أعضائه.
3. اتخاذ القرارات الخاصة بتعيين المدير والموظفين.
4. التعاقد بالنيابة عن الجمعية.
5. تمثيل الجمعية أمام القضاء وأطراف البيئة الخارجية الأخرى.
6. قبول الأعضاء الجدد من الراغبين بالانتماء للجمعية.
7. الاقتراض للجمعية نيابة عنها.

[1] الداهري (1980)... مرجع سابق، 296-297.

8. صياغة التقارير التي تبين حالة الجمعية ومدى نشاطها وعرضها على الهيئة العامة في اجتماعاتها الدورية.

إن عضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية تعتبر من الأمور ذات الأهمية الكبيرة في نجاح أو فشل الجمعية. لذلك يجب على أعضاء الهيئة العامة للجمعية أن يدققوا جيدا عند اختيار مجلس الإدارة، وأن يختاروا أعضاء مجلس الإدارة من الذين يتمتعون بالكفاءة والمقدرة والأمانة والحماس لضمان نجاح الجمعية التعاونية. إن فشل الهيئة العامة في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين لهذا المجلس يعتبر الخطوة الأولى نحو تلكأ الجمعية في إدارة أعمالها، في حين أن نجاح الهيئة العامة في اختيار أعضاء مجلس إدارة الجمعية ممن يمتلكون الخبرة والدراية والصفات الأخرى الضرورية للعمل، فإن ذلك سوف يعطي للجمعية زخما قويا للنشاط والنمو والمنافسة في سوق الإنتاج السلعي والخدمي. وتنظم القوانين التعاونية مدة العضوية في مجلس الإدارة بحيث لا تتجاوز فترات معينة، وتلجأ بعض الجمعيات إلى أن تجري انتخاب أعضاء المجلس، بمعنى أنه لا ينبغي أن ينتخب أعضاء المجلس جميعاً مرة واحدة، بل ينبغي أن ينتخب بعضهم في الاجتماع الأول بعد التأسيس، والبعض في الاجتماع الثاني (بعد ثلاثة أشهر من الاجتماع الأول مثلا)، والبعض الآخر من الأعضاء يتم انتخابه في الاجتماع الثالث، والآخر ينتخب في الاجتماع الرابع. ويعود السبب في ذلك إلى أنهم يريدون أن يوجهوا اهتمام الأعضاء إلى اجتماعات الهيئة العامة، التي ستنعقد أربع مرات سنوياً.

إن الغالبية العظمى من الجمعيات التعاونية في بريطانيا مثلاً، ليست من أنصار بقاء أعضاء مجلس الإدارة في مناصبهم فترة طويلة، وذلك حتى لا يظل هؤلاء الأعضاء قابضين

على زمام الوظائف في المجلس لا يتغيرون ولا يتبدلون، وذلك خشية أن تكون إدارة بعضهم للجمعية غير سليمة. لذلك حاولت بعض الجمعيات بالإضافة إلى تجزئة الفترات التي ينتخب فيها أعضاء المجلس، اقتراح استخدام عدة وسائل تنظيمية في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة منها أنه: إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة سبعة مثلاً، فيجب أن ينص في القوانين النظامية على أن تنتخب الهيئة العامة الأولى للمؤسسين بعد النشر عن الجمعية، ثلاثة أعضاء من الأعضاء السبعة لمدة سنة وعضوين لمدة سنتين وعضوين لمدة ثلاث سنوات، وبعد ذلك يجدد انتخاب المقاعد التي تنتهي مدتها لمدة ثلاث سنوات. ولتبيين هذا النظام ينتخب سبعة أعضاء في السنة الأولى، وثلاثة أعضاء في السنة الثانية وعضوان في السنة الثالثة، وعضوان في السنة الرابعة، ثم يتوالى تكرار الانتخاب بعد ذلك سنوياً طبقاً لهذه الأعداد 3-2-2 وهكذا دواليك. وتنتخب الهيئة العامة أربعة من سبعة لمدة سنة ، كما تنتخب الثلاثة الآخرين لمدة سنتين ثم يعاد انتخاب المقاعد جميعها بعد نهاية مدتها لمدة سنتين، أي أن المقاعد التي في التجديد يتم انتخابها دورياً كل سنتين. ومن قبيل الاستثناء يحدد نصف عدد المقاعد تقريباً بحيث تكون مدة الانتخاب الأول لها عام واحد. ولتطبيق هذا النظام ينتخب سبعة أعضاء في السنة الأولى، وأربعة في السنة الثانية وثلاثة في السنة الثالثة، ثم يتوالى الانتخاب بعد ذلك في السنتين المتعاقبة 3- 4 وهكذا دواليك.

هناك طريقة أخرى ينص عليها القانون النظامي للجمعية، وهي تقسيم مقاعد أعضاء مجلس الإدارة إلى عدة أنواع، النوع الأول تكون مدة عضو مجلس الإدارة فيه عاماً واحداً، والنوع الثاني تكون مدة العضوية فيه عامين، والنوع الثالث تكون مدة العضوية فيه

ثلاثة أعوام، فإذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية 18 مثلاً، خصصت ثلاثة مقاعد ينتخب من يرشحون لشغلها مدة سنة ثم تنتهي عضويتهم في نهاية السنة، ويكون على الهيئة العامة للجمعية في اجتماعها السنوي أن تعيد انتخابهم أو تستبدلهم بغيرهم، ويخصص مقعدان ينتخب من يرشح لشغلها لمدة سنتين، أي أن مدة عضويتهما في المجلس تستمر عامين، وفي نهاية هذه المدة يكون على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي أن تعيد انتخابهما أو استبدالهما بغيرهما، كذلك يخصص مقعدان ينتخب من يرشح لشغلها مدة ثلاث سنوات، أي أن مدة عضويتهما بالمجلس تستمر لمدة ثلاث سنوات، وفي نهاية هذه المدة يكون على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي أن تعيد انتخابهما أو تستبدلهما بغيرهما. ولتطبيق هذا النظام ينتخب سبعة أعضاء في السنة الأولى، وينتخب ثلاثة أعضاء في السنة الثانية، وخمسة أعضاء في كل من السنوات الثالثة والرابعة والخامسة، وثلاثة في السنة السادسة، ثم يتوالى بعد ذلك تكرار انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في الهيئة العامة على التوالي طبقاً للأعداد الآتية (7 – 3 – 5 – 5 – 5 – 3) وهكذا دواليك. وقد تكون هذه الطريقة معقدة بعض الشيء، ولكنها أفضل من غيرها لما تتمتع به من مميزات كثيرة، فهي تحول دون أن يتغير أعضاء مجلس الإدارة جميعاً عقب السنة الأولى، ومن ثم يمكن تجنب الوقوع في أخطاء سبق ارتكابها، وهي من ناحية أخرى تمنع استمرار بقاء أعضاء مجلس الإدارة جميعاً في مراكزهم مدة طويلة، كما تسمح في نفس الوقت بتجربة أشخاص جدد كل سنة لمدة عام واحد، فإذا

أثبتوا جدارة في القيام بأعباء وظائفهم استطاع أعضاء الجمعية انتخابهم بعد ذلك في المقاعد ذات المدة الأطول[1].

تنص معظم قوانين ولوائح الجمعيات التعاونية على أن تكون مدة العضوية لمجلس الإدارة أما سنة أو سنتين. كما أن هناك كثير من الجمعيات لا تسمح لعضو مجلس الإدارة أن يستمر في مقعده في المجلس مدة ستة سنين متتالية، وبعد مضي فترة معينة تتراوح بين الستة أشهر وسنة، يسمح له بأن يرشح نفسه مرة ثانية. والواقع إن التغيير الكثير في أشخاص مجلس الإدارة مع توافر الكفاءات اللازمة، ليس في مصلحة الجمعية، لأنه يعرقل سير تقدمها في سياستها المرسومة. إن أعضاء مجلس الإدارة الذين يعملون في فترة معينة وتتوفر فيهم الكفاءة اللازمة تسود بينهم روح الفريق في العمل، وهو الأمر المرغوب فيه والمطلوب داخل المجلس. كما إنهم يكتسبون مزيداً من الخبرات والبصائر بأمور الجمعية ومشاكلها، وهذا يجعلهم قادرين أكثر من غيرهم على حلها، ولذلك يجب أن لا تلجأ الهيئة العامة إلى تغيير أعضاء مجالس إداراتها إلا إذا تبين لها وجود عناصر أصلح وعلى استعداد أقوى للمساهمة في نجاح الجمعية وتقدمها. أما إذا كان من المحتمل وصول بعض الأشخاص إلى عضوية مجلس الإدارة، ثم لم يظهر بعد ذلك نشاط في الجمعية، فيجب على الهيئة العامة أن تعمل على استبدالهم بغيرهم. وقد ينتقد البعض المدة التي يبقى فيها عضو مجلس الإدارة في المجلس بأنها مدة قصيرة، وهي لا تساعد على رفع مستوى الكفاءة في الجمعية. إن مثل

---

[1] :- العتيبي، محمد الفاتح (2008/7/20). دراسة أولية لإقامة تعاونيات نموذجية،... مرجع سابق، متاح على الرابط: www.ahewar.org

هذا الرأي مردود لأنه إذا أظهر أعضاء مجلس الإدارة الذين يشغلون مراكزهم لفترة قصيرة كفاءة في العمل واستعداد شخصي للمضي فيه، فليس هناك ما يمنع أعضاء الجمعية عند انتهاء الفترة من إعادة انتخابهم مرة وأثنين وثلاثاً، ومن ثم يجب أن تتضمن قوانين الجمعيات التعاونية مثل هذا التكرار ، كما ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه كلما كانت مدة العضوية في مجلس الإدارة قصيرة، كان ذلك أقرب إلى مفهوم الديمقراطية.

دور المدير والإدارة التنفيذية

رغم أن الهيئة العامة ومجلس الإدارة هما أعلى سلطة وأكثر شرعية من المدير والإدارة التنفيذية، إلا أن واجهة الجمعية التعاونية ومرآتها أمام أطراف البيئة الداخلية والخارجية خلال العمل اليومي وتنفيذ نشاطاتها هي الإدارة التنفيذية للجمعية والمتكونة من المدير ومساعديه وبقية العاملين. فالمدير يكون مسؤولا أمام مجلس الإدارة عن أداء الأعمال التي تتضمنها السياسة التنفيذية التي يضعها المجلس. إن المجلس يقوم بوضع السياسة وعلى المدير بمساعدة موظفيه القيام بتنفيذها. وغالبا ما يكون من الصعب وضع حد فاصل بين وضع السياسة وتنفيذها، ولذا فمن الصعب الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير. فالمجلس عادة يوضح رغبات الأعضاء وذلك بوضع الخطط اللازمة لتنفيذ تلك الرغبات وعلى المدير والموظفين القيام بإدارة الأعمال اليومية بما يتفق مع هذه الخطط. وتعتمد أكثر مجالس إدارة الجمعيات التعاونية على مديريها الأكفاء اعتمادا كبيرا في رسم الخطط التنفيذية، والتي هي من اختصاص المجالس الإدارية. ومن هذا تظهر ضرورة الاتصال الوثيق بين مجلس الإدارة والمدير والموظفين. ويتضح من كل ذلك أن مهمة المدير هي الإشراف على تفاصيل

العمل وإجراءاته في الجمعية، فالمدير من وجهة نظر علم الإدارة هو الشخص الذي يعمل من خلال الآخرين. ويقصد بالآخرين هنا جميع العاملين الإداريين والتنفيذيين الذين يعملون ضمن نطاق إشرافه وتحت إمرته. إن اختيار مدير للجمعية مسالة ليست سهلة، خصوصا إذا كان أبناء المنطقة أو المجتمع الذي ستعمل فيه الجمعية يعتبرون مثل هذه المناصب شكلاً من أشكال الوجاهة الاجتماعية، ويسعون للحصول عليها بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لذلك يجب اختيار مدير الجمعية التعاونية بعد التأكد من مقدرته الفنية والإدارية، إضافة إلى التأكد من غاياته وعلاقاته وما يطمح إليه، ويجب أن يكون في الأساس متحمسا لخدمة الأعضاء وليس لحكمهم.

إن الإدارة التنفيذية هي مجموعة العاملين الإداريين، فهي تشمل طاقم العمل المهني المحترف الذي يعمل بأجر في مجالات تخصصات الإدارة التنفيذية التعاونية. ويشمل هذا الطاقم على شاغلي مجموعة من الوظائف أهمها ما يأتي[1] :

1. المدير التنفيذي وسكرتاريته.
2. مدير الإعلام والتعليم والتدريب والوظائف التابعة له.
3. مدير المشتريات وموظفي المشتريات.
4. مدير المبيعات ووظائف المبيعات.
5. مدير المخازن ووظائف المخازن.

---

[1] أنظر:- العتيبي (2010/9/8)... مرجع سابق، ص 15.

- أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية بين الواقع والمستقبل، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر، ص 610.

6. مدير الإنتاج ووظائف الإنتاج.

7. إضافةً إلى وظائف عمالية مثلا المعتمدين والخفراء والمنظفين والبوابين والسائقين والمراسلين وغيرهم.

وفي بعض الحالات يتولى أعضاء مجلس الإدارة رئاسة العمل التنفيذي، وفي حالات أخرى يتولى الأعضاء الإشراف والرقابة علي مديري الإدارة التنفيذية ويتعاون معهم في تسيير مهام الإدارة.

مهام الإدارة التنفيذية

تتلخص مهام الإدارة التنفيذية في تسيير العمل في الجمعية التعاونية لصالح جماعة المساهمين، ووفقاً لسياسات مجلس الإدارة المنتخب من بين المساهمين، وتسيير العمل بمهنية متخصصة وفقاً للأصول العلمية حيث يوجد تخصص محاسبي، وتخصص مشتريات، وتخصص مخازن، وتخصص مبيعات، وتخصص تدريب... وغيرها، مع مراعاة تنفيذ القوانين المحلية السارية في المجتمع، كالقوانين البيئية والصحية والتجارية وغيرها، وذلك إضافةً إلى قانون التعاون، وقرارات مجلس الإدارة. وتعمل الإدارة التنفيذية على الوصول لأهداف الجمعية التي تمثل وتحقق أغراض المساهمين بأقل تكلفة ممكنة، وأكبر كفاءة، وأقصر زمن ممكن. ويعني ذلك تنظيم مدخلات العمل من قبل الإدارة التنفيذية من الموارد البشرية والآلات والخامات ورؤوس الأموال وفقاً للمعايير المهنية للكفاءة الإدارية (أقل تكلفة + أجود منتجات أو

خدمات × أقصر زمن). وتكمن جوانب ديمقراطية الإدارة في ممارسات الإدارة التنفيذية بالجوانب التالية[1] :

1. وضوح القوانين واللوائح المنظمة للعمل.

2. عدم تناقض قرارات مجلس الإدارة.

3. التنظيم المالي والإداري الجيد للجمعية.

4. عدم تداخل أعمال مجلس الإدارة مع أعمال الإدارة التنفيذية.

5. توفر قدر من الكفاءة في شاغلي مقاعد الإدارة التنفيذية.

6. توفر قدر من الثقة بين قيادات الإدارة التنفيذية مع بعضهم البعض، ومع مجلس الإدارة من ناحية أخرى.

7. عدم تعالي أعضاء مجلس الإدارة على أعضاء الإدارة التنفيذية.

8. منح أعضاء الإدارة التنفيذية حقوقهم الواضحة الاعتبارية والمالية ليتفرغوا لمهامهم وفقاً لضوابط محددة سلفاً مع ضمانات قانونية تحميهم من تعسف أعضاء مجلس الإدارة.

الإدارة التطبيقية في الجمعيات التعاونية

يعد النظام الإداري والتنظيمي للعمل في الجمعيات التعاونية من الأهمية بمكان، ويرجع فشل حل التعاونيات إلى نقص الكادر البشري المؤهل إداريا وفنيا، والى قصور الأنظمة والأسس الإدارية التعاونية التي توجه نشاط هذه التعاونيات. إن النظام الإداري في الجمعيات التعاونية عبارة عن نظام هرمي مقلوب القاعدة، بمعنى أن قاعدة الهرم هي صاحبة

[1] العتيبي (2010/9/8)... مرجع سابق، ص 16.

القرار والسلطة وليس أي جزء آخر منه. ولفهم هذا النظام لابد من التطرق إلى المستويات الإدارية بالجمعية التعاونية وهي ما يأتي:

1. الهيئة العامة: وهى السلطة العليا وصاحبة القرار النهائي في كل ما يتعلق بأنشطة الجمعية وعملها، وفى هذا الإطار يجب الحرص الشديد في الالتزام بكل ما جاء في قانون التعاون وقواعده ونظمه؛ كما يجب إيجاد لائحة داخلية لاستكمال كل ما يتعلق بتنظيم العمل الإداري فيما يتعلق بالأمور العامة.

2. مجلس الإدارة: وهو الجهة التي تقوم بتنفيذ قرارات الهيئة العامة ووضع السياسات العامة للعمل، ويمكن الاستعانة بما تراه الهيئة العامة من الأعضاء؛ ويفضل إن يؤدى مجلس الإدارة مهامه من خلال لجان متخصصة تجويدا للأداء، وحصرا للمسؤولية، وتوزيعا للسلطات.

3. اللجان المتخصصة: وهى لجان منبثقة من مجلس الإدارة تعمل في مجال تخصصها فقط، مثل لجنة التعليم والتدريب والتثقيف التعاوني، لجنة المشتريات، لجنة المبيعات والتسويق، لجنة التخطيط والمتابعة، أو أي لجان أخرى تقرر الجمعية التعاونية تشكيلها لإنجاز عمل محدد، على إن يضع مجلس الإدارة المهام المناسبة لكل لجنة بعد التشاور مع الجهة المختصة؛ على حسب وضع وإمكانية كل جمعية على حده.

وظائف مجلس الإدارة

إن وظائف ومهام مجلس الإدارة التخطيطية والتنظيمية وما يتعلق بالتوجيه والمراقبة، تعكس مدى تطوير العمل بالجمعية، ومدى نجاح مجلس الإدارة في أداء رسالته؛ وبسبب صعوبة هذه العملية وتعقدها؛ يجب أن يجد مجلس الإدارة كل المساعدة والدعم من الجهات

الرسمية ذات العلاقة، خاصة في المراحل الأولى من عمل الجمعية التعاونية. إن المجلس يجب إن يقوم بما يأتي[1] :

1. في مجال التخطيط :

أ. رسم خطط الجمعية التعاونية الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

ب. وضع السياسات والإجراءات اللازمة للمساعدة في تنفيذ الخطط.

ج. القيام بالدراسات اللازمة لتطوير وتنمية الجمعية التعاونية.

د. إشراك جميع العاملين بالجمعية في وضع الخطة والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

هـ. وضع تصور أولي للتدريب والتعليم لعرضه على المركز.

و. أية مهام تخطيطية أخرى.

2. في مجال التنظيم:

أ. تصميم الهيكل التنظيمي للجمعية.

ب. وضع نظام العمل وما يتعلق به في الجمعية.

ج. وضع النظام المالي والتجاري والمحاسبي.

د. وضع النظام الإداري الخاص بالأرشيف والمعلومات وحفظ مستندات الجمعية وتحديد الدفاتر والسجلات وأصول مسكها.

هـ. تنظيم استخدام الآليات والمعدات وصيانتها والحفاظ عليها.

---

[1] العتيبي، محمد الفاتح (2008/7/20). دراسة أولية لإقامة تعاونيات نموذجية،... مرجع سابق، متاح على الرابط: www.ahewar.org

و. تنظيم صالات البيع والمخازن وبقية الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة.

ز. التحضير الجيد لاجتماعات المجلس والهيئة العامة وإعداد التقارير السنوية.

ح. تنظيم كل ما يتعلق بالجانب الإعلامي والدعائي للجمعية.

ط. أية مهام تنظيمية أخرى.

3. في مجال التوجيه:

أ. إدارة اجتماعات الهيئة العامة.

ب. إبلاغ قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة للعاملين لتنفيذها.

ج. توجيه العاملين وحفزهم لتطوير العمل وتجويده.

د. استمرار الاتصال بالعاملين والأعضاء بالجمعية.

هـ. التنسيق بين الأنشطة المختلفة للجمعية.

و. كشف الانحرافات بصورة مبكرة ووضع الحلول السريعة لتصحيح مسار العمل.

ز. أية مهام توجيهية أخرى.

4. في مجال المتابعة والرقابة الإدارية:

أ. متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة.

ب. متابعة تنفيذ الخطط والبرامج شهريا وربع سنويا وسنويا؛ واتخاذ ما يلزم من قرارات لتصحيح الأخطاء وعلاج المشاكل.

ج. العمل على تقويم الأداء وتحسينه.

د. التأكد من حسن استخدام الآليات والأدوات والإمكانيات المتاحة.

ه التأكد من التقيد بمواعيد العمل وحسن الأداء من جميع العاملين.

و. أية مهام أخرى متعلقة بالمتابعة.

مهام أعضاء مجلس الإدارة[1]

أولا. إدارة الاجتماعات:

تعتمد نتائج الاجتماعات على التحضير الجيد لها، وعلى إدارتها اللبقة، وعلى متابعة تنفيذ قراراتها. فلإدارة الاجتماعات أسس وخطوات تتم ما قبل عقد الاجتماع، وأثناء عقد الاجتماع، وما بعد عقد الاجتماع. وعلى هذه جميعها يتم تعظيم الفائدة من عقد الاجتماعات، واستثمار كامل لهذه الأداة المثلى في العمل التنظيمي للمنظمات الإنتاجية والخدمية.

1. خطوات ما قبل عقد الاجتماع:

أ. إعداد جدول أعمال الاجتماع من قبل هيئة المكتب (رئيس مجلس الإدارة، مدير الجمعية، أمين الصندوق)، فهم أكثر الجهات اطلاعا على أوضاع الجمعية، وهم الأقدر على وضع الهدف أو الأهداف لعقد الاجتماع.

ب. تحديد موعد الاجتماع بعد التشاور مع أعضاء المجلس وبما يتيح ويمكّن الأعضاء من المشاركة في الاجتماع.

---

[1] المرجع السابق.

ج. إبلاغ الدعوة للاجتماع مع جدول أعمال الجلسة لإعطاء فرصة للأعضاء لتكوين تصور واقتراحات للحلول، مع ملاحظة أن النظام الداخلي يلزم بإبلاغ الدعوة للاجتماع ما قبل أسبوع من موعد الاجتماع العادي، و48 ساعة للاجتماع الطارئ.

د. يفضل، وبناء على ظروف الأعضاء، تحديد مقدار احتياج الاجتماع للوقت ويقترح تقليص بنود جدول الأعمال بناء على الوقت المتاح للأعضاء. وتجدر الإشارة هنا إلى انه يجب الحذر من العوامل القاتلة للاجتماع وهي:

(1) اعتماد المواعيد الدورية للاجتماعات للتهرب من الخطوات التي يتوجب القيام بها قبل عقد الاجتماعات.

(2) اعتماد جدول أعمال متكرر ومحفوظ غيبا.

(3) إدراج بند "ما يستجد من أعمال"، فهو يربك الاجتماع ويدخل القائمين عليه في دوامة زمنية طويلة جداً، وحتى لو أصر أحد الأعضاء على إدراج نقطة إضافية على جدول الأعمال فحكمها في هذه الحالة هو النقاش وعدم أخذ القرار، وبذا تدرج للإحالة إلى جدول أعمال الاجتماع القادم.

هـ. ضرورة توفر سجل لتدوين محاضر الاجتماعات فيه، على ألا يكون من النوع سهل الانتزاع لأوراقه دون ترك اثر، وذلك تجنبا للتلاعب والتغيير في المحاضر السابقة، وعادة توجد نماذج مطبوعة خصيصاً لإدارة الاجتماعات.

2. خطوات أثناء عقد الاجتماع:

أ. الاهتمام بتسجيل محضر الاجتماع من قبل أمين السر، وتنظيم محضر الجلسة بالكامل من حيث إدراج أسماء الحضور والغائبين وجدول الأعمال، وكذلك صفحة القرارات وأهمية أن ترمز بطريقة منتظمة (على أن تتوفر في كل قرار الجملة المفيدة الكاملة أي يتوجب أن يعبّر القرار عن مضمون واضح ورسالة إعلامية واضحة).

ب. تحديد وقت الاجتماع بما يتلاءم والوقت المتاح للمشاركين في الجلسة.

ج. توفير بيئة اجتماع مناسبة من حيث الاستراحة، الضيافة، التهوية، الإضاءة، التأثيث المريح، وغيرها.

د. الإدارة الجيدة للاجتماع من خلال رئيس الجمعية (يتوجب أن يكون دوره المفعّل للنقاش أكثر من دور متخذ القرارات)، وتنظيم النقاش لتمكين جميع الأعضاء من إبداء الرأي، وعدم السماح بالنقاش الفردي، وتحديد الوقت للمتحدثين، وإلزامهم بالتلخيص بحال اجتيازهم للوقت المحدد للنقاش، والطلب من المشاركين عدم التكرار والاكتفاء بالتأكيد على ما تقدم به متحدث سابق، وطرح الجديد ليتم الاستثمار الأفضل للوقت.

هـ. إذا لم يحسم التصويت على مقترحات القرارات ووجهات النظر للمشاركين، من حق العضو أن يسجل اعتراضه على القرار ووجهة نظره في المحضر (علما أن فن صياغة القرار هو أيضا مهارة يتوجب إتقانها) فصياغة القرار الذي يتم تضمين آراء الأعضاء به هو الحاسم في التصويت عليه.

و. وجوب الالتزام بتوزيعات الوقت على بنود جدول الأعمال وعدم السماح بالإطالة واللف والدوران حول الموضوع بدل أن يصاب كبد الحقيقة بأقل الكلمات، وبالتالي عدم السماح بتمديد الوقت لكي لا يضطر المشاركون للمغادرة لقضاء التزاماتهم العائلية الأخرى وغيرها.

ز. إن إدارة الاجتماعات بحاجة إلى لباقة وحسن تصرف وحصافة وإشاعة جو الود وعدم السماح بالتحول من الخلاف في وجهات النظر إلى الخلاف الشخصي بين الأعضاء.

ح. وجوب التوقيع على المحضر وفي ذات الجلسة وعدم ترك التوقيع للجلسة القادمة من الأعضاء المشاركين في الاجتماع.

3. خطوات ما بعد عقد الاجتماع:

أ. يتوجب على رئيس الجمعية متابعة قرارات الاجتماعات، ومتابعة تنفيذها من قبل من أنيط التنفيذ بهم في نص القرار، أو مدير الجمعية، أو من يقع تنفيذ القرار من ضمن مسؤولياته.

ب. في حال منعت ظروف الشخص المخول بتنفيذ القرار من تنفيذه، على الرئيس أو من ينوب عنه تنفيذ القرار. والالتزام بالعمل بنصوصه.

ج. في كثير من القرارات التي يكتشف صعوبة تنفيذها أو تعارضها أو اكتشاف تعارض تنفيذها والموازنة التقديرية في الجمعية مما يستدعي المناقلة في أبواب الموازنة، يفترض إعادة نقاشها من هذه الجوانب في الجلسة اللاحقة، وهنا تبرز معضلة تسلسل القرارات ومواءمتها للخطوات التنفيذية المنطقية مما يفترض إعداد الدراسات والأبحاث والاستقراءات المسبقة، والتخطيط لأعمال الجمعية للأمد الطويل (التخطيط الاستراتيجي)، مما يتيح لمجلس إدارة

الجمعية التسلسل بالقرارات والأعمال بتحليل منطقي لخطواتها، فلا يعقل اتخاذ قرار بشراء المعلف قبل شراء الحصان، كما يقال.

ثانياً: الصلاحيات الإدارية

1. رئيس مجلس الإدارة:

أ. التحضير مع سكرتير الجمعية لاجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة، وإعداد جدول الأعمال.

ب. رئاسة وإدارة اجتماعات المجلس والهيئة العامة، والتوقيع على محاضر الاجتماعات.

ج. التوقيع على ثبوت الصرف وتحريك حسابات الجمعية لدى المصارف.

د. تمثيل الجمعية في بيئة العمل الخارجية، ولدى القضاء، والتحدث باسمها.

هـ. القيام بالاتصالات الخارجية لخدمة وتطوير العمل بالجمعية.

و. الإشراف والمتابعة لسائر نشاطات الجمعية وأعمالها ومحاولة حل المشاكل.

ز. القيام بكل ما يفوضه به مجلس الإدارة من اختصاصات.

ح. غير ذلك من الأعمال الضرورية لدفع العمل وتطويره.

2. سكرتير الجمعية:

أ. حفظ المستندات والوثائق والدفاتر الهامة في مكتب الجمعية.

ب. إعداد المراسلات وحفظها في ملفات خاصة بها.

ج. تحضير جدول أعمال مجلس الإدارة بالتشاور مع رئيس المجلس.

د. تحضير جدول أعمال اجتماعات الهيئة العامة بالتشاور مع رئيس المجلس.

هـ. إعداد بطاقات الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية وإعلانها ونشرها.

و. تنظيم محاضر جلسات مجلس الإدارة والهيئة العامة، وإعلانها ونشرها.

ز. مسك سجل العضوية بالجمعية.

ح. أية مهام أخرى.

3. أمين الصندوق:

أ. استلام الأموال يومياً بموجب الإيصالات المعدة لذلك.

ب. مسك دفتر حركة الصندوق اليومية.

ج. إيداع الأموال في المصرف بموجب إشعار مصرفي.

د. منح متطلبات الشراء إلى لجنة المشتريات.

هـ. إعداد أوامر الصرف بعد التأكد من ثبوت الصرف.

و. دفع قيمة المصروفات النثرية.

ز. غير ذلك من المهام الأخرى.

وجدير بالإشارة، انه يجب على مجلس الإدارة أن يحدد مهام واختصاصات وواجبات كل من يعمل في الإدارة التنفيذية كالمدير والمحاسب وأمين المخزن والسائق وبقية العاملين، وكل ما يتعلق بشؤون خدمتهم.

الإدارة المالية للجمعية التعاونية

تحتاج الجمعية التعاونية إلى المال لتأدية الأغراض التي أنشئت من أجلها. وبصورة أدق يمكن القول بان الجمعية التعاونية بحاجة إلى المال منذ التفكير في تأسيسها للقيام بالأعمال التي أسست من أجلها. واهم النواحي التي تحتاج فيها الجمعيات إلى المال هي[1] :

1. نفقات التأسيس: تبدأ حاجة الجمعية إلى النقود منذ بدء إنشائها، فهي تحتاج إلى مصدر مالي يغطي نفقات نقل المؤسسين، وعقد الاجتماعات، والقيام بالدراسات الأولية، ونفقات طباعة عقود التأسيس والنظم الداخلية والمستندات المالية، وغيرها. وتحدد قوانين تنظيم العمل التعاوني في الدولة، أو اللوائح الداخلية للتعاونيات حجم النفقات المسموح التصرف بها لأغراض التأسيس. وقد نصت بعض هذه القوانين أو اللوائح على أن لا تزيد نفقات التأسيس عن 5% من قيمة الأسهم التي تم الاكتتاب بها عند إنشاء الجمعية، وذلك لان هذه النفقات لا يتحقق من ورائها أي إيراد يذكر، وبالتالي يجب أن لا تكون كبيرة ومرهقة للجمعية في مرحلة ولادتها.

2. المستلزمات الضرورية لقيام الجمعية بفعالياتها : تحتاج الجمعية التعاونية إلى المال لاستئجار أو شراء أو بناء مقر لها، وكذلك لشراء ما يلزمها من أثاث وتجهيزات ضرورية لإنجاز أعمالها. ويطلق على هذه التجهيزات والمعدات بالأصول الثابتة للجمعية. ويستحسن أن يكتتب الأعضاء بمقدار من الأسهم تغطي قيمتها على الأقل مقدار التكاليف الثابتة. لان ذلك

---

[1] الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 298.

يجعل الجمعية تبدأ بداية حسنة، ويكون باستطاعتها جعل هذه الأصول الثابتة ضمانا للحصول على قروض تؤدي بها الخدمات الضرورية لأعضائها.

3. نفقات التشغيل: تحتاج الجمعية إلى المال لدفع نفقات التشغيل، وهذه النفقات تشمل الرواتب والأجور التي تدفع للعاملين في الجمعية، وأقساط التامين، والأموال اللازمة لشراء السلع للأعضاء، والأموال اللازمة لخزن المنتجات ونقلها. وبصورة عامة تشمل هذه النفقات جميع المصاريف التي تحتاج الجمعية التعاونية توفرها للقيام بفعالياتها. ويمكن القول بأنه كلما كان رأسمال الجمعية واحتياطاتها كافية لتغطية هذه النفقات أو تغطية الجزء الأكبر منها، كان مركز الجمعية قوياً، وباستطاعتها الحصول على القروض التي تحتاجها بسهولة ويسر.

4. تقديم القروض للأعضاء: غالبا ما تحتاج الجمعية إلى المال لإقراض أعضائها. وهذه القروض تكون أما نقدية أو عينية، وهدفها مساعدة الأعضاء في الحصول على إشباع حاجاتهم المعيشية سواء أكانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية. فالمزارعون يحتاجون إلى قروض إنتاجية لشراء مستلزمات إنتاجهم، ويحتاج قسم من محدودي الدخل إلى قروض استهلاكية لشراء بعض السلع المعمرة وغير المعمرة أو الخدمات الضرورية كالخدمات الصحية والتعليمية والقانونية وغيرها اللازمة لهم.

عموماً، فان الحصول على المال لأغراض هذه النفقات ليس أمرا سهلا، لان الأعضاء المتعاونين ليس أمامهم ما يغريهم على الزيادة في الاكتتاب في رأس المال الذي يدر ربحا قليلا مقارنة بما هو شائع في المشاريع الخاصة. فالفائدة على رأس المال في الأنشطة التعاونية تكون محدودة، وهذا لا يشجع الأعضاء على استثمار رؤوس أموالهم في الجمعيات

التعاونية. إضافة إلى أن هناك حداً أعلى للاكتتاب بالأسهم لا يجوز للعضو أن يتعداه حتى لا يسيطر على مقدرات الجمعية. وعادة تستطيع أية جمعية تعاونية أياً كان نوعها، أن تمول أنشطتها التأسيسية أو غيرها من عدة مصادر تمويلية. وهذه المصادر هي :

1. أعضاء الجمعية التعاونية، ويتضمن ذلك[1] :

أ. أسهم الاكتتاب :

يتم تأسيس معظم الجمعيات التعاونية على أساس أسهم الاكتتاب التي يدفعها الأعضاء. وينظر الأعضاء إلى شراء الأسهم كاستثمار، وكتمثيل العضوية بالجمعية، وكمسؤولية يتحملها العضو. وتسجل الأسهم باسم الشخص الذي اشتراها، وهي حق شخصي محض كالعضوية في الجمعية تماما. إذ لا يجوز تداول تلك الحصص من الأسهم في الأسواق المالية التجارية. كما لا يجوز التنازل عنها إلا عن طريق النقل وبموافقة مجلس الإدارة، وذلك لان العضو يتحمل مسؤولية مالية لضمان التزامات الجمعية عن ديونها، وتظهر تلك المسؤولية عند تصفية الجمعية أو حلها. وعادة يحدد النظام الداخلي للجمعية هذه المسؤولية. أما الجمعيات التي تحتاج إلى رصيد كبير كالجمعيات التعاونية الإنتاجية (التعاونيات الزراعية مثلاً) فإن المسؤولية غير محدودة وتتعدى إلى ممتلكات العضو الشخصية.

ب. رسوم العضوية :

يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية من ناحية المساهمة في رأس المال إلى قسمين:

(1) جمعيات مساهمة.

---

[1] المرجع السابق، ص 299.

(2) جمعيات غير مساهمة.

ففي الجمعيات المساهمة ليس لرسوم العضوية أهمية كبيرة في تكوين رأس مالها. أما الجمعيات التي تتكون بدون رأس مال مساهم به، فإن رسوم العضوية تكون ذات أهمية كبيرة، وتعتبر من المصادر الرئيسية لتكوين أموال خاصة للجمعية. وقد تستعمل رسوم العضوية بكثرة في الجمعيات التعاونية التسويقية ومنها جمعيات التسويق الزراعي.

ج. الودائع :

باستطاعة الجمعية التعاونية أن تقبل ودائع من أعضائها ومن غبر أعضائها. وبإمكان الجمعية استعمال هذه الودائع في تمويل نشاط الجمعية بشرط أن تكون حاضرة في ميعاد استحقاقها.

د. استقطاعات على التعامل :

تقوم الجمعية باستقطاع أو خصم نسبة مئوية بسيطة من قيمة كل وحدة من أية سلعة تقوم بتسويقها للأعضاء، وذلك في حالة احتياج الجمعية إلى رأس مال. فإذا انتهت من حصولها على ما تحتاج إليه من رأس المال، أوقفت هذا الاستقطاع. ويعتبر هذا الاستقطاع نوعا من الاقتراض من الأعضاء. والطريقة المتبعة هي أن تخصم الجمعية نسبة معينة من استحقاق العضو عن منتجاته التي تسوقها له، أو من قيمة السلع التي تشتريها له، أو عن القيمة المخصومة من كل عضو بهذه الطريقة. وتعطى له شهادة بها تسمى شهادة استحقاق أو سند ادخار. وبإتباع هذه الطريقة سنة بعد أخرى يتكون لدى الجمعية مبلغ لا بأس به من المال تستطيع بواسطته تمويل فعالياتها.

2. أطراف البيئة الخارجية، ويتضمن ذلك :

أ. الودائع.

ب. أجور الخدمات التي تؤديها الجمعية لهم.

3. الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها الجمعية، وتتضمن ما يأتي :

أ. العمولات التي تأخذها الجمعية من الأعضاء نظير الخدمات التي تقدمها لهم :

تقدم الجمعية التعاونية بعض الخدمات إلى الأعضاء، وتتقاضى مقابل ذلك من أعضائها عمولات بنسبة معينة من قيمة السلع والخدمات لسد نفقات التشغيل والنفقات الإدارية الأخرى. ونهاية هذه العمولات أن تصبح جزءا من الفائض الذي تحققه الجمعية، ويوزع على شكل عائد على الأعضاء وذلك بنسبة تعاملهم مع الجمعية.

ب. المال الاحتياطي الذي تحتفظ به الجمعية :

يلعب رأس المال الاحتياطي دوراً مهماً في تمويل الجمعيات التعاونية. كما إنه يعتبر بمثابة الصخرة الصلدة التي تستطيع الجمعيات التعاونية آن تبني عليها صرح نشاطاتها في أمان. إذ أنه غير شخصي وغير قابل للتجزئة، ولا تدفع الجمعية عنه فوائد. ويعتبر المال الاحتياطي جزءا من رأس المال العام للجمعية، وهو الذخيرة الأولى التي تستعملها الجمعية ضد الأزمات المالية التي قد تحدث لها باعتبارها مشروعا اقتصاديا. حيث أن تجميع رأس المال الاحتياطي سنة بعد أخرى يمكن أن يصبح مصدرا مهما لتمويل الجمعية التعاونية.

ج. العائد المستحق للأعضاء والمؤجل الدفع :

تقوم الجمعيات التعاونية في بعض الأحيان بتأجيل دفع العائد المستحق للأعضاء وتحتفظ به لتستعمله في تمويل فعالياتها على أن تسدده للأعضاء فيما بعد. ولابد للجمعية في هذه الحالة أن تعطي للأعضاء شهادات أو سندات ادخار بقيمة ما لهم من العوائد.

4. مؤسسات الإقراض المختلفة ومؤسسات الدولة الأخرى :

تقدم هذه المؤسسات السلف أو القروض التي تحصل عليها الجمعية. وتأخذ هذه المؤسسات أشكالا عديدة كالمصارف التجارية ومصارف التنمية والمصارف الزراعية وغيرها. وتكون هذه السلف أو القروض قصيرة الأمد أو متوسطة الأمد أو طويلة الأمد.

أسس توزيع العائد أو الفائض

يوزع الفائض أو العائد السنوي الذي تحققه الجمعية التعاونية بصورة مختلفة عن توزيعه في المؤسسات الرأسمالية. فالهدف من النشاط التعاوني ليس تحقيق الربح على عكس باقي المنظمات الخاصة. إن الجمعيات التعاونية تخضع إلى أسس متفق عليها في توزيع العائدات التي تحصل عليها، فهي تستند على مجموعة من القواعد في التوزيع يمكن إدراجها بما يأتي[1] :

1. لا يوزع الفائض إذا كان قليلا بل يتم ترحيله إلى السنة القادمة.

2. اقتطاع نسبة مئوية معينة من الفائض كاحتياطي جماعي يوضع تحت تصرف الجمعية لدعم مركزها المالي.

3. تخصيص نسبة مئوية معينة من الفائض كفوائد على الأسهم المدفوعة الثمن.

4. يوزع الباقي من الفائض بعد الاستقطاعات السابقة على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية وهو ما يطلق عليه بالعائد.

---

[1] المرجع السابق، ص 302.

المحاسبة في الجمعيات التعاونية[1]

تعد المحاسبة واحدة من أهم وظائف الجمعية التعاونية، لذلك ستقتصر دراسة هذه الفقرة على قيود التأسيس والعمليات الجارية، أما الحسابات الختامية فهي شبيهة بالحسابات الختامية للمنشآت الاقتصادية. إن العمليات المحاسبية في الجمعيات التعاونية تتضمن ما يأتي:

1. قيود التأسيس.

2. المدفوعات المسبقة للأقساط.

3. التأخر عن تسديد الأقساط.

4. الاكتتاب والتسديد أثناء وجود الجمعية.

5. مصاريف التأسيس ورسم العضوية والاشتراكات الدورية.

6. انسحاب العضو.

7. توزيع الأرباح في الجمعيات التعاونية.

أهمية المحاسبة

تبرز أهمية وظيفة المحاسبة ومسك السجلات المحاسبية في العمل والنشاط التعاوني من خلال النقاط التالية:

أولا : مسك الحسابات

من الطبيعي أن يختار الأعضاء، مجلس إدارة لتعاونيتهم الناشئة من بين ظهرانيهم الذين هم مواطنون مثلهم وليسوا مدراء مهنيين يحترفون إدارة الأعمال. وقد لا يكون أعضاء

---

[1] أنظر:- الحيالي، وليد ناجي (2007). محاسبة الجمعيات التعاونية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 33-55.

- العتيبي (2010/9/8). الجمعيات التعاونية وأسس قيام...، مرجع سابق، ص 7.

المجلس عارفين بمسؤولياتهم أو بكيفية قراءة التقارير المحاسبية والإفادة منها في صنع القرار، وقد لا يقدّر المجلس وظيفة المحاسبة حق قدرها ولا يرى فيها سوى مطلب حكومي تشترطه إدارة التعاون، فيعزف بالتالي عن الرغبة في إنفاق المال اللازم لإنشاء هذه الوظيفة. فلماذا توجد لدى التعاونيات، وحتى الشركات بأنواعها، دوائر محاسبية وسجلات تحتفظ بها ؟ وهل هذا أمر ضروري ؟ وما هي الأسباب الداعية له؟. إن الإجابة على ذلك تتلخص في عدد من الأسباب التي يمكن إدراجها بما يأتي[1] :

السبب الأول: إن التصرف بأموال الآخرين يتطلب الثقة والأمانة، فالملكية التعاونية تعود للأعضاء جميعهم سوية (بمبانيها وآلياتها ومركباتها وأثاثها وأجهزتها ومخازنها وأموالها الموجودة في المصارف، وغيرها) ولا يستطيع أي عضو من الأعضاء، الانفراد بنفسه زاعما أنه مالك التعاونية. ويتوجب بالتالي أن تدار أعمال التعاونية شأنها في ذلك شأن أي منظمة تتصرف بأموال الآخرين وفق قواعد محدده وقرارات يقرها الأعضاء المالكون سوية. وحينما يستثمر الأعضاء أموالهم في التعاونية، فإن القلق يملأ قلوبهم، فهم من ناحية لا يريدون أن يخسروا أموالهم ولكنهم يخشون أن تقع الخسارة، ومن ناحية ثانية وحيث لا يستطيع الأعضاء جميعهم القيام بعمليات الإشراف والمراقبة اليومية لكيفية استعمال أموالهم في أعمال التعاونية، لذلك ينتخبون بالتالي عضوا منهم يثقون به، ويشكلون مجلسا للإدارة يتصرف بأموالهم كما ينبغي. وهنا لابد من التذكير بأنه لابد لجميع المنظمات التي تدير أموال الآخرين من الحرص الشديد على عدم ضياع هذه الأموال، وهي تحتاج إلى إقناع أعضائها المساهمين بأن أموالهم

---

[1] المرجع السابق، ص 8.

مضمونة. وإذا ما قصرت في ذلك قد تنتشر الإشاعات بين الأعضاء حول وجود خطأ ما يسفر في النهاية عن انهيار أعمال الجمعية، مما يؤدي إلى سقوط الهيئة الإدارية للجمعية، إما بإقالتها من قبل الأعضاء أو نتيجة لإفلاس التعاونية. ويحتاج الأعضاء إلى التأكد من أن أموالهم التي تتعامل بها التعاونية آمنة وغير معرضة للخسارة. ومن واجب مجلس الإدارة أن يوفر البرهان المقنع على أن أموال الأعضاء مصونة في التعاونية، ومن هنا تبرز أهمية وضرورة إنشاء قسم للمحاسبة في كل جمعية تعاونية. وعلى الجمعية توفير التسهيلات اللازمة لهذا القسم. إذ يتوجب على مجلس إدارة الجمعية توفير كامل الوسائل، وتقديم التسهيلات للعمل، ويتعين عليه في سبيل أداء جيد لوظيفة المحاسبة أن يقوم بما يأتي:

أ. تعيين موظف حسابات يحدد له بوضوح ما ينبغي أن يقوم به من أعمال بحيث يعرف من الذي سيقدم له الوثائق الأساسية لمعالجتها وما هو متوقع منه عمله . **ب.** أن يكون موظف الحسابات قد خضع للتدريب الذي يمكنه من تحقيق النتائج المتوقعة من عمله.

ج. أن يتم دفع مخصصات مهنية لأعمال المحاسبة.

د. أن يتم توفير كل التسهيلات اللازمة للعمل المحاسبي في مكتب التعاونية كالحاسوب وملحقاته، والقرطاسية الملائمة، والمكتب وملحقاته، والأثاث المناسب، وغيرها.

هـ. عدم مسؤولية المحاسب وحده عن سلامة عمليات المحاسبة، إذ يقع على عاتق المجلس أن يضمن إن العمل في المنظمة قد خطط له مسبقا بحيث يتلقى موظف الحسابات كل الوثائق والمعلومات المطلوبة للعمليات.

و. أن يخضع عمل المحاسب للإشراف والتدقيق والرقابة، وأن تضمن الإدارة قيام هذا الموظف بتقديم التقارير المطلوبة في الوقت اللازم.

إن من شأن أي تقصير في أحد هذه الأمور أن يثبط من عزيمة المحاسب ومن ثم مجلس الإدارة، لأن العمل المطلوب لم يتم تنفيذه. لذلك لابد من اختيار المحاسب بدقة ومن خلال معلومات أكيدة وصادقة، وفي هذا المجال فإن أمام التعاونية ومجلس إدارتها خيارات كثيرة لتعيين محاسب لها كتعيين محاسب مهني محترف متفرغ أو غير متفرغ، أو تعيين محاسب متدرب من داخل التعاونية متفرغ أو غير متفرغ، أو تكليف مكتب للخدمات المحاسبية بمتابعة حسابات الجمعية. وجدير بالإشارة هنا إلى أن من شأن المحاسب المهني المدرب الذي يتفرغ للعمل في مكتب التعاونية أن يوفر أفضل النتائج بإشراف المجلس. ويتوقف تعيينه على حجم العمل والموارد المتاحة، ويوصى بهذا الاختيار للتعاونيات ذات الأنشطة الواسعة والمعاملات الكثيرة. أما في حال اقتصار الأمر على بضع عمليات حسابية، وعندما تكون الموارد محدودة للتعاونية وهي في مستهل أعمالها، فيمكن تعيين محاسب مهني يكرس للتعاونية بعضا من وقته. ويمكن أن يقوم بهذا العمل معلمو المدارس في المنطقة، أو محاسب في مصلحة الهاتف المحلية، أو موظف في مكتب حكومي يدفع له أجر للقيام بعمل جزئي كالقيام بمهام المحاسبة في التعاونية. وفي حال عدم العثور على مثل هذا الشخص يتعين أن تجد التعاونية شخصا مدرباً ليعمل محاسباً متفرغاً أو غير متفرغ. ويمكن في هذا المجال طلب المساعدة من إدارة التعاون أو الاتحاد التعاوني المركزي في الدولة للقيام بعملية التدريب. ومن

الخيارات كذلك تكليف مكتب يمتهن شؤون المحاسبة في المدينة، أو قيام الاتحاد التعاوني المركزي بتوفير الخدمات المحاسبية للتعاونيات المنتمية إليه.

وتستعين معظم المكاتب المتخصصة بأعمال المحاسبة بأجهزة الحاسوب، وتستطيع إعداد تقارير محاسبية جيدة بتكلفة تكون في متناول التعاونية. ومن المهم في كل هذه الحالات الموافقة على أن يحضر المحاسب اجتماعات المجلس ليشرح له تفاصيل التقارير المالية.

ويستطيع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إقناع الأعضاء بحسن إدارة أموالهم من خلال الصدق وتقديم التقارير الحقيقية عن الوقائع في الوقت المناسب. كما يستطيع المجلس والإدارة التأكيد بأن المال المستثمر في مشاريع أعمال التعاونية لم يصب بخسارة من خلال عملية رصد مستمرة للأموال والملكيات الأخرى في المشاريع، وعبر تقديم تقارير صحيحة للهيئة العامة. كذلك يستطيع المجلس والإدارة الوقوف على الوقائع والإبلاغ عنها وذلك بتنظيم عمليات التسجيل ومسك الدفاتر الخاصة بأموال التعاونية وأملاكها الأخرى وإعداد تقارير تستند إلى أدلة وبيانات مسجلة من وقائع حقيقية. ولابد لهذه السجلات والتقارير من أن تخضع للتفتيش من جانب طرف مستقل (مدقق حسابات أو مراجع) يعد بيانا يؤكد صحتها. والخلاصة، إن السبب الأول لإقامة قسم للمحاسبة في كل جمعية تعاونية هو أن إدارة مال الآخرين يتطلب الثقة والأمانة، والتي يتوجب على الجمعية والقائمين عليها أن يبرروا هذه الثقة التي منحتهم إياها الهيئة العامة للجمعية.

السبب الثاني: يفوض الأعضاء أمورهم إلى مجلس إدارة الجمعية ولكنهم يطلبون مساءلته من خلال إلزامه بتوفير تقرير مالي سنوي يوضح صافي الأعمال في الجمعية، وتحديد وضعها

في نهاية السنة المالية من خلال توفير ميزانية عمومية. والميزانية العمومية هي تقرير مالي يبين صافي أعمال الجمعية التعاونية سنوياً. ولا يستطيع الأعضاء جميعهم المشاركة شخصيا في إدارة عملية صنع القرار في التعاونية، لذلك فإنهم يسعون إلى انتخاب هيئة موثوق بها، أو مجلس يدير أعمال التعاونية نيابة عنهم. إلا أن أعضاء الجمعية التعاونية (الهيئة العامة) لا يطلقون يد المجلس في إدارتها حسب رغبته، لأنهم يريدون أن يعرفوا مسبقا كيف ستدار التعاونية. لذلك يلزم أمين الصندوق أو اللجنة المالية بتقديم مقترح لمجلس الإدارة لإقرار مشروع موازنة تقديرية توضح التوقع المالي، الذي يعتبر خطة العمل السنوية التي أعدها المجلس، وله الحق في قبولها أو رفضها، وفي حال إقرارها من قبل المجلس يصبح أمين الصندوق أو اللجنة المالية بهذا الوضع قد اخذ التفويض من الهيئة العامة ممثلة بمجلس الإدارة. كما يفوض المجلس القيام بالمهمات إلى المدير والموظفين ويلاحظ هنا أن المجلس لا ينغمس في معظم الحالات في عملية صنع القرار اليومية لأعمال التعاونية، بل انه ينيط بعضا من صلاحياته بطريقة متفق عليها (معايير الأداء وتوصيف الأعمال) لمدير مهني محترف، يتمتع بصلاحيات تعيين موظفين يضطلعون بمختلف مهمات التعاونية. ولا بد للمجلس بعد تفويض السلطات إلى المدير من أن يلجأ إلى الرقابة للتأكد من أن هذه الصلاحيات قد استعملت وفقا للتفويض الممنوح. ومن شأن انعدام الرقابة أن يؤدي إلى فقدان الرئيس لسلطته الإدارية، والى أن يتصرف الموظف التابع له وفق رغبته الخاصة. إن الموظف خاضع للمساءلة أمام المدير ليبرهن على أنه قام بالعمل على النحو المطلوب. والمدير خاضع للمساءلة بدوره، أمام مجلس الإدارة ليبرهن على أنه أدار التعاونية كما ينبغي تبعا للتفويض

الممنوح له. ويخضع المجلس في نهاية السنة المالية أو في عدد من المرات للمساءلة (بصفته مسؤولاً) ليبين للأعضاء أنه أدار شؤون التعاونية طبقا للتفويض الممنوح له. ولا يمكنه ذلك إلا بان يبين النتيجة الفعلية التي حققتها التعاونية في نهاية العام مقارنة بالموازنة التقديرية، وبعد أن يقدم المجلس تقريره الإداري والمالي السنوي (تقرير الميزانية العمومية) المدقق من قبل محاسب قانوني (للمحاسبة أمام الأعضاء)، حيث يناقش في اجتماع الهيئة العامة، ويصوت الأعضاء بشان ما إذا كانوا يعبرون عن موافقتهم عليه (قبولا أو رفضا)، وبذا يتحقق للتعاونية مجلس إدارة ينعم بثقة الأعضاء.

السبب الثالث: يحتاج المجلس إلى المعلومات ليدير التعاونية، ولا يستطيع المجلس تخويل المدير جميع سلطات صنع القرار ليجلس هو ويستريح حتى نهاية السنة، متوقعاً أن تدار التعاونية على النحو المطلوب. ولا بد للمجلس من ممارسة الرقابة والتأكد من أن التعاونية تعمل وفقا للخطوط التوجيهية التي صاغها هو. وان تقدم الأنشطة الاقتصادية بتوافق مع النتائج السنوية المقررة في الموازنة التقديرية. إن الرقابة التي تقوم بها الإدارة هي عمل متواصل، لا يقتصر على نهاية السنة فقط، وتشكل المحاسبة أكثر الطرق المعول عليها لحصول الإدارة على المعلومات الصحيحة التي تمكنها من القيام بهذه الرقابة، لأن المحاسبة تحتفظ بسجلات كاملة ومستكملة لكل المعلومات المالية الهامة. والترخيص للمجلس بالإنفاق هو نشاط يومي هام، وعملية ذات شأن للرقابة المالية، يوافق بواسطتها عضو مختار من أعضاء المجلس على مدفوعات التعاونية، ويعزى السبب الرئيسي لمراقبة المدفوعات إلى التأكد من أن المدير والموظفين قد تصرفوا ضمن حدود صلاحياتهم. وتشمل عمليات الرقابة التي ينفذها المجلس

في نهاية كل شهر وبانتظام التحقق من ممتلكات التعاونية من نقد ومخزون للتأكد من صحة القيم المسجلة في التقارير المالية. والمحاسبة هي نظام لمعلومات الإدارة يبين النتائج الفعلية التي تحققها الأعمال مقارنة بالموازنة (التفويض من المجلس). ويعقد المجلس اجتماعا شهرياً أو كل ثلاثة أشهر لمناقشة التقدم المحرز في أنشطة الأعمال حيث يستعرض فيه المحاسب أو المدير النتائج المتحققة خلال الفترة. ويقوم المجلس بمناقشة وتقييم التقدم المحرز مقارنة بالموازنة التقديرية واضعا أمامه ثلاثة احتمالات. أولها تأكيد السير لتحقيق النتيجة الموعودة للأعضاء في آخر العام بعد التفويض الممنوح منهم له. وثانيها التخطيط لعملية تصحيحية واتخاذ قرار بشأنها فيما لو جاء التقدم دون ما هو مطلوب، وفي حال توقع الخسارة يتعين وضع خطط تؤدي إلى زيادة الدخل من الأعمال أو اللجوء إلى خفض النفقات. والاحتمال الثالث اتخاذ قرارات هامة في اجتماعاته لتصحيح مسار الأعمال وتوجيه المنظمة في الاتجاه القويم وتتضمن محاضر الاجتماعات تسجيلاً للنتائج المالية والقرارات المتخذة لتنفيذها من قبل مدير التعاونية وموظفيها.

السبب الرابع: وفقا للقانون التعاوني فإن المجلس مطالب بتوفير معلومات كاملة وحقيقية للأعضاء. أن القاعدة القانونية التي تقول "إن المتهم برئ حتى تثبت إدانته"، ممكنة التطبيق على كل الإفراد إلا العاملين في المؤسسات الأهلية والتعاونية فهم يعاملون على عكسها، بمعنى أنهم متهمون حتى تثبت براءتهم. إن الشفافية في العمل التعاوني تعني كشفا صادقا وكاملا للمعلومات عن أعمال التعاونية ووضعها المالي. ويشترط بهذا الكشف أن يكون مفهوما من قبل الأعضاء المالكين. ويحق لكل أعضاء التعاونية معرفة ما حل بملكيتهم

المشتركة، وما إذا كانت تدار بشكل جيد أو أسيء استعمالها. ومما يؤسف له أن الأعضاء أصحاب التعاونية لا يعرفون حقوقهم في حالات كثيرة، فيتحولوا إلى ضحايا لمديرين فاسدين، ومجالس إدارة تفتقر إلى الصدق والأمانة والنزاهة. وبسبب عدم توفر معلومات صحيحة عن نتائج الأعمال، يتأجل صدور التقارير السنوية، وتختفي المساوئ خلف الصيغ المعقدة أو التعابير الاصطلاحية المحاسبية الغامضة، وقد لا توضع التقارير المكتوبة في متناول الأعضاء بل تقرا عليهم في اجتماعات موسعة بلغة لا تتيح لهم فهما جيدا لها. لذلك لا بد من تعليم وتدريب أعضاء المجلس أولا والمديرين ثانيا ليدركوا ضرورة توفير المعلومات للأعضاء بالطريقة الصحيحة المضبوطة، حيث يتعين أن يعرف الأعضاء حقوقهم في محاسبة المجلس الذي لا يحترم حقوق المساءلة والشفافية وتنحيته. ويمكن للأعضاء أن يكافئوا المجلس الذي يقوم بواجباته بصورة جيدة بدفع بدل أتعاب له في نهاية العام في حال وجود فوائض. كما يتعين أن يدرك المجلس مسؤوليته في حسن إدارة الملكية المشتركة، وان يقدم معلومات تتسم بالشفافية عن إدارته .

إن قانون التعاون هو الذي يحكم أعمال التعاونيات في معظم البلدان ويحمي حقوق الأعضاء، ويحدد المتطلبات الأساسية للمحاسبة في التعاونيات. ووفقاً للقانون التعاوني يتعين على التعاونية المسجلة الاحتفاظ بسجلات مناسبة لمعاملاتها، وينص القانون عادة على مسؤولية المجلس بشان تقديم بيانات موثقة للأعضاء عن طريقة إدارته للتعاونية ضمن مهلة زمنية محددة. ولا يوجد سبيل قانوني آخر لشرح إدارة ملكية الأعضاء سوى مسك دفاتر محاسبية توضح أعمال التعاونية وممتلكاتها وخلاصة أعمالها في كل عام.

ثانيا. إنشاء مرفق للمحاسبة

يقع على مجلس إدارة الجمعية التعاونية إتاحة الموارد الكافية لعمل المحاسبة بشكل ملائم. ويستطيع المجلس المفاضلة بين عدة خيارات لهذه الترتيبات، والتي يتم إنشاؤها وفقا لحجم التعاونية والمعلومات الضرورية لعملياتها المحاسبية والمتطلبات القانونية في المجال الذي تنشط فيه. وكما يقول المختصون بالمحاسبة فإن ألف باء المحاسبة هو مستند القيد (الإيصالات) بصفته بيانات وأدلة، حيث يكون لكل معاملة مستند قيد خاص بها. ويقوم المبدأ الأول على عدم استلام أو صرف أي مبلغ من المال دون بينة مكتوبة (مستند قيد أو إيصال)، ومستند القيد هو دليل على حصول معاملة كشراء السلع أو بيعها، والخدمات، وإيداع الأموال في المصارف وسحبها منها. وما لم توجد مثل هذه المستندات يصعب مسك أبسط السجلات عن الدخل والنفقات. يروى عن احد البنوك انه قد أعلن عن حاجته لتوظيف محاسب ليعمل لديه، فتقدم العشرات للحصول على الوظيفة المنشودة، والغريب أن لجنة المقابلة قد طرحت سؤالاً واحداً وبسيطاً على الجميع وهو(كم يساوي 1+1 ؟) بالطبع سارع المتقولون إلى الإجابة أن النتيجة هي اثنان، إلا واحدا منهم طلب ورقة وسجل عليها العملية وناتجها ثم سلمها إلى اللجنة وهو صامت، فسارعت لجنة المقابلة إلى اعتماده للوظيفة المعلنة مباشرة. إن العبرة من هذه القصة هي أن المحاسبة في المؤسسات تقوم أولا وأخيرا على تسجيل أي حركة خارجة أو داخلة وتوثيقها مهما كانت بسيطة، مع الأخذ بالاعتبار كل ما ورد في الأنظمة الداخلية من إجراءات تسبق أو تلي أي معاملة من المعاملات، وحسب قواعد وأدلة مالية تعدها الجمعيات لتكون بمثابة قائمة تحقق توضح آليات هذه العمليات.

مستندات القيد

إن مستندات القيد (إخراج أو إيداع) دليل على صحة العمليات وصدقها، وتشكل الأساس لتقارير المحاسبة، وهذه المستندات هي[1] :

أ. مستند الإدخال (سند القبض):

يبين هذا السند اسم دافع المال، وزمن الدفع، وسببه، وعلى التعاونيات أن تطبع مستندات خاصة بها لهذا العرض. ويشترط بهذه السندات أن تتوفر بها عدد من الشروط المهمة ومن أبرزها:

(1) الرقم المتسلسل.

(2) يكتب سند قبض على يمين الصفحة، ويتوسط السند شعار التعاونية ورقم تسجيلها عند الجهات الرسمية.

(3) ضرورة تسجيل المبلغ أو المادة المقبوضة رقما وكتابة، مع تدوين سبب القبض أو بابه بشكل واضح.

(4) تطبع السندات بأصل وصورة أو صورتين بحيث يحصل الدافع على نسخة، وتحال النسخة الثانية إلى المحاسبة ويحتفظ بالأصل في دفتر سند القبض.

(5) يجب أن يتضح على السند اسم الشخص الدافع أو الجهة الدافعة.

(6) ضرورة اعتماد السند بختم الجمعية.

(7) يوقع السند باسم المستلم للمبلغ وفي العادة يكون أمين الصندوق.

---

[1] المرجع السابق، ص 10.

ب. مستند الدفع (سند الصرف):

يبين هذا السند المبلغ المدفوع، وزمن الدفع، ومستلم الدفعة، وسببها، وتعيين كتابته عند كل دفعة، وترفق به الوثائق الداعمة جميعها. ويشترط توفر الشروط التالية في السند:

(1) الرقم المتسلسل.

(2) يكتب سند صرف على يمين السند، ويتوسطه شعار التعاونية ورقم تسجيلها.

(3) تسجيل المبلغ أو المادة المصروفة رقما وكتابة، وتسجيل قرار الصرف وسبب الصرف أو بابه.

(4) تطبع السندات بأصل وصورة، وتحال النسخة الثانية إلى المحاسبة ويحتفظ بالأصل في دفتر سند الصرف.

(5) يجب أن يتضح على السند اسم الشخص المصروف له وتوقيعه بالاستلام. **(6)** يجب أن يعتمد السند بختم الجمعية ويوقع من الموظف المسؤول عن عملية الصرف.

ج. مستندات أخرى:

هناك حالات لا يحصل المودع فيها على مستند بالدفع كما في حال إيداع الأموال في دفاتر التوفير في المصرف، حيث يتم تسجيل الوديعة المالية في دفتر خاص يظل لدى المودع، وفي مثل هذه الحالة يعد أمين الصندوق مستندا يشير إلى الوديعة المسجلة في الدفتر ليكون دليلاً إضافياً على تسجيل الوديعة. وهنا لابد من الإشارة إلى بعض الشروط العامة التي يستحسن الالتزام بها في عمليات الإدخال والإخراج أو الإيداع وهي:

(1) منع إجراء أية عملية قبض أو صرف بدفاتر الجمعية، إلا أن تكون إحدى أبواب القبض أو الصرف المقرة من قبل النظام الداخلي أو بقرار مجلس إدارة.

(2) منع الاحتفاظ بالأموال لما يزيد عن الذمة المالية المقرة كذمة دوارة في جيب أمين الصندوق للصرف على المصاريف الطارئة المقرة أيضا.

(3) تسجيل رقم قرار مجلس الإدارة على سند الصرف، ويرفق بالسند كل ما من شانه دعم هذه العملية من فواتير ضريبية أو أية إثباتات تساعد على توضيح سبب الصرف.

(4) وجوب الفصل ما بين عملية دفع الالتزام، وما بين توثيق الالتزام. فكثيراً ما تضع الإدارة برنامج تحقق لكل عملية صرف بتوثيقها وتدقيقها ويلي ذلك قرار صرفها.

(5) وضع أدلة كاملة لتنفيذ الأعمال التي تقوم بها الجمعية تتضمن على نماذج التوثيق، والتي تشمل ليس العقود فقط بل ونماذج المستفيدين الموقعة، ونماذج لمطالبات مالية للأشخاص الذين لا تتوفر لديهم فواتير رسمية لتقديم الخدمات، إضافة إلى اتفاقيات لتسوية أجور المواصلات أو الضيافة أو غيرها. وتشمل عملية التوثيق الصور والتقارير الصحفية.

كما يفترض الاحتفاظ بكل ما يساعد على أثبات عمليات القبض والصرف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك إثباتات تعتبر أدلة قاطعة وفي حال عدم توفرها يجب أخذ الأقل قوة وتدعيم العمليات بأكثر من مؤشر إثبات. وأهم هذه الدفاتر ما يلي :

أ. دفتر اليومية الذي ترصد فيه كل إيرادات ومصروفات الجمعية التعاونية.

ب. دفتري إيصالات تخص رصد الإيرادات والمصروفات فيها ثم يرحل إلى دفتر اليومية، وتتضمن الصفحة فيها ثلاث نسخ كربونية (باعتبارهما إيصالي دفع وتوريد) ويرفق بالأصل مستندات الصرف أو التوريد وصورة للمراجعة وصورة تظل بالدفتر.

ج. سجل كبير يتضمن أسماء المساهمين وعدد أسهمهم والمبالغ التي دفعوها وعناوينهم.

د. سجل للجرد في نهاية كل سنة مالية.

هـ. سجل لتسعير البضائع المشتراة، ويتضمن اسم السلع وسعر الوحدة والسعر الإجمالي والجملة الكلية.

تحصل الجمعية التعاونية على هذه السجلات مقابل قيمة رمزية يدفعها أمين صندوق الجمعية لإدارة المراجعة في مديرية التعاون ويحصل عليها، ويقوم بإثبات حركة المعاملات المالية للجمعية فيها. ويقوم موظف التعاون المختص في المنطقة التي تتبعها الجمعية بزيارات ميدانية مفاجئة لغرض المراجعة والمتابعة المالية. وفي نهاية العام يقوم أمين الصندوق بإعداد الحسابات الختامية والميزانية، ثم يقوم قسم المراجعة بعرض حسابات الجمعية التعاونية على الهيئة العامة. كما يشرف قسم المراجعة على الإجراءات المالية لتصفية الجمعية التعاونية في حالة رغبة مؤسسيها بتصفيتها أو في حالة فشلها.

الفصل الحادي عاشر

التعاون والدولة

- تمهيد.
- الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهاز التعاوني.
- استقلالية الجمعيات التعاونية.
- العلاقات العامة للجمعيات التعاونية.
- المعونات التي تقدمها الدولة للتعاونيات.
- واجبات الدولة تجاه التعاونيات.

تمهيد

تعمل أغلب الدول لحماية مصالح السواد الأعظم من مواطنيها، وبالتالي لا خلاف لها مع الحركة التعاونية، بل العكس هو الصحيح، إذ أن مثل هذه الدول تحتضن الحركة التعاونية وتساعدها في الوقوف على أقدامها. ولا غرابة في ذلك لأن النشاط التعاوني تحت ظل مثل هذه الدول هو بالتأكيد نشاط مساعد ومكمل ومتمشٍ مع الخطة الاقتصادية والسياسية للدولة، بل هو جزء لا يتجزأ من تلك الخطة. وهناك دول تستولي فيها على وسائل الإنتاج مجموعة من الأفراد وهي التي تتحكم في مصيرها، وهذه الطبقة لا تتماشى مصالحها مع مصالح السواد الأعظم للشعب بل تتعارض معها، وذلك لأنها لا تقوم بالإنتاج وإنما تسيطر على نتائجه حارمةً المنتجين الحقيقيين منها، وذلك لأنها تمتلك وسائل الإنتاج وتضع قوانين ونظم لتحديد علاقات بصورة كافية وكفيلة جداً بأن تضمن لتلك المجموعة الاستيلاء على مجهودات المنتجين وابتزازهم. فإذا كان هدف الجمعيات التعاونية محاربة الاستغلال وإلغائه، فمما لا شك فيه أنها لن تجد ترحيباً من مثل تلك الدولة، بسبب التعارض الواضح في الهدف.

الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهاز التعاوني

يتكون الهيكل التنظيمي والوظيفي للجهاز التعاوني من مجموعة من الإدارات التخصصية. ورغم وجود اختلافات بسيطة بين هيكل تنظيمي وآخر من دولة إلى أخرى، إلا أن الشكل العام للهيكل التنظيمي والوظيفي للجهاز التعاوني يتكون مما يأتي[1] :

---

[1] أنظر:- العتيبي (2010/9/8). الجمعيات التعاونية وأسس قيام... مرجع سابق، ص 6.

- الإمام، أحمد زكي (1969). البنوك التعاونية، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر، ص 71.

- العتيبي (2012/5/5). الجمعيات التعاونية... مرجع سابق، ص 10.

- العتيبي (2008/11/13). التعاونيات وسيلة مثلى لاستغلال التمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر، الحوار المتمدن، العدد 2464، متاح على الرابط: www. Ahewar.org

1. إدارة الشؤون القانونية والتسجيل: ومهمتها تسجيل الجمعيات التعاونية وإصدار شهادات التسجيل والنظر في الموضوعات القانونية ذات الصلة بالعمل التعاوني وللمسجل سلطات قضائية.

2. إدارة المتابعة والعمل الميداني: وهي أهم إدارات العمل التعاوني من حيث المهام أو عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي التعاوني. وتتلخص مهمتها في متابعة الجمعيات التعاونية ونموها ابتداءً بإجراءات التكوين وانتهاءً بالهيئة العامة وانتخاب مجالس الإدارات.

3. إدارة الخدمات التعاونية: وتتلخص مهمتها في تقديم كافة الخدمات التي تحتاجها كل إدارات الجهاز الحكومي التعاوني، مثل المركبات والأثاث والوقود والإنارة والمياه والقرطاسية وطباعة السجلات التعاونية وتوزيعها والتجهيز للمأموريات والمشاركة فيها، وغيرها.

4. إدارة التوعية التعاونية والتدريب: ومن مهامها الإعداد للمحاضرات والدورات والمؤتمرات والندوات التعاونية، والإشراف على البرامج الإذاعية والتلفزيونية ذات الصلة بالعمل التعاوني، ومساعدة المدارس والمعاهد التي تهتم بالتدريب التعاوني، ونشر الكتيبات التعريفية بالعمل التعاوني، وإعداد التقرير السنوي للأداء التعاوني الحكومي والشعبي على مستوي الدولة، والمشاركة في تمثيل العمل الحكومي التعاوني داخل وخارج البلاد.

5. إدارة شؤون العاملين: وتهتم بالعنصر البشري داخل ديوان الجهاز الإداري التعاوني الحكومي ابتداءً من التعيين والتدريب والمرتبات والعلاوات والإجازات وفوائد ما بعد الخدمة والتنقلات والعقوبات، وغير ذلك مما يتعلق بإدارة الموارد البشرية في الجهاز الحكومي التعاوني.

6. إدارة الحسابات والمراجعة: وتهتم بحسابات المرتبات والأجور الخاصة بالعمل التعاوني حسب فصول الميزانية. وتنقسم الإدارة لقسمي الحسابات والمراجعة، ومن قسم المراجعة تحصل الجمعيات على السجلات والدفاتر التعاونية التي ينص عليها قانون التعاون وبموجبها يتم ضبط الأداء المالي للجمعيات.

يتضح مما سبق أن الهيكل التنظيمي يتضمن إدارات كبيرة، وهذه الإدارات يديرها مدير ويعاونه كادر إداري ووظيفي تعاوني وفق تخصص كل إدارة وما تتطلبه مهامها، بحيث يكفي عدد هذا الجهاز لإدارة وإشراف جميع الجمعيات التعاونية في الدولة ومتابعتها. ويقوم هذا الجهاز الحيوي والحساس بالعمل من أجل تنمية ونشر الوعي التعاوني بين المواطنين، وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية، والإشراف على تنفيذ الخطط والسياسات والقواعد المعتمدة في هذا الشأن، ومراجعة حسابات الجمعيات التعاونية الختامية، والإشراف على أنشطتها وخدماتها، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها. كما يعمل على تفعيل النشاط التعاوني باعتباره جانباً هاماً من جوانب النشاط الاقتصادي الوطني، وعنصراً أساسياً في برامج تنمية المجتمعات المحلية.

وتسعى إدارة هذا الجهاز لتمكين الجمعيات التعاونية من القيام بدور فعال في تطوير المجتمعات المحلية وتنميتها، وتحقيق خدمات اقتصادية من خلال مرافق حيوية في مختلف شؤون الحياة، خاصة في مجالات الزراعة الحديثة ومتطلباتها، والمهن الحرفية، والتموين الاستهلاكي، وخدمات المواصلات، والإسكان، وغيرها. علما بأن تلك الجمعيات تنشأ بمبادرات ذاتية ومشاركات جماعية للمواطنين وبالاعتماد إلى حد كبير على الموارد المادية

والبشرية التي يمكن توفيرها محلياً. وتقدم الجمعيات التعاونية نسبة لا تزيد على 10% من فائض أرباحها الصافية كمعونة اجتماعية تنفق في الجوانب الاجتماعية.

تمارس الدولة عبر التشريعات تأثيرا مباشرا على أنشطة التعاونيات، إيجابا أو سلبا على السواء، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية التي تتبعها، فهي تحدد بصورة غير مباشرة الإمكانات التنموية للتعاونيات وفرص النمو والتطور لهذا القطاع الإنتاجي المهم، والذي تتفاوت حصصه في الأسواق بناء على السياسات التي تعتمدها الدولة. كما إن وجود حصة من الموازنة العامة لتشجيع الاستثمار الفردي (القطاع الخاص)، والاستثمار الجماعي (التعاونيات)، وكذلك الاستثمار الحكومي (القطاع العام)، جعل الدول تتفاوت في موقفها من القطاع التعاوني ودوره في الحياة العامة للمواطنين. فالمنظمات التعاونية تحتاج إلى إطار ملائم قانونيا وسياسيا واقتصاديا، يوفر بيئة مشجعة للاستثمار تستطيع الجمعيات التعاونية أن تطور نفسها في داخله في جو من الاستقلال الذاتي، لذلك من المهم أن تتقن التعاونيات أساليب الضغط والمناصرة لممارسة نوع من التأثير على سياسة الدولة. إن الشكل الأمثل للتعاون بين الدولة والحركة التعاونية يمكن تلمسه من خلال التشاور المنتظم، والحوار البناء، والعمل الإيجابي، الذي يتم في اللقاءات بهدف توضيح المصالح ووجهات نظر كل منهم. وتتلخص مثل هذه المشاورات المنتظمة في ما يأتي:

1. معلومات تقدمها الدولة ممثلة بحكومتها عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية، وأسبابها، وتقييم دور القطاع التعاوني من ضمن هذه الأحوال.

2. مشاورات من أجل الاتفاق على السياسات العامة والمتخصصة والهادفة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بشكل عام، وأعضاء التعاونيات بشكل خاص.

إن الدولة في رسم سياستها وفي قراراتها تعتمد على معلومات وتحليلات جديرة بالثقة من أجل اتخاذ القرارات السياسية، والتنظيم التعاوني يمكن أن يشكل أحد المصادر الهامة لهذه المعلومات. ويمكن للمنظمات التعاونية الحصول على المعلومات الضرورية لتحليلاتها الخاصة، ولصوغ مقترحات مدعمة بالحجج بشان التأثير على قرارات الدولة التي تغبن حقها. ومن المهم تقدير المسافة الصحيحة التي ينبغي المحافظة عليها في التعامل مع الدولة ودوائرها وموظفيها، لأن من شان ذلك أن يحسّن قدرة التعاونيات على التفاوض، فإذا ذهبت التعاونيات بعيدا في التقرب من الدولة، يمكن لهذه الأخيرة في بعض الحالات التدخل في الشؤون الخاصة للجمعيات التعاونية. ولا ينبغي اعتبار الموظفين في الدوائر والمديريات كتلة متراصة متناغمة ضد العمل التعاوني وتنظيماته، فبالرغم من أن الموظفين الرسميين ممثلون للحكومة، إلا أنه يمكن في الوقت نفسه أن يحملوا مشاعر إخلاص واضح لقضايا المناطق التي يعملون فيها بحيث يكونون أطرافا ملائمين لدعم الجمعيات التعاونية.

استقلالية الجمعيات التعاونية

تشكل الدولة الديمقراطية أساسا هاما لفعالية المنظمات التعاونية. وتستطيع الدولة في بعض الحالات ممارسة رقابة شديدة على التعاونية بتدابير عديدة منها ما يأتي[1] :

1. التأثير على انتخابات الجمعية التعاونية.

---

[1] أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر، ص 53.

2. طلب تقارير من مجلس الإدارة عن أمور تعتبر من أسرار الجمعية التعاونية.

3. الطلب إلى التعاونيات تنفيذ الإجراءات السياسية الحكومية.

4. تقديم الدعم المالي وضمان الامتيازات توقعا للحصول على دعم أعضاء الجمعيات التعاونية في الانتخابات القادمة.

5. الحد من نمو التعاونيات للحيلولة دون أن تصبح تجمعا لقوة سياسية حقيقية.

عموماً، ينبغي أن تتمتع الحركة التعاونية بدعم واسع للقاعدة من جانب أعضائها، لتتمكن من الوقوف في وجه شدة التأثير عليها من قبل الدولة وأجهزتها التنفيذية. وتصبح تعبئة الأعضاء أكثر سهولة عندما تؤدي الجمعيات التعاونية عملا واضح الجودة بتوفيرها خدمات حسنة لأعضائها، وعندما تتكون لديها رؤية واضحة لما تود تحقيقه للتعاونيات المنتمية إليها [1]. ومما يدعو إلى تشاؤم دعاة الحركة التعاونية في بعض الدول، أن الجمعيات التعاونية كانت وما زالت تحظى بمساعدة السلطات الحكومية في شتى الصور. ويقال أن تلك المساعدات تعتبر مصدر ضعف لا مصدر قوة، لان الحركة التعاونية يجب أن تقف بنفسها على أقدامها، وقد يصيبها الضرر البالغ إذا ما انقطعت عنها المساعدة. وهذا في رأيهم يعتبر بمثابة إعانة غير مباشرة لأعضاء الجمعية على حساب غيرهم من القطاعات الاجتماعية الأخرى [2].

---

[1] العتيبي (2010/9/8). الجمعيات التعاونية وأسس قيام... مرجع سابق ص 21.

[2] أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). التخطيط التعاوني... مرجع سابق، ص47.

العلاقات العامة للجمعيات التعاونية [1]

العلاقات العامة هي العلاقة بين التعاونية والجمهور عامة، وتشير إلى الصورة التي تقدمها التعاونية عن نفسها للعالم الخارجي، والى كيفية العمل على تعزيز هذه الصورة. وتتسم العلاقات مع وسائط الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بأهمية خاصة في عملية تكوين هذه الصورة العامة. وتستند الآراء عن المنظمات التعاونية إلى مصادر مختلفة، بعضها يصدر عن معرفة واقعية والبعض الأخر عن تحامل مجحف أو محاباة. وحتى علاقات العمل فإنها تستند أحيانا كثيرة إلى المشاعر والعواطف أكثر منها إلى خلفية فكرية منطقية. وكثيرا ما تظل صورة معينة سارية لفترة طويلة عن مؤسسة ما بعد أن تكون قد حدثت فيها تغييرات هامة، وعلى سبيل المثال، تظل فكرة الناس عن التعاونيات في البلدات التي كانت خاضعة فيها لسلطة الدولة دون تغير حتى بعد زوال هيمنتها.

إن أنشطة العلاقات العامة هي التي تكون صورة التعاونية، وهي التي يمكنها المساعدة في تصحيح الأفكار المضللة والزائفة عنها. وبصورة عامة تتجه أنشطة العلاقات العامة للتعاونيات في اتجاهات ثلاثة هي[2] :

1. تحقيق الشروط الأساسية المؤدية إلى النهوض بأحوال الأعضاء .

2. إقامة علاقات إيجابية مع الشركاء الخارجيين تؤدي مباشرة إلى علاقات أعمال تدر بالفائدة على الأعضاء.

---

[1] العتيبي (2010/9/8). الجمعيات التعاونية وأسس قيام... مرجع سابق ص 21-22.

[2] العتيبي (2012/5/5)... مرجع سابق، ص 22.

3. الاضطلاع بدور اجتماعي – سياسي يعزز فهما أفضل للديمقراطية.

وتشمل الأنشطة النوعية للجمعيات التعاونية في مجال العلاقات العامة ما يأتي[1]:

1. إبراز أهداف الحركة التعاونية وإمكاناتها وتنظيمها.

2. نشر الفكر التعاوني والمبادئ التعاونية وما تتمتع به الأجهزة التعاونية من معارف وتعاملات تتسم بالديمقراطية.

3. نشر المعلومات المتصلة بالتعاونية والتعليق على السياسات العامة والاقتصادية من منظور تعاوني.

4. نشر المعلومات عن الأنشطة التي تقوم بها التعاونيات في مجال الأعمال والترويج للمنتجات.

إن هذه الأنشطة تهدف إلى تكوين صورة عن التعاونية، بمعنى مجموع الآراء والأفكار التي يحملها الجمهور خارج المنظمة التعاونية عنها، الأمر الذي يساعد على تحقيق الأغراض والأهداف التي ترمي إليها التنظيمات التعاونية. ويتعين على كل منظمة تعاونية أن تسعى جاهدة من أجل تكوين صورة لنفسها تميزها بشكل واضح عن صورة منافسيها. ويقع على المنظمات التعاونية أن تقيّم آراء الناس بشأنها حتى يتسنى لها تحسين صورتها في عيونهم. فعلى سبيل المثال، وطدت جمعيات إنتاج زيت الزيتون في فلسطين شهرتها على قاعدة تحسين جودة الزيت وعدم استخدام الأدوية والأسمدة الكيماوية، مما مكنها من تسويق منتجاتها على المستوى الخارجي وبأسعار شكلت قفزة كبيرة في أسعار بيع زيت الزيتون. وعززت ذلك من

---

[1] العتيبي (2010/9/8). الجمعيات التعاونية وأسس قيام... مرجع سابق، ص 22.

خلال التزامها وأعضائها ببرنامج متابعة لكافة أنشطة الحقل، مكنها من الحصول على شهادة الجودة من المركز المصري للإنتاج العضوي، مما فتح آفاقا واسعة للتسويق لفتت انتباه المزارعين الآخرين، الذين باتوا أكثر استعدادا لتنفيذ توجيهات الخبراء للارتقاء بنوعية إنتاجهم ومضاعفته، بعد أن أحدثت هذه التوجيهات قفزة على مستوى مواصفات الزيت، المطلوب بكثرة في الأسواق الخارجية. وتستند الصورة التي كونتها جمعيات إنتاج زيت الزيتون لنفسها على ما يأتي[1]:

1. المقدرة والكفاءة في مجال نشاطاتها.

2. جدارتها بالثقة.

3. مركزها في السوق.

وجدير بالإشارة هنا، أن الصورة الإيجابية التي يحملها الجمهور عن التعاونية تؤثر في البيئة الداخلية للحركة التعاونية أيضا، إذ أنها تعبئ الأعضاء والعاملين والاتحاد المنتمية إليه عبر تعزيزها الشعور بالعمل الجماعي داخلها.

إن العلاقات العامة نشاط يمكن تعلمه بالممارسة العملية للأنشطة. فالأشخاص المتمتعون بملكة الكتابة، والذين يجدون هوى في العمل في وسائط الإعلام، وفي العمل الجماعي، هم المؤهلون بشكل خاص للعمل في مجال العلاقات العامة. وتوجد ثمة سبل

---

[1] المرجع السابق.

عديدة للفت انتباه الجمهور لأشياء جديدة والتأثير على القرارات التي يتخذها أصحاب الشأن. ومن هذه السبل ما يأتي[1] :

1. الدعوات الموجهة للجمهور الواسع أو لمجموعة مختارة لقضاء يوم في ضيافة التعاونية، حيث يتاح لهم الاطلاع على نشاطها الداخلي .

2. توزيع النشرات والمطبوعات التي تهدف إلى نشر الأفكار التعاونية.

3. الترويج بواسطة الملصقات الجارية التي تعرّف الجمهور بنشاط محدد، خصوصا في مجال الترويج للمنتجات .

4. الرسالة المفتوحة، وهي أسلوب يلجا إليه للتقدم بطلب، أو لتقديم اقتراح، أو للاحتجاج على موقف، أو لتنبيه على حدث معين. وعادة توجه الرسالة المفتوحة إلى الجهات الرسمية صاحبة القرار، أو الهيئات الناشطة على الصعيد السياسي، أو إلى وجوه سياسية بارزة، وترمي في الوقت ذاته إلى كشف حقيقة وضع معين بنشر معلومات عنه في الصحف، ويتم دعوة المتعاطفين والقراء لتكوين رأي ومساندة موقع الرسالة المفتوحة أو موضوعها.

5. المناقشة العامة، ويتوقف شكلها على الثقافة المحلية التي يتصف بها الناس في المجتمع الذي تعمل به التعاونية.

6. المناقشة في جناح معين يقع في الأسواق أو المعارض، كجزء من عمليات تنشيط المبيعات.

7. محاضرات مباشرة من خلال وسائل الإعلام المتاحة أو بصورة مباشرة.

---

[1] العتيبي (20121/5/5)... مرجع سابق، ص 23.

8. المظاهرات والاحتجاجات والاعتصام، وتجري بصورة محدودة نظرا لما تحمل من طابع سياسي يجب أن تبتعد عنه الجمعيات التعاونية.

9. الحشود والتجمعات والمسيرات التي ينبغي أن يقتصر اللجوء إليها لمهمة العلاقات العامة فقط نظرا لتوجهاتها السياسية بوجه عام.

10. الحملات بأنواعها، يمكن للتعاونيات تنظيم حملات ترويج لموضوع معين يهم التعاونية، وفي حال اشتراك عدد من التعاونيات في هذا النشاط يجري تقاسم التكاليف فيما بينها ويفضل أن يقوم الاتحاد المركزي للتعاون في الدولة بتنسيق الحملة برمتها.

المعونات التي تقدمها الدولة للتعاونيات [1]

تقدم الدولة مجموعة من المعونات إلى الحركة التعاونية لمساعدتها في تمكين قدراتها وتحقيق أهدافها السامية. وتختلف هذه المعونات من دولة إلى أخرى وفقا للنظام السياسي، رغم أنها تتشابه كثيرا في أسسها وغاياتها، ومن بين المعونات التي تقدمها الدولة قيامها بالتعاون مع أجهزة القمة التعاونية بالدراسات التحليلية وتقييم البنيان التعاوني القائم، خاصة وان مثل هذا التقييم يتطلب قدرات ذهنية عالية وتكاليف ليست بالقليلة، بالإضافة إلى الحاجة إلى سلطة وإذن خاص للاطلاع، وجمع الإحصاءات من الاتحادات التعاونية والجمعيات المركزية والمحلية. وعندما تكون مثل هذه البيانات التفصيلية في متناول القيادات التعاونية فإنها تستطيع عندئذ أن تستعرض الأوضاع القائمة للحركة التعاونية فيها، وتعالج

[1] أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية بين الواقع...، مرجع سابق، ص25.

مشكلاتها، وتستكمل تنظيم بنيانها في المدى الذي يتناسب مع ظروفها وأوضاعها. كما ينبغي أن يكون واضحا أن الدولة تتدخل في توجيه شؤون المجتمع بصور مختلفة وبدرجات متباينة، وان من بين الأمور التي توليها عظيم اهتماماتها موضوع الدراسات الإحصائية التي تعتبر أساسا لرسم السياسات، وكذلك التعليم بمفهومه الحقيقي الذي ينهض بالمستوى الأخلاقي والسلوكي والنظامي والاقتصادي للمجتمع ككل. فالحقيقة التي أكدتها مختلف الدراسات في شتى أنحاء العالم هي أن الاستثمار في التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم هو استثمار اقتصادي يدفع ويطور المستوى الحضاري للشعوب وعمليات الإنتاج فيه. بل إن هناك إجماعاً على أن العائد المالي من التعاليم أذا أحسن توجيهه فإنه يفوق العائد من الاستثمار المالي في مجالات النشاط التجاري.

واجبات الدولة تجاه التعاونيات [1]

تعتبر الجمعيات التعاونية وسيلة هامة لإشراك المواطنين طواعية واختيارا في عملية التنمية، وتقديم الخدمات التي يحتاجون إليها بتكلفة مقبولة، وتشترك معا في تحقيق الرفاهية والتنمية لنفسها، وتعتبر إطارا يعبر فيه الناس عن مطالبهم، ويتحملون جانبا كبيرا من المسؤولية في إدارة المجتمع، ولذا ينبغي على الدولة أن تقوم بما يأتي:

1. تهيئة الأجواء المشجعة للتعاونيات كي تنمو وتزدهر وذلك بانتهاج سياسات اقتصادية مناسبة وإصدار تشريعات ترعى التعاون.

---

[1] أنظر:- آل سيف،... مرجع سابق، ص 29.

- أبو الخير، تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية... المرجع السابق ، ص 735.

2. إفساح المجال أمام أشكال المنظمات التعاونية في إطار خطط واستراتيجيات التنمية لتأخذ فرصتها بجانب القطاعين العام والخاص.

3. تشجيع إنشاء التعاونيات لضمان اشتراك الجمهور اشتراكا فعالا في تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية من خلال هذا القطاع الحيوي غير الهادف إلى الربح.

4. رسم برامج تنمية تعاونية تكفل تحمل المواطنين كامل المسؤولية في إدارة التعاونيات مع زيادة مشاركتهم باستمرار في شؤون المجتمع، وبذلك يزيد اعتمادهم على أنفسهم ويقل اعتمادهم على الدولة.

5. تزويد التعاونيات بعدد كاف من الكوادر الوظيفية التي تدرك إدراكا كاملا مبادئ وأهداف التعاون، وكذلك تزويدها بالمعدات اللازمة والحوافز التي تمكن التعاونيات من النهوض بالفئات المنتمية لها والمساهمة في تنمية المجتمع.

6. زيادة اعتماد العون المالي والفني والإداري والتدريبي للتعاونيات لكي تلعب دورها في التنمية بشكل صحيح ودون تأخير أو تردد أو تلكأ.

7. مراعاة تضمين التشريعات المتصلة بالتعاونيات أحكاما خاصة تضمن مكانا جيدا لمن هم أقل حظا من أفراد المجتمع، بما فيهم النساء والشباب والمسنين والمعوقين، وخدمتها خدمة فعالة من خلال التعاونيات القائمة، أو إنشاء برامج خاصة بالفقراء وإجراء تغييرات تنظيمية تتيح اشتراكهم الفعال.

8. دعم الاتجاهات الجديدة على أساس رائد وتجريبي، وإتاحة الفرصة أمامها لتظهر النتائج المطلوبة قبل تعميمها أو تركها.

الباب الثالث

أنواع الأنشطة التعاونية

الفصل الثاني عشر

الجمعيات التعاونية الزراعية

- التعريف والأهمية.
- أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية .
- مشاكل الجمعيات التعاونية الزراعية .

التعريف والأهمية

يمكن تعريف الجمعية التعاونية الزراعية بأنها منشأة اقتصادية اجتماعية تتكون من المزارعين الملاك والمستأجرين، وذلك بهدف تحسين وسائل الإنتاج ومضاعفته وزيادة الدخل منه. كما يمكن تعريفها بأنها وسيلة منظمة من وسائل التنظيم الاجتماعي تقوم بإدارة الأعمال الاقتصادية الزراعية، يساهم فيها ويملكها ويديرها بعض الأعضاء الزراعيين أو الذين تتصل مهنتهم بالزراعة[1]. فالنشاط الاقتصادي التعاوني للجمعيات الزراعية يتألف من تعبئة مختلف الجهود في استغلال الأراضي الزراعية وما يرتبط بها من فعاليات اقتصادية يعود خيرها على المزارعين. فكما وقف العمال الصناعيون يدافعون عما أصابهم من ضغط اقتصادي نتيجة للانقلاب الصناعي وسيطرة أرباب العمل بعد الثورة الصناعية في أوربا، وقف الفلاحون والمزارعون في القرى والأرياف لمواجهة تردي مستوى معيشتهم الاقتصادي وانتشار الفقر والجهل والمرض، وحرمانهم من الأراضي الزراعية وتأخر أساليب الإنتاج الزراعي في مناطقهم ووقوعهم فريسة تحت رحمة المرابين الذين يمدونهم بالمال لقاء فوائد فاحشة لا يقوى عليها المزارع، لذلك يطلبون تسديدها على شكل منتجات زراعية. ولأجل التخلص من تلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية قام الفلاحون والمزارعون بتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية، وذلك لأنها تجمع شملهم وتوحد طاقاتهم وتحافظ على مواردهم لتحسين حالتهم.

لقد ظهرت أهمية الجمعيات التعاونية الزراعية بالنسبة لصغار المزارعين ومتوسطي الحال منهم بعد حدوث التغيير في عمليات الإنتاج الزراعي، وما ترتب عليه من إحلال الآلات والأدوات الحديثة محل الأدوات البدائية التي كان يستخدمها أسلافهم، وكذلك إحلال المخصبات والأسمدة والبذور المحسنة وزراعة الأنسجة وغيرها من طرق الزراعة الحديثة

---

[1] أنظر:- الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 274.

-Cobia, D.W. (1989). Cooperatives in Agriculture, Prentice Hill, NJ, USA, pp. 3-15.

محل المستلزمات والطرق التقليدية. وبعد أن اتسعت أسواق المنتجات الزراعية بسبب تقدم وسائل النقل والمواصلات، واتساع مجال المنافسة للسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتحت ظروف فنية واقتصادية مواتية، أدرك المزارعون أن علاج هذا الوضع المتردي لا يكون إلا إذا تكاتفوا على نحو جماعي، وهنا كانت اللحظة الحاسمة فأنشأوا جمعيات زراعية تعاونية تأخذ على عاتقها حل مشاكلهم المالية وتزويدهم بالأجهزة والأدوات الفنية والمعلومات التجارية وتوفر لهم الخدمات الاجتماعية وغيرها.

لقد برهن التعاون الزراعي على انه شرط التقدم الذي لا يمكن الاستغناء عنه في مجال الزراعة، وأنه يستطيع إصلاحها، وأنه قادر على أن يطبع الفلاحين بطابع التقدم والالتزام، وأنه الوسيلة الوحيدة التي تستطيع التوفيق بين ملكية الفلاح للأرض التي تعتبر أفضل نظام يتلاءم مع طبيعة الفلاح، وبين مقتضيات التقدم الفني الحديث للزراعة. ومن الناحية الاقتصادية لقد استطاع التعاون الزراعي أن يحرر الفلاحين من الاستغلال، ومن القلق وعدم الاستقرار وأن يقضى تماما على الفوارق في مستوى المعيشة بين الريف والحضر. أن التعاون نظام اقتصادي، وأن الدوافع الاقتصادية أياً كانت مازالت من أهم مقومات كل مشروع تعاوني. وللتعاونيات آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ولها تأثيرها المباشر في التنمية الشاملة للدولة، وإن كانت تتسم بصفة عامة بالعمق والأهمية في التنمية الزراعية، فلها مكان بارز في نظم التمويل والتوزيع والتوريد والخدمات. ولقد استطاع التعاون في السنوات الماضية أن يضاعف الإنتاج الزراعي في كثير من الدول، وأن يرفع مستوى معيشة ودخل المشتغلين بالزراعة. ولاشك أن تطبيق السياسات الزراعية يتطلب أساليب صحيحة وإيجابية، ولا توجد وسيلة أكثر فاعلية من التعاون، ولا يكفى على سبيل المثال . أن يوضع برنامج لتحسين وتوريد الأسمدة والأعلاف والمبيدات، ما لم يتم ضمان وصول هذه الخدمات إلى أيدي

الفلاحين بسهولة ويسر، وبأقل تكلفة وفى الوقت المناسب، على أساس تنظيم قوي ودقيق. حتى لا ينتهي الأمر إلى قصور هذه السياسة وعجزها عن تحقيق الأهداف. وإنه وإن كانت كثير من الدول تعتمد على التنمية الزراعية إلى حد كبير في تحقيق التوازن والاقتصاد ونمو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، فأن البنيان التعاوني الزراعي هو الأساس في هذه التنمية. فليس هناك نظام اقتصادي واجتماعي غير نظام التعاون، يتيح للفلاحين بأسلوب ديمقراطي أن يعملوا معا، وأن يوجهوا جهودهم ومواردهم لخدمة أنفسهم بأنفسهم، وإنجاز الأعمال الزراعية والبرامج الإنتاجية التي يحتاجون إليها، وأن يكون واسطة بين الدولة والمزارعين لإمدادهم بخدماتها المختلفة، خاصة خدمة الائتمان والتوريد والتسويق والإرشاد الزراعي. لهذا كان الخبراء في كثير من الدول المتقدمة والنامية، على وعي وإدراك كامل، عندما أكدوا أهمية التعاون في خطط التنمية، حيث تتحمل التعاونيات مسؤولية تنظيم الإنتاج الزراعي وتمويله وتطويره والنهوض به. هذا وتقوم التعاونيات الزراعية بدور بالغ الأهمية في معظم دول العالم، خاصة في الدول التي تمثل الزراعة فيها، ركنا أساسيا في التنمية الشاملة. لقد أوضحت الوثيقة التي صدرت عن منظمة العمل الدولية عام 2012 مكانة التعاون الزراعي في الاقتصاد القومي، حيث تذكر الوثيقة أن التعاونيات الزراعية تقوم بتوفير نسبة تتراوح ما بين 50 – 60% من مجموع مستلزمات الزراعة في دول أوروبا الغربية. وبلغ تقدم هذه التعاونيات ونموها إلى الحد الذي جعلها توفر قروضا للمزارعين في بعض الدول بنسبة 100%، كما تغطى التعاونيات الزراعية حوالي 50% من مجموع عمليات التأمين على الإنتاج الزراعي، وعلى المنشآت التي تشتغل في خدمة هذا الإنتاج بدول أوروبا الغربية. وقد اشتملت الوثيقة على بيانات توضح أن التعاونيات الزراعية في كندا تتعامل في 40% من إنتاج اللحوم، ونحو 60% من الحبوب، ونحو 80% من الصوف، وفى فرنسا تتعامل هذه التعاونيات في

60% من إنتاج الألبان، 80% من الحبوب، 50% من الصوف، وكذلك الخضراوات والفاكهة. أما في السويد، فتتعامل التعاونيات الزراعية في 100% من إنتاج الألبان، وكل هذه الأرقام توضح أهمية التعاون الزراعي في تلك الدول، ومدى تأثيره في التنمية الزراعية بها. لذلك كله، اتجهت الحركة التعاونية، للأخذ بيد المزارعين، ومساعدتهم على التخلص من تحكم الوسطاء والمستغلين في ميادين الإنتاج والتوزيع، وكان دعم هذه الحكومات للتعاون يتركز أساسا في عملية التوجيه. وفى إصدار التشريعات التي تنظم قواعدها ومسيرتها، وفى تمويل الحركة بطريق مباشر أو غير مباشر بشروط سهلة وميسرة، ثم قامت بإنشاء مصارف حكومية أو تعاونية أو مشتركة من أجل توفير القروض للزراعيين بضمانات معينة [1].

أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية

تتكون الجمعيات التعاونية الزراعية من عدة أنواع وذلك حسب الأهداف التي تروم تحقيقها، والأعمال التي تقوم بها، والخدمات التي تقدمها. ويمكن توضيح هذه الأنواع بما يأتي [2]:

1. جمعيات الإنتاج الزراعي النباتي التعاونية :

يتم تأسيس هذه الجمعيات بناء على الإنتاج الزراعي السائد في المنطقة أو السوق. وتنقسم هذه الجمعيات إلى العديد من الأنواع الفرعية كجمعيات إنتاج الحبوب وجمعيات

---

[1] رشاد، محمد (2013). التعاونيات طريق النهضة الزراعية، جريدة التعاون، متاح على الرابط: www.digital.ahram.org.eg

[2] أنظر:- عبد الرحمن، جابر جاد (1964). اقتصاديات التعاون، القاهرة: دار النهضة العربية، مصر، ص 359.

- عبد الوهاب، حسين (1985). مقدمة في التعاون الزراعي، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص 30.
- الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 275.
- منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO)، تنمية التعاونيات الزراعية، روما، إيطاليا، 2002.

- AL-AZZAWI (1985)… Op. Cit., p. 17.
- ROY (1981)… Op. Cit., p. 5.

إنتاج الفواكه وجمعيات إنتاج الخضر. وقد تنقسم هذه الجمعيات الفرعية إلى جمعيات أخرى تعتمد على إنتاج عائلة نباتية معينة أو إنتاج محصول نباتي معين كجمعية منتجي البقوليات أو جمعية منتجي محصول البطاطا أو محصول قصب السكر أو محصول القطن أو محصول القمح أو محصول الأرز أو محصول الطماطم أو محصول الزيتون أو غيرها. لقد اتخذت الدول في مختلف أنحاء العالم اتجاهات مختلفة في تعاونها الإنتاجي الزراعي وفقا لنظمها الاقتصادية والسياسية وظروفها الداخلية. وقد أنشئت في بعضها الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية وذلك للقيام ببعض الخدمات الإنتاجية الزراعية. وفي البعض الآخر اتخذت هذه الجمعيات شكلا من أشكال الإنتاج الزراعي المشترك (مزارع جماعية). إن هذا التطور يحتاج إلى توفير الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية لنجاحه، وذلك بتوفير الاستثمارات المالية وبعض التغييرات الاجتماعية التي لا تساير التقدم الفني الحديث في الزراعة. إن هذه الظروف أدت بالمزارعين الصغار إلى أن ينشؤا فيما بينهم جمعيات تعاونية للإنتاج الزراعي تهدف إلى تطبيق التعاون الزراعي بإحدى الطريقتين :

أ. ضم المزارع الصغيرة إلى بعضها واستغلالها بشكل جماعي أو استغلال المساحات الكبيرة من الأراضي التي تعينها الدولة. وبهذه الطريقة يتم جمع جهود المزارعين ومواردهم وقراهم لاستغلال تلك الوحدة الاستثمارية الكبيرة. فيصبح باستطاعتهم تطبيق الأساليب الزراعية الجديدة، واستعمال الآلات والمكائن الزراعية الحديثة، وتنظيم الدورات الزراعية وطرق الإنتاج الكبير، فترتفع إنتاجية المزارع وإنتاجية الأرض، وتتحقق للأعضاء عوائد وفيرة تفوق ما

يحصلون عليه فيما لو استغلوا وحداتهم على انفراد. وقد لاقت مثل هذه الجمعيات نجاحا كبيرا في الهند وباكستان ومصر.

ب. قد تتخذ جمعيات التعاون الإنتاجي الزراعي شكلا آخر بحيث لا ترفع الحدود بين الوحدات الاستثمارية الصغيرة، وإنما يتم العمل باشتراك المزارعين في عدة عمليات إنتاجية مشتركة واجتماعية، كاستصلاح الأراضي الزراعية، وردم المستنقعات وحفر الآبار وفتح قنوات الري والمبازل وإنشاء السدود والمشاركة في استعمال الآلات والمكائن الزراعية في الحراثة أو الحصاد أو وقاية المزروعات من حشرة معينة، وكذلك استخدام المرشدين والفنيين الزراعيين، وغيرها من الأعمال التعاونية التي يتطلبها العمل الزراعي.

2. جمعيات الإنتاج الزراعي الحيواني التعاونية :

تقوم هذه الجمعيات بإنتاج كل ما يتعلق بالثروة الحيوانية ومنتجاتها، لذلك فهي تنقسم إلى جمعيات فرعية كجمعيات مربي الأبقار أو الأغنام أو الماعز أو الإبل أو الخيول أو الأرانب أو غيرها، وجمعيات منتجي اللحوم بأنواعها، وجمعيات مربي الطيور الداجنة كالدجاج والبط والسمان والتركي والنعام وطيور الزينة وغيرها، وجمعيات إنتاج الحليب وجمعيات تصنيع الألبان بأنواعها كالزبادي والزبدة والجبن والقشطة، وجمعيات تربية النحل وإنتاج العسل، وجمعيات تربية دودة القز وإنتاج الحرير، وجمعيات تربية الأسماك، وجمعيات دباغة وتصنيع الجلود، وغيرها من الجمعيات التي ترتبط بحيوانات المزرعة وما يمكن إنتاجه منها. لقد قطع هذا النوع من الجمعيات شوطا بعيدا من التقدم الفني سواء في التربية أو في التسويق أو في التصنيع. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة دول العالم التي نجحت

فيها حركة هذه الجمعيات، كما نجحت أيضا في دول أوربا كالدانمرك حيث تصدر جمعيات الإنتاج الزراعي الحيواني فيها 86% من صادرات الدولة من اللحوم. كما أن هذا النوع من الجمعيات يقوم بدور كبير في كل من ألمانيا وفرنسا والسويد النرويج وأيسلندا وسويسرا ونيوزيلندا وأستراليا والهند والبرازيل والأرجنتين وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول.

3. جمعيات التوريد الزراعي التعاونية :

تقوم هذه الجمعيات بتجهيز أعضائها بالمستلزمات الإنتاجية اللازمة لتطوير وإدامة الإنتاج. فهي تقوم بتجميع طلبات الأعضاء للقيام بشرائها بالجملة وتوزيعها على الأعضاء، بمعنى التوسط لأعضاء الجمعية في شراء المستلزمات كالأسمدة والبذور والآلات والمكائن الزراعية والأعلاف والأدوية، وغيرها من السلع التي يتطلبها إنتاجهم الزراعي. وتقوم الجمعية بتقديم تلك السلع لأعضائها بأسعار معتدلة وبشروط مناسبة ونوعية جيدة، لأنها تحصل على هذه السلع من المنتجين مباشرة، أو من تاجر الجملة، فتستفيد الجمعية من أسعار الجملة ومن التسهيلات التي تحصل عليها في أسعار النقل والمواصلات. ونتيجة للتطور الزراعي الحديث وخاصة عندما تحول الإنتاج الزراعي من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الزراعة الكثيفة، أصبح المزارعون أكثر شراء لمستلزمات الإنتاج الزراعي من الماضي، وزادت أهمية توريد احتياجاتهم التي لا تقل أهمية عن تسويق محاصيلهم الزراعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية التوريد هذه كان يقوم بها تجار ووسطاء مقابل مبادلتها بالمحاصيل الزراعية، مما أدى إلى استنزاف محاصيل المزارعين ومبادلتها بأثمان بخسة. وكان هؤلاء التجار والوسطاء يقدمون القروض إلى المزارعين مقابل فوائد عالية، وكان لهذا العمل أثر كبير في خفض أسعار

المحاصيل الزراعية. أن قيام جمعيات التوريد التعاونية بواجباتها جعل المزارعين قادرين على الحصول على مستلزماتهم الإنتاجية والمنزلية بأسعار وجهود مناسبة من جهة، وساعد في تطوير عمل الجمعيات ذاتها ونمو نشاطها ورأسمالها من جهة أخرى.

تمتاز جمعيات التوريد التعاونية بمجموعة من المميزات لعل من أهمها ما يأتي[1] :

أ. التغلب على عيوب تشتت مواقع المزارعين وما يجره من نفقات باهضة.

ب. التغلب على سلطة الاحتكاريين من التجار والوسطاء.

ج. تقليل نفقات النقل والمواصلات.

د. شراء المواد بناء على حاجة المزارعين والكميات التي يحتاجونها وبذلك لا تحتاج هذه الجمعيات إلى إنشاء المخازن أو استئجارها أو تلف بعض البضائع المخزونة.

هـ. لا تتحمل هذه الجمعيات نفقات الإدارة كما يحصل في المشروعات التجارية الخاصة.

و. اعتماد الدولة على هذه الجمعيات في توزيع مستلزمات الإنتاج بصورة عادلة وبأسعار معقولة في الحالات التي تكون فيها هذه المستلزمات نادرة.

وعموما تأخذ جمعيات التوريد صورا عديدة ولكن بالإمكان تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما[2] :

أ. جمعيات التوريد الزراعي التعاونية المتخصصة: وتنشأ هذه الجمعيات منذ البداية متخصصة في عمليات التوريد وحدها دون سواها. وقد تتفرع عن جمعيات أخرى متعددة الأغراض

---

[1] عبد الرحمن (1964)... مرجع سابق، ص 361.

[2] الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 278.

كالتي تشتغل في الوقت نفسه بتوريد مواد الزراعة الضرورية إلى أعضائها حتى إذا ما اشتد نشاط التوريد انفصلت عملية التوريد عن الجمعية الأصلية وأصبحت جمعية قائمة بذاتها. ولا يقتصر الأمر على التخصص الوظيفي بحيث تقتصر الجمعية على عملية توريد مواد الزراعة واحتياجاتها، بل قد تصل الجمعية في التخصص إلى أن تقوم بتوريد مادة واحدة من المواد أو سلعة واحدة من السلع، مثال ذلك جمعيات توريد العلف أو توريد السماد أو الآلات أو حتى آلة واحدة فقط كالجرارات أو الحاصدات أو غيرها.

ب. جمعيات التوريد الزراعي التعاونية غير المتخصصة: تكون هذه الجمعيات على أشكال مختلفة، فقد تقوم جمعية واحدة بالتوريد والإقراض، وفي بعض الأحيان تتخصص جمعية تعاونية في بادئ الأمر بتوريد السماد والعلف والأدوات والآلات الزراعية، وبعدها يمتد نشاطها إلى توريد السلع الاستهلاكية والسلع المنزلية إلى أعضائها. وقد تذهب إلى أبعد من ذلك فتقوم بتصريف منتجاتهم، وبمرور الوقت تصبح جمعية غير متخصصة، ويمكن أن تكون جمعية متعددة الأغراض، وقد يكون هذا التعدد سببا لتسميتها بجمعية القرية التعاونية أو الجمعية التعاونية العامة.

4. جمعيات الإقراض الزراعي التعاونية :

يمكن تعريف الإقراض الزراعي بأنه عملية إمداد المزارعين برأس مال للقيام بالفعاليات الاقتصادية [1]. كما يمكن تعريفه بأنه توفير الموارد المالية اللازمة لمن يحتاجها من المنتجين في النشاط الزراعي وفق شروط محددة يتفق عليها الطرفان، تتضمن مجال استخدامها

[1] المرجع السابق، ص 278.

وموعد تسديدها[1].إن من أهم المشاكل الاقتصادية التي تجابه المزارعين عند القيام بالفعاليات الاقتصادية هي مشكلة الحصول على القروض والمستلزمات الإنتاجية التي يحتاجونها لإكمال إنتاجهم الزراعي. ورغم أن رواد روتشديل وضعوا قواعد للبيع بالنقد، إلا أن الجمعيات التعاونية الزراعية قد وجدت أن ذلك غير عملي. وقد ثبت من خلال الواقع لدى معظم الجمعيات في أغلب الدول بان القروض الزراعية لا يمكن الاستغناء عنها للقيام بالأعمال الزراعية، لان المزارعين قبل إعداد الأرض واستعمال البذور والآلات والأدوات يجب أن يكونوا مزودين بموارد مالية تمكنهم من أن يعيشوا حتى ساعة بيع إنتاجهم.

لقد كان تجار المنتجات الزراعية هم أول من قام بعمليات الإقراض والتسليف للمزارعين. وكانت عملية الإقراض عبارة عن اتفاق بين التاجر وبين المزارع. إذ يستطيع المزارع أن يحصل على الأموال اللازمة لشراء مستلزمات إنتاجه مقابل بيعه لهذا الإنتاج إلى التاجر الذي قدم إليه المال. ويربح التاجر من ذلك انه قام بتشغيل أمواله، ومن حصوله على الفوائد، ومن التخلص من المنافسين باحتكار بيع المزارع له، خاصة وان المزارع لا يستطيع دفع ديونه كلها سنويا بل يداورها من عام لآخر، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدل سعر الفائدة على القرض. وقد كانت الفائدة تصل في بعض الأحيان إلى 100% من قيمة القرض، خصوصا إذا كانت القروض لأغراض اجتماعية مثل الأفراح والأتراح التي يصعب رد

[1] فارس، علي محمود (2005). أسس الإقراض... مرجع سابق، ص 309.

قروضها لعدم وجود أشياء منتجة تساعد على التسديد. ولهذا فقد قيل أن القروض الزراعية هي مفتاح الحركة التعاونية في العالم.

تتألف جمعيات الإقراض الزراعي التعاونية من أعضاء مزارعين يحتاجون إلى رؤوس أموال للقيام بعمليات إنتاجهم الزراعي بكفاءة. لذلك كان ضروريا وضع نظام تقوم فيه المصارف التعاونية المركزية بإيجاد فروع لها في هذه الجمعيات. وتختلف جمعيات الإقراض الزراعي التعاونية عن غيرها في أنها تحدد نوع القروض الممنوحة بالشكل الذي يفيد المنتج الزراعي فعليا وعمليا، فهي تقدم له القروض نقدا أو عينا، وبسبب قربها منه فهي تشرف وتراقب كيف يستخدم المزارع القرض، وقد تتعاقد مع المزارع على أن يبيع لها محاصيله، لذلك تبني المخازن والصوامع والمسقفات للاحتفاظ بالمحاصيل الزراعية.

وعموما، تحتل جمعيات الإقراض الزراعي التعاونية مركزا رئيسيا بين الجمعيات التعاونية الزراعية المختلفة، إذ أصبحت تضم ما يقرب من نصف عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في العالم، كما أنها تعادل ربع مجموع عدد أعضاء جمعيات التعاون بمختلف أشكالها المنتشرة في العالم. ويعود انتشار هذه الجمعيات إلى المزايا التي تتمتع بها، كما تعود إلى الدور العام الذي تلعبه في زيادة الإنتاج الزراعي المرتبطة ارتباطا وثيقا بتنظيم عمليات الإقراض الزراعي. وقد أكد المؤتمر الاقتصادي العالمي منذ أن انعقد في جنيف عام 1927 تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة آنذاك على هذا الترابط، حيث جاء في أرشيفه "إن زيادة الإنتاج الزراعي ترتبط ارتباطا وثيقا بتنظيم الائتمان الزراعي بحيث يمكن وضع رؤوس الأموال الضرورية تحت تصرف المزارع بشروط مناسبة". وبعد أن تطرق المؤتمر إلى الصعوبات التي

تعترض هذا الهدف قال "إن التغلب على هذه الصعوبات يكون بإنشاء هيئات مناسبة للإقراض في البلاد التي توجد فيها، وتعتبر جمعيات الإقراض التعاونية أحسن هذه الهيئات جميعا، حيث تستطيع القيام بعملياتها من الموارد التي سمح التعاون بإيجادها وزيادتها سواء أكان ذلك بمساعدة السلطات العامة أو بدون مساعدتها".

لقد واجهت جمعيات الإقراض الزراعي التعاونية العديد من المشاكل والصعوبات التي حالت دون أن يكون أداؤها مثاليا، ولعل أهم هذه المشاكل والصعوبات هي[1] :

أ. قلة رؤوس الأموال، لقد وقف رأس المال حجر عثرة في طريق نمو وتطور جمعيات الإقراض الزراعي التعاونية، فأصبح نطاق العمليات التي يقوم بها محدودا. وإذا كانت مدخرات الأعضاء قليلة فان عدم مساعدة الدولة لها سيوقعها في مأزق خطير.

ب. قلة الموظفين اللازمين للنهوض بهذه الحركة وإنجاح عملية الإقراض، إذ لا يمكن أن تتم العملية إلا إذا وجد كادر وظيفي قادر على تفهم مشاكل العائلات الريفية المختلفة بدقة وإخلاص، والتاريخ خير شاهد على فشل جمعيات الإقراض التي يحاول صغار الموظفين غير المدربين القيام بإدارتها بأساليب نظرية بعيدة عن الواقع.

ج. عدم تفهم الأهداف الحقيقية للإقراض وكيفية تحقيقها، لقد ثبت أن فشل كثير من جمعيات الإقراض يعود إلى عدم إدراك الأعضاء للأهداف الحقيقية وجهلها بعمليات الإقراض.

---

[1] الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 280.

د. عدم استقرار أسعار المنتجات الزراعية، لقد أدت تقلبات الأسعار إلى تغيير مقابل في دخل المزارعين وخاصة في الدول الفقيرة التي تعتمد على الأسواق الخارجية في تصدير منتجاتها.

هـ. معارضة الملاكين والمرابين، وهي معارضة تساعدها في موقفها المصارف التجارية ويمكن تحييد دورها والقضاء عليها بتغيير نظام حيازة الأرض والعناية بأمور التسويق التعاوني.

ويلاحظ من خلال دراسة طبيعة ونشاط جمعيات الإقراض التعاونية أن هناك علاقة بينها وبين الدولة، نتيجة لتشابه طبيعة هذه الخدمات. فمن الواضح أن دور الجمعيات هو مد الأعضاء بالقروض القصيرة والمتوسطة الأجل، غير أن الزراعة تحتاج إلى أكثر من هذين النوعين، إذ أنها تحتاج إلى قروض طويلة الأجل بسبب طبيعة الإنتاج الزراعي الذي قد يطول موعد إثماره وجنيه إلى سنوات عديدة كما في الزيتون والقهوة والكاكاو مثلا، ناهيك عن المدة اللازمة للانتقال من إنتاج إلى آخر أو من نظام إلى آخر أو إدخال التقدم التقني الحديث في الزراعة. إن الجمعية التعاونية تعجز مواردها عن تجهيز مثل هذا النوع من القروض، لذلك ترى الدولة ضرورة تزويد المزارعين بالقروض طويلة الأجل، لكنها ليست في الوضع الذي يساعد على القيام بإقراض الأفراد مباشرة، لأنه ينقصها الجهاز الذي يستطيع أن يقدر تقديرا سليما حقيقة كل طلب قرض وحاجته بالنسبة إلى الطلبات الأخرى. وحتى لو قامت الدولة بإعداد هذا الجهاز فإنه سيكلفها كثيراً، لذلك فإنها تفضل الاعتماد على جمعيات الإقراض الزراعي التعاونية لتحقيق هذا الغرض. إن هذه الجمعيات تستطيع توزيع القروض أفضل من أجهزة الدولة نظرا لقربها من حاجات الأعضاء، ولمعرفة الأعضاء لبعضهم البعض، وأنهم

مسؤولون عن ديون الجمعية بالتضامن، أي أن مسؤولية الجمعية محدودة. وكذلك تستطيع مراقبة استعمال القروض في الأغراض التي أعطيت من أجلها. فقيام جمعيات التعاون بمهمة الإقراض عوضا عن الدولة من شأنه أن يجنبها كثيرا من المشاكل. ولتنفيذ هذه الخطة تقوم الدولة بالتعاون مع الجمعيات التعاونية بإنشاء مصارف مختلطة تساهم الدولة في رأسمالها كما تساهم إدارتها.

5. جمعيات التسويق الزراعي التعاونية :

لا تقوم هذه الجمعيات بأنشطة التربية أو الإنتاج الزراعي ولكنها تتخصص بما بعد ذلك وهي عمليات التسويق الزراعي وما تتضمنها من أعمال خدمية مكملة لها كالفرز والتدريج والتعبئة والتغليف والدعاية والإعلان والترويج والبحث عن أسواق جديدة وغيرها. ويعتمد نجاح جمعيات التسويق الزراعي على انسجام كامل أعضائها فيما بينهم. وهذا الانسجام لا يتم إلا إذا تخصصت هذه الجمعيات بتسويق نوع معين من الحاصلات. وقد ذهبت بعض هذه الجمعيات إلى أبعد من ذلك فتخصصت بتسويق صنف معين من أصناف الإنتاج الزراعي دون غيره. كجمعيات تسويق البرتقال أو تسويق الزيتون أو تسويق لحوم الأبقار أو تسويق لحوم الأغنام أو تسويق العسل أو تسويق الدواجن أو تسويق البطاطا أو تسويق البيض، وغيرها من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية.

إن تعاون المزارعين لا يقتصر على توريد المستلزمات بأسعار منافسة، أو القيام بالعمليات الزراعية بصورة سليمة، أو الحصول على القروض اللازمة، ولكن التعاون يكون أيضا في تصريف منتجاتهم بأحسن الأسعار. إن المزارعين يقترضون لكي يوفروا مستلزمات

إنتاجهم من أجل تحقيق الإنتاج الذي لا يحتفظون به لأنفسهم بل يبيعونه. فإذا تحقق البيع بأسعار مناسبة يشعر المزارع بثمرة أتعابه التي بذلها خلال الموسم بكامله، ويعرف نتيجة لذلك مدى نجاحه من فشله. ويشير واقع الحال إلى أن المزارعين يضطرون في اغلب الأحيان إلى بيع منتجاتهم الزراعية إلى التجار والوسطاء الذين يتجولون في القرى والأرياف قبل موسم الحصاد بفترة قريبة ويحاولون الاتفاق على شراء المحاصيل مبكرا، بل وحتى قبل أن تنضج (الشراء على الأخضر كما يطلق عليه). وعادة يكون هذا النوع من البيع بأسعار منخفضة، وذلك من خلال استغلال حاجة المزارع وجهله في تقدير قيمة الحاصل الحقيقية في السوق. وبعد ذلك يتولى هؤلاء التجار والوسطاء نقل الحاصلات إلى الأسواق وبيعها بأسعار عالية فيحققون أرباحا كبيرة على حساب المزارعين والمستهلكين. ونتيجة لهذا الغبن الفاحش والتلاعب بمقدرات المزارعين فقد قرروا تأسيس جمعيات تعاونية لهم تقوم بتسويق محاصيلهم الزراعية. إذ تأخذ الجمعية على عاتقها تصريف منتجات الأعضاء الزراعية كالحبوب والفواكه والخضر والمواشي والألبان والدواجن والبيض وغيرها من محاصيل زراعية وثروة حيوانية.

وتتم طريقة عمل جمعيات التسويق التعاونية بقيام الجمعية باستلام منتجات الأعضاء وفحصها ووزنها وتسجيلها لحساب العضو. وكذلك تقوم الجمعية بتقديم القروض لهم بنسبة معينة من أسعار المنتجات التي استلمتها منهم، وهذه النسبة تمثل جزءا من سعر البيع المحتمل. وتقوم الجمعية بتصنيف تلك المنتجات وتعبئتها والاتصال بالأسواق لتصريفها. وعندما يتم تصريف المنتجات، يوزع الإيراد الكلي على الأعضاء بنسبة ما تم تسليمه للجمعية بعد خصم الاحتياطي وتسديد نفقات إدارة الجمعية. وجدير بالإشارة هنا إلى أن

بعض الجمعيات تزاول عملها بطريقة أخرى، وذلك بان تمنح العضو الحرية في بيع منتجاته في السوق مباشرة أو تسليمها إلى الجمعية. إلا أن هذه الطريقة فيها مساوئ كثيرة، حيث يقوم بعض الأعضاء ببيع منتجاتهم الجيدة في الأسواق مباشرة وتسليم منتجاتهم الرديئة إلى الجمعية، وفي ذلك إضعاف لمركز الجمعية في الأسواق، وعدم انتظام السلع الزراعية، ورداءة نوعيتها، وانصراف العضو نهائيا عن الجمعية أيام الرخاء وارتفاع الأسعار، وإلقاء مصاعبه وأتعابه عليها أيام الكساد وانخفاض الأسعار. إن نجاح جمعيات التسويق الزراعي التعاونية يتوقف على جودة الحاصلات التي تتعامل بها في الأسواق، وتجانسها، وتصنيفها، وانتظام تجهيزها، وحجم الكميات التي تحت تصرفها، إذ بواسطة هذه المزايا تستطيع الجمعية تلبية الطلبات المقدمة إليها، ومنافسة الشركات الاحتكارية التي تقف أمامها. ولما كانت المنتجات الزراعية سريعة التلف، وطلبها غير مرن نسبيا، فقد اضطرت جمعيات التسويق الزراعي إلى إنشاء مخازن خاصة لحفظ تلك المنتجات، وشراء أو تأجير وسائط نقل مجهزة بوسائط التبريد والتهوية لوقاية المنتجات الزراعية بمختلف أنواعها من التلف، وللمحافظة على جودتها وبالتالي على أسعارها في السوق.

عموما يمكن تلخيص أهم أهداف التسويق التعاوني في النقاط التالية[1] :

[1] أنظر:- الداهري (1972)... مرجع سابق، ص 379.
- الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 286.

أ. مساعدة المزارعين على حل مشاكلهم التسويقية، وذلك بإيجاد المشتري الذي يدفع السعر المناسب لمختلف منتجاتهم، بالإضافة إلى قيام الجمعية بكافة الخدمات والعمليات التسويقية كالتدريج والفرز والتعبئة والتخزين في مخازن الجمعية تحت إشراف ومراقبة المزارعين أنفسهم.

ب. إصلاح الأوضاع التسويقية غير الصحيحة الموجودة في الأسواق الريفية، وذلك بالعمل على حفظ توازن السعر والتخلص من تقلبات الأسعار السريعة.

ج. الحصول على أفضل الأسعار للمنتجات الزراعية، وذلك بتشجيع المنتجين على تحسين وتماثل صفات إنتاجهم وتخفيض التكاليف التسويقية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تطبيق أي منهج تسويقي تعاوني سيكون مختلفاً باختلاف طبيعة المنطقة، واختلاف نوع ذلك المحصول، وعملية إنتاجه وتسويقه. كما يختلف الحد الأدنى لرأس المال اللازم لأية جمعية تعاونية تسويقية وفقا لما يلي[1] :

أ. نوع الجمعية.

ب. المحصول الذي تتعامل فيه.

ج. الأعمال التي تقوم بها.

د. مجال العمل الذي تنوي الجمعية القيام به مستقبلا.

هـ. إمكانية الاقتراض من الهيئات الأخرى عند تأليف الجمعية.

و. إمكانية الحصول على المحاصيل المختلفة التي يجري تسويقها بدون الدفع مباشرة.

---

[1] المرجع السابق، ص 287.

أما العوامل التي تؤدي إلى نجاح الجمعيات التعاونية التسويقية سواء أكانت محلية أو مركزية أو دولية أو غيرها فهي ما يأتي[1] :

أ. توفر مقدار كاف من المنتجات التي تقوم الجمعية بتسويقها واستمرار وجود هذه المنتجات طوال العام قدر الإمكان.

ب. توفر رأس المال اللازم للقيام باحتياجات العمليات التسويقية.

ج. وجود الحاجة الاقتصادية للتسويق التعاوني.

د. إتباع الجمعية سياسة تسويقية سليمة.

هـ. تقديم منتجات متماثلة ومدرجة ومعبأة بصورة فنية.

و. توفر المعلومات التسويقية الكافية والاهتداء بنتائج تحليلها.

ز. مراعاة الدقة التامة في إبرام العقود التسويقية.

ح. الابتعاد عن الدعايات المضللة التي كثيرا ما تؤدي إلى نفور المتعاونين.

ط. إيجاد جهاز إداري متخصص وأمين وحازم لإدارة الجمعية.

6. جمعيات التصنيع الزراعي التعاونية :

تقوم هذه الجمعيات بتحويل حاصلات أعضائها إلى سلع قابلة للاستهلاك خلال فترة أطول مما هي عليه وهي طازجة، وذلك من خلال عمليات التصنيع الغذائي كاستخراج الزبد من الحليب، أو تصنيع الحليب إلى جبن أو زبادي أو قشطه، أو استخراج السكر من البنجر وقصب السكر، أو تصنيع الفواكه والخضر وتعليبها، أو تصنيع اللحوم وتعليبها،

[1] المرجع السابق.

وهكذا. وتكون هذه الجمعيات متصلة بجمعيات التعاون للتسويق اتصالا وثيقا. فالمزارع بمورده البسيط عاجز عن أن ينشئ مصنعاً لتحويل منتجاته الزراعية إلى منتجات صناعية، لذا فقد اضطر المزارعون إلى التجمع والتعاون على شكل جمعيات تعاونية للقيام بتصنيع محاصيلهم الزراعية. وتقدم هذه الجمعيات لأعضائها الخدمات التالية[1] :

أ. تجنب تأثير أرباب الصناعة الذين كانوا يسيطرون على سوق شراء الحاصلات الزراعية وتحويلها في مصانعهم إلى منتجات صناعية ذات سعر أعلى ومدة صلاحية للاستهلاك أطول.

ب. توفير احدث التقنيات الخاصة بتصنيع المنتجات الزراعية، وجعل مصانع الجمعية أسواقا مضمونة لشراء منتجات الأعضاء.

ج. مساعدة الأعضاء في الاستفادة من المواد الأولية والفضلات التي يمكن تحويلها إلى منتجات صناعية.

د. تسهيل عملية اتصال الأعضاء بالأسواق الداخلية والخارجية لتصريف منتجات أعضاء الجمعية الصناعية.

هـ. مساعدة الأعضاء في الاحتفاظ بالأرباح التي كان يستولي عليها أرباب الصناعة بعد تصنيع المنتجات الزراعية، فتغرس فيهم روح التعاون وتحمل المسؤولية.

لقد انتشرت هذه الجمعيات في مختلف دول العالم خصوصا في أوربا وأمريكا الشمالية، كما في كندا والولايات المتحدة الأمريكية والدانمرك التي تشتهر فيها جمعيات

---

[1] المرجع السابق، ص 288.

صناعة الزبد التعاونية، وكذلك جمعيات منتجات الألبان في سويسرا وفرنسا، وجمعيات استخراج السكر من البنجر في ألمانيا وبولندا وجنوب فرنسا، وجمعيات صناعة النبيذ في إيطاليا، وجمعيات صناعة زيت الزيتون في إسبانيا، وغيرها من جمعيات التصنيع الغذائي في مختلف دول العالم.

7. جمعيات صيانة واستثمار الغابات التعاونية :

ينتشر هذا النوع من الجمعيات في الدول التي يعتبر استغلال الغابات فيها من العناصر المهمة في الاقتصاد القومي، كما في ألمانيا وبولندا وسويسرا وبلغاريا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا ورومانيا والسويد وروسيا واليابان وأوكرانيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وغيرها. ويقوم صغار ملاك الغابات بتأسيس هذا النوع من الجمعيات من اجل استغلال الغابات استغلالاً صحيحاً والاستفادة من أهل الخبرة في إدارتها، وتصريف الأخشاب عن طريق البيع المشترك. كما تقوم بتوريد الأجهزة والأدوات الضرورية لمثل هذا الاستغلال. وقد تقوم هذه الجمعيات بعمليات قطع الأخشاب وإجراء بعض العمليات عليها قبل تسويقها بهدف رفع سعرها.

8. جمعيات صيد الأسماك التعاونية :

تعاني حرفة صيد الأسماك مشاكل اقتصادية واجتماعية كثيرة نتيجة للمخاطر التي تنتابها، فهي كحرفة الزراعة من هذه الناحية، إذ لا يمكن التنبؤ بظروف إنتاجها ولا بكميته ونوعيته. وترتبط حرفة الصيد بالسوق كثيراً بسبب الحاجة إلى مستلزمات الإنتاج كالحبال والشباك والقوارب وغيرها، وكذلك لأجل تصريف الأسماك التي يصطادونها، والتأمين على

أنفسهم وعائلاتهم من أخطار هذه المهنة. إن العاملين في صيد الأسماك لا يستطيعون أن يحققوا أهدافهم بصورة منفردة، بل يجب عليهم أن يتعاونوا فيما بينهم في ظل جمعية تسعى لتحقيق تلك الأهداف. لقد كانت جمعيات الإقراض والتوريد أول الجمعيات التعاونية التي تأسست بين أصحاب حرفة الصيد ثم تلتها جمعيات التسويق والتأمين. وتختلف أهمية جمعيات الصيد ودرجة تقدمها من دولة إلى أخرى حسب أهمية مهنة الصيد في كل منها، وحسب درجة التقدم الذي وصلت إليه الجمعيات التعاونية الأخرى. وقد نمت وتطورت هذه الجمعيات في أوربا وأمريكا وجنوب شرق آسيا كثيرا، خصوصا في الدنمارك والسويد والنرويج وأيسلندا وإيرلندا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها.

9. جمعيات التأمين الزراعي التعاونية :

يتعرض المزارعون في عملهم إلى مخاطر كثيرة، منها ما يتعلق بظروف البيئة الخارجية ومنها ما يتعلق بظروف المزارع ذاته. فالحرائق والفيضانات والأوبئة والجفاف، كلها عوامل خارجية ليس للمزارع القدرة على التحكم فيها، وهي تسبب لهم خسائر كبيرة نتيجة لإتلاف المحاصيل وموت الثروة الحيوانية، مما يعرض المزارعين إلى الفاقة والعوز. أما المخاطر التي تخص المزارع نفسه فهي المرض والعجز والشيخوخة وإصابات العمل. وهذه المخاطر وإن كانت عامة بالنسبة لكل الناس وفي كل الحرف، إلا أنها تتميز في النشاط الزراعي بسعتها وخطورتها لأسباب تتعلق بطبيعة حياة وعمل المزارعين في الريف، وعن الخدمات الصحية والتعليمة والاجتماعية الأخرى. وبهدف مواجهة هذه الأخطار والأضرار التي يتعرض لها المزارعون في حياتهم وفي أموالهم تأسست جمعيات تعاونية للتأمين ضد هذه المخاطر، وذلك بان يتفق

عدد من المزارعين في تأسيس جمعية تعاونية يتبادلون فيها المساعدة ويتضامنون في تحمل المخاطر والأضرار التي تقع على أي منهم.

عموماً فإن كثيراً من الجهود تبذل للتخفيف من حدة هذه المخاطر بالتأمين عليها لكي يستطيع العضو المتضرر من الحصول على المبلغ حالما يحدث الضرر. ويعتبر التأمين التعاوني الزراعي نظاما مثاليا وذلك لان شركات التأمين يصعب عليها ضبط التأمين في هذا الحقل لان أخطاره عظيمة وتكاليفه باهظة واحتمالات الغش فيه كثيرة بسبب صعوبة الرقابة والإشراف عليها. ولذا فقيام جمعية تعاونية محلية بهذا العمل كفيل بالقضاء على هذه العيوب. وعادة فإن القائمين في العمل بجمعيات التأمين متطوعون ولا يتقاضون أجورا، بعكس شركات التأمين التي تدفع أجوراً لموظفيها. كما أن كافة أعضائها يعرفون بعضهم بعضا معرفة جيدة بحيث يمكن إبعاد المتلاعبين وتجنب المخاطر قبل حدوثها، وكل منهم مستعد لينبه غيره إذا حصل شيء حتى لا يضر بالمصالح المشتركة، وهكذا تزداد نسبة الأمان وتنخفض التكلفة.

وتبدأ جمعيات التأمين العمل بعد تأسيسها بتشكيل لجنة خاصة من بين أعضاء الجمعية الذين يتمتعون بقوة الشخصية وعدم التحيز إلى جهة معينة. فتقوم تلك اللجنة بفحص مزارع الأعضاء وتقدير القيمة السوقية لمحاصيلهم الزراعية وثرواتهم الحيوانية ثم تعين مقدار التأمين عليها. وعند حدوث الضرر أو التلف في مزرعة أحد الأعضاء فعليه أن يخبر الجمعية التعاونية بموضوع الحادث خلال مدة لا تتجاوز 48 ساعة. يتم بعد ذلك تشكيل لجنة أخرى من غير أعضاء الجمعية، ويفضل أن يكونوا من سكان المنطقة التي تزاول الجمعية

فيها عملها وممن عرفوا بحسن السمعة وبعد النظر. تتولى هذه اللجنة دراسة الحادث وتقدير الأضرار ثم تحديد مبلغ التعويض الذي سيستلمه العضو المتضرر، وتتبع الجمعية في تحصيل مبلغ التعويض وتسديده إحدى الطريقتين التاليتين[1] :

أ. يوزع المبلغ الذي قدرته اللجنة ليكون تعويضا عن الأضرار على الأعضاء بالتساوي وكل واحد منهم يقوم بتسديد ما عليه.

ب. يدفع الأعضاء مبلغاً سنوياً محدداً فتتجمع هذه المبالغ لدى الجمعية، وعند حدوث كارثة لأحد الأعضاء أو أكثر تقوم الجمعية بتسديد مبلغ التعويض من تلك الأموال التي لديها. وعند عدم كفاية المبالغ المتجمعة لديها لتسديد التعويض تقوم الجمعية بجمع المبلغ المتبقي من الأعضاء بالتساوي وتسليمه للعضو المتضرر.

عموما، لا تقتصر جمعيات التأمين الزراعي التعاوني على نوع واحد بل هناك أنواع عديدة من هذه الجمعيات وفقا لطبيعة الحادث أو صنف المحصول أو الغرض من التأمين. ويمكن إدراج أهم هذه الأنواع كما يأتي[2] :

أ. الجمعيات التعاونية للتأمين ضد الحرائق : تعتبر جمعيات التأمين ضد الحرائق من أكثر جمعيات التأمين الزراعية التعاونية انتشارا، ويعود السبب في ذلك إلى أن أخطار الحرائق تكون عامة ومنتشرة في أغلب الدول. وغالبا ما ينتج عن هذه الحرائق خسائر جسيمة ليس في مزرعة واحدة بل في عدد من مزارع الجمعية التعاونية.

---

[1] المرجع السابق، ص 290.

[2] المرجع السابق.

ب. الجمعيات التعاونية للتأمين على الثروة الحيوانية : يعتبر التأمين على الثروة الحيوانية أصعب من التأمين على الحرائق، لان هذا التأمين قابل للتلاعب والغش لما فيه من تعقيد واختلاف في أسعار الحيوانات، لذلك تعتبر جمعيات التأمين المحلية الصغيرة ذات فائدة كبيرة في هذا الصدد، إذا ما قورنت بغيرها من التنظيمات، فهي تغطي المخاطر بشروط أكثر نفعا حيث توفر للعضو خير حماية مقابل أقساط بسيطة يؤديها.

ج. الجمعيات التعاونية للتأمين على المحاصيل الزراعية: تأتي بالمرتبة الثالثة بعد النوعين السابقين من حيث الأهمية، وتهتم بالتأمين على محاصيل الإنتاج النباتية، حيث تتعرض هذه المحاصيل إلى الكثير من الأخطار كالظروف الجوية الصعبة والكوارث الطبيعية والأوبئة وغيرها. ففي دول العروض الشمالية من أوربا تكثر العواصف والزوابع التي تفتك بالحاصلات الزراعية، ولذلك توجد جمعيات للتأمين التبادلي ضد هذه الأخطار. ويعتبر البرد في وسط وجنوب أوربا من أشد الأخطار التي تصيب الحاصلات. وقد بذلت محاولات للتأمين الاختياري ضد هذه المخاطر فنجحت في بعض الجهات وفشلت في جهات أخرى.

د. الجمعيات التعاونية للتأمين على الحياة وضد الحوادث وبعض الأخطار الأخرى: تلعب الجمعيات التعاونية دورا مهما في بعض الدول في التأمين على حياة المزارعين، وضد الحوادث التي تصيبهم، وتأمين أصحاب المزارع من مسؤوليتهم باعتبارهم أصحاب أعمال عن الأضرار التي تصيب العمال أثناء اشتغالهم لديهم. كذلك تقوم بعض الجمعيات للتأمين بدفع معاشات للشيخوخة، أو في بعض الأحيان تقوم بتدبير مال خاص لإعانة الأعضاء أو

تابعيهم عند حدوث وفاة أو مرض لأفراد العائلة، أو تقديم مخصصات عائلية لهؤلاء التابعين بسبب كثرة أفراد العائلة، أو غير ذلك من الحوادث والأخطار.

عموما، يعتقد بعض الاقتصاديين المعنيين بهذه الأمور أن التأمين التعاوني أو ما يطلق عليه أحيانا التأمين التبادلي، سيلعب دورا هاما في المستقبل، لأنه قادر على تغيير حالة المزارعين وحل اكبر المشاكل صعوبة في الحياة الزراعية، بشرط أن يعمم وأن يتجه نحو الأفضل. لذلك يجب أن يضم هذا التأمين كافة المزارعين، وأن يؤسس في كل قرية أو ناحية جمعية محلية للتأمين التعاوني بحيث لا يبقى مزارع دون حماية ضد المرض والعجز أو الحوادث. وحتى بالإمكان توسيع هذا النوع من التعاون إلى نطاق دولي ويتم ذلك بإنشاء جمعية دولية للتامين التعاوني. كما يوصي المختصون في هذا التأمين بضرورة شمول التأمين التعاوني الحاصلات الزراعية، بشرط أن يقوم على أساس الدفع العيني سواء بالنسبة للأقساط أو بالنسبة للتعويض أو بالنسبة للاحتياطي، حتى يمكن تنظيم التوازن بين العرض والطلب، والمحافظة على مصالح المنتج والمستهلك في الوقت ذاته. وبهذا يمكن خلق عالم جديد كان يحلم به الرواد الأوائل من التعاونيين قبل أكثر من قرن من الزمان.

10. جمعيات التعاون الزراعي متعددة الأغراض :

لا تتخصص هذه الجمعيات التعاونية بنوع واحد من الخدمات التعاونية الزراعية، بل تمارس مجموعة من الفعاليات والخدمات. فهي تقوم بتجهيز المزارعين بالسلع الاستهلاكية والأسمدة والبذور والأدوات والآلات الزراعية، كما تقدم إليهم القروض والسلف النقدية خلال المواسم الزراعية، وتتوسط في بيع محاصيلهم في الأسواق أو تحويلها إلى منتجات

صناعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الجمعيات التعاونية لم ينتشر في الدول المتقدمة إلا في نطاق ضيق، بينما كان انتشاره بصورة واسعة في الدول الفقيرة والنامية كالعراق ومصر وسوريا والجزائر والهند والباكستان وإندونيسيا وبعض الدول الأخرى في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لقد أصبحت الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض موضع اهتمام ودراسة من قبل المهتمين بالشؤون التعاونية، وقد أيد أكثرهم ضرورة تأسيسها في القرى والأرياف لتقوم بجميع الفعاليات الاقتصادية والخدمات الزراعية التي يطلبها المزارعون الأعضاء. وقد استند مؤيدو هذا النوع من الجمعيات في دفاعهم عن مزاياها بالعوامل والأسباب التالية[1] :

أ. صعوبة إيجاد كادر كفء ومتخصص يعمل في القرى والأرياف ليقوم بأعمال الجمعيات.

ب. يتصف المزارعون بالحذر والانكماش وعدم المغامرة، لذلك لا يحبذون الاشتراك في عدة جمعيات تعاونية تتوزع فيها أموالهم ويتحملون مسؤولياتها ويصرفون الأوقات في اجتماعاتها.

ج. يفضل المزارعون إجراء معاملاتهم التجارية مع مؤسسة واحدة لعدم ضياع الوقت في المراجعات.

د. تتميز جمعيات التعاون الزراعي متعددة الأغراض بكفاءة عالية في رأسمالها وكوادرها، مما يساعدها على استخدام أفضل الموظفين وأكفأهم خبرة.

هـ. تتعرض جمعيات التعاون المتخصصة أو وحيدة الغرض إلى خسائر فادحة عندما تصاب أعمالها بالكساد، بينما لا تتعرض جمعيات التعاون متعددة الأغراض لمثل هذه الأخطار،

---

[1] أنظر:- العتيبي (2008/7/20)... مرجع سابق، ص 23.

- الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 294.

لأنها إن خسرت في نشاط معين تستطيع التعويض في نشاط آخر، لذلك فهي تتمتع بمركز اقتصادي قوي يبعث على الثقة والاطمئنان.

مشاكل الجمعيات التعاونية الزراعية

تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية العديد من المشاكل الذاتية والموضوعية. ويعود قسم من هذه المشاكل إلى طبيعة المجتمع الذي تعمل فيه الجمعية، كما يعود القسم الآخر منها إلى طبيعة وأسلوب عمل الجمعية ذاتها. ويمكن إدراج هذه المشاكل باختصار بما يأتي :

1. صغر المساحات الزراعية التي بحوزة الأعضاء.

2. قلة الأموال المتاحة لديهم للإنتاج والتطوير والتوسيع مستقبلا.

3. انتشار التجار والمرابين والوسطاء وسيطرتهم على مقدرات المزارعين وإنتاجهم.

4. عدم مقدرة المزارعين على مواكبة احدث التطورات العلمية والتقنية في العمل الزراعي.

5. كثرة المشاكل العائلية والاجتماعية في الريف.

6. تفشي الأمية والمرض والفقر بين الأعضاء.

7. الابتعاد عن منهج التعاون ومبادئه الأساسية التي نشأت وتأسست الحركة التعاونية بموجبها بعد مخاض طويل ونضال عسير ضد الظلم والاستغلال.

8. خضوع التعاونيات الزراعية في بعض الدول إلى قوانين وتشريعات تتناقض مع أهدافها ومبادئها.

9. تدخل الدولة في إدارة وعمل التعاونيات بحجة الإشراف والنصح والإرشاد.

10. ضعف الكوادر الوظيفية العاملة في الجمعيات التعاونية وعدم إدراكها لأهمية العمل التطوعي.

الفصل الثالث عشر

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

- تمهيد.
- مفهوم الجمعية التعاونية الاستهلاكية.
- أهمية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
- مشاكل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
- مستقبل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

تمهيد

تتميز التعاونيات بأنها بخلاف أنماط الاستثمار المختلفة فإن تحقيق أكبر ربح ممكن لا يكون على رأس قائمة أولوياتها، فما يجمع الأفراد المشاركين في إنشائها هو احتياج مشترك إما لفرصة عمل أو لمجموعة من السلع أو الخدمات. وهذا بدوره يؤدى إلى ارتباط التعاونيات بالمجتمع الذي تنشأ فيه، حيث إن التوافق في الاحتياجات المشتركة يتوافر عادة في إطار المجتمع المحلى بين أفراد يعرف بعضهم بعضا أو ينتمون لنفس الخلفية الاجتماعية. وهذا ما يجعل التعاونيات بديلاً مثالياً لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الأكثر فقراً. فهي تنشأ استجابة لاحتياجات حقيقية للمجتمع وتستخدم الموارد البشرية والمادية للمجتمع نفسه لتلبيتها ثم هي تحتفظ بالعائد داخل المجتمع مما يؤدى إلى ازدياد قدرته.

التعاونيات أيضا هي تطبيق ناجح لنمط الإدارة الذاتية وإمكانات تطويرها من خلال التنسيق وتوحيد الجهود بين كيانات مستقلة بتفاصيل إدارتها الداخلية، فالتعاونيات تطرح نموذج الاتحادات الإقليمية والقطرية لجمع المنشآت ذات الأنشطة المتماثلة أو التي يكمل بعضها بعضا ولا يقتصر دور مثل هذه الاتحادات على التنسيق وتبادل العون وإنما يبنى على القدرات المجمعة لأعضائها لتحقيق مصالح إضافية لها. فبإمكان اتحاد للتعاونيات الاستهلاكية أن يتخطى حلقات التجارة الوسيطة ويصل إلى التعامل مع منتجي السلع المحليين والخارجيين مباشرة كما يمكنه أن يقوم بنفسه بإدارة عمليات إنتاج السلع في صورتها النهائية وهو بذلك يعظم من الفائدة العائدة على جميع التعاونيات التي يضمها. ويمكن أيضا لأنواع مختلفة من الاتحادات التعاونية أن تتكامل فتسهم التعاونيات الاستهلاكية في دعم

نشأة تعاونيات إنتاجية تلبي احتياجاتها أو تدعم التعاونيات الإنتاجية إنشاء تعاونيات لتسويق أو توزيع منتجاتها مباشرة [1].

مفهوم الجمعية التعاونية الاستهلاكية

الجمعية التعاونية الاستهلاكية Consumers' Cooperative هي منظمة اقتصادية اجتماعية تتكون من المستهلكين أنفسهم، بمعنى أنها تتكون من المواطنين دون شروط أو قيود، وعادة تتكون في المدن الصناعية وفي أحياء المدن الكبرى والمراكز وفي الريف، كما توجد ملحقة بالمشروعات الإسكانية الجديدة، وفي المصانع ودوائر الدولة، وبين أصحاب المهنة الواحدة، وغيرها. إن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية يمكن تحديد مفهومها بأنها الجمعيات التي تعمل على البيع بالتجزئة، للسِّلع الاستهلاكية التي تشتريها أو التي قد تقوم بإنتاجِها بنفسِها أو بالتعاون مع التعاونيات الأُخرى [2].

يتكون مجمع التعاونية الاستهلاكية في القرية أو المدينة عادة من محلات بيع السلع الاستهلاكية، ومقهى ومطعم وفندق، كما قد يكون لبعضها محلات إنتاج صغيرة كالمخبز، أو محل تصنيع الألبان، أو غيرها، ولبعضها مخزن أو أكثر لتخزين السلع الاحتياطية التي تبيعها.

---

[1] الشمري، مدلول (2012/01/12). الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومتعددة الأغراض.. هي الحل، الجزء الأول والثاني والثالث، متاح على موقع: Twitter@mdhhsh.

[2] العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب، (2009/2/24). التعاون الاستهلاكي وسيلة لمحاربة الغلاء وتوفير الاحتياجات الاستهلاكية، الحوار المتمدن، العدد 2567، متاح على الرابط: www.ahewar.org

تعتبر قضية تنظيم التجارة الداخلية في دول العالم عامة، والدول النامية خاصة، قضية مصيرية تستهدف توصيل السلع الضرورية للمواطنين بالأسعار المناسبة، وتحقيق العدالة في التوزيع ليصل إلى مستحقيه. وتعتبر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية باعتبارها منظمات شعبية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية من أفضل الوسائل المتاحة للدولة لتنفيذ السياسات الاقتصادية اللازمة لاستقرار التجارة الداخلية بعيدا عن الاستغلال وسلسلة الوسطاء. وهي منافذ التوزيع الطبيعية وصمام الأمان لمواجهة الغلاء، ووطأة زيادة الأسعار وحماية مصالح محدودي الدخل. وتبذل الكثير من الدول جهودا كبيرة ومتواصلة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وتوفير الغذاء خاصة في ظل الظروف العالمية المتغيرة، حيث يعاني العالم من أزمة غذاء طاحنة بين الفينة والأخرى. وتتحمل العديد من الدول النامية والأقل نموا سنويا ملايين الدولارات لدعم السلع الأساسية لتصل إلى المواطنين بالجودة المطلوبة والأسعار المناسبة. إن التحدي الحقيقي الذي يواجه الحكومات هو تثبيت الأسعار والتصدي للجشع. ويتحقق ذلك بتضافر كل الجهود وفتح أسواق ومنافذ جديدة في جميع القرى والمدن حتى يمكن عن طريقها الضغط على المتحكمين في هذه السلع بعدم رفع الأسعار بما يخدم المستهلك والتخفيف من مشكلة ارتفاع الأسعار المتفاقمة.

إن المسؤولية الاجتماعية في ظل اقتصاديات السوق تعني في احد جوانبها ألا تتخلى الدولة عن دورها في ضبط موازنة الأسعار من أجل حماية الفئات الأقل قدرة من ذوي الدخل المحدود. وأن من أهم الأدوات التي تملكها الدولة في هذا الإطار قدرتها على منع المضاربة والاحتكار والتلاعب في الأسعار والسيطرة على السوق. لذلك يجب عليها سرعة

إصدار القوانين التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار. كما يجب عليها منح الجمعيات التعاونية وجمعيات حماية المستهلك حق رفع الدعاوي القضائية ضد الممارسات الضارة بالسوق، والعمل على احتفاظها بالقدرة على التأثير في الأسعار من خلال امتلاكها لبعض المنافذ التي يمكن من خلالها توفير كميات من السلع الأساسية للمواطنين وبأثمان تكبح جماح الاتجاه التصاعدي للأسعار في هذه السلع، وتتصدى لأي نقص مفاجئ قد يحدث فيها، مع ضرورة تفعيل دور القطاع التعاوني باعتباره أحد الآليات المهمة التي تسهم في ضمان الاتجاه التنازلي للأسعار في ظل اقتصاديات السوق، وذلك من خلال توفير السلع إلى المواطنين بأسعار التكلفة أو بإضافة هامش ربح بسيط جدا لا يؤثر على القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود. لقد واجهت بلدان العالم جميعا المشكلة نفسها، وكان النظام التعاوني هو الأداة الفعالة لتحقيق التوازن والعدالة بين الريف والمدن، والحد من استغلال الوسطاء والتجار والسماسرة للمواطنين وخاصة في مجال السلع الاستراتيجية التي تمس الحاجات الأساسية لدى المواطنين وليس الحاجات الميسرة أو الكمالية.

أهمية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية[1]

تكاد لا تخلو دولة من دول العالم من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، لما لها من أهمية بالغة في توزيع السلع على أصحاب الدخل المحدود وكسر الاحتكارات التجارية في السوق والمساهمة في تنظيم وترشيد عملية الاستهلاك بشكل عام، سواء من سلعة معينة أو

[1] أنظر:- أبو الخير، كمال جمدي (1984). الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي، القاهرة: الشركة المصرية لفن الطباعة، مصر، ص ص 65-75.

- أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). التعاون الاستهلاكي... مرجع سابق، ص 30.

- أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). التخطيط التعاوني ... مرجع سابق، ص ص 45-90.

- العتيبي (2009/2/24). التعاون الاستهلاكي... مرجع سابق، ص 1-4.

من مجموعة سلع تتصف بقلة العرض وشدة الطلب عليها مع محدودية الموارد اللازمة لإنتاجها. ففي الدانمرك تلبي الجمعيات التعاونية الاستهلاكية 40% من احتياجات السكان، وتحوز هذه الجمعيات على 23% من مجموع تجارة التجزئة في أنواع التجارة التي تشتغل بها. وفي فنلندا تتولى الهيئات المركزية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية ما يزيد على 38% من تجارة الجملة بالدولة في المواد الغذائية والسلع المنزلية، ويباع 50% من الحليب ومنتجات الألبان والخبز، و60% من اللحوم والخضروات بواسطة حوانيت التجزئة التابعة للجمعيات التعاونية. وتتولى الفنادق والمطاعم التعاونية 24% من جملة مبيعات الدولة من هذه الصناعة. أما في بريطانيا التي تمثل الموطن الأصلي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية الحديثة فإن دورها تطور كثيرا منذ أول جمعية أسسها رواد روتشديل عام 1844. فقد كانت هذه الجمعيات مسؤولة عن تغذية ربع السكان المدنيين أثناء الحرب العالمية الثانية. وهي الآن تمتلك مئات المصانع التي تنتج أنواع السلع الاستهلاكية التي تباع في معارض وأسواق الجمعيات كالأغذية المحفوظة والغلال والنسيج والمنتجات الجلدية والأحذية والعجلات وسيارات النقل والآلات الزراعية والآلات الموسيقية والأجهزة اللاسلكية وغيرها، ويعمل في هذه المصانع والمعارض والأسواق عدة ملايين من أعضاء الحركة التعاونية. وفي السويد تحتل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مكاناً هاماً في الإنتاج لبعض المواد. فهي تنتج 22% من دقيق القمح والشوفان، و29% من الأغذية العجينية (الخبز والبيتزا والمعجنات الأخرى)، و 30% من الزبد الصناعي، و50% من مصابيح الكهرباء، و90% من زيوت الطعام، إضافة إلى 30% من مخصبات النترات. وهكذا الحال في كندا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان والبرازيل والعراق

والأرجنتين ومصر والهند والصين ودول الخليج العربي، وغيرها من دول العالم المتقدم والنامي والفقير على السواء.

إن التعاون الاستهلاكي يمثل أهم أشكال الحركة التعاونية من حيث اتساع مداه وانتشاره، أو بسبب ما يحدث من تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، وهو الحل الحاسم لمواجهة الغلاء وزيادة الأسعار. وقد نجح التعاون الاستهلاكي على امتداد دول العالم في تقديم الخدمات للسكان بالأسعار المعتدلة بعيدا عن أرباح الوسطاء وإضافات التجار. كما ساعد بشكل فاعل في القضاء على السوق السوداء والسماسرة، لأنه يقوم على الخدمة الإنسانية لا الربح. ويمثل التعاون الاستهلاكي أحد الحلول الحاسمة لقضية ضبط الاستهلاك القومي، علاوة على أنه سلاح المواطنين من ذوي الدخل المحدود في مواجهة موجات الغلاء المتزايدة، والحد من أساليب الاستغلال والغش في السلع والخدمات.

إن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي جمعيات شراء وبيع وإنتاج وتوزيع السلع الغذائية والملابس والمفروشات والمواد والأدوات الكهربائية، وهي جمعيات ذات فروع عديدة ومتكاملة تقوم على توزيع السلع الغذائية والخضر والفواكه واللحوم والطيور والأسماك. وتملك وتدير متاجر بيع مستلزمات المنازل وكذلك الملابس بأنواعها. كما تملك وتدير المقاهي والمطاعم والفنادق ودور العلاج وبعض وحدات النقل الداخلي.

إن الهدف من التعاونيات الاستهلاكية بصورة عامة، تحقيق وفرة من السلع المطلوبة، وحماية المستهلك من سلسلة الوسطاء وخاصة السماسرة وتجار الغش والسوق السوداء. كما أنها تهدف إلى تنقية التعامل من البيع بالآجل، وتداول السلع الضارة. وتسعى إلى تحقيق

سيطرة المستهلكين على الأسواق، وتوفير السلع الغذائية وغير الغذائية بالجودة المناسبة. ومن أمثلة هذه الجمعيات كل التعاونيات التي تؤسس في المدن والقرى في شكل مستقل أو ملحق بالجمعيات التعاونية الزراعية، وكذلك الجمعيات التعاونية المهنية التي تتكون داخل البنوك والشركات والوزارات والمصانع، حيث يكون المساهمون من أبناء المهنة الواحدة أو العمل الواحد أو الروابط المسجلة، وكذلك الجمعيات المدرسية. ومن فروع التعاون الاستهلاكي الجمعيات المتخصصة في الخدمات مثل النقل والعلاج والتوفير والتسليف غير الإنتاجي والتأمين. والتعاون الاستهلاكي بصوره عامة يختص بتلبية كافة احتياجات الإنسان من المأكل والمشرب وسائر الخدمات الصحية والتأمينية وما يحتاج إليه الإنسان من حماية دخله وكيفية التصرف فيه بالادخار والإنفاق بعد أن يعطي هذا الدخل قوة شرائية أكبر، وهو يعتبر رأس المال خادما لا سيدا، ومن أبرز مميزاته أن الأرباح التي تكونها الجمعيات تعود إلى مشتركيها من المستهلكين كعائد معاملات.

إن دعم أغلب الدول للسلع الاستهلاكية أصبح يستفز المستهلك، لأن أموال الدعم غالباً ما تذهب إلى جيوب التجار ولا يحس المستهلك بنزول الأسعار المتوقع نزولها بعد إقرار الدعم .. وذلك لأسباب عديدة منها[1]:

1. زيادة الأسعار الجنونية في العالم.
2. جشع واستغلال ولامبالاة التجار.

---

[1] أنظر:- العبيد، سلمان بن إبراهيم (2010). الجمعيات الاستهلاكية التعاونية، الرياض الاقتصادية، العدد 15508، (9) كانون الأول (ديسمبر) الرياض، السعودية متاح على الرابط: www. Alriyadh.com

- أبو الخير (1961). التعاون الاستهلاكي... مرجع سابق، ص 31.

3. عدم وجود حماية للمستهلك مؤثرة تأثيراً حقيقياً وقادرة على تحصيل حقوقه والدفاع عنها.

وإذا كان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية عالمياً، فإن للنفط النصيب الأكبر في أسباب زيادة تكاليف التصنيع من أجور ومصاريف إلى أن تصل إلى ارتفاع أسعار نقل البضائع بكل طرق النقل البحرية والجوية والبرية بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي ينعكس على مشتقاته.

إن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من أفضل الحلول التي تقدمها الدول إذا أرادت أن تكبح الارتفاعات غير المبررة للأسعار، وأيضا إذا أرادت أن تنمي المجتمع المحلي في الدولة. فالجمعيات التعاونية هي من الصالح العام في تنمية المجتمعات، فهي تشرك جميع مواطني الدولة في النفع، سواء النفع الاقتصادي بالأرباح أو بتنمية الموارد البشرية. إن تفعيل وزيادة عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أصبح ضرورة لابد منها في مجتمعات الدول النامية والفقيرة بشكل خاص. فالعديد من الدول التي فعّلت دور الجمعيات التعاونية أصبحت قدوة حسنة يمكن الاستفادة من تجاربها في إدارة الجمعيات التي قللت وحدّت من جشع بعض التجار ونفعت المستهلك. ويخطئ من يقول أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي وسيلة لمحاربة التجار في تجارتهم ورزقهم الذي يعتمدون عليه، بل على العكس من ذلك تعتبر هذه الجمعيات الاستهلاكية تقويماً سليماً لحال التجارة في المنطقة. أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تعتبر أفضل حل في كبح الارتفاع الجنوني للأسعار، وأيضا في تحسين المعيشة للفرد وللعوائل من خلال المساهمة في صرف بطاقات تموينية للسكان، واستحداث وظائف

للجنسين من المواطنين، ومشاركة أرباحها للمواطنين المساهمين في نجاحها، فهي من المواطن والى المواطن.

إن التعاون بمفهومه العام هو شكل من أشكال التضامن الاجتماعي، يرتبط به مجموعة من الأفراد بمحض إرادتهم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، ولذلك تعد التعاونية جمعية أفراد، لا جمعية أموال، وترتكز على دعامتين أساسيتين هما: أن يساعد العضو التعاوني ذاته، وأن يساعد الأعضاء التعاونيون بعضهم البعض.

إن أهداف الجمعيات التعاونية هو أسمى من أن يكون ربحياً بحتاً، مع عدم إنكار الربحية في مشاريع الجمعية، ولكن الجمعية في حقيقة الأمر قائمة على تكاتف الجهود بين السكان الذين بالأساس هم الداعمون وهم المستثمرون في هذه المشاريع. ويمكن القول بأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي مركب النجاة للمستهلكين وصغار التجار أيضاً من جشع الاحتكار للسلع وطمع الموردين. فالجمعيات الاستهلاكية في أغلب الدول التي تطبق نظام الجمعيات التعاونية وتحمي هذا النظام هي شريكة في العطاء إن لم تكن هي الأداة الأساسية في العطاء. أن الجمعيات الخيرية تستهدف فئة معينة وهي أيضاً تعتمد على الهبات والتبرعات من الدولة وأهل الخير، بينما الجمعيات التعاونية الاستهلاكية عكسها تماما.

إن إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية تهدف إلى تأمين السلع الأساسية والضرورية بأسعار معقولة للمواطنين هو الهدف المنشود من نشر الحركة التعاونية الاستهلاكية، الأمر الذي من شأنه إجبار التجار على منافسة تلك الجمعيات من خلال تخفيض أسعار السلع.

إن قيام ونجاح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في توفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، ومواجهة أي ارتفاع في الأسعار من قبل التجار، هو تحقيقا لما تهدف إليه الدولة في خططها التنموية من رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، والعناية بالفئات المحتاجة من ذوي الدخل المحدود. لقد استطاع النظام التعاوني تحقيق نجاحات بدرجات متفاوتة في مختلف المجتمعات، ومنها الدول العربية، وذلك تبعا لاهتمام حكوماتها، وتفهم الشعب لفلسفة ومبادئ التعاون وتطبيقاته.

فالجمعيات التعاونية الاستهلاكية يمكن لها مساندة جهود الدولة في الحد من ارتفاع الأسعار واستغلال المستهلك خصوصاً في الدول الفقيرة والدول السائرة في طريق النمو، بعد أن أصبحت ظاهرة الغلاء وارتفاع أسعار السلع من الأمور الواضحة، معتبرة أن الأسعار أخذت تتزايد بشكل لا يتناسب مع بعض فئات الشعب من ذوي الدخل المحدود، وما يؤثر في مستوى دخلهم ومعيشتهم.

ولقيام حركة تعاونية استهلاكية ناجحة لابد من تدعيمها من قبل الدولة وتشجيعها بالقوانين التعاونية التي تسن لتنظيم العمل التعاوني، وتوفير المساعدات المالية اللازمة، فالتعاونيات الاستهلاكية عبارة عن مؤسسات اقتصادية واجتماعية يشكلها الأفراد فيما بينهم بهدف خدمة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية وليست مؤسسات ربحية قائمة على الاستغلال. وإن جميع الأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات مهما كان عدد الأسهم التي يمتلكها العضو، فيما يعد نظام العائد على المعاملات حجر الزاوية في النظام الاقتصادي التعاوني، ويتم ذلك على أساس نسبة مشترياتهم من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

وتلتزم التعاونيات الاستهلاكية بالتعامل بالنقد في الشراء والبيع، فليس من صالحها أن تسير على خطة الإقراض الاستهلاكي، لأن ذلك ضار بأعضائها، رغم أن بعض التعاونيات الاستهلاكية تبيع السلع لأعضائها بالآجل، خاصة تلك التي تستهلك على مدة طويلة نسبياً، مثل الأجهزة المنزلية المعمرة، والتي لا يجد العضو من دخله الشهري ما يكفي لشرائها.

مشاكل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

إن من أهم الصعوبات التي تقف أمام قيام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية[1] :

1. طريقة الدعوة لقيامها، حيث يتم إنشاء الجمعيات دون دراسة الظروف الموضوعية المحيطة بالمنطقة.

2. تبدأ بعض الجمعيات برأس مال صغير، وتظل معاملاتها في حدود ضيقة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد أعبائها المالية، وعدم تحقيق أهدافها وعدم الاستفادة من إيجابيات العمل التعاوني.

3. يؤدي فشل الجمعية التعاونية إلى إحجام الأعضاء عن الدخول في أي جمعية تعاونية أخرى.

4. تخوف التجار من ظهور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على أساس أن قيامها يهدد مصالحهم، ويعمل على إغلاق متاجرهم، الأمر الذي يجعلهم يحاربونها بشتى الطرق والوسائل.

---

[1] أنظر:- أبو الخير، كمال حمدي، التخطيط التعاوني... مرجع سابق، ص 761.
- الشمري (2012/1/12)... مرجع سابق، ص 5.

5. رصد مبالغ كبيرة وضياع كثير من الوقت في المباني والمخازن دون مراعاة السيولة المالية المتاحة، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء المصادر المالية المرصودة لشراء المواد الغذائية.

6. تعرض التعاونيات الاستهلاكية في بعض الدول إلى أخطاء في مصادر الشراء وفي كمية ونوع وسعر ما تشتريه، كالمبالغة في شراء السلع الكمالية.

7. تعرض بعض البضائع المخزونة لفترة طويلة إلى التلف والجفاف، الأمر الذي يؤدي إلى وجوب التخلص منها حفاظاً على صحة الأعضاء.

8. لجوء بعض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في بعض الدول إلى البيع بالأجل لدرجة تجمد أموالها.

9. ترشح بعض أعضاء مجالس الإدارة لعدة دورات انتخابية ولفترة طويلة يرتبط بها مصير الجمعية بوجودهم في مجلس الإدارة أو ترأسه.

10. بعض الجمعيات تضم في مجالس إداراتها عناصر تجارية منافسة استغلت التعاون لتحقيق مصالحها.

11. عجز بعض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية عن وضع نظم محاسبية مناسبة، مما يجعلها تتعرض لكثير من الخسائر.

12. عدم الاستفادة من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المتجولة التي تركز عملها في نقل البضائع من المدن إلى الريف عن طريق السيارات الكبيرة والمجهزة تجهيزاً جيداً، كما تلجأ بعض الجمعيات لفتح فروع لها عن هذا الطريق.

مستقبل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

لغرض تقدير اثر التعاون الاستهلاكي ومستقبله في تحقيق التطور نحو التنظيم الاقتصادي الشامل للمجتمع على أسس ديمقراطية تعاونية، لابد من النظر من زاويتين مختلفتين[1] :

الأولى: أن التعاون الاستهلاكي يعتبر مكملاً للنظام الاقتصادي السائد في الدول الرأسمالية، أو التي تعترف برأس المال الوطني فيها. وهذا يعني أن التعاون نظام يضيف إلى النظام الرأسمالي أو الرأسمالية الوطنية ويتعايش معه، فهو لا يمنع المشروعات الخاصة، بل يضيف إليها ويعدل تلك النواحي الاجتماعية التي لم يستطع النظام الرأسمالي تعديلها، فينمو في المجالات التي فشلت فيها تجارة التجزئة الخاصة، أو ارتفعت فيها نفقات التسويق، أو يوجد فيها نوع من الاحتكار الضار. إن هذه الزاوية تفتح المجال لدراسة النشاط التعاوني من حيث إتاحة الفرصة لقيام المشروعات التعاونية ومدى نجاحها جنبا إلى جنب مع المشروعات الخاصة. وهنا يظهر أن المنشآت التعاونية في كثير من الدول قد وجدت معارضة عدائية من المنظمات الاقتصادية المنافسة لها وبخاصة في النشاط الزراعي. كما أن متاجر التجزئة الصغيرة الحجم كانت دائمة التذمر من نجاح متاجر التجزئة التعاونية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مستوى الدخل الفردي له علاقة مباشرة بمدى نجاح التعاون الاستهلاكي، فالعلاقة عكسية بين اهتمام الفرد بالتعاون ودخله الفردي، بمعنى أن الاهتمام بالتعاون يقل إذا كان الدخل

[1] أبو الخير، كمال حمدي، التخطيط التعاوني...مرجع سابق، ص 45.

الفردي عالياً، ويزيد الاهتمام بالتعاون إذا كان الدخل الفردي قليلاً، وذلك لزيادة أهمية المبالغ التي يوفرها الفرد نتيجة لتعامله مع المتجر التعاوني.

وهناك ناحية أخرى هامة عند تقدير مستقبل التعاون الاستهلاكي أمام منافسة المشاريع الخاصة، وهو التكلفة الحقيقية والظاهرية للمنظمات التعاونية. فكثير من الجمعيات التعاونية يكون العمل فيها تطوعا، ولا تحتسب عليها نسبة كبيرة من النفقات الإدارية. وقد تقدم القروض من الأعضاء دون فوائد، وهناك أمثلة لحالات وهب فيها بعض الأعضاء المباني والمخازن إلى جمعياتهم دون مقابل، وفي مثل هذه الحالات تقل النفقات غير المباشرة. فالنفقات المستترة يتحملها بعض الأعضاء في الواقع، ومن ثم يبدو العائد اكبر من حقيقته بمقدار هذه النفقات أو الهبات أو المساعدات التي تبذل دون مقابل. وإذا تم إنشاء المتاجر التعاونية كوحدات صغيرة، فإنها تتحمل كل النفقات الثابتة والنفقات الإضافية غير المباشرة، بعكس المتاجر الكبرى. كما أن هذه المتاجر التعاونية إذا انضمت إلى جمعية تعاونية للجملة واشترت منها مباشرة فإنها غالبا ما تكون متناثرة في أماكن متباعدة، وهذا يزيد من تكاليف النقل. وإذا حاولت امتلاك مخازن كبيرة، فإنها قد تعجز عن إيجاد الأموال اللازمة لذلك، كما أن بعض متاجر التجزئة التعاونية تتمسك بمبادئ روتشديل في تفسير يتسم بطابع الجمود ولا يتفق مع التطور الحديث.

الثانية: أن التعاون الاستهلاكي يعتبر بديلاً للنظام الرأسمالي. بمعنى التحول التام من النظام الرأسمالي إلى النظام الاقتصادي التعاوني، أو ما يمكن أن يطلق عليه المجتمع التعاوني، على أساس أن الأعضاء يملكون متاجر التجزئة، وكل متجر تجزئة بكافة أعضائه هو عضو في

جمعيات الجملة التعاونية. ومتاجر الجملة جميعها هي التي تملك المصنع أو المصانع التعاونية. كما يمتد النشاط التعاوني الاستهلاكي إلى بناء المنازل والتأمين والطبابة والتعليم والمواصلات ووسائل الترفيه وغيرها، لذلك يمكن النظر إليه كصيغة معدلة، أو بديلة للنظام الرأسمالي. ويقول دعاة هذا الاتجاه إن النشاط التعاوني لا حدود له من الناحية النظرية، وانه قد يمتد إلى قطاع التجارة الدولية. وينادي أصحاب النظام الرأسمالي أيضا بان تكون إدارة المرافق العامة التي تمس حاجات المواطن الأساسية بيد الدولة كالماء والكهرباء والمواصلات بأنواعها، وذلك يعني أن النشاط الاقتصادي سيتم تقسيمه بين الأجهزة التعاونية وأجهزة الدولة دون أن ينشأ عن ذلك زيادة في أعباء الخزانة العامة، لان التعاون سوف يوفر للدولة نفقات الكثير من الإدارات التي تهدف إلى حماية المستهلك والدفاع عن حقوقه. إن دعاة المجتمع التعاوني يؤمنون إن كثيرا من المزايا سوف تتحقق للمجتمع إذا تم هذا التطور المنشود من قبلهم. فسيختفي دافع الربح الذي يسعى النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي إليه، وأن الدولة ستدير جميع المرافق دون ربح، ولن يكون هناك إنتاج لسلع ضارة بالمجتمع، وأن يزول التنافس إلا إذا كان بين المنظمات التعاونية لتحسين الإدارة وتقليل النفقات، وأن يتم الاقتصاد في نفقات الدعاية والإعلان، وأن لا يكون هناك إفراط في الإنتاج كما هو الحال في الرأسمالية الحرة، والأهم من كل ذلك أن يتغير طابع ولون الحياة الاجتماعية عندما ينتفي دافع الربح الشخصي وتنتفي الأنانية المادية. وفي مثل هذا النظام، كما تقول نظرية المجتمع التعاوني، سوف تتمكن حركة التعاون الاستهلاكي من تحقيق رسالتها الحقيقية على الوجه الأكمل.

الفصل الرابع عشر

الجمعيات التعاونية الخدمية

- تمهيد.
- تعريف الجمعية التعاونية الخدمية.
- أهمية الجمعيات التعاونية الخدمية.
- أهداف الجمعيات التعاونية الخدمية.
- بعض أنواع الجمعيات التعاونية الخدمية.

تمهيد

نظراً لما تتمتع به الجمعيات والاتحادات التعاونية من أهمية قصوى في المجتمعات المدنية وفي المجتمعات المتجهة نحو المدنية ونحو التطور والتقدم والبناء، ونظراً لما تقوم به من دور فعال في خدمة أعضائها وتحسين أوضاعهم المالية والمعيشية، وما تقوم به من دور فعال في دعم اقتصاد البلدان من خلال الأنشطة التنموية والاستثمارات الجماعية التي تمارسها في شتى مجالات التنمية والبناء، فقد اهتمت الدول اهتماما كبيراً بالجمعيات والاتحادات التعاونية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ومنحت للمواطنين الحق الكامل في إنشاء الجمعيات والاتحادات التعاونية وكفلت للجمعيات والاتحادات التعاونية جميع الحقوق في ممارسة الأنشطة التنموية والاستثمارية التي أنشئت لأجلها، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لممارسة الجمعية نشاطاتها وتحقيق أهدافها[1]. إن الجمعية التعاونية هي جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة. وتستند التعاونيات على قيم الاعتماد على النفس، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة والتضامن. ووفقا للتقاليد التي أرساها مؤسسو التعاونيات، فإن أعضاء التعاونيات يؤمنون بالقيم الأخلاقية للأمانة والصراحة والمسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بالآخرين. لذلك لا غرابة أن تختص بعض أنواع الجمعيات التعاونية في تقديم الخدمات المختلفة إلى أعضائها. وتعتبر الجمعيات التعاونية الخدمية احد الأنواع

---

[1] الصايدي، محمد قايد (2011). أهمية الجمعيات والاتحادات التعاونية في المجتمع ودورها في التنمية والبناء، متاح على الرابط: www.frsanalmarfh.arabepro.com

الهامة من الجمعيات التعاونية لما لها من دور كبير في توفير مختلف الخدمات لأعضائها وللمجتمع عامة.

تعريف الجمعية التعاونية الخدمية

الجمعيات التعاونية للخدمات أو الجمعيات التعاونية الخدمية، هي الجمعيات التي تُقدِّم لأعضائها خدمات بطريقة تعاونية، كجمعيات الإسكان التعاونية والجمعيات التعاونية المدرسية والجمعيات التعاونية للنقل والمواصلات وجمعيات الكهرباء التعاونية، وغيرِها من الجمعيات ذات الطابع الخدمي. كما يمكن تعريفها بأنها التعاونيات التي تقوم بتقديم الخدمات دون السلع إلى منتسبيها.

ورغم أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي أيضا من أنواع الجمعيات التعاونية الخدمية، إلا أنها ومنذ نشأتها تخصصت بتوفير السلع والخدمات الاستهلاكية المباشرة أو اليومية التي يحتاجها الأعضاء. ولم تدخل في مجالات الخدمات الكبيرة والتي تحتاج أحيانا إلى سلع رأسمالية لتقديمها إلى الأعضاء كالإسكان والنقل والمواصلات والكهرباء وغيرها.

ويمكن تعريف الجمعية التعاونية الخدمية بأنها منظمة اجتماعية على الأغلب تتكون من المواطنين الذين يواجهون مشاكل من نوع اجتماعي محدد، وهذه المشاكل قد تكون في مجال النقل، أو المواصلات، أو الإسكان، أو العلاج، أو الحصول على الدواء، أو التعويض بسبب نقص الدخل، أو انقطاعه بسبب المرض، أو السياحة الداخلية وتكاليفها، أو غيرها[1].

---

[1] ملكاوي،... مرجع سابق، ص 3.

كما يمكن تعريفها بأنها الجمعيات التي تُقدِّم لأعضائها خدمات بطريقة تعاونية، كجمعيات الإسكان التعاونية والجمعيات التعاونية المدرسية والجمعيات التعاونية للنقل والمواصلات وجمعيات الكهرباء التعاونية، وغيرِها من الجمعيات[1].

ونظراً لأهمية الخدمات في الأنشطة الاقتصادية، فإن هذا النوع من التعاونيات أصبح من ضرورات التكوين والوجود في القطاع الاقتصادي.

أهمية التعاونيات الخدمية[2]

تتصف جميع الصيغ التنظيمية للجمعيات التعاونية بأنها ذات أهمية بالغة في مجال تخصصها وعملها بحيث يشكل وجودها توازنا مهما بين القطاع العام والقطاع الخاص، مثلما يشكل مرتكزا أساسياً للحد من الاستغلال والأرباح الفاحشة التي تسعى إليها منظمات القطاع الخاص العاملة في المجال الإنتاجي السلعي أو الخدمي للجمعية التعاونية. وتزداد أهمية التعاونيات الخدمية لأنها تمس حاجات المواطن اليومية والاستراتيجية. فكثير من الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات تكاد أن تكون من الخدمات الضرورية وليست الميسرة أو الكمالية، رغم أن للنوعين الأخيرين حصة في نشاط الجمعيات التعاونية الخدمية أيضا. إن أهمية الجمعيات التعاونية الخدمية تتجسد في توفيرها العديد من الخدمات اللازمة لإشباع حاجة الأعضاء التعاونيين وبقية المستهلكين وإنقاذهم من الوقوع في شراك المستغلين

---

[1] العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2011/4/6). دور التمويل الأصغر في تأسيس وتنمية تعاونيات نموذجية للمسنين بولاية الخرطوم، متاح على الرابط: www.ahewar.org .

[2] Garoian, L. & Cramer G.L. (1969). Cooperative Mergers: Their Objectives, Success and Impact on Growth, Oregon State University, USA, pp. 7-14.

والمحتكرين. كما تتجسد أهميتها في مد يد العون للفئات الفقيرة والبسيطة والتي لا تقوى على الإيفاء بإشباع حاجتها من خدمة معينة متاحة في الأسواق بأسعار تجارية عالية. إن صيغ التعاون الخدمي تساعد في بناء الثقة بالنشاط التعاوني وتخلق انتماءً متيناً في نفوس الأعضاء بجمعيتهم وتحفزهم على التضامن والتعاضد والتآزر. كما أنها تساعد في تدريب النشء الجديد وخصوصا في المدارس (الحانوت التعاوني المدرسي) على أساليب استثمار العلاقات الاجتماعية وإدارة المشاريع الصغيرة والتفكير الاقتصادي السليم والاعتماد على النفس وعلى الإمكانيات الذاتية.

أهداف التعاونيات الخدمية

للتعاون الخدمي أهداف عديدة لا تنفصل عن الأهداف العامة للتعاون بشتى أنواعه، ولكنها تتمحور حول هدف تقديم الخدمات للأعضاء التعاونيين وغيرهم وتحقيق إشباعهم منها وكسب رضاهم، وعادة فان الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات التعاونية تكون من نوع الخدمات التي يحتاجها الأعضاء والزبائن. ومن أهم أهداف التعاونيات الخدمية ما يأتي[1]:

1. القضاء على احتكارات التجار والوسطاء والرأسماليين.
2. تحديد أو فرض الأسعار والسيطرة عليها.
3. تنظيم المنافسة الحرة أو غير المشروعة.

[1] ملكاوي،... مرجع سابق، ص 15.

4. الحد من شدة الأزمات الاقتصادية والدورية التي تنتاب النظام الاقتصادي للدولة.

5. الحد من ارتفاع معدلات البطالة بين ذوي الدخل المحدود.

6. العمل على خفض تكاليف المعيشة.

7. تهيئة ظروف أفضل للأعضاء التعاونيين وللعاملين ولذوي الدخل المحدود.

8. إحلال الحوافز محل الأرباح.

9. محاربة الإعلانات والدعاية التجارية غير الصادقة.

بعض أنواع الجمعيات التعاونية الخدمية

تتعدد أنواع الجمعيات التعاونية الخدمية بأنواع الخدمات المتاحة لإشباع رغبات الزبائن، ولكنها لا تغطي جميع هذه الخدمات بل تركز على الخدمات التي يطلبها الأعضاء والمستهلكون والتي تستطيع الجمعية تقديمها إليهم دون معاناة في ذلك. ومن أهم هذه الأنواع من الجمعيات الخدمية ما يأتي[1] :

1. الجمعيات التعاونية لتوزيع الأراضي والبناء والإسكان:

وهي جمعية اقتصادية اجتماعية تتكون من المواطنين الذين يواجهون مشكلة في الحصول على قطعة أرض سكنية، أو مشكلة في إمكانية توفير المال اللازم للبناء، أو مشكلة في تأجير سكن، وغيرها من المشاكل التي تختص بها هذه الجمعيات الخدمية. وعادة ما يكون أعضاء

---

[1] أنظر:- المرجع السابق، ص 16.

- المنيزع والعتر،... مرجع سابق، ص 68.

- AL-AZZAWI (1985)… Op. Cit., p. 17.
- Zeuli & Cropp (2004)… Op. Cit., p. 31.

هذه الجمعيات من موظفي الدولة بشكل عام أو احد قطاعاتها. وتعتبر مشكلة الإسكان من المشاكل المعقدة التي تحتوي على مشكلات اقتصادية وعمرانية وصحية. وتتعدد الأعمال التي تمارسها هذه الجمعيات حسب نوع كل منها، وهي:

أ. الجمعيات التعاونية لشراء وتوزيع الأراضي.

ب. الجمعيات التعاونية لبناء وتمليك المساكن.

ج. الجمعيات التعاونية للبناء والتأجير.

د. الجمعيات التعاونية للتسليف والبناء.

هـ. الجمعيات التعاونية لإعادة البناء والترميم.

و. الجمعيات التعاونية لتوريد وتجهيز مواد البناء والعمارة.

ز. الجمعيات التعاونية لمقاولات التشييد والبناء والإنشاءات.

لقد حققت هذه الجمعيات التعاونية نتائج باهرة جدا في جميع الدول التي تتواجد فيها بغض النظر عن كونها دولا متقدمة أو نامية أو فقيرة. وكانت ولازالت مشاريع الإسكان والبناء التي أنجزتها هذه الجمعيات قائمة، وتدعو إلى مفخرة الفكر التعاوني وإنجازاته الكبيرة حول العالم.

2. الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف:

وهي جمعية تتكون من عدد من المواطنين بحكم الجوار أو الزمالة في العمل المهني والوظيفي. والضرورة التي تدعو إلى تكوين مثل هذه الجمعية بوصفها منظمة اقتصادية أو اجتماعية، هي أن المواطنين يواجهون مشكلة تتمثل في صعوبة الحصول على المال اللازم

لشراء السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات والسجاد والأثاث، وكذلك يواجهون مشكلة الحصول على المال للعلاج أو للسفر أو لزواج الأولاد أو لمقابلة مصروفات باهظة وغير متوقعة.

3. الجمعيات التعاونية المدرسية:

وهي منظمة اقتصادية يغلب عليها الطابع الاجتماعي، وتتكون من الطلبة على مختلف مستوياتهم التعليمية. ومنطقة عمل الجمعية هي مدرسة أو كلية أو جامعة وقد تتكون هذه الجمعية لتخدم عددا من المدارس أو الكليات معا، ومن أمثلة هذه الجمعية المطاعم الطلابية والمستشفيات الطلابية ومطابع كتب المدارس والجامعات وغيرها. إن هذه الجمعيات تنفع الطلبة من خلال توعيتهم بأهمية العمل الجماعي التعاوني وتوثق العلاقة بين الطلبة وبين المدرسة أو الكلية وأجهزتها وهي تعلم الطلبة حقائق الحياة وتدربهم على تمويل المشروعات وإدارتها وإمساك سجلات حساباتها. إن محصلة هذه الجمعيات أنها جمعيات اجتماعية تربوية، وهي مرتكز التدريب العملي على إدارة فروع النشاط الاجتماعي والرياضي والاقتصادي داخل المدارس والمعاهد والجامعات، وتمتد خدماتها إلى الخريجين أيضا الذين يفضلون أن يتصلوا بمواقع دراستهم السابقة عن طريق الجمعيات القائمة بها، وبخاصة بما تقيمه من ندوات ورحلات وأبحاث ومحاضرات. لقد استطاعت بعض الجمعيات أن تكون ذات طابع إنتاجي، وخاصة في كلية الزراعة حيث تدير الجمعية المزارع والمعامل المتعلقة بالألبان والصناعات الغذائية، كما تدير حقول الدواجن وحقول تسمين العجول التي يتم ذبحها بعد وزن معين وبيعها كلحوم الحمراء ومنتجات عرضية أخرى. وفي كليات الآداب

تقوم هذه الجمعيات بإصدار المجلات والنشرات الثقافية وبيعها على الطلبة والزائرين. وفي معاهد وكليات الصناعة والتكنولوجيا والهندسة حيث يشتغل الطلبة تعاونيا في مشروع مشترك صناعي يعرض ويبيع منتجاته لحساب هذه الجمعيات والإدارة التعليمية.

4. تعاونيات الخدمات الصحية:

وهي جمعيات تقدم الخدمات الصحية بكافة أنواعها لأعضائها أو لمن يرغب في ذلك كالاستشارات الطبية والعلاج وتوفير الأدوية والقيام بالعمليات الجراحية ومباشرة الخدمات المتصلة بأعمال الصحة والنظافة والخدمات الوقائية وغير ذلك من الخدمات الصحية، وذلك بأقل التكاليف الممكنة. ويرجع تاريخ هذا النوع من الخدمات إلى عام 1912 في يوغوسلافيا السابقة، حينما تم إجراء بحث شامل في حينها أوضح أن 72% من المساكن تنتشر فيها الرطوبة ولا تدخل لها الشمس، و95% من السكان ليس لديهم مورد للمياه صالح للشرب، و 88% تعوزهم العناية الطبية، وأن كل 12000 نسمة لهم طبيب واحد، وأن نسبة الوفيات تصل إلى 27 بالألف. وإزاء هذه الحقائق تم تأسيس جمعيات تعاونية خدمية متخصصة بالخدمات الصحية والنظافة أحدثت نقلة نوعية في هذا الجانب بين المواطنين وحققت نجاحات باهرة، ونالت استحسان الناس. وسرعان ما انتشرت هذه الجمعيات الخدمية في باقي المدن وعبرت الحدود إلى الدول الأوربية الأخرى والى بقية دول العالم، وهي اليوم من أهم الجمعيات الخدمية التي لا يمكن الاستغناء عنها لما لها من دور في الحفاظ على صحة المواطنين وتوفير العلاج اللازم لهم بتكاليف بسيطة ومعقولة تتناسب ومستوى دخلهم.

5. جمعيات توزيع الطاقة الكهربائية التعاونية:

تقوم هذه الجمعيات بعملية توزيع الطاقة الكهربائية على سكان الحي الذي تعمل فيه مقابل اشتراك. وتستلم الجمعية الطاقة الكهربائية من محطات التوليد وتقوم بتوزيعها إلى أعضائها من مولدات خاصة بها. وتتم جباية الرسوم عن طريق مقياس الاستهلاك في كل وحدة سكنية أو تجارية، حيث يقوم احد الموظفين التابعين للجمعية بتسجيل عدد الوحدات المستهلكة من قراءة المقياس شهرياً، أو قد تتم الجباية عن طريق دفع اشتراك ثابت شهري أو فصلي أو سنوي. وتقدم بعض الجمعيات تخفيضات على سعر الوحدة الواحدة من الطاقة الكهربائية بعد استهلاك عدد معين من الوحدات تشجيعا منها في زيادة إنتاج الصناعات الحرفية الصغيرة التي يحتاجها سكان الحي كالمخابز والأفران ومصانع الألبان وخدمات غسيل وكوي الملابس وغسيل السيارات ومحلات التصوير والأسواق والورش والمعامل وغيرها.

6. جمعيات النقل والمواصلات التعاونية:

تختص هذه الجمعيات بتوفير وسائط النقل والمواصلات للأعضاء التعاونيين وكذلك للمواطنين بصورة عامة، وعادة ما يتم تزويد الأعضاء ببطاقات خاصة لاستخدام هذه الوسائط لقاء رسوم مدفوعة مقدما إلى الجمعية، أو يتم تزويدهم بدفتر من التذاكر يحتوي على مائة تذكرة يستخدمه العضو متى شاء دون مدة زمنية محددة. أما المواطنون العاديون فيدفعون قيمة التذكرة مباشرة عند الصعود. وتتعهد بعض هذه التعاونيات بعملية نقل الموظفين من أماكن سكنهم إلى مقرات عملهم وبالعكس، وكذلك نقل طلبة المدارس والجامعات من والى مناطق سكناهم. ولا تقتصر خدمات هذه الجمعيات على وسائط النقل

الخاصة بالانتقال داخل المدن بل تتعدى ذلك إلى وسائط النقل بين المدن أيضا. كذلك تمتد هذه الجمعيات الخدمية لتشمل نقل البضائع والسلع من الموانئ البرية والبحرية والجوية إلى مناطق التوزيع، ومن هذه المناطق إلى تجار الجملة وأسواقها، ثم إلى تجار التجزئة والبائعين.

7. **جمعيات الخدمات السياحية التعاونية:**

تلعب هذه الجمعيات التعاونية دورا متميزا في تقديم الخدمات، فهي تختص بجانب مهم من جوانب الأنشطة الاقتصادية وهو السياحة. كما تلعب هذه الجمعيات أدوارا متعددة في أنشطتها، فهي تقدم الخدمات السياحية للراغبين فيها من خلال توفير وسائط النقل اللازمة لذلك، وتأمين الفنادق وكذلك وجبات الطعام، كما تؤمن لهم الدليل السياحي المرافق للرحلة، وكذلك المطبوعات والخرائط والنشرات اللازمة. ولا تقتصر الخدمات السياحية التي تقدمها الجمعية على نوع معين من السياحة بل قد تتعدد أنواعها وفقا للموسم السياحي، فهناك سياحة تاريخية للآثار والأماكن ذات الأحداث المهمة في التاريخ، وهناك السياحة الدينية في مواسم الحج والعمرة والأعياد، وهناك السياحة الشاطئية في مواسم الصيف والألعاب المائية، وهناك السياحة الصحراوية في مواسم الشتاء والألعاب الصحراوية، وهناك السياحة الطبية في مواسم العلاج بالمياه الكبريتية والمعدنية والدفن بالرمال وغيرها. إن الجمعيات التعاونية المتخصصة بالخدمات السياحية تعد من أهم الوسائل الدعائية والإعلامية للمرافق السياحية المتواجدة في الدولة سواء على مستوى السياحة الداخلية أو السياحة الخارجية.

وخلاصة القول، فإن للجمعيات التعاونية الخدمية دوراً مهماً في تقديم الخدمات بأنواعها ضمن المجمعات السكنية في المدن والقرى والأرياف على حد سواء. فمستهلك الخدمة يحتاج إلى من يقدمها له بأسعار معقولة وبأماكن قريبة منه، وبجودة عالية ترضي طموحه وتشبع حاجاته. وليس أدل على أهمية وحيوية قطاع الخدمات من تنامي حجمه ومساهمته في الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة والنامية حتى أصبح في بعضها القطاع الأكبر والأكثر أهمية في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الخامس عشر

الجمعيات التعاونية الحرفية

- تمهيد.
- اختصاص الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.
- شروط العضوية في الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.
- إعفاءات الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.
- التمتع بالمزايا الخاصة بالجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.
- واجبات الدولة تجاه الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية .
- نظرة مستقبلية للعلاقة بين الدولة والجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية.

تمهيد

لقد ظهر هذا النوع من التعاون وترعرع في فرنسا، ثم انتشر إلى باقي الدول الأوربية وبقية العالم بعد أن تحسس أصحاب المهن والحرف أهمية هذا النوع من الأشكال التعاونية لهم ولمستقبل حرفهم.

إن الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية هي أشكال تعاونية يُكوِّنُها صغار أو مُتوسطو الحال، مِن المنتجين المشتغِلين بمِهنة مُعينة، لخفض نفقات إنتاجِهم، وتحسين ظروف بيع مُنتجاتِهم أو تسويق خدماتهم. كالنجارين والحدادين والخياطين والقصابين والحلاقين والصاغة وأصحاب الصناعات الجلدية كالأحذية والحقائب وعمال البناء، كذلك يمكن أن تتشكل الجمعيات من أصحاب المهن الوظيفية كالمهندسين والمعلمين والمحامين والاقتصاديين والجيولوجيين والمحاسبين والمدققين والكيميائيين والأطباء والصيادلة والزراعيين وغيرهم.

كما يمكن تعريف هذا النوع من الجمعيات بأنها منظمة اقتصادية اجتماعية تتكون من الحرفيين أصحاب المهنة الواحدة مثل النجارين وصانعي الأحذية والمشغولات الجلدية والمنسوجات والتطريز والسجاد والمعادن وهندسة الإضاءة واللمبات والثلاجات والموازين الكهربائية وصناعة البناء والصناعات الغذائية وإعداد الخبز والزجاج والخزف والطباعة وتجليد الكتب والصناعات التقليدية والأثرية والصوف وتعليب وتعبئة وتغليف المنتجات[1].

---

[1] أنظر:- ملكاوي، ... مرجع سابق، ص 16.

- النجفي،... مرجع سابق، ص 252.

لقد نشأت هذه الأنواع من الجمعيات التعاونية استجابة لطلب أصحاب المهن المتشابهة في مواجهة الصعوبات والمشاكل التي تعرقل عملهم الإنتاجي السلعي والخدمي، والتي تحتاج إلى تآزر وتعاضد المنتجين الصغار من اجل تجاوزها بدلا من مواجهتها فرديا، وتكبد التكاليف العالية التي لا يقوى عليها المنتج الصغير لوحده، والتي قد تؤدي إلى إفلاسه وترك مهنته بدلا من تطوير عمله وتوسيعه.

إن الغرض الأساسي من الجمعيات التعاونية الحرفية لا يستهدف توفير السلع الاستهلاكية للأعضاء، ولا توفير الاحتياجات الخدمية الاستهلاكية لهم، بل إنها جمعيات تسعى إلى توفير متطلبات الصناعة والمواد الخام للمنتجين الأعضاء بأسعار مناسبة وبجودة عالية تمكنهم من الاستمرار في صناعاتهم وتطويرها لتوفير مستلزماتهم ومستلزمات عائلاتهم المعيشية. إنها جمعيات تتشكل لغرض حماية مهنة الأعضاء من الاندثار والانقراض بسبب تلاعب التجار والوسطاء والمنتجين الكبار في قوى العرض والطلب في السوق. فهي تحاول توفير مستلزمات الصناعات الصغيرة بشتى أنواعها وتقديمها إلى الأعضاء بأسعار التكلفة مع هامش ربحي بسيط يغطي مستلزمات بقاء التعاونية وديمومتها. كما أنها تساعد في تسويق إنتاج الأعضاء من خلال البحث عن أسواق ذات أسعار مناسبة للمنتجين، وكذلك الاشتراك في المعارض والمهرجانات الشعبية والخيرية والفولكلورية وغيرها.

اختصاص الجمعية التعاونية الحرفية والمهنية

يمكن تلخيص اختصاص الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية بما يلي[1] :

[1] ملكاوي،... مرجع سابق، ص 28.

1. تهيئة فرص العمل.
2. توريد مستلزمات الإنتاج كالآلات والمعدات والمواد الخام وقطع الغيار والخبرات.
3. تسويق المنتجات وإقامة المعارض.
4. تطوير الإنتاج بما يلائم حاجة المواطنين المستهلكين للسلع أو الخدمات .
5. تقديم الإرشادات الفنية التي تؤدي إلى لتحسين أسلوب العمل وتطويره.
6. الاقتراض وإقراض أعضاء الجمعية أو الجمعيات الحرفية الأخرى لتمويل الأعمال الجارية أو الاستثمارية.

شروط العضوية في الجمعيات الحرفية والمهنية

رغم أن من شروط النشاط التعاوني بكافة أشكاله هو الانتماء الطوعي وان من أهم مبادئه اعتماد مبدأ الباب المفتوح للجميع، إلا أن هناك بعض الشروط الخاصة بالانتماء إلى الجمعيات الحرفية والمهنية، وهذه الشروط هي[1] :

1. أن يكون المتقدم حرفيا يعمل لحسابه الخاص بالنسبة للجمعيات التعاونية الإنتاجية للصناعات الحرفية، أو أن تكون مهنته الأصلية متصلة مباشرة بالنشاط المحدد في النظام الداخلي للجمعية بالنسبة للجمعيات التعاونية الإنتاجية للخدمات.
2. أن يكون المتقدم لنيل عضوية الجمعية كامل الأهلية المدنية.
3. أن لا يكون المتقدم من العاملين بالجهات الإدارية المختصة، أو بإحدى الجهات العامة التي تتولى الإشراف أو التوجيه أو الرقابة على الجمعية، أو بإحدى الجمعيات التي تتولى تمويلها.

---

[1] المرجع السابق، ص 31.

4. أن لا يكون المتقدم ممن يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم عملا من الأعمال التي تدخل في أغراض الجمعية أو يتعارض مع مصالحها.

إعفاءات الجمعية التعاونية الحرفية والمهنية

تقدم الدولة عادة مجموعة من أساليب الدعم والتشجيع للجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية بهدف مساعدتها في تحقيق أهدافها. وغالبا ما يكون هذا الدعم بشكل إعفاءات متنوعة من الرسوم والضرائب والنصوص التشريعية، ومن هذه الإعفاءات ما يلي[1] :

1. الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وعلى المهن غير التجارية.

2. الضرائب والرسوم التي تقررها المجالس المحلية طبقا لقانون الحكم المحلي في الدولة.

3.الضرائب الجمركية والرسم الإحصائي ورسم الاستيراد والرسوم والفوائد التي تستحق عند دخول بضاعة ما بالنسبة لما يستورد لهذه الجمعيات من خامات وأدوات وآلات ومعدات قطع غيار تلزمها لنشاطها . وتستحق هذه الضرائب والرسوم على مَن تؤول إليه ملكية هذه الأشياء المشار إليها عند بيعها مقدرة قيمتها لحالتها في تاريخ البيع.

4. ضريبة الدمغة التي يقع عبء أدائها على الجمعية التعاونية بالنسبة إلى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والإعلانات والملصقات وغيرها.

---

[1] المرجع السابق، ص 32.

5. الرسوم المستحقة على العقود والمحررات المتعلقة بتأسيس الجمعية وإشهارها أو تعديل نظامها الداخلي ورسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة للعقود والمحررات المذكورة ورسوم التأشير على الدفاتر وترقيمها وختمها.

6. رسوم الإشهار التي يقع عبء أدائها على الجمعية بالنسبة للعقود التي تكون طرفا فيها والمتعلقة بالحقوق العينية العقارية ورسوم التوثيق والتصديق على التوقيعات فيما يختص بهذه العقود.

7. الرسوم النسبية المقدرة على التوثيق وإشهار جميع المحررات وعقود المقاولة والرهن والحلول والتنازل والشطب وقوائم القيد وتجديداتها، والتي يقع عبء أدائها على الجمعية والشهادات العقارية والاطلاعات المتعلقة بالقروض التي تقدمها الجمعية إلى المصارف والشركات.

8. الفوائد المستحقة على أقساط ثمن ما تبيعه الدولة أو وحدات الحكم المحلي للجمعيات من أموال منقولة أو غير منقولة.

9. رسوم النظر المنصوص عليها في قوانين المباني وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم.

10. أجور النشر في الجريدة الرسمية التي تتم وفقا لأحكام القانون.

11. الرسوم القضائية المستحقة على المنازعات الناشئة عن تطبيق ما ورد أعلاه.

التمتع بالمزايا الخاصة بالجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية

تستطيع الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية أن تتمتع حال إشهار تأسيسها بمجموعة من المزايا لعل أبرزها ما يأتي[1] :

---

[1] المرجع السابق، ص 33.

1. الحصول على مستلزمات الإنتاج والخامات والسلع والعبوات اللازمة لنشاطها.

2. الحصول على الأراضي والمباني اللازمة لنشاطها لتحقيق أغراضها.

3. المناقصات والمزايدات وغيرها من مسائل التعاقد.

4. الاستيراد والتصدير والتعامل بالجملة.

5. أجور النقل بوسائل النقل التي تمتلكها الدولة والقطاع العام.

6. رسوم وأجور الاستشارات والبحوث العلمية والفنية والتحاليل التي تجريها وحدات الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام.

واجب الدولة تجاه الجمعيات التعاونية الحرفية والمهنية

تتلخص واجبات الدولة تجاه التعاونيات الحرفية والمهنية بما يلي[1] :

1. حصر وتصنيف الحرفيين ودراسة تجميعهم في جمعيات تعاونية تضم العاملين من كل حرفة.

2. دراسة احتياجات قطاع الصناعات الحرفية من مستلزمات الإنتاج وتوفير البدائل.

3. توفير فرص التدريب على هذه الحرف بهدف رفع المهارة الفنية للعاملين بها والتنسيق بين خطط التدريب التي تقوم بها الدولة والهيئات المختلفة لهذا القطاع.

4. بحث وتوفير الخدمات الإدارية والمالية والفنية لقطاع الحرفيين.

5. دراسة وتدبير التمويل الاستثماري والتطويري لهذه الحرف.

---

[1] أنظر:- المرجع السابق.

- أبو الخير (1986). التخطيط التعاوني... مرجع سابق، ص 95.

6. دراسة وتوفير التمويل التجاري لهذا القطاع واقتراح حجمه ومصادره وشروطه وسعر الفائدة فيه.

7. وضع الخطط الكفيلة بتسويق منتجات هذا القطاع محليا وخارجيا عن طريق توسيع الأسواق وإنشاء مراكز مجمعة للإنتاج وتوزيع الخامات، والربط في هذا الشأن بين القطاع التعاوني والعام لتوزيع وتنظيم المعارض الإقليمية والدولية لمنتجات هذا القطاع.

8. وضع خطة لتنمية هذا القطاع بالتنسيق والربط بين خطط الوزارات والهيئات التي تعمل في هذا المجال.

9. تبادل المعلومات المتعلقة بالصناعات الحرفية والاشتراك في المؤتمرات الدولية.

نظرة مستقبلية للعلاقة بين الدولة والتعاونيات الحرفية والمهنية

تتطلب العلاقة بين الدولة والتعاونيات الحرفية والمهنية رسم طريق مستقبلي واضح يشكل الاستراتيجية العامة لهذه العلاقة التي تتمثل بما يلي[1] :

1. ضرورة دعم الدولة ورعايتها للتعاونيات الإنتاجية بشتى الصور لتأكيد دورها الكبير في زيادة الإنتاج الصناعي والحرفي والإنتاج الخدمي.

2. تحديد دور واضح لقطاع التعاون الإنتاجي وتنفيذ الخطط الإنتاجية ضمن الخطة العامة للتنمية الاقتصادية.

3. تحديد دور الجهة الإدارية المختصة بإشراف على التعاون الإنتاجي.

---

[1] ملكاوي،... مرجع سابق، ص 27.

4. تحقيق مبدأ التكامل بين قطاعات التعاون بصورها المختلفة، فالأصل في الحركة التعاونية أن التعاون الزراعي يقدم المنتجات الزراعية التي يمكن أن يتم تصنيعها في التعاون الحرفي، ثم يقوم التعاون الاستهلاكي بعرض السلعة في شكلها النهائي للمستهلك الأخير بما يمنع حلقات الوسطاء والسماسرة، ويؤدي إلى تقديم السلعة الجيدة بالسعر المعتدل مما يعيد الثقة إلى المستهلك بالإنتاج التعاوني.

5. رسم السياسات التعاونية في القطاع الإنتاجي بهدف جذب الحرفيين إلى تكوين التنظيمات التعاونية والعمل على تجميع الصناعات الحرفية المتناثرة في جمعيات حرفية متطورة مع توفير المستلزمات المادية والفنية من قبل الدولة للنهوض بها وتحديثها لتمكينها من الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. حماية أعضاء الجمعيات التعاونية الحرفية من الاستغلال والاحتكار الذي يتعرضون له في تدبير احتياجاتهم للإنتاج وفي تصريف منتجاتهم عن طريق ما يلي:

أ. المساعدة في تدبير احتياجات الجمعيات التعاونية من الخدمات والأدوات والمعدات اللازمة للإنتاج والمتطورة فنيا وتقنيا.

ب. تنظيم تسويق منتجات الأعضاء وتمويل هذه العمليات بشتى الصور، وذلك عن طريق إيجاد مجالات التصريف لدى المؤسسات أو الهيئات الأخرى في ميدان الاستهلاك والتوزيع، وإقامة مراكز التسويق الخاصة بها.

ج. إيجاد علاقة وثيقة بين قطاع التعاونيات الحرفية وقطاع التعاونيات الاستهلاكية والزراعية والإسكانية كمنفذ من منافذ التسويق للمنتجات التعاونية وذلك من خلال التعاقدات المشتركة.

د. مساندة التعاونيات الحرفية بتسهيل أعمالها لدى مختلف الهيئات والمصالح والعمل على إسناد أعمال وتوريدات هذه الجهات إليها.

7. وضع برامج لتدريب الحرفيين أعضاء التعاونيات فنيا وتعاونيا على المستويات المختلفة، والعمل على إقامة مراكز متخصصة للتدريب الفني يلحق بها الطلاب الذين أنهوا المرحلة الأساسية في التعليم وتكون هذه المراكز أو المعاهد مركزا لتطوير الحرف المختلفة.

8. حصر وتصنيف الحرفيين كمنطلق أساسي لتجميعهم في جمعيات تعاونية.

9. إعداد الدراسات اللازمة لحصر مستلزمات الإنتاج للحرفيين والخامات اللازمة لهم واقتراح أسس توزيعها.

10. دراسة وتوفير مصادر التمويل الجاري والاستثماري للتعاونيات الحرفية والإنتاجية.

11. تنظيم الاشتراك في المعارض المحلية والدولية، والاهتمام بالمنتجات الشعبية والسياحية وتطورها على أن تساهم المكاتب التجارية في الخارج بتسويقها.

12. تنظيم عقد المؤتمرات الدولية والسنوية لأعضاء الجمعيات التعاونية الحرفية والإنتاجية والعاملين بها.

13. توفير الخدمات الفنية والإدارية للحرفيين.

14.تأهيل العاجزين والمعوقين ومشوهي الحرب للعمل المنتج في إطار الجمعيات التعاونية الحرفية.

15. الاستفادة من المنح والهبات التي تقدمها المؤسسات الدولية سواء في إطار الأمم المتحدة أو من الدول الصديقة في تطوير التعاونيات الحرفية وإقامة المراكز والمعاهد التدريبية المتخصصة وإيفاد الحرفيين للتدريب بالخارج أسوة بما يتم الآن بقطاعات أخرى.

16. إعداد تحليل اقتصادي علمي لاحتمالات الاستهلاك لمختلف المنتجات الحرفية في الداخل والخارج لإعداد خطة الإنتاج على أساسها.

17. الانفتاح على الحركة التعاونية العالمية في مجال التعاون الحرفي والإنتاجي وتبادل العلاقات والخبرات بينها وبين الاتحادات التعاونية الإنتاجية على امتداد خريطة العالم.

18. إعداد أرشيف علمي عن الصناعات الحرفية والتعاونيات الإنتاجية وقياداتها وتطوراتها، وتزويده بالإحصائيات اللازمة.

19. العمل على تحقيق هذه النظرة المستقبلية بجدية ومثابرة وعدم ترك الجمعيات التعاونية الحرفية والإنتاجية والمهنية فريسة سهلة للقطاع الخاص.

وكما يقول التعاوني العربي القدير الأستاذ الدكتور كمال حمدي أبو الخير "يجب أن يفهم التعاونيون جيداً أن الجمعيات التعاونية أيا كان نوعها، سواء أكانت جمعيات للإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الخدمي، أو جمعيات للاستهلاك، أو جمعيات متعددة الأغراض، فهي ليست إلا منظمات اقتصادية يجب أن ترتفع بمستوى كفاءتها إذا أرادت أن تقف على أقدامها وتحقق أهدافها في ميادين نشاطها، وتتفوق على منافسيها من المشروعات التي تقوم بنشاط مماثل[1].

[1] أبو الخير، تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية،... مرجع سابق، ص 49.

الفصل السادس عشر

الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض

- تمهيد.
- تعريف الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.
- مزايا الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.
- أهمية الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.
- أهداف الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.
- المشاكل التي تواجهها الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض.

تمهيد

تتسم الحاجات التي يبحث الإنسان عن إشباعها في حياته بالتعدد والتنوع بحيث لا يمكن أن يستوفيها من مكان واحد أو متجر واحد. ويحاول البائعون تذليل الصعاب أمام المستهلك بتوفير اغلب السلع المتوقع منه شراؤها لكي لا يفقدون زبائنهم بسبب نقص السلع المطلوبة منهم. لذلك تطورت محلات البيع من دكاكين صغيرة إلى محلات كبيرة كالسوبر ماركت والمول والهايبر وغيرها، وكلها أماكن للتسوق تتيح للمستهلك التبضع بكل ما يحتاجه مرة واحدة دون الحاجة للتنقل بين الأسواق والبحث عن مكملات احتياجاته. وعادة ما تزيد نسبة الخصم من الأسعار كلما زاد المبلغ الإجمالي للشراء في هذه المحلات الكبيرة تشجيعا للزبائن على الشراء. وضمن هذه النظرة لإدارة الأعمال استفادت بعض الجمعيات التعاونية من فكرة مزاولة أغلب الأعمال التي يقدمها النشاط التعاوني في تعاونية واحدة قريبة من الأعضاء ومتوفر فيها السلع الاستهلاكية والمنتجات الخدمية والحرفية ومجالات التسليف والتوفير والاستشارة والإسكان بأنواعه والتسويق والتعبئة والتغليف والنقل والمواصلات وتوزيع مصادر الطاقة كالكهرباء والغاز والنفط الأبيض والفحم، وكذلك توزيع المياه والخدمات البريدية والتعليم والصحة وغيرها.

تعريف الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض

يمكن تعريف الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض Multi-purposes Cooperative Society بأنها الجمعيات التي تُباشِر جميع فروع النشاط الاقتِصادي والاجتِماعي في منطقتها[1]. فهي

[1] العتيبي (2012/5/5). الجمعيات التعاونية وأسس قيام... مرجع سابق، ص 14.

لا تتخصص بنوع واحد من الإنتاج، بل تمارس مجموعة من الفعاليات الإنتاجية والخدمية. فهي تقوم بتجهيز الأعضاء بالمنتجات الاستهلاكية والخدمية، كما تقدم إليهم القروض والسلف النقدية، وتتوسط في بيع منتجاتهم الحرفية في الأسواق أو تحويلها إلى منتجات صناعية.

إن تعدد الأغراض في الجمعية لا يعني أنها تزاول كل شيء، وإنما يعني أنها تمارس اكثر من نشاط واحد. كما أن تعدد الأغراض لا يعني أيضا أنها لابد أن تزاول أنشطة مختلفة تماما عن بعضها، فقد تمارس الجمعية التعاونية متعددة الأغراض أنشطة مختلفة في مجال إنتاجي واحد. فمثلاً قد تزاول جمعية تعاونية زراعية نشاطا إنتاجيا في زراعة الحبوب وتربية الدواجن وأبقار الحليب وتسمين العجول. وتزاول جمعية تعاونية أخرى زراعة الفواكه والخضر وتربية النحل. ومن المحتمل جدا أن تقوم مثل هذه الجمعيات التعاونية بتسويق منتجاتها ذاتيا، أو بيعها للوسطاء وللمستهلكين بصورة مباشرة. وقد تزاول وظيفة التسليف أو التوفير لأعضائها. كما يمكن لجمعية تعاونية حرفية أو مهنية أن تزاول النشاط الإنتاجي السلعي أو الخدمي الخاص بها وكذلك تقوم بعملية بيع الإنتاج السلعي الذي تنتجه بالجملة أو بالتجزئة، وربما تصديره إلى الخارج، إضافة إلى مزاولة الأنشطة الأخرى كالتوفير والتسليف وغيرها. أن تعدد الأغراض الإنتاجية التي تقوم بها الجمعية التعاونية ليس سلبا في العمل التعاوني إذا كان ضمن الإمكانيات الذاتية المتاحة لديها. أما إذا لم يكن كذلك فإنه هدر للموارد وتشتيت للجهود.

مزايا الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض

لقد أصبحت الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض موضع اهتمام ودراسة من قبل المهتمين بالشؤون التعاونية، وقد أيد أكثرهم ضرورة تأسيسها لتقوم بجميع الفعاليات

الاقتصادية والخدمية التي يطلبها الأعضاء. وقد استند مؤيدو هذا النوع من الجمعيات في دفاعهم عن مزاياها بالعوامل والأسباب التالية[1] :

أ. صعوبة إيجاد كادر كفء ومتخصص ليقوم بأعمال الجمعيات التقليدية ذات النشاط الواحد.

ب. يتصف أعضاء الجمعيات التعاونية عادة بالحذر والانكماش وعدم المغامرة، لذلك لا يحبذون الاشتراك في عدة جمعيات تعاونية تتوزع فيها أموالهم ويتحملون مسؤولياتها ويصرفون الأوقات في اجتماعاتها.

ج. يفضل أعضاء الجمعيات التعاونية إجراء معاملاتهم التجارية مع مؤسسة واحدة لعدم ضياع الوقت في المراجعات.

د. تتميز الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض بكفاءة عالية في رأسمالها وكوادرها، مما يساعدها على استخدام أفضل الموظفين وأكفأهم خبرة.

هـ. تتعرض الجمعيات التعاونية ذات النشاط الواحد إلى خسائر فادحة عندما تصاب أعمالها بالكساد، بينما لا تتعرض جمعيات التعاون متعددة الأغراض لمثل هذه الأخطار، لأنها إن خسرت في نشاط معين تستطيع التعويض في نشاط آخر، لذلك فهي تتمتع بمركز اقتصادي قوي يبعث على الثقة والاطمئنان.

أهمية الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض

تتجسد أهمية الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض بما يأتي[2] :

---

[1] أبو الخير، التخطيط التعاوني... مرجع سابق، ص 219.

[2] الداهري (1980)... مرجع سابق، ص 312.

1. تعمل على توفير السلع والخدمات للأعضاء والمستهلكين قريبا من أماكن سكنهم أو أماكن الحاجة إليها.

2. تساعد في توفير تكاليف النقل والمواصلات التي يتكبدها الأعضاء من اجل البحث عن سلعة أو خدمة معينة لا تتوفر في الجمعية التعاونية التي ينتمون إليها في منطقتهم.

3. تحرص على تقديم المنتجات السلعية أو الخدمية بأسعار مناسبة للأعضاء بدلا من تحملهم أسعار تجارية فاحشة يفرضها القطاع الخاص.

4. تساعد في زيادة ارتباط العضو في جمعيته التعاونية ورفع درجة ثقته بها.

5. تشجع المواطنين على الانتماء إلى الجمعيات التعاونية ونشر الفكر التعاوني.

6. تعمل على تبادل المنفعة مع الجمعيات التعاونية الأخرى والقطاع الخاص من خلال عملية تسويق وبيع المنتجات السلعية والخدمية.

7. تساعد في الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها الدولة لنشاط معين دون غيره تقوم الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بمزاولته مع باقي الأنشطة الأخرى.

8. المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل للأعضاء التعاونيين وللمختصين الآخرين في المجالات التي تزاولها الجمعية التعاونية.

9. تتيح الفرص لمواجهة المخاطر والظروف الاقتصادية الصعبة من خلال تباين الإنتاج وبالتالي تباين مصادر الربح مما يساعد في تلافي الخسائر التي تصيب منتج معين.

أهداف الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض

تتصف الحركة التعاونية بأن لها أهدافاً عامة على المستوى العام، وأهدافاً خاصة على مستوى الصيغ التعاونية المختلفة. فالتعاون الاستهلاكي مثلا له أهدافه الخاصة التي يسعى

لتحقيقها مع الأهداف العامة للتعاون، وكذلك التعاون الحرفي أو الإنتاجي والتعاون الزراعي، وهكذا. ولا يشذ التعاون المتعدد الأغراض عن ذلك، فهو يسعى من اجل تحقيق الأهداف العامة للحركة التعاونية مثلما يسعى لتحقيق الأهداف الخاصة به. إن أهم أهداف الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض هي[1] :

1. تربية الأعضاء التعاونيين على المسؤولية التضامنية ومواجهة المستقبل جماعيا سلبا وإيجاباً.

2. تنويع الإنتاج وبالتالي تنويع مصادر الدخل.

3. توفير مختلف السلع والخدمات للأعضاء .

4. اختصار المسافات والتكاليف والجهود على الأعضاء .

5. توفير فرص عمل متعددة لأعضاء الجمعية أو للاختصاصيين اللازمين لأنشطتها.

6. زيادة فرص أرباح السهم الواحد وبالتالي زيادة دخل الأعضاء وزيادة رأس مال الجمعية.

المشاكل التي تواجهها الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض

تعاني الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض مجموعة من المشاكل، مثلها مثل بقية الأشكال التعاونية الأخرى. وتعود بعض هذه المشاكل إلى عوامل ذاتية تخص الجمعية، وأخرى عوامل موضوعية تخص البيئة العامة التي تعمل وتنشط فيها هذه الجمعية. إن أهم المشاكل التي تواجه عمل الجمعية متعددة الأغراض هي ما يلي[2] :

---

[1] الشمري (2012/1/12)... مرجع سابق، متاح على موقع: Twitter@mdhhsh

[2] أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر، ص 35.

1. تشتت الموارد والأصول في نشاطات متعددة يتطلب كل واحد منها تفرغا تاما في بعض الأحيان.

2. ممارسة الجمعية التعاونية لنشاط خاسر أو اكثر وذلك إرضاء لطلب الأعضاء في توفير منتجات هذا النشاط.

3. عدم كفاية التمويل المتاح للجمعية في تنمية وتطوير كافة الأنشطة التي تزاولها.

4. قلة الموارد البشرية الإدارية والفنية اللازمة لكل نشاط من أنشطة الجمعية.

5. صعوبة التعامل مع أطراف متعددة ومتنوعة سواء في سوق الإنتاج أو سوق الاستهلاك والتوفيق بين معاملاتها المختلفة لغرض تامين احتياجات كل نشاط من أنشطة الجمعية.

6. صعوبة تنسيق الدورات التدريبية للأعضاء في الأنشطة المختلفة للجمعية بحيث تتوافق ولا تتعارض مع ظروف الإنتاج والتسويق والبيع.

7. صعوبة تنسيق الخدمات الاجتماعية للأعضاء وأسرهم ولسكان المنطقة التي تنشط فيها الجمعية.

8. تحتاج الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض إلى إدارة متعددة الاختصاصات وذات اطلاع واسع في مجالات الإنتاج والتسويق والبيع لكل نشاط من أنشطة الجمعية.

9. تزاحم الأنشطة الخارجية للجمعية بسبب تعدد أغراضها الإنتاجية السلعية والخدمية مما يجعل مجلس إدارتها مشغولاً أحيانا في التزامات بعيدة عن ظروف الإنتاج الحقيقي للجمعية كالمعارض والمؤتمرات والزيارات والدورات وغيرها.

10. عدم القدرة على تسديد القروض التي حصلت عليها الجمعية التعاونية لأغراض إنتاجية متعددة بسبب تقلبات أسعار السوق وانخفاض العائد الإنتاجي.

الفصل السابع عشر

المصارف (البنوك) التعاونية

- تمهيد.
- النشأة والتأسيس.
- المبادئ الرئيسية لمصارف رايفايزن التعاونية.
- أهداف المصارف التعاونية.
- مصادر تمويل المصارف التعاونية.
- تنظيم وإدارة المصارف التعاونية.

تمهيد

تحتاج المنظمات التعاونية أياً كان نوعها إلى الأموال سواءٌ أكانت من مصادرها الذاتية كرأس المال والاحتياطيات، أو من مصادر خارجية. وإذا كانت المشاريع الاقتصادية للقطاع العام والخاص تجد في سوق المال احتياجاتها معتمدة على قدرتها أو متانة اقتصادياتها، إلا أن هذا السوق كثيرا ما يعزف عن المنظمات التعاونية لأنها رابطة لا تتوفر لها مقومات الائتمان المصرفي العادي. فهي تجمع أشخاصا وجدوا في منظماتهم التعاونية وسيلة تمكنهم من الحصول على المال والخدمات بشروط ميسرة. ومن أجل ذلك كانت هناك حاجة واضحة في أن يكون للنشاط التعاوني مصادر تمويل تعاونية توفر المال. إن الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها تتجه إلى الترابط وخلق منظمات مصرفية ذات طابع تعاوني تتولى تقديم خدمة التمويل وأداء مختلف الأعمال المصرفية التي تحتاجها. لقد قامت فكرة المصارف التعاونية على أساس اعتماد الأعضاء على تعاونهم وترابطهم في تنظيم مصادر الإقراض لصالحهم بعيدا عن الاستغلال والتسلط الربوي [1].

النشأة والتأسيس

ترجع نشأة المصارف التعاونية إلى عام 1845 في ألمانيا حيث أقام فريدريك رايفايزن أولى الجمعيات التعاونية للإقراض الزراعي. وفيما بعده بقليل ابتكر هرمان شولس ديلتش المصارف التعاونية المسماة بنوك الشعب ذات رؤوس الأموال الصغيرة والمسؤولية المحدودة.

---

[1] أنظر:- أبو العز، سامي واحمد محمد أبو الغار(1972). التمويل التعاوني، القاهرة: مكتبة الشباب، مصر، ص 104.

- أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية... مرجع سابق، ص 516.

وأسس هاس جمعيات جديدة للإقراض على نمط جمعيات رايفايزن بمسؤولية مطلقة، ثم تولى لويجي لوتزاتي إنشاء بنوك الشعب في إيطاليا. لقد نشأت فكرة المصارف التعاونية بسيطة من حيث التطبيق والوظيفة، فقد كانت الجمعيات التعاونية التي أنشأها رايفايزن قائمة على أساس من الروح الخيرية الدينية. وكانت تستهدف مكافحة الربا وكانت ذات تقاليد تميزها عن غيرها من الجمعيات من حيث كونها جمعيات محدودة المناطق، لا تقبل في عضويتها إلا أفرادا معدودين معروفين بعضهم لبعض ومن ذوي الحاجة الفعلية للاقتراض. ولم تكن هذه الجمعيات قائمة على رأس المال المساهم به، كما أنها قامت على أساس المسؤولية المطلقة وبناء احتياطي كبير عن طريق الاقتصاد التام في مصروفات الإدارة وتوفير الأرباح وعدم تقسيمها أو توزيعها. لقد بدأ رايفايزن بإنشاء الجمعية التعاونية الأولى للتسليف في هدسدوروف عام 1864 تتخصص في منح القروض للأعضاء الراغبين المقيمين في منطقة عمل الجمعية. وبعد عامين تألفت الجمعية التعاونية للمعونة المالية في أنهاوزن، وهي جمعية متعددة الأغراض لشراء وبيع الأسمدة وتقديم الوقود والسلف. وأصبحت الجمعيات من بعدها ثنائية الغرض للتوفير والتوريد[1]. ولم تكن دعوة رايفايزن في مبدئها دعوة تعاونية بالمعنى المتعارف عليه، بل دعوة خيرية تهدف إلى تقديم العون للفقراء والمحتاجين. فقد بدأ في عام 1846 بتوزيع الخبز على المعوزين، وفي عام 1847 قام بتوزيع تقاوي البطاطس على صغار

[1] الإمام، احمد زكي،... مرجع سابق، ص19.

المزارعين، وفي عام 1849 أنشأ جمعية تهدف إلى إيجاد مأوى لمن لا مأوى له. وفي عام 1864 أسس جمعية تتخصص في عملية الإقراض وتعمل على منح القروض لأعضائها[1].

وبذلك وضع رايفايزن حجر الأساس في التمويل التعاوني الحديث والذي كان له الأثر الأكبر في كل خطوات بناء تنظيم تعاوني يعني بالتمويل والإقراض لمساعدة الأعضاء التعاونيين المنتمين للجمعيات التعاونية أو حتى غيرهم إذا ما ابدوا استعدادهم للتعامل بشروطها.

المبادئ الرئيسية لمصارف رايفايزن التعاونية

لقد قامت المصارف التعاونية وفق منهج رايفايزن على مجموعة من المبادئ والأسس هي[2]:

1. تضامن الأعضاء تضامنا مطلقا، بمعنى أن يصبح كل عضو ضامنا للمصرف (الجمعية) بكل ما يملك.

2. تؤسس المصارف التعاونية من غير رأسمال، ولا تأخذ رسما عند الدخول، ولا توزع ربحا على الأعضاء، وتقبل في عضويتها كل من استوفى صفات شخصية وخلقية يحددها نظام الجمعية.

---

[1] أبو العز وأبو الغار، ... مرجع سابق، ص 105-106.

[2] أنظر:- المرجع السابق،....ص 106-108.

- أبو الخير (1977). فريدريش فلهلم رايفيزن... مرجع سابق، ص 43.

- أبو الخير (د.ت.). اقتصاديات التعاون... مرجع سابق، ص 425.

- المنيزع والعتر،... مرجع سابق، ص 28.

- Lawal & Noun… Op. Cit., p. 8.

3. عدم توزيع الأرباح وتحويل الفائض إلى الاحتياطي تدعيما للمركز المالي للجمعية.

4. لا يتعدى عمل الجمعية دائرة محددة لا تزيد على ثلاث قرى.

5. عدم منح القروض إلا بعد التحقق من وجه النفع الذي تصرف فيه وللمصرف التعاوني حق الرقابة على الصرف.

6. الإقراض هدف ثانوي أمام تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية التي تعود بالخير على القرى وسكانها.

7. لا يقتصر نشاط هذه المصارف على الإقراض بل أنها تشتري لحساب أعضائها بالجملة حتى تحقق لهم تخفيض أسعار مشترياتهم.

8. تقوم هذه المصارف التعاونية بأعمال صناديق التوفير بالنسبة لأعضائها وتمنحهم فائدة على ودائعهم تشجيعا لهم على الإيداع لديها.

9. تعمل المصارف التعاونية على تحويل الأرباح للاحتياطي حتى يصبح تحت تصرفها أموالٌ تملكها الجماعة، وليس لأحد حق المطالبة بنصيب منها.

أهداف المصارف التعاونية

انتشرت المصارف التعاونية في جميع أنحاء العالم واحتلت موقفا متميزا في الاقتصاد الدولي، واستطاعت أن تكون دعامة قوية لمساندة الجمعيات التعاونية ومشروعاتها المختلفة. إن إنشاء المصارف التعاونية يعد ضرورة حتمية لحل الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها جميع قطاعات الحركة التعاونية.

يهدف المصرف التعاوني إلى المساهمة في مساعدة الجمعيات التعاونية بمختلف مستوياتها على تحقيق أهدافها المتنوعة والعمل على دعم الحركة التعاونية وتنميتها بقصد تطوير البيئة والمجتمع وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وذلك كله في إطار السياسة العامة للدولة. ويتولى المصرف بصفة عامة تحقيق ما يلي:

1. تقديم القروض وتمويل المشروعات التي تقوم بها الجمعيات التعاونية في إطار دراسات الجدوى الاقتصادية.

2. قبول الودائع في الحسابات الجارية لأجل وذلك من الأشخاص أو الشركات أو الهيئات أو الجمعيات التعاونية.

3. اقتراض الأموال من الدولة أو من المصرف المركزي أو المصارف المحلية أو الخارجية أو أية جهة أخرى.

4. تقديم كافة الخدمات المصرفية التي تطلبها الجمعيات التعاونية وتحتاجها في عملها.

مصادر تمويل المصارف التعاونية

تتكون مصادر التمويل للمصارف التعاونية من الآتي :

1. رأس المال المساهم به من قبل الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية والاتحاد العام للتعاون.

2. الودائع التي يقوم بإيداعها في المصرف الأشخاص والجمعيات والمؤسسات.

3. الهبات والمساعدات النقدية والعينية التي يتلقاها المصرف من الأفراد والهيئات والمؤسسات.

4. ناتج ما يقوم به المصرف من ممارسته لأنشطته.

5. المبالغ التي تخصصها الدولة لدعم مصادر التمويل.

6. أية موارد أخرى متاحة.

تنظيم وإدارة المصارف التعاونية

تؤسس المصارف التعاونية نتيجة للحاجة إليها، ومن اجل هذا فان وجودها مسالة يدركها المخططون للحركة التعاونية، فهم الذين يرقبون حاجة الجمعيات التعاونية إلى جهازها المصرفي العام ويحددون التوقيت الصحيح لإقامتها. إن الدعوة لإنشاء المصارف التعاونية يستلزم الاتصال بالأجهزة المصرفية المركزية في الدولة ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد وأجهزة الرقابة الإدارية والمالية. كذلك لابد من القيام بإجراءات عديدة تتعلق بالاستشارات القانونية وبتحليل الميزانية العمومية للحركة التعاونية في الدولة والتعرف على القدرة الحاضرة من الوجهة المالية والنقدية. وعندما تنتقل دعوة الإنشاء إلى مرحلة التنفيذ، فان الأمر يتطلب الاتصال بالجمعيات المساهمة في التأسيس لعقد مجالس إداراتها ومناقشة هذا الأمر وإجراء العديد من الترتيبات لجمع رؤوس الأموال المساهمة التأسيسية أو الأولية ثم وضع النظم الداخلية للمصرف المطلوب إنشاؤه والبدء بإجراءات تسجيله وترخيصه. إن قيام مصرف تعاوني جديد هي مسالة ذات أهمية وحساسية تتطلب دراسة وبعد نظر وتخطيط سليم. إن قيام المصرف التعاوني على أساس متين يستدعي أن تكون الجمعيات التعاونية مهيأة للاكتتاب والاستعداد للتعامل معه، وهذا يتطلب أن تسبق قيام المصرف حركة دعوة واسعة للجمعيات ذات العلاقة بمنطقة عمل المصرف بحيث يعتمد عند قيامه على قاعدة عريضة من الأعضاء المساهمين.

يباشر المصرف أعماله على أسس تعاونية وتجارية ويسدد نفقاته من موارده الخاصة ويستوفي رسوم الخدمة على القروض التي يمنحها وفقا للقواعد التي يضعها المصرف المركزي بمعدل لا يهدف أساسا إلى تحقيق ربح، بل يكفي لتغطية نفقاته وتكوين احتياطي معقول. وتتولى إدارة المصرف الجهات التالية:

1. مجلس الإدارة.

2. رئيس مجلس الإدارة.

3. المدير العام.

ويعد مجلس الإدارة السلطة العليا والمهيمن على شؤون المصرف، الذي يرسم السياسة العامة التي يسير عليها لتحقيق أغراضه. ويتولى في سبيل ذلك ما يلي :

1. وضع الهيكل التنظيمي للمصرف.

2. وضع اللوائح والأنظمة الداخلية للمصرف.

3. تحديد رسوم الخدمة من القروض وكذلك تحديد مقابل الودائع.

4. تحديد الأسس التي يتبعها المصرف في عمليات الإقراض وتحصيل الأموال ووضع الشروط اللازمة .

5. إقرار الميزانية العامة السنوية والحسابات الختامية وتحديد صافي الربح.

وتخضع المصارف التعاونية حالها حال المصارف الباقية بمختلف أنواعها التجارية والمتخصصة إلى رقابة الدولة والإشراف عليها من خلال جهاز مركزي متخصص يقوم بفحص طلبات التسجيل، وتجميع وتحليل البيانات الدورية الخاصة بالمركز المالي لكل مصرف

ونتائج أعماله، والقيام بالدراسات والبحوث اللازمة لرسم السياسة الائتمانية والمصرفية، والتفتيش على المصارف للتحقق من سلامة موقفها المالي، ومراقبة تنفيذ قانون المصارف والائتمان والقرارات التي يصدرها الجهاز المركزي أو المصرف المركزي في شأن السياسات الائتمانية والمصرفية.

الباب الرابع

قضايا تعاونية متفرقة

الفصل الثامن عشر

التعاون والأمور الاجتماعية

- دور التعاونيات في التخفيف من حدة الفقر.
- دور التعاونيات في القضاء على البطالة.
- بعض مؤشرات التعاون حول العالم .
- التعاون والمرأة.

دور التعاونيات في التخفيف من حدة الفقر

لا شك أن الإيمان بفلسفة التعاون دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر علاقة جدلية؛ لأن حصول الفقراء على تعليم أفضل، وعلى صحة أفضل سوف يساهم بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وتؤكد التجارب العالمية إن زيادة النمو بمعدل درجة مئوية واحدة أدت إلى تقليل عدد ذوي الدخل المحدود بنسبة 3% أو أكثر. إن تركيز السياسات الاقتصادية على تقليل الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة هيكلة المجتمع، في إطار العمل التعاوني يساعد على احترام إنسانية المواطنين، ويرفع من مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لابد من تبني سياسات واستراتيجيات معينة لتقليل الفقر، كزيادة امتلاك ذوي الدخل المحدود للأراضي ورأس المال المادي، ورفع مستويات تدريب العمالة، وزيادة الرفاهية العامة، والتركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة لذوي الدخل المحدود، مع الاهتمام والعناية بالمجموعات الأشد فقراً والأكثر حاجة من السكان سواء أكانوا في الريف أو الحضر. كما يجب الاهتمام بمشكلة الفقر واستمرار العمل من اجل تحقيق هدف مكافحة الفقر في خطط التنمية بكافة أنواعها القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى، مع الأخذ في الاعتبار، إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية والأساسية كالغذاء والمسكن والملبس والخدمات الأساسية من مياه الشرب النقية والصحة والتعليم وغيرها. إن الانتباه لدور التعاون بأنواعه وأشكاله في مجال مكافحة الفقر لابد أن يؤخذ في عملية التقييم الشامل للحركة التعاونية حتى يمكن الوصول

إلى نتائج أقرب إلى الواقع. إن مساهمة المنظمات التعاونية في مكافحة ظاهرة الفقر ومحاربتها، أو التخفيف من حدته في المجتمعات التي تعمل فيها يمكن إيجازها بالنقاط التالية[1]:

1. إن التعاونيات تجمع أفراد المجتمعات المحلية في شكل فعال من أشكال التساند الاجتماعي إما كمنتجين ليس لأي منهم القدرة على الإنتاج منفرداً (تعاونيات الإنتاج الحرفي والزراعي والسمكي)، أو كمستهلكين لا يستطيع أي منهم في حدود قوته الشرائية المحدودة أن يتعامل مع السوق العادي وأسعاره العالية (تعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية للسلع والاستهلاكية للخدمات). ومن ثم فالتعاونيات تخلق أنشطة مولدة للدخل، أو تعّظم الاستفادة للقوة الشرائية للأعضاء، وفى كلتا الحالتين فإنها تسهم بشكل فعال في الحد من ظاهرة الفقر وتخفيف آثارها.

2. التعاونيات تقدم جزءاً من الفائض الذي تحققه (يبلغ 5–10% من صافى الفائض في كثير من القوانين) للبيئة المحلية، وهي بهذا ترفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي بهذه البيئة.

3. قدرة التعاونيات على الوصول إلى الفقراء في مناطقهم المختلفة، فالتعاونية نتاج تجمع أفراد لا يستطيع أي منهم منفرداً أن يحل مشكلته، وبينما لم تستطع الشركات والهيئات والمنظمات العامة أن تصل إلى هؤلاء الفقراء لأن التواجد الرسمي يكاد يكون منعدماً في العشوائيات،

---

[1] أنظر:- العتيبي (2012/9/6). الدور التنموي والاجتماعي للتعاونيات، الحوار المتمدن، العدد 3377، متاح على الرابط، www.ahewar.org

- أبو الخير، تنظيم وإدارة الجمعيات... مرجع سابق، ص 63.

- العتيبي، محمد الفاتح (2008/11/13). التعاونيات وسيلة مثلى... مرجع سابق، ص 47.

- الورياشي، قيس مرزوق (2014/7/6). العمل التعاوني استراتيجية الفقراء، جريدة هسبريس الإلكترونية، المغرب، متاح على الرابط: www.hespress.com

وبينما لا يجد القطاع الخاص حافزه الربحي للعمل في هذه المناطق، تبرز أهمية التعاونيات سواء في مجال السلع أو الخدمات.

4. تحتاج التعاونيات بأنواعها لتحقيق فعالية حضورها في هذه المناطق إلى تعويض من الدولة، حيث أن التعاونيات في هذه الحالة تؤدى أدواراً كان لزاماً على الدولة أن تقوم بها، وفى مقابل ما يترتب على القيام بهذا الدور من استقرار اقتصادي واجتماعي وأمنى.

5. إن التعاونيات وهى لا تستهدف الربح تعّظم القوة الشرائية للمتعاملين معها، وتقدم لهم بالتالي إحدى صور الدعم، وتجعلهم أكثر قدرة على إشباع احتياجاتهم، ومن ثم يتخطى الكثيرون خط الفقر جراء تعاملهم مع الجمعيات التعاونية بأنواعها.

6. تقدم التعاونيات مجالات لبيع منتجات الأسر الفقيرة، ومن ثم توفر لها شبه استقرار لمصدر رزقها، كذلك فإن المشروعات القائمة على القروض الصغيرة للتنمية والتي تعانى مشاكل تسويقية حادة، تجد في التعاونيات التسويقية أو الاستهلاكية متنفسا لها لعلاج هذه المشكلة.

7. تحتاج مناطق سكن ذوي الدخل المحدود إلى تعاونيات في مجال الخدمات المختلفة كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات البيئة وخدمات النقل وغيرها، وبدون هذه التعاونيات تظل حاجة هذه المجتمعات إلى تلك الخدمات بدون إشباع مما يسبب مشاكل اجتماعية خطيرة.

8. بغياب دور الدولة تقوم الجمعيات الخيرية بدور التصدي لظاهرة الفقر، إلا أن ارتباط البعض منها بأهداف سياسية أو دينية أبعد الفئات الفقيرة عنها خوفاً من استغلالها، مما

جعل الباب مفتوحاً أمام الجمعيات التعاونية لملأ الفراغ الناتج عن انسحاب الجمعيات الخيرية.

والخلاصة، لابد من تفعيل دور التعاونيات في زيادة الإنتاج السلعي والخدمي بما يكفل إشباع احتياجات نسبة أكبر من السكان، اعتماداً على الإنتاج المحلي، ومن ثم تقليل الواردات وتضييق فجوة الميزان التجاري. وتفعيل دور التعاونيات في الحد من ظاهرتي الفقر والتهميش للفئات والمناطق الاجتماعية الفقيرة، بما يؤدي إلى تنشيط الطلب وتقليل الفوارق الاجتماعية، وتأكيد دورها في تحسين جودة المنتجات بما يكفل لهذه المنتجات القدرة التنافسية في الداخل والخارج، ويسهم بالتالي في زيادة الإمكانات التصديرية.

دور التعاونيات في القضاء على البطالة

تساهم الجمعيات التعاونية في حل مشكلة البطالة، وتشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع معدل البطالة في بعض الدول إلى أكثر من 30%، هذا مع عدم وجود نظام إعانة للعاطلين عن العمل، الأمر الذي يؤدى إلى تزايد الاتجاه إلى العنف والجريمة. وترتفع نسبة البطالة عادة بين الشباب، وتزداد خطورتها حينما ترتفع هذه النسبة بين المتعلمين، الأمر الذي يعنى إهدار أهم عناصر الإنتاج في المجتمع. وتستطيع التعاونيات أن تسهم في الحد من مشكلة البطالة من خلال مجالات عديدة لعل من أهمها ما يأتي[1]:

1. إقامة مجمعات تعاونية استهلاكية جديدة، وإدخال أنشطة جديدة، كإدخال نشاط التعبئة والتغليف في التعاونيات الاستهلاكية، وإدخال نشاط خدمة تصوير المستندات،

[1] العتيبي (2008/11/13). التعاونيات وسيلة مثلى... مرجع سابق، ص ص 47 - 48.

وإدخال نشاط بيع الخضروات والفواكه، وإدخال نشاط بيع الأسماك، ونشاط بيع اللحوم، كل ذلك يوفر آلاف فرص العمل في المجتمع المحلي الذي تنشأ فيه.

2. تسهم الجمعيات التعاونية في الحد من مشكلة البطالة عن طريق زيادة طلبها في السوق من المنتجات الصناعية والزراعية، مما يؤدى إلى زيادة تشغيل الأنشطة القائمة بهذا الإنتاج، وإتاحة فرص عمل إضافية فيها.

3. تقوم الجمعيات التعاونية من خلال الأنشطة التدريبية بصقل مهارات الموارد البشرية المستهدفة بالتدريب، ومن ثم تأهيلها للالتحام بفرص العمل التي تحتاج مثل هذه المهارات.

4. إن تبني الدعوة لإنشاء جمعيات تعاونية للخدمات في مجالات البيئة، والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، وخدمات النقل، والخدمات السياحية، والخدمات الثقافية، وغير ذلك من المجالات المختلفة التي تغطيها الخدمات، من شأنه أن يتيح الآلاف من فرص العمل، ويحد من مشكلة البطالة.

5. مساعدة الراغبين في العمل من خلال تكوين شكل من أشكال التعاون الحرفي أو الزراعي أو السمكي لهم، لتنفيذ مشاريع نشر الصناعات الحرفية، وإتاحة فرص عمل جديدة للشباب بالتعاون بين الاتحاد التعاوني ومنظمات المجتمع المدني وجهات الاختصاص. وذلك في شكل مشروعات تستهدف خلق فرص عمل للشباب وإعداد جيل جديد من صغار رجال الأعمال، والعمل على توفير المقومات الأساسية لنجاح الأنشطة الجديدة، ومن بينها التمويل المباشر، وتبنى برامج تدريب المستهدفين، وتقديم المعونة الفنية لتحسين مواصفات المنتجات، والترويج الاجتماعي للمشروع لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الأفراد للانضمام إليه.

بعض مؤشرات التعاون حول العالم

تنتمي وتعمل أعداد كبيرة من السكان كأعضاء في المنظمات والجمعيات التعاونية في جميع أنحاء العالم، وتشير إحصائيات الاتحاد التعاوني العربي إلى وجود 40 ألف جمعية تعاونية منها (43%) جمعيات تعاونية زراعية و(33%) جمعيات تعاونية استهلاكية و(8.5%) تعاونيات سكنية و(7.8%) جمعيات متعددة الأغراض و(3.89%) جمعيات خدمية و(3.4%) جمعيات حرفية و(0.4%) جمعيات أسماك و(0.01%) جمعيات أنشطة علمية وثقافية، وتضم هذه الجمعيات في عضويتها أكثر من (16) مليون عضو تعاوني في مختلف أنواع التعاون[1].

وفي الأرجنتين هناك أكثر من 17941 جمعية تعاونية ينتمي لعضويتها 9.1 مليون عضو. وفي بلجيكا هناك أكثر من 30 ألف منظمة تعاونية. وفي كندا كل فرد من 3 أفراد هو عضو في جمعية تعاونية بمعنى أن 33% من السكان هم تعاونيون، وقد تجاوز عدد الأعضاء في التعاونيات بمقاطعة كيوبيك أكثر من 5 ملايين عضو وهو يقارب نصف سكان المقاطعة. وفي كولومبيا فان أكثر من 3.3 مليون شخص أعضاء في التعاونيات وهذا الرقم يعادل 8.01% من السكان. وفي كوستاريكا ينتمي أكثر من 10% من السكان كأعضاء في تعاونيات. وفي فنلندا فإن مجموعة (Finland S-Group) تضم في عضويتها 1.4 مليون

---

[1] أنظر:- الأمم المتحدة – الجمعية العامة (2009). دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، تقرير الأمين العام، A/64/132، نيويورك، ص 17.

- شبكة المعلومات الدولية (2011/12/12). تاريخ الحركة التعاونية، المعرفة، متاح على الرابط: www.marefa.org.

عضو وهذا يمثل 62% من الأسر الفنلندية. وفي ألمانيا هناك 20 مليون شخص أعضاء في المنظمات والجمعيات التعاونية، وهو رقم يقترب من ربع عدد السكان. وفي كينيا فإن فرداً من كل 5 أفراد عضو في جمعية تعاونية. وتشير الإحصائيات الكينية إلى أن 5.9 مليون مواطن كيني مستفيدون بشكل مباشر و20 مليون مواطن كيني مستفيدون بشكل غير مباشر بجني رزقهم من خلال التعاونيات. أما في الهند فإن أكثر من 239 مليون شخص أعضاء في جمعيات ومنظمات تعاونية. وفي ماليزيا فإن 5.5 مليون شخص أو 20% من مجموع السكان أعضاء في جمعيات ومنظمات تعاونية. وفي سنغافورة فإن 50% من السكان (1.6 مليون شخص) أعضاء في جمعيات ومنظمات تعاونية. وفي الولايات المتحدة فإن كل 4 من 10 أفراد أعضاء في جمعيات ومنظمات تعاونية.

أما من حيث المشاركة الفعالة والكبيرة للتعاونيات على المستوى العالمي فتتمثل في بلجيكا التي تشارك تعاونيات الصيدليات فيها بحصة تبلغ 19.5% من الحصة الإجمالية بالسوق البلجيكي. وفي بنين قدمت تعاونيات الادخار والائتمان 16 مليون دولار كقروض في المناطق الريفية في عام 2002. وفي البرازيل شاركت التعاونيات في العمليات الإنتاجية وساهمت في إنتاج 72% من إنتاج القمح، 43% من فول الصويا، 39% من الحليب، 38% من القطن، 21% من البن و 16% من الذرة، بالإضافة إلى تصدير منتجات زراعية إلى الولايات المتحدة بأكثر من 1.3 مليار دولار. وفي بوليفيا فإن تعاونية (CJN) تعاملت بأكثر من 25% من المبالغ المرصودة للتسليف والإقراض وذلك عام 2002. وفي كندا شاركت التعاونيات في عمليات إنتاج 35% من "سكر maple" من جملة إنتاج السكر في العالم.

وفي ساحل العاج شاركت وساهمت واستثمرت التعاونيات أكثر من 26 مليون دولار لإنشاء المدارس، وبناء الطرق الريفية وإنشاء العيادات الصحية. وفي كولومبيا شاركت التعاونيات بنسبة 5.25% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005، وتوفر التعاونيات خدمات الرعاية الصحية لحوالي 15.5% من عدد السكان، كما توفر 33.78% من البن الكولومبي، كذلك تمكنت التعاونيات من عقد 5.8% من عمليات سوق الخدمات المالية، وهي المسؤولة عن توفير خدمات الرعاية الصحية بنسبة 25% من السكان. وفي قبرص عقدت التعاونيات 30% من الخدمات المصرفية، وقامت بمعالجة 35% من جميع عمليات تسويق المنتجات الزراعية. وفي الدنمارك، ساهمت التعاونيات الاستهلاكية في عام 2004 بأعمال تصل نسبتها إلى 37% من أعمال السوق. وكانت التعاونيات الفنلندية مسؤولة عن 74% من منتجات اللحوم، 96% من منتجات الألبان، 50% من إنتاج البيض و 34 % من منتجات الغابات، وتحتكر 34.2% من إجمالي الودائع في المصارف الفنلندية. أما في هنغاريا (المجر) فالتعاون مسؤول عن 14.4% من المواد الغذائية ومبيعات التجزئة. وفي اليابان بلغت مساهمة التعاونيات 90 مليار دولار، وتضم 91% من جميع المزارعين في اليابان. وفي كينيا فإن التعاونيات مسؤولة عن 45% من الناتج المحلي الإجمالي، 31% من الودائع والمدخرات الوطنية، 70% من سوق البن، 76% منتجات الألبان بنسبة، 90% من البايريثروم، و 95% من القطن. أما في كوريا فتضم التعاونيات في عضويتها أكثر من 2 مليون مزارع (90 في المائة من مجموع المزارعين)، بناتج إجمالي بلغ 11 مليار دولار، وتشارك التعاونيات الكورية في عمليات صيد الأسماك بحصة بلغت 71% من السوق. وفي لاتفيا فإن التعاونيات مسؤولة عن

12.3% من السوق في قطاع صناعة الأغذية. وفي مولدافيا فإن التعاونيات الاستهلاكية مسؤولة عن 6.8% من السوق الاستهلاكية. أما التعاونيات النرويجية فهي مسؤولة عن 99% من إنتاج الحليب؛ وتضم 25% من عملاء السوق؛ كما أنها تحظى بالمشاركة في عمليات مصايد الأسماك بنسبة 8.7% من إجمالي الصادرات النرويجية ؛ 76% من إنتاج الأخشاب، وأن 1.5 مليون شخص من 4.5 مليون نرويجي أعضاء تعاونيون، بمعنى واحد من كل ثلاثة مواطنين. وفي بولندا فإن التعاونيات مسؤولة عن 75% من إنتاج الألبان. وفي سنغافورة فإن التعاون الاستهلاكي عقد 55% من سوق المشتريات في السوبر ماركت. وفي سلوفينيا فإن التعاونيات المشاركة في العمليات الزراعية مسؤولة عن 72% من إنتاج الحليب، 79% من الماشية، 45% من القمح، و77% من إنتاج البطاطس. وفي السويد فإن مشاركة التعاونيات الاستهلاكية مثلت 17.5% من السوق عام 2004. وفي المملكة المتحدة يمثل التعاون الزراعي والائتماني حوالي 40% من إجمالي النشاط. وفي الأورغواي تنتج التعاونيات 90% من إجمالي إنتاج الحليب، 34% من العسل، و 30% من القمح، ويتم تصدير الإنتاج إلى أكثر من 40 بلدا في جميع أنحاء العالم. وفي فيتنام تشارك التعاونيات بحوالي 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في الولايات المتحدة فإن حوالي 30% من منتجات المزارعين يتم تسويقها من خلال 3400 مزرعة مملوكة للتعاونيات.

إن التعاونيات تشارك عالميا في توفير أكثر من 100 مليون وظيفة في مختلف أنحاء العالم. فالتعاونيات والاتحادات الائتمانية في كندا تستخدم أكثر من 160000 شخص. وتعد حركة الادخار والائتمان المشترك (ديجاردان) هي أكبر رب عمل في مقاطعة كيوبيك. وفي

كولومبيا توفر التعاونيات 109000 فرصة عمل إضافي، وهناك 379000 مالك بين العمال العاملين في التعاونيات. وهي توفر 23% من الوظائف في قطاع الصحة، 18% من الوظائف في قطاع النقل، 13% في القطاع الصناعي، 11% في القطاع المالي، وبنسبة 9% في القطاع الزراعي. وفي سلوفاكيا فإن التعاونيات الإنتاجية تمثل أكثر من 700 منظمة تستخدم ما يقرب من 75000 فرد. وفي فرنسا هناك 21000 تعاونية توفر فرص عمل لحوالي ثلاثة أرباع المليون شخص. وفي ألمانيا توجد 8106 تعاونية وهي توفر وظائف لقرابة نصف مليون شخص. وفي كينيا فإن ربع مليون شخص يعملون في تعاونيات[1].

التعاون والمرأة

يرى الكثيرون أنه ينبغي أن يفسح للمرأة مجال أوسع في مجلس إدارة الجمعيات التعاونية لتدخل عضواً فيها، وذلك لان أهداف المرأة تتلاقى مع أهداف الحركة التعاونية بشكل عام والتعاون الاستهلاكي بشكل خاص في كثير من النواحي، لأن الحركة التعاونية الاستهلاكية تهدف في جملتها إلى توفير احتياجات الأعضاء من مأكل وملبس وأدوات منزلية ومسكن وما إلى ذلك من أنواع السلع والخدمات الاستهلاكية بأسعار في متناول مقدرة الأعضاء المالية، وهذه السلع والخدمات تتصل بمهام ربة البيت من حيث أنه يقع على عاتقها العمل على توفير أعلى قدر من الرفاهية لأعضاء الأسرة في حدود دخلها، ومن ثم

---

[1] أنظر:- الأمم المتحدة – الجمعية العامة (2009). دور التعاونيات... مرجع سابق، ص ص 1- 16.

- العتيبي (2008/11/13). التعاونيات وسيلة...، مرجع سابق، ص ص 22 - 25.

- العتيبي (2012/12/7). التعاونيات... الأهمية والخلفية التاريخية، متاح على الرابط: www.grenc.com

- أبو الخير، كمال حمدي (2013/6/18). المرأة العربية والتعاونيات الاستهلاكية، جريدة التعاون، متاح على الرابط: www.digital.ahram.org.eg

يرون أنه يجب أن يمتد نشاط المرأة حتى تشارك مشاركة فعالة في الحركة التعاونية الاستهلاكية عن طريق الانضمام إلى عضويتها والعمل في اللجان المختلفة بها، وترشيح نفسها لعضوية مجلس الإدارة إذا توافرت لديها الكفاية لأداء الواجب. ولقد قامت المرأة بنصيب فعال في الدولة التي تقدمت فيها الحركة التعاونية الاستهلاكية ففي إنجلترا وهي مهد التعاون الاستهلاكي "تعتبر المرأة عضواً في غاية الأهمية لتقدم الحركة التعاونية الاستهلاكية" ويطلق عليها هناك المرأة ذات السلة The Woman with the Basket ويلاحظ أن الدور الذي تقوم به يتسع رويداً رويداً، فقد دلت إحصاءات الهيئة النسائية التعاونية Cooperative Woman's على أن 117 من أعضائها أعضاء في مجلس إدارة الجمعيات و192 أعضاء في اللجان التعليمية، وأن لها عضواً في كل من الحزب التعاوني البريطاني، والاتحاد التعاوني البريطاني، أما شعار هذه الهيئة التعاونية النسائية الذي تنادي به دائماً في حملاتها فهو "أسعار مخفضة ... وعائد أقل". وتقول السيدة فلورنس Mrs. Florance نائبة جمعية لندن التعاونية، وهي تضم مليون عضو: إن كثيراً من الخدمات الاجتماعية التي تعمل الآن في خدمة الجمهور كانت بفضل جهود هذه الهيئة على مر السنين. وقد تأسست الهيئة التعاونية النسائية عام 1882، ولها فروع محلية وهي تهدف إلى خلق رأي عام في صالح الحركة التعاونية كما تعمل من أجل السلام. ويقول هل ووتكنز "إنه لا توجد هيئة ساعدت على نشر الحركة التعاونية في بريطانيا مثل الهيئات النسائية، فقد كانت تفتح أبوابها لجميع النساء من جميع الطبقات، وأدت خدمات جليلة للطبقات العاملة من النساء، وهيأت لهن أن يأخذن مكانهن اللائق بهن تحت الشمس، وقد ساعدتهن الحركة التعاونية فخصصت لهن مكاناً في مجلتها (ركن المرأة) وقد

ساعدت هذه الهيئة على الأخذ بيد المرأة ورفع مستواها الأدبي في جميع أطوارها، سواء أكان ذلك في المنزل، في الحانوت، في المصنع، أو في الحكومة، ووجهت نظر الحكومة إلى وضع قوانين لحماية المرأة ودعون إلى عدم حرمان الأطفال من التعليم الذي يحول دونه العمل في المصانع، وشاركت في الجهود التي بذلت لإعطاء المرأة حق الانتخاب.

وخلاصة القول، فإن مسؤولية الأمومة والعقل التدبيري المنزلي جعل المرأة عبر التاريخ ذات علاقة مباشرة مع التعاونيات الاستهلاكية أكثر مما للرجل. لذلك تراها أكثر تواجدا ومتابعة لهذه الجمعيات، وأكثر معرفة بمشاكلها وهفواتها[1].

[1] العتيبي (2009/7/8). أضواء على الحركة التعاونية...، مرجع سابق، ص 35.

الفصل التاسع عشر

دور الاتصالات في العمل التعاوني

- تمهيد.
- تعريف الاتصال.
- وسائط الاتصال.
- أنواع الاتصال .

أولاً: الاتصال الداخلي.

- مشاكل الاتصال الداخلي.
- دور الاستماع في الارتقاء بالاتصالات الداخلية.

ثانياً: الاتصال الخارجي.

- استقلال العمل التعاوني والمحافظة عليه.
- العلاقات العامة مرآة العمل التعاوني.
- العلاقات العامة العملية.
- شروط الاتصال الجيد.

تمهيد

يمكن رصد العديد من الاتصالات داخل الجمعيات التعاونية، وهي دائمة الحدوث ما بين الإدارة والأعضاء، وما بين الجمعية ومكونات البيئة التي تنشط بها. وبالتأكيد يعتمد على هذه الاتصالات ونجاحها نجاح الجمعية في تحقيق أهداف وجودها وتطور دورها يوما بعد يوم.

تعريف الاتصال

يقصد بالاتصالات تبادل المعلومات بين الناس بما فيها الأفكار والأحاسيس والانفعالات، والمعارف والمهارات ...وغيرها. ويلاحظ أن مصطلح الاتصالات يشير إلى احد الجوانب الاجتماعية أو التكنولوجية فيشار بواسطته إلى (الاجتماع، المؤتمر، الندوات، صندوق الشكاوي، الصحف، المذياع ، الهاتف، التلفاز، القمر الصناعي، وحتى إلى وسائل النقل، وغيرها من وسائل المخاطبة والتواصل مع الجمهور)، وبالطبع أن ما يهم في هذا الموضوع هو الجوانب الإنسانية التي تهم أكثر من الجوانب التكنولوجية رغم تداخلها.

ويمكن تعريف الاتصال بشكل عام بأنه عملية انتقال وتبادل المعلومات التي تتم بين الأفراد من خلال تعاملاتهم وتفاعلاتهم المشتركة بما يؤثر على مدركاتهم التي يرتكز عليها البناء التنظيمي باعتباره من ابرز مقومات النشاط التعاوني. أما عملية الاتصال بحد ذاتها فهي وسيلة لتبادل المعلومات والأفكار لإظهار الوضع الحالي وتحسينه والتعبير عن الأفكار. أما الاتصال في العمل التعاوني بشكل خاص فيمكن تعريفه بأنه تلك الوسائل التي تستخدمها

المنظمات التعاونية سواء مديروها أو أعضاؤها لتوفير المعلومات لباقي الأطراف الأخرى، وهي وسائل تخدم أغراض وأهداف التعاونية بصفة أساسية، كما تهدف إلى تسهيل عمل مجلس الإدارة والأعضاء التعاونيين[1].

وسائط الاتصال:

تجري الاتصالات عبر قنوات عديدة مثل الصوت والصورة والمذياع والتلفاز والكتابة والأدوات البصرية والحواسيب ...وغيرها. ويمكن تقسيم طرق الاتصال إلى ما يأتي[2] :

1. طرق الاتصال العامة: وهي اتصالات وحيدة الاتجاه مثل إذاعات الراديو والتلفاز والصحف والملصقات التجارية ، حيث يلاحظ أن هذه الوسائل لا تتيح الفرصة للمتلقين أن يردوا على المرسل بسهولة وبطرق مباشرة.

2. طرق الاتصال للمجموعات الصغيرة ، مثل الشرائح والفيديو والمخططات وغيرها من وسائل الإيضاح البصرية حيث تتيح للمستقبلين الرد والتعليق مباشرة.

3. طرق الاتصالات الفردية (بين شخصين مثلاً) وهي تعتبر من أقوى وسائل الاتصال، مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الهاتف والبريد بأنواعه العادي والسريع والمسجل والمصور والمبرق والإلكتروني، وغيرها. فهذه الطرق ثنائية الاتجاه غالباً، ولا تعني إمكانية الاتصال ثنائي

---

[1] أنظر:- فارس، علي محمود (2012). نظريات التنظيم الإداري، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، ص 287.
- فارس، علي محمود (2009). مبادئ الإدارة وأساسيات إدارة الأعمال، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، ص 429.

[2] العتيبي (2010/9/8). الجمعيات التعاونية وأسس قيام... مرجع سابق، ص 18.

الاتجاه انه كذلك في الحقيقة، فقد تقتصر المحادثة على كونها بين شخص يصدر الأوامر وآخر يوافق عليها ليس أكثر.

وهناك بعض وسائل الاتصال الملائمة للتعاونيات بوجه خاص مثل الاجتماعات التي يعقدها مجلس الإدارة أو الهيئة العامة، وتشمل تقديم التقارير وإتاحة الفرصة للرد عليها، وتشمل أيضا تحرير النشرات والمجلات الدورية وتوزيعها.

أنواع الاتصال

تقسم الاتصالات داخل المنظمات التعاونية إلى قسمين هما[1] :

أولا. الاتصالات الداخلية:

لا يستطيع أعضاء التعاونيات أن يشاركوا فعلاً في شؤون جمعيتهم دون القيام باتصالات تتسم بالكفاءة والفعالية فيما بينهم، وتمثل الاتصالات وحرية تبادل المعلومات عاملاً جوهرياً في نجاح عمليات النهوض بالمنظمات التعاونية. وتعتبر الممارسة الجيدة للاتصال داخل الجمعية أمراً أساسياً لتنسيق أعمالها والمشاركة في رسم أهدافها، كما تعزز الوحدة الداخلية، وتساعد في قيادتها نحو أهدافها بكل يسر ونجاح.

فما هو الاتصال ؟ وما هي وسائل الاتصال داخل الجمعية التعاونية ؟ وما أهمية الإصغاء ؟، وكيف تدار الاجتماعات؟، وكيف يتم إدارة المنازعات ؟ وكيف يتم معالجة الشكاوى والتظلمات ؟ كل هذه الأسئلة لها أهمية كبرى في إدارة العمل التعاوني الداخلي في الجمعيات.

---

[1] المرجع السابق، ص 19.

ويمكن ملاحظة القصور في وسائل الاتصال في المنظمات التعاونية من خلال ملاحظة:

1. عدم إتقان مهارة الإصغاء التي يتوجب على المسؤول أن يتقنها.

2. عدم إتقان مهارة إدارة الاجتماعات .

3. عدم إتقان مهارة إدارة النزاعات التي تنشب في اللقاءات الموسعة مثل دورات التدريب في التعاونيات.

4. كيفية معالجة الشكاوي والتظلمات التي يعانيها الأعضاء والمستفيدون من الخدمات.

إن ابرز مشاكل الاتصال تكمن في:

1. اللغة.

2. اللهجات واللغات الاصطلاحية لقرية معينة.

3. صعوبة الرسالة.

4 .الأفكار والأحكام المسبقة.

5.العلاقات الاجتماعية وتنازع السلطة بين العائلات في الريف.

6.المشاعر والعواطف.

مشاكل الاتصال الداخلي:

كثيراً ما يطرق ذهن البعض الملاحظات والأقوال التالية داخل الجمعية، والتي تشير إلى مشكلة اتصال حدثت بين طرفين (أفراداً وجماعات) دون توافق بينهما[1] :

---

[1] المرجع السابق، ص 20.

1. لقد أسس مجلس الإدارة والمسؤولون التعاونية خدمة لأغراضهم فقط، والباقون لا يعرفون دورهم فيها.

2. لا أحد يدري ماذا يعمل مجلس الإدارة.

3. أعضاء التعاونية يفتقرون إلى المعرفة، لذلك على أعضاء مجلس الإدارة أن يقرروا نيابة عنهم.

4. لا يمكن الرد الآن، لأن رئيس مجلس الإدارة غير موجود، أو لأنه لم يصل بعد.

5. العضو (س) شخصية دكتاتورية، تواق إلى الهيمنة، ولا ينبغي أن يبقى عضوا في التعاونية.

6. أمين الصندوق فقط من يرجع له الإجابة على سؤالك.

إلى غير ذلك... فعلى ماذا تدل هذه الملاحظات ؟، إنها تدل على احتكار المعلومات ذات الفائدة المشتركة من قبل أشخاص أو مجموعات فرعية دون باقي الأعضاء مثل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، وتتسع الدائرة لتشمل مجموعات العمل دون غيرها، أو من جانب الرجال في وجه النساء، أو مالكي الأرض في وجه المحرومين من ملكيتها. وتشير بوضوح إلى انعدام الشفافية في عملية صنع القرار، والجهل في حاجات الأعضاء ومصالحهم، أو على الأقل فهي تشير إلى عدم كفاية الاتصال بين الأعضاء بسبب الاختلاف الكبير في الخلفيات الثقافية والاقتصادية (اللغة، والجنس، والتعليم، والوضع القانوني، وغيرها). وتشير أيضا إلى أن الاتصال هو وحيد الاتجاه، المفتقر إلى آليات الرد على المعلومات (من القمة إلى القاعدة)، وتشير كذلك إلى خوف الأعضاء من مديريهم، والى الأقلية الصامتة (النساء على سبيل المثال) أو إلى نقص مرافق الاتصال داخل الجمعية.

كما يلاحظ أن هذه المشاكل تبرز في كل مستويات المنظمة التعاونية، وداخل أجهزة صنع القرار فيها، وفي التنظيمات التعاونية الفرعية والإقليمية. ويمكن القضاء على هذه المعوقات بتنمية الوعي وإدراك مواطن القوة والضعف في الاتصالات الداخلية، وإقناع أصحاب المراكز القيادية (الذين يتلذذون بشعور التفوق على باقي الأعضاء بحجب المعلومات عنهم)، بالمزايا الناجمة عن تقاسم المعلومات مع باقي الأعضاء وعدم حجبها عنهم والتعامل وفق مبدأ الشفافية والتفكير المشترك والعمل الجماعي. وهنا يلاحظ أن تحسين الاتصالات داخل الجمعية التعاونية يساعد في تفعيل مشاركة أكثر أعضاء التعاونية ضعفا مثل الشباب والنساء وغير الملمين بالقراءة والكتابة، الأمر الذي يسهم بدوره في تعزيز الوحدة الداخلية ويمكنها من التوسع في خدماتها مما يعزز مكانتها بين بقية أفراد المجتمع ومؤسساته. كما يمكن القول انه مهما كانت فائدة الوساطة ، فحل المشكلات والنزاعات لا يتم إلا من خلال المعنيين بها، ولهم مصلحة في حلها، ويفيد جدا في هذا إخضاع المسؤولين عن التعاونية أنفسهم لدورات تدريبية ترتقي بقدراتهم لمعالجة النزاعات والقضاء على أسباب الشكوى والتظلم. إن مما يمكن من تحسين الاتصالات الداخلية مراعاة اختلاف اللهجات واللغات والمفاهيم الاصطلاحية للجماعات التعاونية، وكذلك من خلال تجاوز التعقيدات التي قد تطرأ في مضمون الرسالة المرسلة، والأخذ بالحسبان المفاهيم المسبقة وإزالتها والتأثير على المشاعر والعواطف.

دور الاستماع في الارتقاء بالاتصالات الداخلية

يتطلب الاتصال توافر العديد من المهارات كالقدرة على الاستماع والكتابة والتعبير والكلام والقراءة والخطابة وتحليل النفس والسلوك وغيرها. ومنذ بضع سنوات تم عمل دراسة استغرقت ثمانية عشر شهرا في مدينة شيكاغو الأمريكية ، تم من خلالها تقصي آراء آلاف العمال عن أهم صفة ينبغي برأيهم أن يتمتع بها المدير الجيد، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستماع يعتبر من أهم المهارات التي يتوجب على المدير أن يتقنها حيث استحوذ الاستماع أو الإصغاء على 45% من وقت الاتصال مما يمكنه من[1] :

1. العلم بالتفاصيل الجديدة وتسجيل أفكار جديدة.

2. الحصول على المعلومات وفهم أفضل لما يقال أو لما يعني القول بالضبط.

3. الحصول على معلومات مرتدة عن الرسالة الصادرة عن المرسل فيما يخص فهمها والعمل بها.

4. خلق جو من تبادل التفاهم والاحترام والاهتمام بالآخرين.

ثانيا. الاتصالات الخارجية:

تتمثل الأطراف الخارجية بكل الفعاليات المتواجدة في البيئة التي تعمل بها التعاونية، كالدولة والمنافسين والقطاع الخاص والمشترين والموردين والوسطاء وغيرهم. وتمارس الدول عبر التشريعات تأثيرا مباشرا على أنشطة التعاونيات ، إيجابا أو سلبا على السواء، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية التي تتبعها، فهي تحدد بصورة غير مباشرة الإمكانات التنموية

---

[1] المرجع السابق، ص 21.

للتعاونيات وفرص النمو والتطور لهذا القطاع الإنتاجي المهم. والذي تتفاوت حصصه في الأسواق بناء على السياسات التي تعتمدها الدولة، كما أن وجود حصة من الموازنة العامة لتشجيع الاستثمار الفردي (القطاع الخاص) والاستثمار الجماعي (التعاونيات) والاستثمار العام (القطاع العام) يجعل الدول تتفاوت في موقفها من القطاع التعاوني ودوره. فالمنظمات التعاونية تحتاج إلى إطار ملائم قانونيا وسياسيا واقتصاديا، يوفر بيئة مشجعة للاستثمار تستطيع أن تطور نفسها بداخله في جو من الاستقلال الذاتي، لذلك من المهم أن تتقن التعاونيات أساليب الضغط والمناصرة لممارسة نوع من التأثير على السياسة الحكومية.

إن الشكل الأمثل للتعاون بين الدولة والتعاونيات يمكن تلمسه من خلال التشاور المنتظم والحوار البناء والعمل الإيجابي الذي يتم في اللقاءات، بهدف توضيح المصالح ووجهات نظر كل منها. وتتلخص مثل هذه المشاورات المنتظمة في ما يأتي:

1. معلومات تقدمها الدولة عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية وأسبابها ودور القطاع التعاوني ضمن هذه الأحوال .

2. مشاورات من أجل الاتفاق على السياسات الهادفة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بشكل عام وأعضاء التعاونيات بشكل خاص .

إن الدول في رسم سياستها وفي قراراتها تعتمد على معلومات وتحليلات جديرة بالثقة من اجل اتخاذ القرارات السياسية. والتعداد السكاني والزراعي يشكلان القاعدة لهذه المعلومات، ويمكن للمنظمات التعاونية الحصول على المعلومات الضرورية لتحليلاتها الخاصة ولصوغ مقترحات مدعمة بالحجج بشان التأثير على ذلك. ومن المهم تقدير المسافة

الصحيحة التي ينبغي المحافظة عليها في التعامل مع الدولة ودوائرها وموظفيها، لأن من شان هذا أن يحسن قدرة التعاونيات على التفاوض، فإذا ذهبت التعاونيات بعيدا في التقرب من الدولة يمكن لهذه الأخيرة في بعض الحالات التدخل في شؤونها الخاصة . ولا ينبغي اعتبار الموظفين في دوائر الدولة كتلة متراصة متناغمة ، فبالرغم من كون الموظفين المحليين ممثلين للحكومة، إلا أنه يمكنهم في الوقت نفسه أن يكنوا إخلاصا لقضايا المناطق التي يعملون فيها بحيث يكونون أطرافا ملائمين للتزويد بالمعلومات ولتمثيل المصالح المحلية على الصعيد الحكومي الأعلى.

استقلال العمل التعاوني والمحافظة عليه

تشكل الدولة ذات المنهج السياسي الديمقراطي أساساً هاماً لفعالية المنظمات التعاونية. وتستطيع الدولة في بعض الحالات ممارسة رقابة شديدة على التعاونية بتدابير مثل[1] :

1. التأثير على الانتخابات في المنظمة.
2. طلب تقارير من مجلس الإدارة .
3. الطلب إلى التعاونيات تنفيذ الإجراءات السياسية الحكومية .
4. تقديم الدعم المالي وضمان الامتيازات توقعا للحصول على دعم الناخبين .
5. الحد من نمو التعاونيات للحيلولة دون آن تصبح تجمعا لقوة سياسية حقيقية .

---

[1] المرجع السابق، ص 22.

وينبغي أن تتمتع الاتحادات التعاونية بدعم واسع للقاعدة من جانب أعضائها لتتمكن من الوقوف في وجه شدة التأثير عليها من قبل الدولة. وتصبح تعبئة الأعضاء أكثر سهولة عندما تؤدي الاتحادات عملا واضح الجودة بتوفيرها خدمات حسنة لأعضائها، وعندما تتكون لديها رؤية واضحة لما تود تحقيقه للتعاونيات المنتمية إليها.

العلاقات العامة مرآة العمل التعاوني

العلاقات العامة هي العلاقة بين التعاونية والجمهور عامة، وتشير إلى الصورة التي تقدمها التعاونية عن نفسها للعالم الخارجي، والى كيفية العمل على تعزيز هذه الصورة. وتتسم العلاقات مع وسائط الإعلام بأهمية خاصة في عملية تكوين هذه الصورة العامة. وتستند الآراء عن المنظمات التعاونية إلى مصادر مختلفة، بعضها يصدر عن معرفة واقعية والبعض الأخر عن تحامل مجحف ومحاباة، وحتى علاقات العمل فإنها تستند أحيانا كثيرة إلى المشاعر والعواطف أكثر منها إلى خلفية فكرية منطقية. وكثيراً ما تظل صورة معينة سارية لفترة طويلة عن مؤسسة ما بعد أن تكون قد حدثت فيها تغييرات هامة، وعلى سبيل المثال، تظل فكرة الجمهور عن التعاونيات في البلدات التي كانت خاضعة فيها لسلطة الحكومة دون تغيير حتى بعد زوال الهيمنة الحكومية.

إن أنشطة العلاقات العامة هي التي تكون الصورة عن تعاونية ما، والتي يمكنها المساعدة في تصحيح الأفكار المضللة والزائفة عنها. وعموما تتجه أنشطة العلاقات العامة للتعاونيات في اتجاهات ثلاثة[1] :

1. تحقيق الشروط الأساسية المؤدية إلى النهوض بأحوال الأعضاء .

---

[1] أنظر:- أبو الخير، مشكلات التعاون... مرجع سابق، ص 81.

- العتيبي (2010/9/8)... مرجع سابق، ص 23.

2. إقامة علاقات إيجابية مع الشركاء الخارجيين تؤدي مباشرة إلى علاقات أعمال.

3. الاضطلاع بدور اجتماعي – سياسي يعزز فهما أفضل للديمقراطية.

وتشمل الأنشطة النوعية :

1. إبراز أهداف الاتحاد التعاوني وإمكاناته وتنظيمه.

2. نشر الفكر التعاوني والمبادئ التعاونية وما تتمتع به الأجهزة التعاونية من معارف وتعاملات تتسم بالديمقراطية.

3. نشر المعلومات المتصلة بالتعاونية والتعليقات على السياسات والاقتصاد من منظور الاتحاد.

4. المعلومات عن الأنشطة التي تقوم بها التعاونيات في مجال الأعمال والترويج للمنتجات.

وتهدف هذه الأنشطة إلى تكوين صورة عن التعاونية (مجموع الآراء والأفكار التي يحملها الجمهور خارج المنظمة التعاونية عنها) الأمر الذي يساعد على تحقيق الأغراض والأهداف. ويتعين على كل منظمة تعاونية أن تجهد لتكوين صورة لنفسها تميزها بشكل واضح عن صورة منافسيها. ويقع على المنظمات التعاونية أن تقوم بتقييم آراء الناس بشأنها حتى يتسنى لها تحسين صورتها في عيونهم. وعلى سبيل المثال : وطدت جمعيات زيت الزيتون في فلسطين شهرتها على قاعدة تحسين جودة الزيت وعدم استخدام الأدوية والأسمدة الكيماوية مما مكنها من تسويق منتجاتها على المستوى الخارجي وبأسعار شكلت قفزة كبيرة في أسعار زيت الزيتون في فلسطين، وعززت ذلك من خلال التزامها وأعضائها على برنامج متابعة لكافة أنشطة الحقل مكنها من الحصول على شهادات دولية في ذلك، مما فتح آفاقا

جيدة لفتت انتباه المزارعين الآخرين الذين باتوا أكثر استعدادا لتنفيذ توجيهات الخبراء للارتقاء بالكم المنتج ومضاعفته بعد أن أحدثت قفزة على مستوى مواصفات زيت الزيتون الذي تنتجه هذه الجمعيات التعاونية المتخصصة. وتستند الصورة التي كونتها هذه التعاونيات لنفسها على[1] :

1. المقدرة والكفاءة في مجال نشاطاتها.

2. جدارتها بالثقة.

3. مركزها في السوق.

وتؤثر الصورة الإيجابية التي يحملها الجمهور عن التعاونية في الداخل، إذ أنها تعبئ الأعضاء والعاملين والاتحاد المنتمية إليه عبر تعزيزها الشعور بالعمل الجماعي داخلها.

العلاقات العامة العملية

العلاقات العامة نشاط يمكن تعلمه بالممارسة العملية للأنشطة، والأشخاص المتمتعين بملكة الكتابة والذين يجدون هوى في العمل في وسائط الإعلام وفي العمل الجماعي هم المؤهلون بشكل خاص للعمل في مجال العلاقات العامة . وتوجد ثمة سبل عديدة للفت انتباه الجمهور لأشياء جديدة والتا ثير على القرارات التي يتخذها أصحاب الشأن. ومن هذه السبل على سبيل المثال[2] :

---

[1] المرجع السابق، ص 24.

[2] المرجع السابق، ص ص 24-25.

1. الدعوات الموجهة للجمهور الواسع أو لمجموعة مختارة لقضاء يوم في ضيافة التعاونية حيث يتاح لهم الاطلاع على نشاطها الداخلي.

2. توزيع النشرات والمطبوعات بهدف نشر الأفكار الجوهرية للتعاون ويرتبط هذا النشاط في العادة بدعوة للمشاركة في نشاط خاص.

3. الترويج بواسطة الملصقات الجارية التي تعرف الجمهور بعملية أو بنشاط في موضوع محدد وتصلح هذه الملصقات للترويج للمنتجات.

4. الرسالة المفتوحة، ويلجا إليها للتقدم بطلب أو لتقديم اقتراح أو للاحتجاج على موقف أو لتنبيه، وهي توجه في العادة إلى الهيئات الناشطة على الصعيد السياسي أو إلى وجوه سياسية بارزة، وترمي في الوقت ذاته إلى كشف حقيقة وضع ما ينشر عنه من معلومات في الصحف، ويدعى القراء لتكوين رأي ومساندة على موقع الرسالة المفتوحة أو موضوعها .

5. المناقشة العامة ويتوقف شكلها على الثقافة المحلية .

6. المناقشة في جناح معين (في الأسواق، والمعارض، مثلا، كجزء من عمليات تنشيط المبيعات).

7. مناقشات على المنصة ، بوجود مجموعة من الحاضرين أو عدمه.

8. المظاهرات السلمية، وتجري بصورة محدودة نظرا لما تحمل من طابع سياسي.

9. الحشود والتجمعات والمسيرات التي ينبغي أن يقتصر اللجوء إليها لمهمة العلاقات العامة فقط نظرا لتوجهاتها السياسية بوجه عام.

10. الحملات، يمكن للتعاونيات تنظيم حملات ترويج لموضوع معين يهم التعاونية، وفي حال اشتراك عدد من التعاونيات في هذا النشاط يجري تقاسم التكاليف فيما بينها ويفضل أن يقوم الاتحاد التعاوني بتنسيق الحملة برمتها.

شروط الاتصال الجيد

لكي تحقق التعاونيات عمليات اتصال جيدة داخلية وخارجية لابد لها من توافر مجموعة من الشروط والتي من أهمها ما يأتي[1] :

1. وضوح الفكرة في ذهن المرسل.

2. حسن التعبير عن الفكرة في لغة يفهمها المستلم.

3. التوقيت المناسب لعملية الاتصال.

4. توفر الثقة بين المرسل والمستلم.

5. تشجيع مجلس الإدارة للأعضاء من اجل التعبير عن وجهة نظرهم.

6. توفير الوسائل الكفيلة بتشجيع الاتصالات كالمشاركة بالأنشطة الاجتماعية واللقاءات المفتوحة وغيرها.

7. صحة المعلومات التي تنقلها عملية الاتصال.

إن عدم توافر الشروط أعلاه يؤدي في غالب الأمر إلى تشتت جهود أعضاء التعاونية وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منها، ويسبب هدراً في الموارد المادية والمعنوية.

---

[1] أنظر:- فارس، علي محمود (2012). نظريات التنظيم الإداري... مرجع سابق، ص 315.

- فارس، علي محمود (2009). مبادئ الإدارة وأساسيات... مرجع سابق، ص 431.

الفصل العشرون

المشاكل التي تؤدي إلى فشل الجمعيات التعاونية

تفتقر أغلب الجمعيات التعاونية في العالم النامي والفقير إلى الكفاءات الإدارية والفنية. ويلاحظ الزائر إلى أي من هذه التعاونيات بروز ظاهرة النقص **بشكل** واضح، ولعل إهمال المظهر الخارجي للجمعية أو لموظفيها دليل لا يقبل الشك في هذا النقص، ناهيك عن إهمال مقر الجمعية وموجوداتها وسجلاتها ومعروضاتها، وغير ذلك من الأمور التي تدل على إهمال إداري وفني كبير لا يتلاءم ومبادئ التعاون وأهدافه. إن مقولة جيمس بيترورباس "إن المحل المهمل يدل أول ما يدل على أن أصحابه مهملون"، تنطبق على الكثير من تعاونيات الدول النامية والفقيرة. إن عدم نظافة مقر الجمعية وملحقاته الأخرى تعتبر أمراً غير اعتيادي بالنسبة للتعاون، لان التعاون بطبعه نظيف، أما عدم النظافة فإنها تدل على أن عناصر غير مؤمنة بالتعاون استطاعت أن تتسلل بين صفوفه مرتديةً وجهاً تعاونياً ولكنها تحمل عقلاً مصلحياً وانتهازياً.

إن ظاهرة الفشل في العمل والنشاط التعاوني ليست جديدة على الجمعيات التعاونية، كما أنها ظاهرة لا يمكن معالجتها بصورة كاملة، بل ستبقى موجودة بنسبة معينة وفقا لظروفها المحلية التي توجد فيها. لقد أجريت الكثير من البحوث والدراسات في بلدان عديدة متقدمة ونامية وفقيرة عن أسباب فشل بعض الجمعيات التعاونية وتعطلها حتى قبل تأسيس جمعية روتشديل عام 1844. فقد أوضحت كاترين ويب في بحثها الذي قدمته إلى المؤتمر التعاوني الثالث الذي عقد بلندن علم 1832، أن فشل الجمعيات التعاونية إنما يعود إلى ثلاثة أسباب هي[1] :

[1] أبو الخير، مشكلات التعاون... مرجع سابق، ص 19.

1. عدم اهتمام الأعضاء بجمعيتهم سواء بحضور الاجتماعات أو بالتعامل معها.

2. الفشل في القيام بعمليات المراجعة والجرد المستمر.

3. انعدام كفاءة وأمانة المديرين والإدارة التنفيذية.

وتوالت البحوث والدراسات حول هذا الموضوع دون توقف. ففي عام 1918 نشر الاتحاد العام التعاوني الأمريكي منشورا بعنوان لماذا تفشل الجمعيات التعاونية. وقدمت وزارة الزراعة الأمريكية تقريرا عام 1923 تضمن خلاصة بحث اجري على 243 جمعية تعاونية توقعت أنها سوف تتوقف عن العمل، وحدد التقرير 74% من أسباب فشل الجمعيات التعاونية إلى ما يأتي[1] :

1. عدم كفاءة الإدارة.

2. إهمال مسك السجلات والدفاتر.

3. زيادة المخزون عن اللازم.

4. التوسع غير الحكيم في الائتمان.

5. ارتفاع التكاليف الثابتة.

6. شراء بضائع بطيئة الحركة.

7. إتباع سياسة إجمالي ربح منخفض.

---

[1] أنظر:- العتيبي (2008/11/13). التعاونيات وسيلة... مرجع سابق، ص 55.

- أبو الخير، مشكلات التعاون... مرجع سابق، ص 35.

- Lawal & Noun… Op. Cit., pp. 40-54.
- Prakash, D. (2005). Enlightened Cooperatives in Culcate Social Cohesion and Harmony, Rural Development and management Centre, New Delhi, India, p. 7.

8. الاعتماد بشكل كبير على رأس المال المقترض.

9. عدم كفاية رأس المال.

10. تجميد أموال الجمعيات في أصول ثابتة.

11. سوء الموقع.

كما نشر مكتب العمل الأمريكي عام 1923 إحصاءات عن فشل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وجدد نشره عام 1927. وفي عام 1928 أصدرت لجنة التجارة الاتحادية كتابا عن التسويق التعاوني ضمنته فصلا كاملا عن أسباب فشل الجمعيات التعاونية. إن البحث والتقصي عن أسباب فشل الجمعيات التعاونية لم يقتصر على إنجلترا وحدها بصفتها مهد التأسيس للحركة التعاونية المعاصرة، ولا على الولايات المتحدة بصفتها الرائدة في التطبيق الواسع للأشكال التعاونية، بل شمل جميع دول العالم التي فيها تنظيمات تعاونية، بهدف التعرف على الأخطاء ومعالجتها. ومن الجدير بالذكر هنا، الأسباب التي حددها المفكر التعاوني العربي الأستاذ القدير الدكتور كمال حمدي أبو الخير حول مشكلات الواقع وآثارها على أداء التنظيمات التعاونية والتي تؤدي إلى فشلها وعدم استمرارها. وهذه الأسباب هي[1] :

1. التزام الأعضاء:

يعتبر الالتزام دم الحياة لكل جمعية تعاونية، فإذا ضعفت شدته انهار التنظيم التعاوني، فقوة الرابطة بين العضو والجمعية التعاونية هي مقياس النجاح، وله أهميته الواضحة

[1] أبو الخير، مشكلات التعاون... مرجع سابق، ص ص 36-44.

في تجميع رأس المال وتراكمه. وتشكو العديد من الإدارات التنفيذية للجمعيات التعاونية من انعدام الالتزام من جانب أعضاء كثيرين، لا سيما في التعاونيات الاستهلاكية، ويبدو على كثير من الأعضاء أنهم لا يبالون بعضويتهم، أو على الأقل لا يلتفتون إليها بما يجب، فيتراجع الولاء، لعدة أسباب عادة ما تكون خفية ومعقدة مثل:

أ. الحصول على خدمات بديلة أفضل مما تقدمه الجمعية.

ب. قبول الجمعية التعامل مع غير الأعضاء ومحاباتهم على حساب الأعضاء.

ج. تغير طبيعة وقيمة العائد المتوقع من الأعضاء دون أسباب مقنعة.

2. المشاركة الديمقراطية:

تشترك غالبية الجمعيات التعاونية بصفة عامة في أن الذين يحضرون الاجتماعات قلة لا تمثل إلا نسبة صغيرة من الأعضاء. وقد أصبح من الصعب عقد اجتماعات الهيئة العامة للجمعية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني لذلك. وإذا كانت المشاركة معياراً للديمقراطية، فإن عدداً كبيراً من الجمعيات نتيجة لذلك يمكن أن توصف اليوم بأنها غير ديمقراطية. إن تناقص المشاركة تعود لأسباب كثيرة، لعل من أهمها ما يأتي:

أ. كبر حجم الجمعية ونموها بشكل ديناصوري بحيث لا يشجع الأعضاء على المشاركة في مناقشاتها وقضاياها.

ب. محدودية مجال المشاركة الفعالة وصعوبتها في الجمعيات وحيدة الغرض.

ج. تأثير العادات والتقاليد في تحجيم مشاركة بعض الفئات في المجتمع كالمرأة والشباب مثلا.

د. سيطرة موظفي الدولة على إدارة الجمعية وتراجع الأعضاء إلى خلفية الصورة حرصا على عدم إثارة المشاكل.

هـ. التغيرات الاجتماعية العميقة والواسعة التي تصيب المجتمع، والتي لا تدع مجالا للأعضاء في التفكير بالجمعية وشؤونها.

3. إهمال التثقيف:

يقول عالم الاقتصاد السياسي جون ستيوارت ميل "إن التثقيف مهم لكل البشر، ولكنه للتعاونيين ضرورة حياة". إن التثقيف مهمة مستمرة من مهام التنظيم التعاوني، ولكن إهمال التثقيف هو الظاهرة المنتشرة الآن في أرجاء الحركة التعاونية. ولا يخطئ من يقول أن غالبية النظم التعاونية مسؤولة عن هذا التقصير. فقد تحول الاهتمام بالتثقيف إلى نشاط مكثف وكبير في البداية، ثم لم يلبث أن يخبو ويخور بعد ذلك. وبينما تسير مشاريع الأنشطة الاقتصادية إلى عصر الأعمال الإلكترونية، فإن التثقيف لازال يراوح في العصور الوسطى. إن فقدان الثقافة التعاونية يجعل الأجيال القادمة غير قادرة على فهم الفلسفة التعاونية ولا تعلم أسباب نشوئها وانتشارها، وعندها لا يمكن لتلك الأجيال أن تنقل هذه الفلسفة إلى ما بعدها، لان فاقد الشيء لا يعطيه، كما يقول المثل العربي. إن تحول مهمة التثقيف من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية للجمعية التعاونية كان وراء هذا الإهمال. فالأوضاع السليمة تقضي بان يوكل التثقيف إلى مجلس الإدارة كمسؤولية أولى، وان الجهة التثقيفية في الجمعية يجب أن تتبع مجلس الإدارة مباشرة أيضا، وعلى مجلس الإدارة تخصيص اعتماد مالي في الموازنة من أجل التثقيف. وجدير بالإشارة هنا إلى أن إهمال التثقيف ليست ظاهرة عامة،

فهناك نسبة معينة من الجمعيات التعاونية في مختلف الدول مستمرة بتنفيذ برامج تثقيفية تتسم بالابتكار وسعة الأفق، وما زالت تلك البرامج تؤتي ثمارها من خلال بنائها تنظيماً متحركاً ونشطاً، وقادة مقتدرين، وأعضاء واعِين ومدركين لمسؤولياتهم التعاونية.

4. توصيل الرسالة:

يعتبر الاتصال الإداري أحد أهم أدوات الإدارة الفعالة في عصر المعلوماتية والثورة التكنولوجية، وأحد أهم فنون قيادة الموارد البشرية في شتى المجالات. ورغم أن التعاونيين يعرفون كيف يتحادثون بينهم، إلا أنهم لا يجيدون التحادث مع الآخرين، ولا يبدو عليهم أنهم قادرون على التواصل بسهولة مع من هم خارج دائرة التعاون. لذلك فان النتيجة الحتمية هي غياب الفهم، بل وسوء الفهم في مواقع التأثير والنفوذ حيث يحتاج التعاون إلى مساندة هذه المواقع له اشد الاحتياج، كالجامعات والمعاهد العليا وأجهزة الدولة والدوائر الاقتصادية والصحفية ومراكز التأثير في الرأي العام ووسائل الإعلام.

5. صور التعاونيات:

ليس سهلاً أن يعرف التعاونيون حقيقة الصور التي تعبر عن واقع تعاونياتهم في أذهان الآخرين، رغم أنه أمر مهم للغاية من اجل تصحيح الانطباعات الخاطئة وتعديل المسارات نحو الاتجاه الصحيح لكي تجذب إليها مؤيدين جدداً لفلسفة التعاون بشكل عام. فليس من الصحيح الاكتفاء بما يراه التعاونيون عن تعاونياتهم، ولكن الاهتمام يجب أن ينصب أيضا على الصورة التي يحتفظ بها الآخرون في أذهانهم عن الجمعية التعاونية. فقد يرى البعض أن الجمعية عبارة عن محل تجزئة لبيع المواد الغذائية أو المنزلية أو الملابس أو غيرها،

ويراها البعض الآخر بأنها الدولة في زي آخر، ويعتبرها آخرون وسيلة للحصول على الأموال من الدولة، وهي بالنسبة لبعض السياسيين طريق مفتوح لكسب القوة والسلطة، ويراها رجال الأعمال بأنها وسيلة مثالية للتهرب من دفع الضرائب، وينظر إليها الفقراء كمشاريع تنتمي للطبقة الوسطى، ويعتقد بعض النقاد بأنها فكرة سادت في القرن التاسع عشر ثم بهت لونها واختفى بريقها، ويصفها آخرون بأنها نوع آخر من المشروعات الاستثمارية الكبيرة...وهكذا. إن صور التعاونيات في أذهان الناس مختلفة باختلاف أفكارهم ووجهات نظرهم ومعتقداتهم. ولكل صورة معناها الذي توحي إليه، لذلك فان الصورة الخاطئة أو غير الصحيحة للتعاونيات تعوق النمو والتقدم. وتقع على عاتق قادة التعاونيات مسؤولية إضفاء صورة صادقة وحقيقية وواقعية عن تعاونياتهم تتفق مع غرض الحركة التعاونية وأهدافها. وهم المسؤولون عن ضبط البعد البؤري لعدسات عيون الناس لكي لا تظهر صورة التعاونيات في عيونهم مقلوبة وخيالية وغير واقعية.

6. الإدارة المنتخبة والفنية:

تدار التعاونيات نظرياً بجماعتين متمايزتين، تتألف الأولى من أعضاء عاديين غير متخصصين تم انتخابهم من الهيئة العامة. وتتألف الثانية من المديرين والموظفين الذين تم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة بصفتهم متخصصين وفنيين. وتشكل المجموعتان الفريق الرئيسي في كل جمعية تعاونية صغيرة أو كبيرة. ويميز هذا الشكل القيادي الثنائي التعاونيات عن غيرها من المنظمات الاقتصادية باعتباره سمة هامة تفرق بين التعاونيات وبين المشروعات الأخرى غير التعاونية التي تميل إلى فكرة الإدارة والقيادة المركزية أو شبه المركزية من خلال

وحدة إدارية صغيرة يرأسها صاحب النفوذ والسيطرة. ويتوقف نجاح الفريق الإداري التعاوني على عوامل عديدة يقف في مقدمتها الثقة المتبادلة بين الفنيين وبين غير المتخصصين أو العاديين بحيث لا يحاول أي طرف تجاوز صلاحيات واختصاص الطرف الآخر. إن هذا التصور النظري والمثالي يشوبه الكثير من الضعف والتشويه والانعطاف يتمثل في ميل كفة الميزان لصالح الإدارة بحيث يستولي الفنيون شيئا فشيئا على السلطة وعلى اختصاصات مجلس الإدارة الذي يتحول إلى مجلس شكلي واجبه تصديق القرارات فقط، وبذلك يفقد المجلس مكانته القيادية وسلطته الرقابية التي تعتبر مقدمة حيوية للديمقراطية التعاونية. إن كثيراً من أسباب ضعف وفشل الجمعيات التعاونية يعود إلى مسالة قدرة القادة المنتخبين غير المتخصصين في القيام بدورهم بطريقة ذات معنى بدلا من مجرد الطريقة الشكلية والسطحية التي يمارسون من خلالها صلاحياتهم مع وجود الفنيين والمتخصصين المسيطرين على جميع شؤون الجمعية التعاونية وقراراتها.

7. العلاقة مع المجتمع والبيئة:

تعمل الجمعية التعاونية في بيئة اجتماعية واقتصادية معينة، وتجاهد من اجل تغيير وتحسين تلك البيئة، لذلك لابد لها من معرفة المشاكل التي يعاني منها مجتمعها الذي ولدت فيه. لقد حاربت جمعية رواد روتشديل الغش والربا والبيع بالآجل والمرض والأمية وغيرها من الظواهر السلبية في المجتمع. فماذا حاربت الجمعيات التعاونية اليوم ؟ فالأمية أصبحت مشكلة كبيرة داخل التنظيمات التعاونية ذاتها، وتشغيل المعاقين مشكلة أخرى، والإعلانات المظللة والمسرفة للموارد مشكلة أخرى، والسكن غير اللائق مشكلة أخرى، والقروض غير

المستردة مشكلة أخرى، وأقساط التأمين المكلفة مشكلة أخرى، والارتفاع الفاحش للأسعار مشكلة أخرى، وانتشار ظاهرة الفقر مشكلة أخرى، وفقدان التنمية المستدامة مشكلة أخرى، والمساهمة بمصادر التلوث البيئي مشكلة أخرى، وهكذا بقية مشاكل المجتمع والبيئة. فأين دور الجمعيات التعاونية من هذه المشاكل، وهي التي تأسست أصلا لحلها وتحسين ظروف المجتمع والبيئة ؟. إن ما يدعو للأسف أن الجمعيات التعاونية تصبح أحيانا جزءاً من المشكلة بدلا من أن تكون سببا في حلها.

8. التعاونيات والفئات الفقيرة:

تقف التعاونيات إلى جانب الفئات محدودة الدخل والفقيرة وتكتسب علاقتها بهؤلاء أهمية خاصة، حتى أن الحلف التعاوني الدولي اصدر بحثا عام 1977 بعنوان "التعاونيات والفقراء" وهو موجود في كتاب (بحوث ودراسات تعاونية) للمفكر التعاوني العربي كمال حمدي أبو الخير. إن الفئات المحدودة الدخل والفقيرة تعاني من أوجه قصور معينة لا سبب لها فيها سوى أنها فقيرة الحال، لذلك يجب على التعاونيات التي تتصدى لخدمتهم أن تراعي هذه الحقيقة، وتأخذها في اعتبارها، وتحاول أول ما تحاول علاج هذا القصور. إن الواقع يشير إلى أن كثيرا ممن ليسوا في عداد الأكثر فقرا، بل ربما هم من الميسورين من الناس يستعينون بالأفكار والوسائل التعاونية، وهذا ما يحدث عادة في ميادين العمل والخدمات العامة وميادين الاجتهاد والعلم، حيث يدخل الميسورون ليخرج الفقراء. فالمساكن التي يتم بناؤها لصالح الفئات الفقيرة، يتم توزيعها على الميسورين والمتنفذين. والقروض التي تخصص لذوي المهن البسيطة ومحدودي الدخل، توزع على التجار والأغنياء وأصحاب النفوذ.

ويحصل كبار المنتجين من أعضاء التعاونية على الامتيازات والتسهيلات أكثر مما يحصل عليها صغار المنتجين من أعضاء الجمعية ذاتها. لقد ظلت التعاونيات بشتى أنواعها تعمل في مختلف مناطق العالم دون أن يؤدي وجودها إلى تقارب بين الأغنياء والفقراء، بل زادت الفجوة بين الفئتين. إن من واجب التعاونيات الاهتمام العاجل بعلاج أي ضعف أو قصور يلاحظونه في التعاونيات إزاء الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل. لذلك على الإدارات التعاونية الحذر الدائم من كل سياسة أو إجراء أو عمل يضر الفئات الفقيرة بشكل عام أو يقف ضد مصالحها.

9. الجمعية التعاونية كمالك أو كرب العمل:

حينما تكون الجمعية التعاونية مالكاً أو رب عمل، فان العلاقة بينها وبين العاملين عندها لا تختلف عما هي عليه في المشروعات الخاصة. إن الجمعيات التعاونية لا تختلف عادة عن غيرها في مجال شؤون العمالة ومعاملة العاملين، فهي لا تجدد ولا تبتكر، بل تسلك عموما مسلك أي شركة اعتيادية. من ذلك يبدو أن التعاونيات قد فشلت في استغلال طبيعتها الخاصة وموقعها الفريد كتعاونيات. ولم تحاول معظم التعاونيات إلا أن تتصرف كتصرف أرباب الأعمال العاديين، في حين أن عليها أن تجتهد في إقامة جسر من نوع جديد بينها وبين العاملين، إذا أرادت أن تواصل الاحتفاظ بما قد يكون لها من تفوق في دنيا الأعمال. إن الأعضاء يقضون في الجمعية أكثر من ثماني ساعات يوميا، والجمعية بالنسبة لهم هي أهم مكان في الحياة وهي الأمان ومصدر الدخل وكسب العيش. إن العاملين هم الصلة الوحيدة بين الأعضاء وبين الجمعية، بل إن أغلب الأعضاء يعتبرون أن الموظف الجالس عند

باب الخروج والذي يدقق المشتريات مع قوائم الدفع، أهم وأرهب من مدير الجمعية نفسه. والخلاصة، فإن على مجالس الإدارة في الجمعيات التعاونية إعادة النظر في سلوكياتها مع الموظفين والعاملين في جمعياتهم لأنهم ثقل العمل ومرآة الجمعية مع الأعضاء والآخرين. وعلى مجلس الإدارة أن يفكر في إشعارهم بأنهم جزء مهم من تكوين الجمعية وليسوا أجراء فقط فيها.

10. التعاون والتضامن بين التعاونيات:

يبدو من واقع الحال في كثير من الدول أن التعاونيات لا تشكل حركة متحدة تساند بعضها بعضا، بل قد تبدو للآخرين بأنها مجموعة متنافسة على أهداف مادية فيما بينها. وحينما لا تتحد التعاونيات فيما بينها، وتعمل وتسير في سبل متعارضة، فلا عجب أن تتجاهلها الدولة والهيئات الرسمية بأسرها، وذلك لان هذه الجهات تعلم أنها حركة أضعفها الانقسام، وباعدت بين مكوناتها الخصومات والمشاكل. ومما يؤسف له أن التشكيلات التعاونية الأعلى في سلم التنظيم التعاوني ليس لها دورٌ فاعلٌ في أغلب الأحيان وتبدو عاجزة عن رأب الصدع وعلاج الانقسامات الخطيرة التي تعاني منها تعونة التعاونيات.

11. الموقف إزاء التنمية الدولية:

إن من عجائب الأمور أن الحركة التعاونية العالمية ليست ذات شأن اقتصادي على الصعيد الدولي، وإنها ربما تبدو أكثر قوة على المستوى الوطني. وقد يبرر ذلك من باب أن العمل التعاوني في جملته مرتبط بالخلفية الاجتماعية، والتقاليد الثقافية، واللغة، والإطار القانوني، وهذه العوامل وغيرها تجعل التنظيم التعاوني محدودا بحدود الوطن ولا يتعداه، في

حين أن القطاع الخاص مثلاً، يعرف كيف يعبر الحدود ويقيم العلاقات والصلات الدولية، ويتبادل المعلومات والمصالح والصفقات. إن التعاونيات هي الحركة الشعبية الكبيرة الوحيدة التي تعتمد إلى حد كبير على مؤسسات من خارجها لتؤدي عنها عملها في مجال أنشطة التنمية والترويج للفكر التعاوني. إن غالبية التعاونيين الذين استفادوا من التعاون فائدة كبرى، لا يخصصون سوى النزر اليسير من وقتهم وجهدهم من اجل نقل فلسفة التعاون ونموذجه إلى الآخرين. إن برامج وأعمال التنمية التي تلاحظ في العالم النامي والفقير ما هي إلا جهود لحكومات وهيئات ووكالات، مع مساهمة متواضعة من بعض الحركات التعاونية الإقليمية. وهذه الجهود لم تخطط تعاونياً ولم تمول من جانب التعاونيات، بل كانت عبارة عن مبادرات فردية وتمويل حكومي لا أكثر. إن التعاونيات يجب أن لا تبقى أسيرة الساحة الوطنية فقط، بل عليها أن تنطلق في الساحة الدولية بأوسع إمكانياتها، خصوصا وان لها في كل موقع جغرافي سنداً ومثيلاً يقف إلى جانبها فكرا وممارسة.

وخلاصة القول، أينما وجد الإنسان على وجه البسيطة، وجد معه شكل أو أكثر من أشكال التعاون، وبوجود التعاون فان مظاهر الاستغلال والجشع والاحتكار ستنحسر وتزول.

المراجع

أولا. المراجع العربية:

1. أبو الخير، كمال حمدي (1986). اقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

2. أبو الخير، كمال حمدي (1984). الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي، القاهرة: الشركة المصرية لفن الطباعة، مصر.

3. أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

4. أبو الخير، كمال حمدي (1961). التعاون الاستهلاكي- تاريخه ونظمه ومشاكله، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

5. أبو الخير، كمال حمدي (2000). التنظيم التعاوني وإدارة الجودة الشاملة، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

6. أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية بين الواقع والمستقبل، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

7. أبو الخير، كمال حمدي (د.ت.). تنظيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

8. أبو الخير، كمال حمدي (1977). فردريش فلهلم رايفيزن، سلسلة رواد التعاون رقم (3)، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

9. أبو الخير، كمال حمدي (د.ت). مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

10. أبو العز، سامي واحمد محمد أبو الغار (1972). التمويل التعاوني، القاهرة: مكتبة الشباب، مصر.

11. الإمام، احمد زكي (1969). البنوك التعاونية، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

12. البيلاوي، حازم (1995). دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، بيروت: دار الشروق، لبنان.

13. الحيالي، وليد ناجي (2007). محاسبة الجمعيات التعاونية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

14. الداهري، عبد الوهاب مطر (1972). اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي، بغداد، العراق.

15. الداهري، عبد الوهاب مطر (1980). الاقتصاد الزراعي، بغداد: منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق.

16. الرواس، عبد القادر احمد سعد (2008). اقتصاديات الحركة التعاونية (بنك التنمية التعاونية نموذجاً)، المركز السوداني للبحوث والدراسات والتدقيق، مطبعة جي تاون، الخرطوم، السودان .

17. العبيدي، سمير عبد الرسول (2009). مدخل في مدراس الفكر الاقتصادي، دمشق: دار طلاس، سوريا.

18. العزاوي، علي محمود فارس (1992). الانتماء الطوعي وأثره على مسيرة النشاط التعاوني الزراعي في العراق . غير منشور، بغداد، العراق .

19. الكفري، مصطفى العبد الله (2004). المنظمات التعاونية في الوطن العربي، دمشق، سوريا.

20. الموسوعة العربية (1981). روبرت أوين، المجلد الرابع، دمشق، سوريا.

21. المنيزع، عبد الحميد نصر ومحمد كمال العتر (1973). التعاون، الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، مصر.

22. النجفي، حسن (1977). القاموس الاقتصادي، بغداد: مطبعة الإدارة المحلية، العراق.

23. بريون، نوري عبد السلام (1965). مفهوم الأرباح في الاقتصاد التعاوني، دار مكتبة الفكر، طرابلس – ليبيا.

24. دليلة، عارف ومصطفى عبد الله (1988). الاقتصاد التعاوني، دمشق: مطبعة الاتحاد، سوريا.

25. راضي، عبد المنعم (1986). التعاون والتخطيط الاقتصادي، القاهرة: منشورات جامعة عين شمس، مصر.

26. راضي، عبد المنعم (1991). التخطيط الاقتصادي والتنظيمات التعاونية، القاهرة: مطابع النهضة، مصر.

27. شبانة، زكي محمود (1962). اقتصاديات التعاون الزراعي، الإسكندرية، مصر.

28. شوشة، فخري وحسين عبد الوهاب (1988). تاريخ الفكر الاقتصادي التعاوني، القاهرة، مصر.

29. عبد الرحمن، جابر جاد (1964). اقتصاديات التعاون، القاهرة: دار النهضة العربية، مصر.

30. عبد الرحمن، جابر جاد (1959). اقتصاديات التعاون، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، مصر.

31. عبد الوهاب، حسين (1985). مقدمة في التعاون الزراعي، القاهرة: جامعة عين شمس، مصر.

32. علي، عدنان عباس (1991). تاريخ الفكر الاقتصادي، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ليبيا.

33. فارس، علي محمود والناجي شعيب عبد الونيس (2010). أساسيات إدارة الجودة الشاملة، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا.

34. فارس، علي محمود (2005). أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار ، ليبيا.

35. فارس، علي محمود (2009). مبادئ الإدارة وأساسيات إدارة الأعمال، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا.

36. فارس، علي محمود (2012). نظريات التنظيم الإداري، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا.

37. فارس، علي محمود وعمر عبد النبي عمر (2013). مقدمة في إدارة الموارد البشرية، الإسكندرية: المطبعة الحرة، مصر.

38. مطانيوس، حبيب (1975). الاقتصاد التعاوني، دمشق: المطبعة الجديدة، سوريا.

39. ملكاوي، حكمت (1985). مبادئ التعاون، المعهد التعاوني الأردني، عمان – الأردن.

40. مهران، محمد بيومي (1990). تاريخ العراق القديم، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، مصر.

41. هلال، مجدي محفوظ (1993). مقدمة في الإطار العام لاقتصاديات التعاونيات الزراعية الإنتاجية، أسيوط: جامعة أسيوط، مصر.

42. هندي، عادل (1993). اقتصاديات التعاون، القاهرة: مكتبة عين شمس، مصر.

43. يوسف، عبد الحميد أبو بكر (1991). الوضع الحالي للحركة التعاونية الزراعية في المغرب العربي وآفاق تطويرها، جامعة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، ليبيا.

ثانيا. الدوريات :

1. أبو الخير، كمال حمدي (2013/06/30). رائد التعاون ويلم كينج وشعار حركة تعاونية سلمية، جريدة التعاون، القاهرة، مصر.

2. الصاوي، عبد الحافظ (2010/09/03). الرؤية الإسلامية للنشاط التعاوني، الوعي الإسلامي، العدد 532، القاهرة، مصر.

3. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (آذار (مارس)/ 2006). الحركة التعاونية السودانية ...اغتيال أم انتحار...!، جريدة السوداني، العدد 199، الخرطوم، السودان .

4. العزاوي، علي محمود فارس (1994). الحركة التعاونية في العراق بين دروس الماضي ومهمات المستقبل، مجلة المهندس الزراعي الأردنية، العدد 51، عمان، الأردن .

5. العزاوي، علي محمود فارس (1988). مؤشرات حول واقع الحركة التعاونية في الدول النامية، جريدة القادسية العراقية، العدد 2670، السنة التاسعة، بغداد، العراق .

6. جالبريت، جون كينيث (2000). تاريخ الفكر الاقتصادي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 261، ترجمة: أحمد فؤاد بليع، الكويت.

7. لعبيد، سلمان بن إبراهيم (2010/12/9). الجمعيات الاستهلاكية التعاونية، الرياض الاقتصادي، العدد 5508، الرياض، السعودية.

ثالثا. المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية :

1. السنوسي، حسن الوديع (1987). تطور الحركة التعاونية السودانية، مؤتمر التنمية التعاونية الشاملة، المركز القومي لتدريب التعاونيين، 22–26 شباط (فبراير)، ورقة عمل غير منشورة، الخرطوم، السودان.

2. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2009/07/07). أضواء على الحركة التعاونية عالميا ومحليا، ورقة عمل في ندوة اليوم العالمي للتعاونيات تحت شعار " قيادة الانتعاش الاقتصادي العالمي من خلال التعاونيات"، أكاديمية السودان للعلوم، الخرطوم، السودان .

3.العتيبي، محمد الفاتح (2012). الجمعيات التعاونية وأسس قيام المشروع التعاوني، الدورة التثقيفية والتدريبية في أساسيات العمل التعاوني المنعقدة في 23 نيسان (أبريل) بحي البستان، أم درمان، السودان.

4. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2008/02/26). مساهمة النظام التعاوني في تفعيل منظمات المجتمع المدني، ورقة عمل غير منشورة مقدمة لمركز المرأة للسلام والتنمية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، السودان.

5. بابكر، محمد احمد (2007). آفاق العمل التعاوني وتحديات مرحلة ما بعد السلام، ورقة مقدمة للجمعية السادسة للاتحاد التعاوني القومي، غير منشورة، الخرطوم، السودان.

6. ترك، مجدي (2005). التامين التكافلي، مؤتمر التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي، 8–9 آذار (مارس)، القاهرة – مصر.

7. عثمان، جعفر سيد (2010). تجربة السودان، الندوة القومية حول دور التعاونيات في النهوض بالعمل بالزراعي في الدول العربية، 23 – 25 تشرين الثاني (نوفمبر)، دمشق، سوريا.

8. فارس، علي محمود وفرج بوشاح (2010). أهمية التامين التكافلي في السوق الليبي، مؤتمر سوق التامين في الاقتصاد الليبي–الواقع وإمكانيات التطوير، 29–30 كانون الأول (ديسمبر)، بنغازي– ليبيا.

9. مؤتمر التعاونيات في مصر والعالم العربي .... الوقع والآمال، 8 – 9 آذار (مارس) 2005، القاهرة، مصر.

10. هلال، محمد رضا (2005). التأصيل الإسلامي لمفهوم التعاون ومستويات ووسائل تحقيقه، مؤتمر التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي، 8–9 آذار (مارس)، القاهرة – مصر.

رابعا. مصادر ومقالات ودوريات الكترونية:

1. أبو الخير، كمال (2013/09/03) الاقتصاد الاجتماعي وأثره في التجربة التعاونية الفرنسية، جريدة التعاون، متاح على الرابط : http://www.digital.ahram.org.eg

2. أبو الخير، كمال (2013/06/18) المرأة العربية والتعاونيات الاستهلاكية، جريدة التعاون، متاح على الربط : http://www.digital.ahram.org.eg

3. أبو الخير، كمال حمدي (2012/12/11) التعاونيات وديمقراطية الإدارة والإشراف، جريدة التعاون، متاح على الرابط : http://www.digital.org.eg

4. أبو الخير، كمال حمدي (2010/08/10) القيم الروحية للتعاون وآثارها على إصلاح البشرية، جريدة التعاون، متاح على الرابط: http://www.digital.ahmam.org.eg

5. ادم سميث، متاح على الرابط : http://www.wanast.com

6. التعاون شعار المؤمنين، متاح على الرابط : http://www.articles.islamweb.net

7. التعاون في بناء المسجد النبوي، متاح على الرابط :http://www.fatwa.islamweb.net

8. التعاون في الإسلام، متاح على الرابط : http://www.newelfagr.org

9. التعاون من الثوابت الأساسية في الإسلام، متاح على الرابط :
http://www.muhammed-pbuh.com

10. التعاون واجب وفضيلة، متاح على الرابط: http://www.islamic-love.com

11. التعاون والإيثار، متاح على الرابط : http://www.belle-rose.ahlamontada.com

12.الجمعية العامة للأمم المتحدة (2012). السنة الدولية للتعاونيات 2012. متاح على الرابط: www.un.org/ar/events/coopsyear/

13. الرسول في المدينة وتأسيس الدولة الإسلامية، متاح على الرابط : http://www.alsiraj.net

14. آل سيف، عبد الله بن مبارك (2012/12/30) الأنظمة التعاونية وتأصيلها وتجارب الدول فيها، متاح على الرابط: http://www.alukah.net

15.الشمري، مدلول (2012/1/12). الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومتعددة الأغراض. هي الحل، الجزء الأول والثاني والثالث، متاح على موقع Twitter@mdhhsh.

16. الصايدي، محمد قايد (2011). أهمية الجمعيات والاتحادات التعاونية في المجتمع ودورها في التنمية والبناء، متاح على الرابط : http://www.frsanalmarffh.arabepro.com

17. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب، (2009/2/24). التعاون الاستهلاكي وسيلة لمحاربة الغلاء وتوفير الاحتياجات الاستهلاكية، الحوار المتمدن، العدد 2567، ، متاح على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/shaw.art

18. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2012/12/7). التعاونيات... الأهمية والخلفية التاريخية، متاح على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/shaw.art

19. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2010/9/8). الجمعيات التعاونية وأسس قيام المشروع التعاوني، الحوار المتمدن، العدد 3119، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/shaw.art

20. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2011/4/6). دور التمويل الأصغر في تأسيس وتنمية تعاونيات نموذجية للمسنين بولاية الخرطوم، متاح على الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/shaw.art

21. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2011/5/26). الدور التنموي والاجتماعي للتعاونيات، الحوار المتمدن، العدد 3377، متاح على الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/shaw.art

22. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2010/07/26). التعاونيات زراع التنمية الاجتماعية في السودان، الحوار المتمدن، العدد 3075، متاح على الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/shaw.art

23. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2011/06/20). الوضع الراهن للحركة التعاونية في السودان وآفاق المستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3402، متاح على الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/shaw.art

24. العتيبي، محمد الفاتح (2008/07/20). دراسة أولية لإقامة تعاونيات نموذجية، الحوار المتمدن، العدد 2348، متاح على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/shaw.art

25. العتيبي، محمد الفاتح (2008/11/13). التعاونيات وسيلة مثلى لاستغلال التمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر، الحوار المتمدن، العدد 2464، متاح على الرابط :
http://www.ahewar.org

26. العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2009/07/08). أضواء على الحركة التعاونية عالمياً ومحلياً، الحوار المتمدن، العدد 2701 ، متاح على الرابط : http://www.ahewar.org

27. العتيبي، محمد الفاتح (2013/10/7) نشأة وتطور الفكر التعاوني، متاح على الرابط : http://www.alphabeta.orgaam.com

28. العلمي، منير عبد القادر (2014/08/14) القطاع التعاوني وآفاقه، متاح على موقع: منير عبد القادر العلمي

29. المسجد النبوي - انطلاق الخير وينبوع البركة، متاح على الرابط : http://www.balagh.com

30. الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، روبرت أوين، متاح على الرابط : http://ar.wikipedia.org/wiki/

31. الهجرة النبوية نبراس هداية في كل مكان وزمان، متاح على الرابط : http://www.alittihad.ae

32. الهجرة النبوية... وقفات وتأملات، متاح على الرابط: http://www.uoh.edu.sa

33. الورياشي، قيس مرزوق (2014/7/6). العمل التعاوني...إستراتيجية الفقراء، جريدة هسبريس الالكترونية، المغرب، متاح على الرابط : http://www.hespress.com

34. خليل، صبري محمد (2013/2/25). الجمعيات التعاونية والاقتصاد التعاوني في الفكر الاقتصادي الإسلامي المقارن، متاح على الرابط : http://www.drsabrikhalil.wordpress.com

35. دراسة في فكر ادم سميث، متاح على الرابط : http://www.lebarmy.gov

36. دور المساجد في حياة المسلمين، متاح على الرابط : http://www.balagh.com

37. رشاد، محمد (2013). التعاونيات طريق النهضة الزراعية، جريدة التعاون، متاح على الرابط : http://www.digital.rog.eg

38. شبكة المعلومات الدولية (2011/12/12) تاريخ الحركة التعاونية، المعرفة، متاح على الرابط : http://www.marefa.org

39. شومان، عدنان (1961) التعاون والتعاونية بين المذاهب و الأسلوب، الرائد العربي، العدد التاسع، متاح على الرابط : http://www.alhakawati.net

40. عبد الناصر، وليد محمود (2012/06/11) جذور التعاون فيما بين الدول ذات النظم المختلفة، جريدة التعاون، متاح على الرابط : http://www.digital.rog.eg

41. عبود، سامح (2006/06/01) الإنتاج التعاوني كبديل للاقتصاد الرأسمالي ولاقتصاد الدولة، البوصلة، متاح على الرابط : http://www.bosla.blogspot.com

42. كونوا على الخير أعوانا، متاح على الرابط: http://www.islamidocr.com

43. مبدأ التعاون وسر نجاح الهجرة ، متاح على الرابط : http://www.lakii.com

44. نماذج تطبيقية من حياة الصحابة في التعاون، متاح على الرابط:
http://www.dorar.net

خامسا. المنظمات والهيئات الرسمية :

1. الأمم المتحدة– الجمعية العامة (2012). السنة الدولية للتعاونيات 2012، متاح على الرابط : http://www.un.org/ar/events/coopsyear/

2. الأمم المتحدة، الجمعية العامة (2009). دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، تقرير الأمين العام رقم A/64/132، نيويورك.

3. الأمم المتحدة، تقارير وبيانات متفرقة، http://www.un.org/ar/siteindex

4. الحلف التعاوني الدولي ICA http://www.ica.coop

5. منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO (2002). تنمية التعاونيات الزراعية، روما، إيطاليا. www.fao.org

6. منظمة العمل الدولية ILO http://www.ilo.org

7. وزارة التخطيط العراقية، الدائرة الزراعية، تقارير غير منشورة ، بغداد، العراق.

8. وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية السنوية، 1991,1989,1984,1978,1973، بغداد، العراق.

سادسا. المراجع الأجنبية :

1. Alazzawi, A.M.F. (1985). Processy kooperacji i Integracji w społdzielczości Rolniczej Iraku, Akademia Rolnicza w Poznaniu , praca doktorska nie drokowana , Poznan , Polska .

2. Christensen , C.L. (W-d). Cooperation : Principles and practices, Madison, USA.

3. Cobia , D.W. (1989). Cooperatives in Agriculture , Prentice Hall , NJ, USA.

4. Garoian , L. & Cramer G.L. (1969). Cooperative Mergers: Their Objectives Success and Impact on Growth , Oregon state University , USA.

5. Lawal , K.A.& Noun L. (2013). Nigerian and International cooperation , National Open University of Nigeria , School Of Management Sciences , Nigeria .

6. Lawal ,K.A.& Oludimu O.L. (2011). Management Theory – Practices and focus , Asogun Published, lbaban , Nigeria .

7. Prakash, D. (2005). Enlightened Cooperatives in Culcate Social Cohesion and Harmony, RDMC, New Delhi, India.

8. Prakash , D.(2003). The Principles of Cooperation, PAMDA- Network International, New Delhi, India.
9. Ohara, G. (2006). Dead Men's embers , Saturday Night Press Pubs, P.75.
10. Roy, E.P. (1981). Cooperatives :Development, Principles and Management , Interstate Printers and Publishers , Inc, IL, USA .
11. Roy, E.P. (1980). Cooperatives: Today and Tomorrow, Interstate Printers and Publishers, Inc, IL, USA.
12. Zeuli , K.A. and Cropp R.(2004). Cooperatives :Principles and Practices in the 21st century , University of Wisconsin Extension , Madison , USA .
13. Ryder ,G. (04/07/2014). Cooperatives for Sustainable Development, International Day for Cooperatives , Message By ILO Director - General, available at http://www.ilo.org/global/
14. Spartacus Educational, Ferdinand Lassalle, available at: http://www.spartacus-educational.com
15. The free Dictionary , Ferdinand Lassalle , available at : http://www.encyclipedia2.thefreedictionary.com

منشورات جامعة عمر المختار
البيضاء - ليبيا
2022